

98
52
51

٩٨
٥٢
٥١٢

ترجمة المؤلف

الامام ابي اسحاق ابراهيم الشاطبي

نقلا عن كتاب نيل الابتهاج بتطريز الديباج

(ديباج ابن فطون)



أحمد بن أحمد بن عمراقت المعروف بابا التكروري ثم التنبكي

المولود سنة ٩٦٣ والمتوفى سنة ١٠٣٢

—

مطبعة الناربصرة

ترجمة المؤلف

هو

ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الفراهيدي ابو اسحاق الشهير بالشاطبي
الامام العلامة ، المحقق القدوة ، الحافظ الحليل المجتهد ، كان أصولياً
مفسراً ، فقيهاً محدثاً ، لغوياً يائساً ، نظاراً ثبّتاً ، ورعاً صالحاً ، زاهداً
سنياً ، اماماً مطلقاً ، بجاثاً مدققاً ، جديلاً بارعاً في العلوم ، من افراد
العلماء المحققين الاثبات ، واكابر الأئمة المتفنين الثقات ، له القدم الراسخ
والامامة العظوى في الفنون - فقهاً وأصولاً ، وتفسيراً وحديثاً ، وعربية
وغيرها - مع اتحرّي والتحقيق ، له استنباطات جليلة ، ودقائق منيفة ،
وفوائد لطيفة ، وابحاث شريفة ، وقواعد محررة محتمة ، على قدم راسخ
من الصلاح والعفة والتحرّي والورع ، حريصاً على اتباع السنة ، مجانباً
للبدع والشبهة ، ساعياً في ذلك مع تثبت تام ، منحرفاً عن كل ما ينحو
للبدع واهلها ، وقع له في ذلك امور مع جماعة من شيوخه وغيرهم
في مسائل .

وله تأليف جليلة ، مشتملة على ابحاث نفيسة ، وانتقادات وتحقيقات
شريفة .

قال الامام الحفيد ابن مرزوق في حقه : انه الشيخ الاستاذ الفقيه ،
الامام المحقق العلامة الصالح ، ابو اسحاق . انتهى ، وناهيك بهذه التحية
من مثل هذا الامام . وانما يعرف الفضل لأهله اهله .

أخذ العربية وغيرها عن أئمة ، منهم الامام المفتوح عليه في فنها
 مالا مطمع فيه لسواه ، بحثا ، وحفظا . وتوجيها ، ابن الفخار الأليبري
 لازمه الى ان مات ، والامام الشريف رئيس العلوم اللسانية ، ابو الهاسم
 السبتي ، شارح مقصورة حازم ، والامام المحقق اعلم اهل وقته ، الشريف
 ابو عبد الله التلمساني ، والامام علامة وقته باجماع ، ابو عبد الله المقرئ ،
 وقطب الدائرة ، شيخ الجلّة ، الامير الشيرازي ، ابو سعيد بن لبّ ، والامام
 الجليل ، الرحلة الخطيب ، ابن مرزوق الجد ، والعلامة المحقق المدرس
 الاصولي ، ابو علي منصور بن محمد الزواوي ، والعلامة المفسر المؤلف
 ابو عبد الله البلسني ، والحاج العلامة الرحلة الخطيب ابو جعفر الشقوري .
 ومن اجتمع معه ، واستفاد منه ، العالم الحافظ الفقيه ، ابو العباس القباب ،
 والمفتي المحدث ابو عبد الله الحفار ، وغيرهم .

اجتهد وبرع ، وفاق الاكابر ، والتحق بكار الأئمة في العلوم ،
 وبالغ في التحقيق ، وتكلم مع كثير من الأئمة في مشكلات المسائل
 من شيوخه وغيرهم ، كالقباّب ، وقاضي الجماعة الفشتالي ، والامام ابن
 عرفة ، والولي الكبير ابي عبد الله بن عباد . وجرى له معهم ابحاث
 ومراجعات ، اجلت عن ظهوره فيها ، وقوة عارضته وامامته ، منها مسألة
 مراعاة الخلاف في المذهب ^(١) فيها له بحث عظيم ، مع الامامين اقباب
 وابن عرفة . وله ابحاث جليلة في التصوف وغيره . وبالجملة فقد سره في
 العلوم فوق ما يذكر ، وتحليته في التحقيق فوق ما يشهر .

الف تواليف فريدة ، اشتملت على تحريرات للقواعد ، وتحقيقات

(١) اشار الى هذه المسألة في المقدمة اثناثة عشرة من كتاب المواقات

لمهمات الفوائد . منها شرحه الجليل على الخلاصة في النحو ، في اسفار
 أربعة كبار ، لم يؤلف عليها مثله بحثا وعميقا فيما اعلم . وكتاب (المواقفات)
 في أصول الفقه سماه « عنوان اتعريف باصول التكليف » كتاب
 جليل التدرج لا نظيره ، يدل على امامته ، وبعد شأوه في العلوم ،
 سيما علم الاصول . قال الامام الحفيد بن مرزوق : كتاب المواصفات
 المذكور ، من انبل الكتب ، وهو في سفرين . وتأليف كبير نفيس في
 الحوادث والبدع في سفر في غاية الاجادة ، سماه (الاعتصام) وكتاب
 (المجالس) شرح فيه كتاب البيوع من صحيح البخاري . فيه من الفوائد
 والتحقيقات ، ما لا يعلمه الا الله . وكتاب (الافادات والانشادات) في
 كراسين فيه طرف ونمف ، وملح ادبيات وانشادات . وله ايضا كتاب
 (عنوان الاتفاق ، في علم الاشتقاق) وكتاب أصول النحو ، وقد ذكرها
 معا في شرح الألفية . ورأيت في موضع آخر انه ائلف الاول في حياته
 وان الثاني ائلف ايضا . وله غيرها ، وفتاوي كثيرة

ومن شعره لما ابتلي بالبدع :

بليت يا قوم والبلوى متنوعة بمن اداريه حتى كاد يرديني

دفع المصرة لاجلها لمصلحة فحسبي الله في عقلي وفي ديني

انتهما تلميذه الامام ابو يحيى بن عاصم له مشافهة .

اخذ عنه جماعة من الأئمة كالامامين العلامتين ، ابي يحيى بن
 عاصم الشهير ، واخيه القاضي المؤلف ابي بكر بن عاصم ، والشيخ ابي
 عبد الله البياتي ، وغيرهم . وتوفي يوم الثلاثاء ثامن شعبان سنة تسعين
 وسبعمائة ولم اقف على مولده رحمه الله .

(فائدة) وكان صاحب الترجمة ممن يرى جواز ضرب الخراج على الناس ، عند ضعفهم وحاجتهم ، لضعف يث المال عن القيام بمصالح الناس ، كما وقع للشيخ المالقي في كتاب الورع . قال : توظيف الخراج على المسلمين من المصالح المرسله ، ولا شك عندنا في جوازه ، وظهور مصلحته في بلاد الاندلس في زماننا الآن . لكثرة الحاجة لما يأخذه العدو من المسلمين ، سوى ما يحتاج اليه الناس ، وضعف يث المال الآن عنه ، فهذا يقطع بجوازه الآن في الأندلس ، وإنما النظر في القدر المحتاج اليه من ذلك ، وذلك . وكول الى الامام ، ثم قال اثناء كلامه : ولعلك تقول كما قال القائل ، لمن اجاز شرب العصير بعد كثرة طبعه وصار رُبًّا : احلته الله يا عمر . يعني هذا القائل احلت الخمر بالاستمرار الى نقص الطبخ ، حتى تحل الخمر بمقالك ، فاني اقول - كما قال عمر رضي الله عنه : يا الله لا احل شيئاً حرمه الله . ولا احرم شيئاً احله ، وان الحق احق ان يتبع ، (ومن يتعدّ حدود الله فقد ظلم نفسه)

وكان خراج بناء السور في بعض مواضع الاندلس في زمانه . وظلما على اهل الموضع ، فستل عنه امام الوقت في الفتيا بالاندلس الاستاذ الشهير ابو سعيد بن لبّ ، فأفتى انه لا يجوز ولا يسوغ ، وافق صاحب صاحب الترجمة بسوغه ، مستندا فيه الى المصلحة المرسله . معتمدا في ذلك الى قيام المصلحة ، التي ان لم يقم بها الناس فيعطونها من عندهم ضاعت . وقد تكلم على المسئلة الامام الغزالي في كتابه ، فاستوفى . ووقع لابن الفراء في ذلك - سلطان وقته وفقهائه كلامه مشهور ، لانطيل به . وكتب جوابا لبعض اصحابه في دفع الوسواس العارض في الطهارة

وخبيرها د وصلني جوابكم فيما تدفمون به الوسواس ، فهذا امر عظيم في نفسه ، واقع شيء فيه المشافهة ، واقرب ما اجد الآن ، ان تنظروا من اخوانكم من تدلون عليه وترضون دينه ، ويعمل بصلب الفقه ، ولا يكون فيه وسوسة ، فتجعلونه امامكم على شرط أن لا تخالفوه ، وان اعتقدتم ان الفقه عندكم بخلافه ، فاذا فعلتموه رجوت لكم النفع . وان تواظبوا على قول « اللهم اجعل لي نفسا مطمئنة توقن بانائك ، وهتنتع بمطائك ، وترضى بقضائك ، وتخشاك حتى خشيتك ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم » فانه نافع للوسواس ، كما رأيته في بعض المنقولات .

وكان يقول: لا يحصل الوثوق والتحقيق بشأن الرواية في الأكيال المنقولة بالأسانيد . واختبرت ذلك فوجدت الأكيال مختلفة ، متباينة الاختلاف ، وهي ذوات روايات ، فالكيل الشرعي تنزيها منقول عن شيوخ المذهب ، يدركه كل احد ، حفنة من البر أو غيره بكتلتا اليدين مجتمعين ، من ذوي يدين متوسطتين ، بين الصغري والكبرى ، فالصاع منها اربع حفنات ، جربته فوجدته صحيحا . فهذا الذي ينبغي ان يعول عليه ، لانه مبني على اصل الترتيب الشرعي ، والتدقيقات في الامور غير مطلوبة شرعا ، لانها تنطع وتكلف ، فهذا ما عندي .

ومن كلامه اما من تصف وطلب المحتملات ، والغلبة بالمشكلات ، واعرض عن الواضحات ، فيخاف عليه انتشبه بمن ذمه الله في قوله (فاما الذين في قلوبهم زيغ) الآية .

وكان لا يأخذ الفقه الا من كتب الاقدمين ، ولا يرى لأحد ان ينظر في هذه الكتب المتأخرة ، كما قرره في مقدمة كتابه المواقفات .

ح

وترد عليه الكتب في ذلك ، من بعض اصحابه ، فيوقع له : واما ما ذكرتم من عدم اعتمادي على التأليف المتأخرة ، فليس ذلك مني محض رأي ، ولكن اعتمدته بحسب الخبرة عند النظر في كتب المتقدمين مع المتأخرين كابن بشير ، وابن شاس ، وابن الحاجب ، ومن بعدهم ، ولان بعض من لقيناه من العلماء بالغة ، اوصاني بالتمحي عن كتب المتأخرين ، واتى بعبارة خشنة واسكنها محض النصيحة ، والتساهل في النقل عن كل كتاب جاء لا يحتمله دين الله . ومثله ما اذا عمل الناس بقول ضعيف ، وتتل عن بعض الأصحاب ، لا تجوز مخالفته ، وذلك مشعر بالتساهل جدا ، ونص ذلك القول لا يوجد لاحد من العلماء فيما اعلم .

والعبارة الخشنة التي اشار اليها . كان ينقلها عن صاحبه ابى العباس القبّاب انه كان يقول في ابن بشير وابن شاس : افسدوا الفقه . وكان يقول : شأني عدم الاعتماد على التقاييد المتأخرة . اما للجهل بمؤلفها او لتأخر ازمتهما جدا ، فلذلك لا اعرف كثيرا منها ولا اقتنيته ، وعندني كتب الأقدمين المشاهير . ولتقتصر على هذا القدر من بعض فوائده .

بَارَاءُ الْبَغْيِ وَالنِّدْبَةِ

الاعتصام

الجزء الاول

للملازمة المحقق الاصولي النظار

الامام أبي اسحاق

رحم ابراهيم بن موسى بن محمد

اللخمي الناطقي ثم القناطري

رحمه الله تعالى

﴿ الطبعة الأولى في مطبعة المنار بمصر ﴾

١٣٣١ - ١٩١٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المعبود على كل حال ، الذي بحمده يستفتح كل أمر ذي بال ، خالق الخلق لما شاء ، وميسرهم على وفق علمه وارادته لا على وفق أغراضهم لما سر وساء ، ومصرفهم بمقتضى القبضتين فمنهم شقي وسعيد ، وهدام^(١) النجدين فمنهم قريب وبعيد ، ومستوفيههم على قبول الإلهامين قفاجر^(٢) وثقي ، كما قدر أرزاقهم بالعدل على حكم الطرفين فقير^(٣) وغني ، كل منهم جارٍ على ذلك الأسلوب فلا يعدوه ، فلو تمالؤا على أن يسدوا ذلك السبق^(٤) لم يسدوه ، أو يردوا ذلك الحكم السابق لم ينسخوه ولم يردوه ، فلا إطلاق لهم على نقيده ولا انفصال ، (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُم بِالْعُدْوَىٰ وَالْآصَالِ) والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد نبي الرحمة وكاشف الغمة ، الذي نسخت شريعته كل شريعة ، وشملت دعوته كل أمة ، فلم يبق لأحد حجة دون حجته ، ولا استقام لعامل طريق سوى لأحب محجته ، وجمعت تحت حكماتها كل معنى

(١) مقتضى السياق أن يقال هنا « وهاديم » ولله الاصل (٢) لعله التقي

مؤتلف، فلا يسمع بعد وضعها خلاف مخالف ولا قول مختلف ،
فالسالك سبيلها معدود في الفرقة الناجية ، والناكب عنها مصدود
الى الفرق المقصرة أو الفرق الغالية ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
الذين اهتدوا بشمس المنيرة ، واقتفوا آثاره اللامحة وأنواره
الواضحة وضوح الظهيرة ، وفرقوا بصوارم أيديهم وألسنتهم بين
كل نفس فاجرة ومبرورة ، وبين كل حجة بالغة وحجة مبيرة ،
وعلى التابسين لهم على ذلك السبيل ، وسائر المستمين الى ذلك
القبيل ، وسلم تسليما كثيرا

أما بعد فاني إذا كرك أيها الصديق الاوفى ، والخالصة
الاصنى ، في مقدمة ينبغي تقديمها قبل الشروع في المقصود ، وهي
معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « بَدْءُ الاسلام »^(١) غريبا
وسيعود غريبا كما بَدْءُ فطوبى للغرباء . قيل : ومن الغرباء يا رسول

(١) روايات الحديث « بدأ الاسلام » بالفعل المبني للعلوم المسند الى قاعله
وضبطه التتوي بالهمزة بناء على الرواية ، وهو من البدء بمعنى الابتداء .
واستشكله بعضهم لان بدأ الهموز متعمد وضبطوه بالقصر من البدو وهو
الظهور . روى مسلم عن ابي هريرة والنسائي عن ابن مسعود وابن ماجه
عنهما وعن انس أن النبي (ص) قال « بدأ الاسلام غريبا وسيعود غريبا كما
بدأ ، فطوبى للغرباء » ورواه مسلم عن ابن عمر بلفظ « ان الاسلام بدأ غريبا
وسيعود كما بدأ ، ويأرز بين المسجدين كما تأرز الحية في جحرها » ورواه
الترمذي عن عمرو بن عوف المزني بلفظ « ان الدين ليأرز الى الحجاز =

الله ؟ قال — الذين يُسَلِّحُونَ عند فساد الناس ، وفي رواية قيل :
ومن الغرباء ؟ قال « الزروع من القبائل ، وهذا مجمل ولكنه مبين
في الرواية الأخرى . وجاء من طريق آخر « بدى الاسلام غربياً
ولا تقوم الساعة حتى يكون غربياً كما بدى فطوبى للغرباء حين
يفسد الناس » وفي رواية لابن وهب قال عليه السلام « طوبى
للغرباء الذين يُسَكُون بكتاب الله حين يُتْرَك ويعملون بالسنة حين

= كما تَأْرُز الحية الى جحرها ، وليقلن الذين من الحجاز معقل الأروية من
وأُس الحيل . ان الذين بدأ غربياً ويرجع غربياً فطوبى للغرباء الذين يصلحون
ما أفسد الناس بمدي من سني « — والطبراني وابو نصر في الابانة عن
عبد الرحمن بن سنة بلفظ « ان الاسلام بدأ غربياً وسعود غرباً فطوبى
لغرباء — قيل يا رسول الله : وما الغرباء ؟ قال — الذين يصلحون عند فساد
الناس » . وفي رواية بدون ذكر السؤال وزيادة « والذي قسي يده
لنحازن الايمان الى المدينة كما يحوز السيل ، والذي قسي يده ليأرزن
الاسلام ما بين للسجدين كما تَأْرُز الحية الى جحرها » وأحمد عن سعد بن
أبي وقاص بلفظ قريب من هذا اللفظ . والاروية في حديث الترمذي
بضم الهزة وكسر الواو وتشديد الياء أنى الوعول أي تيوس الحيل ، وهي
تضم في أعلى الحيال ولذلك يقال للوعل الاعصم ، وأرزن (كالم وضرب
ونصر) تجمع وطاد وثبت . والمعنى ان الذين سيمقتل ويهجم في الحجاز
ويجمع فيه عند ما يكون غربياً ، فيعود الى الحجاز كما بدأ منه ، ويكون
عزيزاً قوياً فيه كالأروية في شناخيل الحيال ، ثم يمتد وينتشر منه ثانية
فيتم صدق الرسول (ص) في كونه ماد كما بدأ

تطفي ، وفي رواية « ان الاسلام بدئ غريباً وسيعود غريباً كما بدئ قطوبى للغرباء » قالوا يا رسول الله كيف يكون غريباً ؟ قال « كما يقال للرجل في حيّ كذا وكذا انه لغريب » وفي رواية انه سئل عن الغرباء قال « الذين يُخَيِّون ما أمات الناس من سنتي » وجملة المعنى فيه من نجهة وصف الغربة ما ظهر بالعيان والمشاهدة في أول الاسلام وآخره . وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه الله تعالى على حين فترة من الرسل ، وفي جاهلية جهلاء ، لا تعرف من الحق رسماً ، ولا تقيم به في مقاطع الحقوق حكماً ، بل كانت تتحلل ما وجدت عليه آباءها ، وما استحسنته أسلافها ، من الآراء المنحرفة ، والنحل المخترعة ، والمذاهب المبتدعة . فحين قام فيهم صلى الله عليه وسلم بشيراً ونذيراً ، وداعياً الى الله باذنه وسراجاً منيراً ، فسرعان ما عارضوا معرفته بالنكر ، وغيروا في وجه صوابه بالافك ، ونسبوا اليه اذ خالفهم في الشرعة وناذم في النحلة كل عمال ، ورموه بأنواع البهتان ، فتارة يرمونه بالكذب وهو الصادق المصدوق ، الذي لم يجربوا عليه قط خبراً بخلاف خبره ، وآوثة يتهمون به بالسرور وفي علمهم انه لم يكن من أهله ولا ممن يدعيه ، وكرة يقولون انه مجنون مع تحقّقهم بكمال عقله ، وبرأته من مس الشيطان وخبيله ، واذا دعاهم الى

عبادة المبود بحق وحده لا شريك له ، قالوا « أَجْعَلْ آلَايَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنْ هَذَا شَيْءٌ عَجَابٌ » مع الاقرار بمقتضى هذه الدعوة الصادقة « فَإِذَا رَكَبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ » وإذا أنذرم بطشة يوم القيامة ، أنكروا ما يشاهدون من الأدلة على امكانه ، وقالوا « أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ » وإذا خوفهم نعمة الله قالوا « أَلَمْ يَأْتِ الْفُلْكَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » اعتراضاً على صحة ما أخبرهم به مما هو كائن لا محالة ، وإذا جاءهم بآية خارقة افترقوا في الضلالة على فرق ، واخترقوا فيها بمجرد العناد مالا يقبله أهل التهدي الى التفرقة بين الحق والباطل ، كل ذلك دعاء منهم ^(١) الى التآسي بهم والموافقة لهم على ما ينتحلون ، إذ رأوا خلاف المخالف لهم في باطلهم ردًا لما هم عليه ، ونبدًا لما شدوا عليه يد الظنة ، واعتقدوا اذ لم يتمسكوا بدليل ان الخلاف يوهن الثقة ويقبح جهة الاستحسان ، وخصوصاً حين اجتهدوا في الاتصاف بطم فلم يجدوا أكثر من تقليد الآباء . ولذلك أخبر الله تعالى عن ابراهيم عليه السلام في حُجَّاجَةِ قومه « مَا تَعْبُدُونَ ؟ قَالُوا نَعْبُدُ آبَاءَنَا فَتَطَّلَّ لَهَا عَاكِفِينَ * قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ

تَدْعُونَ • أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ؟ • قالوا بل وجدنا آباءنا كذلك يفعلون • » فآدوا كما ترى عن الجواب القاطع المورّد ، فورد السؤال الى الاستمساك بتقليد الآباء . وقال الله تعالى « اِمَّا آتِنَاكُمْ كِتَابًا مِنْ قَبْلِهِ فَهُمْ بِهِ مُسْتَمْسِكُونَ ؟ » بل قالوا اِنَّا وَجَدْنَا آباءَنَا عَلَى اُمَّةٍ وَاَنَا عَلَى اَمَارِهِمْ مُهْتَدُونَ • » فرجعوا عن جواب ما اُتوا الى التقليد ، فقال تعالى « قُلْ اُولُوْكُمْ بِاَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آباءُكُمْ ؟ » فاجابوا بمجرد الإنكار ، ركونا الى ما ذكرنا من التقليد لا بجواب السؤال

فكذلك كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فانكروا ما توقعوا معه زوال ما بأيديهم ، لانه خرج عن متادهم ، واتى بخلاف ما كانوا عليه من كفرهم وضلالهم ، حتى ارادوا ان يستزلوه على وجه السياسة في زعمهم ، ليقوموا بينهم وبينه الموائمة والموافقة ولو في بعض الاوقات ، أو في بعض الاحوال ، أو على بعض الوجوه ، ويقنعوا منه بذلك ، ليقف لهم بتلك الموافقة واهي بنائهم ، فأبى عليه السلام الا الثبوت على محض الحق والمحافظة على خالص الصواب ، وانزل الله « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ • لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ • » الى آخر السورة . فنصبوا له عند ذلك حرب العداوة ، ورموه بسهام القطيعة ، وصار أهل السلم كلهم حربا عليه ، وعاد الوليُّ

الحليم، عليه كالمذاب الاليم، فأقربهم اليه نسباً كان أبعد الناس عن موالاته، كأبي جهل وغيره، وألصقهم به رحماً، كانوا أقسى قلوباً عليه، فأبي غربة توازي هذه القربة؟ ومع ذلك فلم يكله الله الى نفسه، ولا سلطهم على النيل من اذاه، الا نيل المصلوفين، بل حفظه وعصمه، وتولاه بالرعاية والكلاءة، حتى بلغ ربه^(١) نم مازالت الشريعة في أثناء نزولها، وعلى توالي تقريرها، تبعد بين اهلها وبين غيرهم، وتضع الحدود بين حقها وبين ما ابتدعوا، لكن على وجه من الحكمة عجيب، وهو التأليف بين احكامها وبين أكابرهم في أصل الدين الاول الاصيل، بقي العرب نسبتهم الى أبيهم ابراهيم عليه السلام، وفي غيرهم لانيائهم المبعوثين فيهم، كقوله تعالى بعد ذكر كثير من الانبياء «أولئك الذين هدى الله فيهداهم اقتده» وقوله «شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك، وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى، أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه، كبر على المشركين، وما زال عليه السلام يدعو اليها فيؤوب اليه الواحد بعد الواحد على حكم الاختفاء، خوفاً من عادية الكفار، زمان ظهورهم على دعوة الاسلام، فلما اطلعوا على المخالفة اتقوا، وقاموا

(١) اي لقي ربه . ولعل الاصل : حتى بلغ دعوة ربه

وقعدوا ، فن أهل الاسلام من لجأ الى قبيلة حموه على إنخفاض ،
أو على دفع العار في الإخفار . ومنهم من فر من الاذاية وخوف
الغرة ، هجرة الى الله وحيا في الاسلام . ومنهم من لم يكن له وزر
يحميه ، ولا ملجأ يركن اليه ، فلقى منهم من الشدة والغلظة والعذاب
أو القتل ما هو معلوم ، حتى زل منهم من زل فرجع أمره بسبب
الرجوع الى الموافقة ، وبقي منهم من بقي صابراً محتسباً ، الى أنه
أنزل الله تعالى الرخصة في النطق بكلمة الكفر على حكم الموافقة
ظاهراً ، ليحصل بينهم وبين الناطق الموافقة ، وتزول المخالفة ، فنزل
اليها من نزل على حكم التقيّة ، ريثما يتنفس من كربها ، ويتروح
من خنافتها ، وقلبه مطمئن بالإيمان . وهذه غربة أيضاً ظاهرة ،
وانما كان هذا جهلا منهم بمواقع الحكمة ، وان ما جاءهم به نبينهم
صلى الله عليه وسلم هو الحق ضد ما هم عليه ، فن جعل شيئاً عاداه ،
فلو علموا لحصل الوفاق ، ولم يسمع الخلاف ، ولكن سابق القدر
حتم على الخلق ما هم عليه ^(١) قال الله تعالى « وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ
الْأَمِّنَ رَحِمَ رَبُّكَ »

(١) يعني أن ماسبق في علم الله وحكمته من جريان كل أمر من
امور الخلق على قدر معين ، ونظام ترتبط فيه الاسباب بمسبباتها ، اقتضى
أن يكون الناس على ما هم عليه حتماً اي ان ما هم عليه لم يكن بالمصادفة =
(م ٢ - الاعتصام ج ١)

ثم استمرّ تزيّد الاسلام ، واستقام طريقه على مدة حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن بعد موته ، وأكثر قرن الصحابة رضي الله عنهم ، الى أن نبغت فيهم نوابع الخروج عن السنة ، وأصغوا الى البدع المضلة كبدعة القدر وبدعة الخوارج ، وهي التي نبه عليها الحديث بقوله « يقتلون أهل الاسلام ، ويدعون أهل الاوثان ، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم » يعني لا يتفقهون فيه ، بل يأخذونه على الظاهر ، كما بينه حديث ابن عمر الآتي بحول الله . وهذا كله في آخر عهد الصحابة

ثم لم تزل الفرق تكثر حسبما وعده الصادق صلى الله عليه وسلم في قوله « افترقت اليهود على احدى وسبعين فرقة والنصارى مثل ذلك وتفرقت امتي على ثلاث وسبعين فرقة » وفي الحديث الآخر « لتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو دخلوا في حجر ضب لا تبعثوهم » قلنا : يارسول الله اليهود والنصارى ؟ قال « فن ؟ » وهذا الحديث اعم من الاول فان

= او بايجاد الله تعالى كل شيء من أمورهم أنها كما تقول القدرية والجبرية اي ايجاداً مستأثماً مبتدأ ، وانما كان بمقادير مضبوطة ، المسبب فيها على قدر السبب ، ولذلك سمي ايجادها خاتماً ، والخلق والتقدير في اللغة واحد . ومن هذا القدر ان الناس متفاوت عقولهم وعلومهم فتفاوت اعمالهم فيخلقون . فالخلاف طبعي في البشر والمرحومون يسلمون من شره . كتبه مصححه

الاول عند كثير من أهل العلم ~~بأن~~ أهل الاهواء ، وهذا الثاني عام في المخالفات ، ويدل على ذلك من الحديث قوله «حتى لو دخلوا في حجر ضب لا تبعثوم» .

وكل صاحب مخالفة فمن شأنه ان يدعو غيره اليها ، ويحض سؤاله بل سواء عليها ، اذ التأسى في الافعال والمذاهب موضوع طلبه في الجلبة ، وبسببه تقع من المخالف المخالفة ، وتحصل من الموافق المؤالفة ، ومنه تنشأ العداوة والبغضاء للمختلفين

وكان الاسلام في اوله وجدته مقاوما بل ظاهراً ، وأهله غاليين ، وسوادهم أعظم الاسودة ، نخلا من وصف الغيبة بكثرة الاهل والاولياء الناصرين ، فلم يكن لعيرهم ممن لم يسلك سبيلهم أوسلكه ولكنه ابتدع فيه صولة يعظم موقعها ، ولا قوة يضعف دونها حزب الله المفلحون ، فسار على استقامة ، وجرى على اجتماع واتساق ، فالشاذ مقهور مضطهد ، الى أن اخذ اجتماعه في الاقتراق الموعود ، وقوته الى الضعف المنتظر ، والشاذ عنه تقوى صولته ويكثر سواده ، واقتضى سر التأسى المطالبة بالموافقة ، ولاشك ان الغالب اغلب ، فتكالت على سواد السنة البدع والاهواء ، ففرق أكثرهم شيما . وهذه سنة الله في الخلق : ان أهل الحق في جنب أهل الباطل قليل ، لقوله تعالى «وما أكثر

الناس ولو حرصت بمؤمنين، وقوله «وقليل من عبادي الشكور»
 ولينجز الله ما وعد به نبيه صلى الله عليه وسلم من عود وصف
 الغربة اليه ، فان الغربة لا تكون الا مع فقد الاهل او قتلهم ،
 وذلك حين يصير المعروف منكرا ، والمنكر معروفا ، وتصير
 السنة بدعة ، والبدعة سنة ، فيقام على أهل السنة بالثريب
 والتعنيف ، كما كان أولا يقام على أهل البدعة ، طمعا من المبتدع
 أن تجتمع كلمة الضلال ، ويأبى الله أن تجتمع حتى تقوم الساعة ،
 فلا تجتمع الفرق كلها على كثرتها على مخالفة السنة عادة وسما ،
 بل لا بد ان تثبت جماعة اهل السنة حتى يأتي امر الله ، غير انهم
 لكثرة ما تناوشهم الفرق الضالة وتناصبهم العداوة والبغضاء
 استدعاه الى موافقتهم ، لا يزالون في جهاد ونزاع ، ومدافعة
 وقراع ، آناء الليل والنهار ، وبذلك يضاعف الله لهم الاجر
 الجزيل ، ويثيبهم الثواب العظيم .

فقد تلخص مما تقدم ان مطالبة المخالف بالموافقة جار مع
 الازمان ، لا يختص بزمان دون زمان ، فمن وافق فهو عند
 المطالب المصيب على اي حال كان ، ومن خالف فهو المخطئ
 المصاب ، ومن وافق فهو المحمود السعيد ، ومن خالف فهو
 المذموم المطرود ، ومن وافق فقد سلك سبيل الهداية ، ومن

خالف فقد تاه في طرق الضلالة والنوابة .

وانما قدمت هذه المقدمة لمعنى أذكره . وذلك اني - والله الحمد - لم ازل منذ فتق للفهم عقلي ، ووجه شطر العلم طليبي ، انظر في عقلياته وشرعياته ، واصوله وفروعه ، لم اقتصر منه على علم دون علم ، ولا افردت عن انواعه نوعا دون آخر ، حسبما اقتضاه الزمان والامكان ، وأعطته المنّة^(١) المخلوقة في اصل فطرتي ، بل خضت في لججه خوض المحسن للسباحة ، وأقدمت في ميادينه إقدام البحري ، حتى كدت اتلف في بعض أعماقه ، او أنقطع في رقتي ، التي بالانس بها تجاسرت على ما قدر لي ، غائبا عن مقال القاتل وعذل العاذل ، ومعرضا عن صد الصاد ولوم اللائم ، الى ان من عليّ الرب الكريم ، الرؤف الرحيم ، فشرح لي من معاني الشريعة ما لم يكن في حسابي ، وألقى في نفسي القاصرة ان كتاب الله وسنة نبيه لم يتركا في سبيل الهداية لقاتل ما يقول ، ولا ابقيا لغيرهما مجالاّ يعتد به فيه ، وان الدين قد كل ، والسعادة الكبرى فيما وضع ، والطلبة فيما شرع ، وما سوى ذلك فضلال وبهتان ، وافك وخسران ، وان العاقد عليهما بكلتا يديه مستمسك بالمرءة الوثقى ، محصل لكلمتي^(٢) الخير دنيا واخرى ، وما سواهما فأحلام ،

(١) المنّة بضم الميم القوة (٢) لعله لكلمتي

وخیالات واهام ، وقام لي على صحة ذلك البرهان الذي لاشبهة
 تطرق حول حماه ، ولا ترتجي نحو مرماه ، « ذلك من فضل الله
 علينا وعلى الناس ، ولكن أكثر الناس لا يشكرون » والحمد لله
 والشكر كثيرا كما هو أهله . فن هنالك قوت^(١) نفسي على المشي
 في طريقه بمقدار ما يسر الله فيه ، فابتدأت باصول الدين عملا
 واعتقاداً ، ثم بفروعه المبنية على تلك الاصول ، وفي خلال ذلك
 أين ما هو من السنن او من البدع ، كما اين ما هو من الجائز
 وما هو من الممتنع ، واعرض ذلك على علم الاصول الدينية
 والفقهية ، ثم اطلب^(٢) نفسي بالمشي مع الجماعة التي سماها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بالسواد الاعظم ، في الوصف الذي كان
 عليه هو واصحابه ، وترك البدع التي نص عليها العلماء انها بدع
 واعمال مختلفة .

وكنت في اثناء ذلك قد دخلت في بعض خطط الجمهور
 من الخطابة والامامة ونحوها ، فلما اردت الاستقامة على الطريق ،
 وجدت نفسي غريباً في جمهور اهل الوقت ، لكون خططهم قد
 غلبت عليها العوائد ، ودخلت على سننها الاصلية شوائب من
 المحدثات الزوائد ، ولم يكن ذلك بدعاً في الازمنة المتقدمة ،

(١) الصواب قويت (٢) لعله : أطلب

فكيف في زماننا هذا ؟ فقد روي عن السلف الصالح من التنبيه على ذلك كثير ، كما روي عن أبي الدرداء أنه قال لو : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم ما عرف شيئا مما كان عليه هو واصحابه الا الصلاة . قال الازاعي : فكيف لو كان اليوم ؟ قال عيسى بن يونس : فكيف لو ادرك الازاعي هذا الزمان ؟ وعن ام الدرداء قالت : دخل ابو الدرداء وهو غضبان ، فقلت : ما أغضبك ؟ فقال : والله ما اعرف فيهم شيئا من امر محمد الا انهم يصلون جميعا .

وعن انس بن مالك قال : ما اعرف منكم ما كنت اعده على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قولكم لا إله الا الله . قلنا : بلى يا ابا حمزة ؟ قال : قد صليتم حتى تغرب الشمس أفكانت تلك صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

وعن انس قال : لو ان رجلا ادرك السلف الاول ثم بعث اليوم ما عرف من الاسلام شيئا ، قال ووضع يده على خده ثم قال : الا هذه الصلاة ، ثم قال : اما والله على ذلك لمن عاش في هذا النكر ولم يدرك ذلك السلف الصالح فرأى مبتدعا يدعو الى بدعته ، ورأى صاحب دنيا يدعو الى دنياه ، فمصه الله من ذلك ، وجعل قلبه يحن الى ذلك السلف الصالح ، يسأل عن

سبلهم ، وقتص آثارهم ، ويتبع سبيلهم ، ليعوض اجرا عظيما ،
وكذلك فكونوا ان شاء الله .

وعن ميمون بن مهران قال : لو ان رجلا أنشر فيكم من
السلف ما عرف غير هذه القبلة .

وعن سهل ابن مالك عن ابيه قال : ما عرف شيئا مما ادركت
عليه الناس الا النداء بالصلاة — الى ما اشبه هذا من الآثار
الدالة على ان المحدثات ، تسخل في المشروعات ، وان ذلك قد
كان قبل زماننا ، وانما تتكاثر على توالي الدهور الى الآن .

فتردد النظر بين — ان أتبع السنة على شرط مخالفة ما اعتاد
الناس فلا بد من حصول نحو مما حصل لمخالفتي العوائد ، لاسيما اذا
ادعى اهلها ان ما هم عليه هو السنة لاسواها ، الا ان في ذلك
العبء الثقيل ، ما فيه من الأجر الجزيل — وبين ان أتبعهم على
شرط مخالفة السنة والسلف الصالح ، فأدخل تحت ترجمة الضلال
عائذا بالله من ذلك ، الا اني اوافق المعتاد ، واعد من المؤاخذين ،
لامن المخالفين . فرأيت ان الهلاك في اتباع السنة هو النجاة ، وان
الناس لن يغفروا عني من الله شيئا ، فاخذت في ذلك على حكم
التدريج في بعض الامور ، فقامت علي القيامة ، وتواترت علي
الملامة ، وفوق الي العتاب سهامه ، ونسبت الي البدعة والضلالة ،

وانزلات منزلة اهل النباوة والجهالة ، واني لو التمتست لتلك
المحدثات مخرجا لوجدت ، غير أن ضيق العطن ، والبعد عن اهل
العطن ، رقي بي مرتقى صعبا ، وضيق عليّ مجالا رحبا ، وهو كلام
يشير بظاهره الى ان اتباع المتشابهات ، لموافقات العادات ،
اولى من اتباع الواضحات ، وان خالفت السلف الاول .

وربما ألّووا في تقييح ما وجهت اليه وجهتي بما تسمز منه
منه القلوب ، او خرجوا بالنسبة الى بعض الفرق الخارجة عن
السنة شهادة ستكتب ويستلون عنها يوم القيامة - فتارة نسبت
اليّ القول بان الدعاء لا ينفع ولا فائدة فيه كما يمزى الى بعض
الناس ، بسبب أنني لم أنزم الدعاء بهيئة الاجتماع في أدبار الصلاة
حالة الامامة . وسيأتي ما في ذلك من المخالفة للسنة وللسلف
الصالح والعلماء .

وتارة نسبت اليّ الرفض وبنقض الصحابة رضي الله عنهم ،
بسبب أنني لم أنزم ذكر الخلفاء الراشدين منهم في الخطبة على
الخصوص ، اذ لم يكن ذلك من شأن السلف في خطبهم ،
ولا ذكره احد من العلماء المعبرين في اجزاء الخطب . وقد سئل
(اصبغ) عن دعاء الخطيب للخلفاء المتقدمين فقال : هو بدعة ولا

ينبغي العمل به ، وأحسنه ان يدعو للمسلمين عامة . قيل له : فدعاه
للغزاة والمرابطين ؟ قال : ما ارى به بأسا عند الحاجة اليه ، واما
ان يكون شيئا يصمد له في خطبته دائما فاني اكره ذلك . ونص
ايضا عز الدين ابن عبد السلام على ان الدعاء للخلفاء في الخطبة
بدعة غير محبوبة .

وتارة اضيف الي القول بجواز القيام على الأئمة ، وما اضافوه
الا من عدم ذكرى لهم في الخطبة ، وذكرهم فيها محدث لم يكن
عليه من تقدم

وتارة أهل على التزام الحرج والتنطع في الدين ، وانما حملهم
على ذلك أني التزمت في التكليف والفتيا الحمل على مشهور المذهب
الملتزم لا أتعده ، وهم يتدونه ويفتون بما يسهل على السائل ويوافق
هواه ، وان كان شاذا في المذهب الملتزم أو في غيره . وأئمة اهل
العلم على خلاف ذلك . وللمسئلة بسط في كتاب (الموافقات)^(١)
وتارة نسبت الى معاداة أولياء الله ، وسبب ذلك اني عانيت
بعض الفقراء المبتدعين المخالفين للسنة ، المتصيين بزعمهم لهداية
الخلق ، وتكلمت للجمهور على جملة من احوال هؤلاء الذين نسبوا
انفسهم الى الصوفية ولم يتشبهوا بهم

(١) كتاب للمصنف في الاصول وحكم الشريعة هو فيه نسيج وحده

وتارة نسبت الى مخالفة السنة والجماعة ، بناء منهم على ان الجماعة التي أمر باتباعها - وهي الناجية - ماعليه العموم ، ولم يطلعوا ان الجماعة ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه والتابعون لهم باحسان . وسيأتي بيان ذلك بحول الله . وكذبوا علي في جميع ذلك او وهموا والحمد لله على كل حال .

فكنت على حالة تشبه حالة الامام الشهير عبد الرحمن بن بطة الحافظ مع اهل زمانه إذ حكي عن نفسه فقال : « عجبت من حالي في سفري وحضري مع الأقربين مني والابعدين ، والعارفين والمنكرين ، فأني وجدت بمكة وخراسان وغيرهما من الاماكن اكثر من لقيت بها موافقا او مخالفا دعائي الي متابعتي على مايقوله ، وتصديق قوله والشهادة له . فان كنت صدقته فيما يقول وأجزت له ذلك - كما يفعله اهل هذا الزمان - سماني موافقا ، وان وقفت في حرف من قوله او في شيء من فعله سماني مخالفا ، وان ذكرت في واحد منها ان الكتاب والسنة بخلاف ذلك وارد سماني خارجيا ، وان قرأت عليه حديثا في التوحيد سماني مشبها ، وان كان في الرؤية سماني سالميا ، وان كان في الايمان سماني مرجئا ، وان كان في الاعمال سماني قدريا ، وان كان في المعرفة سماني كراميا ، وان كان في فضائل ابي بكر وعمر سماني ناصبيا ، وان كان في

فضائل اهل البيت سماني رافضيا ، وان سكت عن تفسير آية او حديث فلم أجب فيها الا بهما سماني ظاهريا ، وان اُجبت بغيرهما سماني باطنيا . وان اُجبت بتأويل سماني أشعريا ، وان جحدتهما سماني معتزليا . وان كان في السنن مثل القراءة سماني شفويا ، وان كان في القنوت ^(١) سماني حنфия ، وان كان في القرآن سماني حنبليا ، وان ذكرت رجحان ما ذهب كل واحد اليه من الاخبار — اذ ليس في الحكم والحديث عاباة — قالوا طعن في تزكيتهم . ثم اعجب من ذلك انهم يسمونني فيما يقرؤون علي من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يشتهون من هذه الاسامي ، ومهما وافقت بمضمم عاداني غيره ، وان داهنت جماعتهم أسخطت الله تبارك وتعالى ، ولن يغفوا عني من الله شيئا . واني متمسك بالكتاب والسنة واستغفر الله الذي لا اله الا هو وهو الغفور الرحيم . »

هذا تمام الحكاية فكانه رحمه الله تكلم على لسان الجميع ؛ فقلنا تجدد عالما مشهورا ، او فاضلا مذكورا ، الا وقد نُيِّدَ بهذه الأمور او بعضها ، لأن الهوى قد يداخل المخالف ، بل سبب الخروج

(١) يريد القنوت في الوتر دائما . اما القنوت في صلاة الصبح فالشافعية هم الذين يلزمونه

عن السنة الجبل بها ، والمهوى المتبع الغالب على اهل الخلاف ،
فاذا كان كذلك حمل على صاحب السنة انه غير صاحبها ، وروجم
بالتشريع عليه والتقيح لقوله وفعله ، حتى ينسب هذه المناسبات
وقد نقل عن سيد العباد بعد الصحابة (اويس) القُرَني
انه قال : « ان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يدع للمؤمن
صديقا ، فأمرهم بالمعروف فيشتدون اعراضنا ويمجدون على ذلك
اعوانا من الفاسقين ، حتى والله اقد رموني بالمظالم . وايم الله لا
آدعُ ان اقوم فيهم بحقه »

فن هذا الباب يرجع الاسلام غريبا كما بدا ، لان المؤلف
فيه على وصفه الأول قليل ، فصار المخالف هو الكثير ، فأندرت
رسوم السنة حتى مدت البدع اعناقها ، فأشكل مرماها على الجمهور ،
فظهر مصداق الحديث الصحيح .

ولما وقع علي من الانكار ما وقع مع ما هدى الله اليه وله
الحمد ، لم ازل اتبع البدع التي نبه عليها رسول الله صلى الله عليه
وسلم وحذر منها ، وبين انها ضلالة وخروج عن الجادة ، وأشار
العلماء الى تمييزها والتعريف بجملة منها ، لئلي اجتنابها فيما استطعت .
وابحث عن السنن التي كادت تطفئ نورها تلك المحدثات لئلي اجلو
بالعمل سناها ، وأعد يوم القيامة فيمن احياها ، اذ ما من بدعة

تحدث الا ويموت من السنن ما هو في مقابلتها، حسبما جاء عن السلف في ذلك . فعن ابن عباس قال : ما يأتي على الناس من عام الا أحدثوا فيه بدعة وأتوا فيه سنة ، حتى تحيا البدعة وتموت السنن . وفي بعض الأخبار : لا يحدث رجل بدعة الا ترك من السنة ما هو خير منها . وعن لقمان بن أبي إدريس الخولاني انه كان يقول : ما أحدثت امة في دينها بدعة الا رفع بها عنهم سنة . وعن حسان بن عطية قال : ما أحدث قوم بدعة في دينهم الا ترع الله من سنتهم مثلها ثم لم يمدحها اليهم الى يوم القيامة . — الى غير ذلك مما جاء في هذا المعنى وهو مشاهد معلوم حسبما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى .

وجاء من الترغيب في احياء السنن ما جاء . فقد خرج ابن وهب حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « من أحيأ سنة من سنتي قد أميتت بعدي فإن له من الأجر مثل من عمل بها من الناس لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن ابتدع بدعة ضلالة لا يرضاها الله ورسوله فاز عليه إثم من عمل بها لا ينقص ذلك من آثام الناس شيئاً » وخرجه الترمذي باختلاف في بعض الألفاظ مع اتفاق المعنى وقال فيه : حديث حسن وفي الترمذي عن أنس قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه

وسلم « يا بني ان قدرت ان تصبح وتسمي ليس في قلبك شئ »
 لاحد فافعل — ثم قال لي — يا بني وذلك من سنتي ، وهن أحيا
 سنتي فقد أحبني ، ومن أحبني كان معي في الجنة » حديث حسن
 فرجوت بالنظر في هذا الموضع الانتظام في سلك من أحيا
 سنة وأمات بدعة . وعلى طول المهد ودوام النظر اجتمع لي في
 البدع والسنن أصول قررت أحكامها الشريعة ، وفروع طالت
 افانها لكنها تنتظمها تلك الاصول ، وقلما توجد على الترتيب
 الذي سنح في الخاطر ، فالت الى بشا النفس ، ورأت انه من الأكيد
 الطلب ^(١) لما فيه من رفع الالتباس الناشئ بين السنن والبدع ،
 لانه لما كثرت البدع وعم ضررها ، واستطار شررها ، ودام
 الاكباب على العمل بها ، والسكوت من المتأخرين عن الانكار
 لها ، وخلفت بعدم خلوف جهلوا أو غفلوا عن القيام بفرض القيام
 فيها ، صارت كأنها سنن مقررات ، وشرائع من صاحب الشرع
 محررات ، فاختلط المشروع بغيره ، فعاد الراجع الى محض السنة
 كالخارج عنها كما تقدم ، فالتبس بعضها ببعض ، فتأكد الوجوب
 بالنسبة الى من عنده فيها علم ، وقلما صنف فيها على الخصوص
 تصنيف ، وما صنف فيها فقير كاف في هذه المواقف ، مع ان

كذا في الاصل ولعل فيه تحريفا من النساخ

الداخل في هذا الأمر اليوم فاقدُ المساعد عديمُ المعين ، فلموالي له يخلد به الى الارض ، ويلقي له باليد الى العجز عن بث الحق ، بعد رسوخ الموائد في القلوب . والمعادي يربسه بالأرديس ، ويروم أخذه بالمذاب البئيس ، لانه يرد عوائده الراسخة في القلوب ، المتداولة في الاعمال ، ديناً يتعبد به ، وشرعة بسلك عليها ، لاجبة له عليها الاعمال الآباء والاجداد مع بعض الاشياخ العالمين ، كانوا من أهل النظر في هذه الامور أم لا . ولم يلتفتوا الى انهم عند موافقتهم للآباء والاشياخ مخالفون للسلف الصالح . فالتمرض لمثل هذا الأمر ينحو نحو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه في العمل حيث قال : ألا واني اعالج أمراً لا يمين عليه الا انه قد في عليه الكبير ، وكبر عليه الصغير ، وفصح عليه الاعجمي ، وهاجر عليه الأعراي ، حتى حسبه ديناً لا يرون الحق غيره . وكذلك ما نحن بصدد الكلام عليه ، غير أنه أمر لا سبيل الى اهماله : ولا يسمع أحداً ممن له منة الا الاخذ بالحزم والمزم في به ، بعد تحصيله على كماله . واركه المحائف فكراهيته لاجبة فيها على الحق ألا يرفع مناره ، ولا تكشف وتجلي أنواره ^(١) ، فقد خرج أبو الطاهر السلفي بسنده الى أبي هريرة ان النبي صلى الله

عليه وسلم قال له : يا أبا هريرة علم الناس القرآن وتعلمه ، فإنك إن مُتَّ وأُمت كذلك زارت الملائكة قبرك كما يزور النبيت العتيق ؛ وعلم الناس سنتي وإن كرهوا ذلك . وإن أُحيت إلا توقف على الصراط طرفة عين حتى تدخل الجنة فلا تمحدث في دين الله حَدَثًا برأيك » قال أبو عبد الله بن القطان : وقد جمع الله له ذلك كله من إقراء كتاب الله والتحديث بالسنة أحب الناس أم كرهوا ، وترك الحديث حتى أنه كان لا يتأول شيئاً مما روى تيمناً للسلامة من الخطأ .

على أن أبا العرب التميمي حكى عن ابن فروخ أنه كتب إلى مالك بن أنس : إذ بلدنا كثير البدع وأنه ألف لهم كلاماً^(١) في الرد عليهم ، فكتب إليه مالك يقول له : إن ظننت بذلك بنفسك خفت أن تزل فتهلك ، لا يرد عليهم إلا من كان ضابطاً عارفاً بما يقول لهم لا يقدر أن يرجوا عليه فهذا لا بأس به ، وأما غير ذلك فإني أخاف أن يكلمهم فيخطئ فيمضوا على خطائهم أو يظفروا منه بشيء فيزدادوا تمادياً على ذلك

. وهذا الكلام يقضي لمثلي بالإحجام دون الإقدام ، وشيخ

- (١) وفي نسخة كتابا

هذا المنكر وفشو العمل به وتظاهر أصحابه يقضي لمن له بهذا
المقام منة بالإقدام دون الإحجام ، لأن البدع قد عمّت وجرت
افراسها من غير منير ملء أعتابها

وحكى ابن وضاح عن غير واحد أن أسد بن موسى كتب
الى أسد بن القرات : اعلم يا أخي ان ما حملي على الكتب اليك
ما أنكر أهل بلادك من صالح ما أعطاك الله من انصافك
الناس ، وحسن حالك مما أظهرت من السنة ، وعيك لأهل
البدع ، وكثرة ذكرك لهم وطعنك عليهم ، قمعهم الله بك ،
وشد بك ظهر أهل السنة ، وقواك عليهم باظهار عيهم ، والظن
عليهم ، وأذلهم الله بذلك وصاروا يبدعهم مستترين . فأبشر
يا أخي بثواب الله ، واعتد به من أفضل حسناتك من الصلاة
والصيام والحج والجهاد . وأين تقع هذه الاعمال من إقامة
كتاب الله واحياء سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ؟ وقد قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أحيا شيئا من سنتي كنت
أنا وهو في الجنة كهاتين » وضم بين أصبعيه ، وقال « أيما داع
دعا الى هذه فاتبع عليه كان له مثل أجر من تبعه الى يوم القيامة »
فمن يدرك يا أخي هذا بشيء من عمله ؟ وذكر أيضا ان الله عند
كل بدعة كيد بها الاسلام وليا لله يذب عنها ، وينطق بعلامتها ،

فاغتم يا أخي هذا الفضل وكن من أهله ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما ذحين بعثه الى اليمن فأوصاه وقال « لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من كذا وكذا » وأعظم القول فيه ، فاغتم ذلك وادع الى السنة حتى يكون لك في ذلك ألفة وجماعة يقومون مقامك ان حدث بك حدث فيكونون أئمة بسدك فيكون لك نواب ذلك الى يوم القيامة كما جاء الاثر . فاعمل على بصيرة ونية حسنة فيرد الله بك المبتدع والمفتون الزائغ الخثر ، فتكون خلقاً من نبيك صلى الله عليه وسلم . فأحي كتاب الله وسنة نبيه ، فانك لن تلقى الله بعمل يشبهه .

اتمى ما قصدت ايراده من أسد رحمه الله . وهو مما يقوي جانب الإقدام ، مع ما روي عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه انه خطب الناس فكان من جملة كلامه في خطبته ان قال : والله اني لولا ان أنمش سنة قد أميت ، أو أن أميت بدعة قد أحييت ، لكرهت أن أعيش فيكم فواتاً .

وخرج ابن وضاح في كتاب القطمان وحديث الأوزاعي انه بلغه عن الحسن انه قال : لن يزال الله نصحاء في الارض من عباده يرضون أعمال العباد على كتاب الله فاذا وافقوه حمدوا الله ، واذا خالفوه عرفوا بكتاب الله ضلالة من ضل وهدى من

اهتمتني ، فأولئك خلفاء الله
وفيه عن سفيان قال: اسلكوا سبيل الحق ولا تستوحشوا
من قلة أهله . فوقع التريدين النظرين .
ثم إني أخذت في ذلك مع بعض الإخوان الذين أحللتهم
من قلبي محل السويداء ، وقاموا لي في عامة أدواء نفسي مقام
الدولة ، فأروا أنه من العمل الذي لا شبهة في طلب الشرع
نشره ، ولا إشكال في أنه بحسب الوقت من أوجب الواجبات ،
فاستخرت الله تعالى في وضع كتاب يشتمل على بيان البدع
وأحكامها وما يتعلق بها من المسائل أصولاً وفروعاً وسهيته
بالإحتصام والله أسأل أن يجعله عملاً خالصاً ، ويحمل ظل
القائدة به ممدوداً لا قالصاً ، والأجر على العناء فيه كاملاً لا ناقصاً ،
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .
وينحصر الكلام فيه بحسب الغرض المقصود في جملة أبواب
وفي كل باب منها فصول اقتضاها بسط المسائل للنحصر فيه
وما انجز معها من القروع المتعلقة به .

الباب الاول

(في تعريف البدع وبيان معناها وما اشتق منه لفظا)

وأصل مادة « بدع » للاختراع على غير مثال سابق، ومنه قول الله تعالى « بديع السموات والارض » أي مخترعهما من غير مثال سابق متقدم، وقوله تعالى « قل ما كنت بدعاً من الرسل » أي ما كنت أول من جاء بالرسالة من الله الى العباد بل تقدمني كثير من الرسل، ويقال: ابتدع فلان بدعة يعني ابتدأ طريقة لم يسبقه اليها سابق. وهذا أمر بديع يقال في الشيء المستحسن الذي لا مثال له في الحسن فكأنه لم ينقدمه ما هو مثله ولا ما يشبهه ومن هذا المعنى سميت البدعة بدعة فاستخرجها للسلوك عليها هو الابتداع وهيئها هي البدعة، وقد يسمى العمل المعمول على ذلك الوجه بدعة. فمن هذا المعنى سمي العمل الذي لا دليل عليه في الشرع بدعة، وهو إطلاق أخص منه في اللغة حسبا يذكّر بحول الله

ثبت في علم الاصول ان الاحكام المتعلقة بأفعال العباد وأقوالهم ثلاثة: حكم يقتضيه معنى الامر كان للانجاء أو الندب،

وحكم يقتضيه معنى النهي كان للكرهية أو التحريم، وحكم يقتضيه معنى التخيير وهو الإباحة . فأفعال العباد وأقوالهم لا تعدو هذه الأقسام الثلاثة : مطلوب فعله ، ومطلوب تركه ، ومأذون في فعله وتركه . والمطلوب تركه لم يطلب تركه إلا لكونه غائماً للتقسيم الأخيرين ، لكنه على ضربين (أحدهما) أن يطلب تركه وينهى عنه لكونه مخالفة خاصة مع مجرد النظر عن غير ذلك . وهو أن كان محرماً سئياً فلا معصية وإثماً ، وسمي فاعله عاصياً وآثماً ، والا لم يسم بذلك ، ودخل في حكم المفوض حسبما هو مبين في غير هذا الموضع . ولا يسمى بحسب الفعل جائزاً ولا مباحاً لأن الجمع بين الجواز والنهي جمع بين متناقضين (والثاني) أن يطلب تركه وينهى عنه لكونه مخالفة لظاهر التشريع من جهة ضرب الحدود وتعيين الكيفيات والتزام الهيئات المعينة أو الإلزامية المعينة مع الدوام ونحو ذلك .

وهذا هو الابتداع والبدعة ، ويسمى فاعله مبتدعاً — فالبدعة إذن عبارة عن « طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه » وهذا على رأي من لا يدخل العادات في معنى البدعة وإنما يخصها بالعبادات . وأما على رأي من أدخل الأعمال العادية في معنى البدعة فيقول :

والبدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة ، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية . . ولا بد من بيان ألقاظ هذا الحد : فالطريقة والطريق والسبيل والسُنن هي بمعنى واحد ، وهو مارسم للسلوك عليه . وإنما قيدت بالدين لأنها فيه مخترع واليه يضيفها صاحبها ، وأيضاً فلو كانت طريقة مخترعة في الدنيا على الخصوص لم تسم بدعة كاحداث الصنائع والبلدان التي لا عمد بها فيما تقدم .

ولما كانت الطرائق في الدين تنقسم - فنما ما له أصل في الشريعة . ومنها ما ليس له أصل فيها . - خص منها ما هو المقصود بالحد وهو القسم المخترع ، أي طريقة ابتدعت على غير مثال تقدمها من الشارع ، اذ البدعة انما خاصتها انها خارجة عما رسمه الشارع . وبهذا القيد انفصلت عن كل ما ظهر لبادي الرأي أنه مخترع مما هو متعلق بالدين ، كعلم النحو والتصريف ومفردات اللغة وأصول الفقه وأصول الدين ، وسائر العلوم الخادمة للشريعة . فانها وان لم توجد في الزمان الأول فأصولها موجودة في الشرع ، اذ الأمر بأعراب القرآن منقول وعلوم اللسان هادية للصواب في الكتاب والسنة فحقيقتهما اذاً انها فقه التبعد بالالفاظ الشرعية الدالة على معانيها كيف تؤخذ وتؤدى

وأصول الفقه إنما معناها استقراء كليات الأدلة حتى تكون عند المجتهد نصب عين وعند الطالب سهلة المتمس .
وكذلك أصول الدين وهو علم الكلام إنما حاصله تقرير لأدلة القرآن والسنة أو ما ينشأ عنها في التوحيد وما يتعلق به كما كان الفقه تقريراً لأدلتها في الفروع العبادية .

(فان قيل) : فان تصنيفها على ذلك الوجه مخترع .
(فالجواب) : ان له أصلاً في الشرع ، بقي الحديث ما يدل عليه ، ولو سلم انه ليس في ذلك دليل على الخصوص فالشرع بجملة يدل على اعتباره ، وهو مستمد من قاعدة المصالح المرسلة ، وسيأتي بسطها بحول الله .

فعلى القول بإثباتها أصلاً شرعياً لا إشكال في أن كل علم خادم للشرعية داخل تحت أدلته التي ليست بمأخوذة من جزئي واحد ، فليست ببدعة البتة

وعلى القول بنفيها لا بد أن تكون تلك العلوم مبتدعات .
واذا دخلت في علم البدع كانت قبيحة لان كل بدعة ضلالة من غير إشكال ، كما يأتي بيانه ان شاء الله .

ويلزم من ذلك ان يكون كتب المصحف وجمع القرآن قبيحة ، وهو باطل بالاجماع فليس اذاً بدعة

ويلزم أن يكون له دليل شرعي وليس الا هذا النوع
من الاستدلال ، وهو المأخوذ من جملة الشريعة
واذا ثبت جزئي في المصالح المرسلة ، ثبت مطلق المصالح
المرسلة .

فلي هذا لا ينبغي أن يسمى علم النحو أو غيره من علوم
اللسان أو علم الاصول أو ما أشبه ذلك من العلوم الخادمة
للشريعة بدعة أصلاً .

ومن سماه بدعة فإما على المجاز كما سعى عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قيام الناس في ليالي رمضان بدعة ، وإما جهلاً
بمواقع السنة والبدعة . فلا يكون قول من قال ذلك معتمداً به ولا
معتمداً عليه .

وقوله في الحد « تضاهي الشرعية » يعني انها تشابه الطريقة
الشرعية من غير أن تكون في الحقيقة كذلك ، بل هي مضادة
لها من أوجه متعددة .

منها وضع الحدود كالناذر للصيام قائماً لا يمسد ، ضاحياً لا
يستظل . والاختصاص في الانقطاع للعبادة ، والاعتصار من
المأكل والملبس على صنف دون صنف من غير علة .

ومنها التزام الكيفيات والهيآت المعينة ، كالتذكير بهيئة
الاجتماع على صوت واحد ، واتخاذ يوم ولادة النبي صلى الله
عليه وسلم عيداً ، وما أشبه ذلك .

ومنها التزام العبادات المعينة في أوقات معينة لم يوجد لها
ذلك التعبير في الشريعة ، كالتزام صيام يوم النصف من شعبان
وقيام ليلته ^(١)

وتم أوجه تضاهي بها البدعة الأمور المشروعة فلو كانت
لائتضاهي الامور المشروعة لم تكن بدعة لانها تصير من باب
الافعال العادية

وأيضاً فإن صاحب البدعة انما يجتريها ليضاهي بها السنة
حتى يكون ملبساً بها على الغير ، أو تكون هي مما تقتبس عليه

(١) هذا هو الصواب ولا يغترن أحد بترغيب الخطباء الجاهلين في
ذلك ، ولا بالحديث الذي يذكرونه على منابرهم وهو « اذا كانت ليلة
النصف من شعبان قوموا ليلاً وصوموا نهارها ، فان الله ينزل فيها
لقروب الشمس الى سماء الدنيا فيقول : ألا من مستغفر فأغفر له ! ألا
مستزق فأرزقه ! ألا مئلى فأعافيه ! ألا كذا ألا كذا حتى يطاع الفجر »
فان هذا حديث واه أو موضوع رواه ابن ماجه وعبد الرزاق عن أبي
بكر بن عبد الله ابن أبي سيرة وقد قال فيه ابن معين والامام أحمد انه بضع
الحديث . نقل ذلك محمى سنن ابن ماجه عن الزوائد . وواقعه الذهبي
في الميزان في الامام أحمد . وذكر عن ابن معين انه قال فيه : ليس حديثه
بشيء . وقال النسائي « متروك »

بالسنة ، اذ الانسان لا يقصد الاستتباع بأمر لا يشابه المشروع ،
لانه اذ ذاك لا يستجلب به في ذلك الابتداع نفعا ، ولا يدفع به
ضررا ، ولا يجبه غيره اليه

ولذلك نجد المبتدع ينتصر لبدعته بأمر تخيل التشريع ولو
بدعوى الاقتداء بفلان المعروف منصبه في أهل الخير

فأنت ترى العرب الجاهلية في تمثيل مله ابراهيم عليه السلام
كيف تأولوا فيما أحدثوه احتجاجا منهم ، كقولهم في أصل
الإشراك (ما نبدؤهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) وكترك
الحُمس الوقوف بعرفة لقولهم : لا نخرج من الحرم اعتدادا
بحرمته . وطواف من طاف منهم بالبيت عريانا قائلين : لا
نطوف بذياب عصينا الله فيها . وما أشبه ذلك مما وجهوه ليصروه
بالتوجيه كالشروع ، فما ظنك بمن عدَّ أو عدَّ نفسه من خواص
أهل الملَّة ؟ فهم أخرى بذلك ، وهم المخطئون وظنهم الاصابة .
واذا تبين هذا ظهر أن مضاهاة الامور المشروعة ضرورة الاخذ
في أجزاء الحد

وقوله « يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى »

هو تمام معنى البدعة اذ هو المقصود بتشريعيها

وذلك ان أصل الدخول فيها بحث على الانقطاع الى العبادة

والترغيب في ذلك ، لان الله تعالى يقول : (وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون) فكان المبتدع رأى ان المقصود هذا المعنى ، ولم يتبين له ان ما وضعه الشارع فيه من القوانين والحدود كاف ، فرأى من نفسه انه لا بد لما أطلق الامر فيه من قوانين منضبطة ، وأحوال مرتبطة ، مع ما يداخل النفوس من حب الظهور أو عدم مظته ، فدخات في هذا الضبط شائبة البدعة .

وأيضاً فان النفوس قد تملّ وتسام من الدوام على العبادات المرتبة ، فاذا جُدد لها أمر لا تهده حصل لها نشاط آخر لا يكون لها مع البقاء على الامر الاول . ولذلك قالوا « اسكل جديد لذة » بحكم هذا المعنى ، كن قال : « كما تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور ، فكذلك تحدث لهم مرغبات في الخير بقدر ما حدث لهم من القصور »

وفي حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه : فيوشك قائل أن يقول ما هم بمتبعي فيتبعوني وقد قرأتك القرآن فلا يتبعني حتى أبتدع لهم غيره فأياكم وما ابتدع فان ما ابتدع ضلالة ^(١)

وقد تبين بهذا القيد أن البدع لا تدخل في العادات . فكل ما اخترع من الطرق في الدين مما يضاهي المشروع ولم يقصد به

(١) كذا في الاصل فليراجع الحديث وليضبط

التعبد فقد خرج عن هذه التسمية ، كالمغارم الملزمة على الاموال وغيرها على نسبة مخصوصة وقدر مخصوص مما يشبه فرض الزكوات ولم يكن اليها ضرورة .

وكذلك اتخاذ المناخل وغسل اليد بالأشنان وما أشبه ذلك من الامور التي لم تكن قبل ، فانها لا تسمى بدعاً على احدى الطريقتين

وأما الحمد على الطريقة الاخرى فقد تبين معناه الا قوله : يقصد بها ما يقصد بالطريقة الشرعية .

ومعناه ان الشريعة انما جاءت لمصالح العباد في عاجلتهم وآجلتهم لتأتيهم في الدارين على أكل وجوهها ، فهو الذي يقصده المبتدع ببدعته . لان البدعة اما أن تتعلق بالمعادات أو العبادات ، فان تعلقت بالعبادات فانما أراد بها أن يأتي تمبده على أبلغ ما يكون في زعمه ليفوز بأتم المراتب في الآخرة في ظنه . وإن تعلقت بالمعادات فكذلك لانه انما وضعها لتأتي أمور دنياه على تمام المصلحة فيها

فمن يحمل المناخل في قسم البدع فظاهر ان التمتع عنده بلذة الدقيق المنخول أتم منه بغير المنخول

وكذلك البنات المشيدة المحفلة ، التمتع بها أبلغ منه

بالحشوش والخرب : ومثله المصادرات في الاموال بالنسبة الى
أولي الامر ، وقد أباحت الشريعة التوسع في التصرفات ، فيعد
الابتدع هذا من ذلك .

وقد ظهر معنى البدعة وما هي في الشرع والحمد لله

فصل

وفي الحد أيضا معنى آخر مما ينظر فيه . وهو أن البدعة
من حيث قيل فيها : أنها طريقة في الدين مخترعة — الى آخره —
يدخل في عموم لفظها البدعة التركية ، كما يدخل فيه البدعة غير
التركية ، فقد يقع الابتداع بنفس الترك تحريما لامتروك أو غير
تحريم ، فإن الفعل مثلا قد يكون حلالا بالشرع فيحرمه الانسان
على نفسه أو يقصد تركه قصدا .

فهذا الترك اما أن يكون لأمر يعتبر مثله شرعا أولا ،
فإن كان لأمر يعتبر فلا حرج فيه ، اذ معناه انه ترك ما
يجوز تركه أو ما يطلب بتركه ، ^(١) كالذي يحرم على نفسه الطعام
الفلاني من جهة انه يضره في جسمه أو عقله أو دينه وما أشبه
ذلك ، فلا مانع هنا من الترك . بل ان قلنا بطلب التداوي
(١) لم يظهر لنا معنى الباء في الموضعين فالظاهر انها زائدة من الناسخ

للمريض فان الترك هنا مطلوب ، وان قلنا بإباحة التدوي
فالترك مباح .

فهذا راجع الى العزم على الحمية من المضرات . وأصله قوله
عليه السلام « يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج
— إلى ان قال — ومن لم يستطع فعليه بالصوم »^(١) الذي يكسر
من شهوة الشباب حتى لا تطفئ عليه الشهوة فيصير الى العنت .
وكذلك اذا ترك مالا بأس به حذراً مما به البأس فذلك
من أوصاف المتقين ، وكترك المنشابه حذرا من الوقوع في

(١) تمة الحديث بعد كلمة الصوم « فانه له وجاء » فقوله « الذي يكسر
من شهوة الشباب » الخ من كلام المصنف يمين به علة كون الصوم
وجاء . وهو إضعاف الشهوة على رأي الجمهور . وهو لا يظهر الا في
الصوم الكثير مع التصف والاكتماء عند الفطر بقليل الطعام ، والا
فان الصوم من اسباب الصحة وزيادة اتقوة . حتى في المعيشة المعتدلة .
وحينئذ يكون وجه الشبه بين الوجاء الذي هو دق عروق خصتي الفحل
المضعف أو المزيل لشهوته وبين الصوم هو كون الصوم سبب التقوى كما
قال الله تعالى في تعليل فرضيته « لعلكم تتقون » فن اكثر من الصوم
وترك ما يشتهي من الطعام والشراب المباحين لوجه الله تعالى يستفيد
فائدتين احدهما ملكة مراقبة الله تعالى الذي يترك طعامه وشرابه لأجله ،
والثانية ملكة ترك الشهوات التي يحتاج اليها كل يوم فتقوى ارادته وعزمه ،
فيسهل عليه ترك سائر الشهوات ومنه غض بصره واحصان فرجه

الحرام واستبراء للدين والعرض

وان كان الترك غير ذلك ، فاما أن يكون تديناً أو لا .
فان لم يكن تديناً فالترك عابث بتحريمه الفعل أو بعزيمته على
الترك . ولا يسمى هذا الترك بدعة اذ لا يدخل تحت لفظ الحد
إلا على الطريقة الثانية اقالة : ان البدعة تدخل في العادات .
واما على الطريقة الأولى فلا يدخل . لكن هذا التارك يصير
عاصياً بتركه أو باعتقاده التحريم فيما أحل الله

وأما ان كان الترك تديناً فهو الابتداع في الدين على كلتا
الطريقتين ، اذ قد فرضنا الفعل جائزاً شرعاً فصار الترك المقصود
معارضة للشارع في شرع التحليل .^(١) وفي مثله نزل قول الله
تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا
تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين) فهي أولاً عن تحريم الحلال .
ثم جاءت الآية تشعراً بأن ذلك اعتداء ، وأن من اعتدى
لا يحبه الله .

وسياقنا للإية تقرير ان شاء الله .

(١) ان اصل الاستانة لا ياكلون لحم الحما ، فهو يمش ويفرخ
في مساجدهم ويوتهم ولا يأكل احد منه شيئا ، بل يتخرجون من ذلك
وينكرونه . والظاهر ان عامتهم يعتدون ان أكله حرام ، أفلا يجب
في هذه الحال على العلماء مقاومة هذه البدعة التركة بالعوة والنقل

لأن بعض الصحابة هم أن يحرم على نفسه النوم بالليل ،
وآخر الأكل بالنهار ، وآخر آيات النساء ، وبعضهم هم
بالاختصاص ، مبالغة في ترك شأن النساء . وفي امثال ذلك قال

النبي صلى الله عليه وسلم « من رغب عن سنتي فليس مني »
فاذا كل من منع نفسه من تناول ما احل الله من غير عنـر
شرعي فهو خارج عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم . والعامل بغير
السنة تدينا هو المبتدع بعينه

(فان قيل) فتارك المطلوبات الشرعية ندبا أو وجوبا هل
يسمى مبتدعا أم لا ؟

(فالجواب) أن التارك للمطلوبات على ضربين :
(أحدهما) أن يتركها لغير الدين إما كسلا أو تضييما أو
ما أشبه ذلك من الدواعي النفسية . فهذا الضرب راجع الى
المخالفة للامر . فان كان في واجب قمعية ، وإن كان في ندب
فليس بقمعية اذا كان الترك جزئيا ، وإن كان كلياً قمعية حسبما
تبيّن في الأصول

(والثاني) أن يتركها تدينا . فهذا الضرب من قيل البدع
حيث تدبّن بضد ما شرع الله . ومثاله اهل الإباحة القائلين

بالسقاط التكليف اذا بلغ السالك عندهم المبلغ الذي حدّوه :
فاذا قوله في الحد « طريقة مخترعة تضاهي الشرعية » يشمل
البدعة التركية كما يشمل غيرها، لان الطريقة الشرعية ايضا تنقسم
الى ترك وغيره

وسواء علينا قلنا ان الترك فعل أم قلنا انه نفي الفعل - على
الطريقتين المذكورتين في أصول الفقه .
وكما يشمل الحد الترك يشمل أيضا ضد ذلك
وهو ثلاثة أقسام :

قسم الاعتقاد ، وقسم القول ، وقسم الفعل . فالجميع اربعة اقسام .
وبالجملة فكل ما يتعلق به الخطاب الشرعي يتعلق به الابتداع .



الباب الثاني

(في ذم البدع وسوء متقلب اصحابها)

لا خفاء ان البدع من حيث تصورها يعلم العاقل ذمها ،
لأن اتباعها خروج عن الصراط المستقيم ورمي في عمالة .
وبيان ذلك من جهة النظر والنقل الشرعي العام :
اما النظر فن وجوه :

(أحدها) انه قد علم بالتجارب والخبرة السارية في العالم من
أول الدنيا الى اليوم أن العقول غير مستقلة بمصالحها استجلابا لها ،
أو مفاسدها استدفاعا لها ، لانها إما دنيوية أو أخروية
فأما الدنيوية فلا يستقل باستدراكها على التفصيل البتة
لا في ابتداء وضعها أولا ، ولا في استدراك ما عسى أن يعرض
في طريقها ، اما في السوابق ، واما في اللاحق ، لان وضعها
أولا لم يكن الا بتعليم الله تعالى

لان آدم عليه السلام لما أنزل الى الارض علم كيف يستجلب
مصالح دنياه اذ لم يكن ذلك من معلومه أولا ، الا على قول من
قال : ان ذلك داخل تحت مقتضى قول الله تعالى (وَعَلَّمَ آدَمَ

الاسماء كلها) وعند ذلك يكون تعلما غير عقلي . ثم توارثته ذريته كذلك في الجملة ، لكن فرعت العقول من أصولها قريبا تتوهم استقلالها به .

ودخل في الاصول الدواخل حسبما أظهرت ذلك أزمنة الفترات ، إذ لم تخرج مصالح الفترات على استقامة ، لوجود الفتن والمهرج وظهور أوجه الفساد

فلولا ان من الله على الخلق ببعثة الأنبياء لم يستقم لهم حياة ، ولا جرت أحوالهم على كمال مصالحهم . وهذا معلوم بالنظر في أخبار الاولين والآخرين

وأما المصالح الأخروية فأبعد عن مجاري العقول من جهة وضع أسبابها . وهي العبادات مثلا . فان العقل لا يشعر بها على الجملة فضلا عن العلم بها على التفصيل

ومن جهة تصور الدار الأخرى وكونها آتية فلا بد وانها دار جزاء على الاعمال ، فان الذي يدرك العقل من ذلك مجرد الإمكان أن يشعر به .

ولا يفترن ذو الحجب بأحوال الفلاسفة المدعين لإدراك الأحوال الأخروية بمجرد العقل ، قل النظر في الشرع ، فان دعواهم بأستنهم في المسئلة بخلاف ما عليه الامر في نفسه . لأن

الشرائع لم تزل واردة على بني آدم من جهة الرسل . والانبيا
أيضاً لم يزالوا موجودين في العالم وهم أكثر . وكل ذلك من
لذن آدم عاياه السلام الى أن انتهت بهذه الشريعة المحمدية

غير أن الشريعة كانت اذا أخذت في الدروس بمش الله
نيا من أنبيائه يبين للناس ما خلقوا لأجله وهو التجد لله . فلا
بد أن يبقى من الشريعة المفروضة - ما بين زمان أخذها في
الاندراس وبين انزال الشريعة بعدها - بعض الاصول معلومة .
فأثى الفلاسفة الى تلك الاصول فتلقوها أو تلقوها منها ،
فأرادوا أن يخرجوه على مقتضى عقولهم ، وجعلوا ذلك عقلياً لا
شرعياً . وليس الامر كما زعموا .

فالعقل غير مستقل البتة . ولا ينبغي على غير أصل ، وإنما
ينبغي على أصل متقدم مسلم على الاطلاق . ولا يمكن في أحوال
الآخرة قبلهم أصل مسلم إلا من طريق الوحي
ولهذا المدنى بسط سيأتي ان شاء الله

فلى الجملة : العقول لا تستقل باذراك مصالحها دون الوحي .
فلا بتداع مضاد لهذا الاصل ، لانه ليس مستند^(١) شرعي بالقرض ،
فلا يقي إلا ما ادعوه من العقل . فالتبع ليس على ثقة من

(١) لعل الاصل : ليس له مستند

بدعته أن يتال بسبب العمل بها ، مارام تحصيله من جهتها ،
فصارت كالعبث .

هذا ان : قلنا ان الشرائع جاءت لمصالح العباد .
وأما على القول الآخر فأحرى ألا يكون صاحب البدعة
على ثقة منها ، لانها اذ ذاك مجرد تعبد وإلزام من جهة الأمر
للأمور . والعقل بمنزل عن هذه الخطة حسبا تبين في علم
الاصول . وناهيك من نحلة يذنبها صاحبها في أرفع مطالبه لاثقة
بها ، ويلقي من يده ما هو على ثقة منه .

(والثاني) ان الشريعة جاءت كاملة لا تحتمل الزيادة ولا
النقصان ، لان الله تعالى قال فيها (اليوم اكملت لكم دينكم
وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً)

وفي حديث العرياض بن سارية : وعظنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم موعظة ذرفت منها الأعين ووجلّت منها القلوب ،
فقلنا يا رسول الله : ان دونه موعظة مودّع فما تعهد إلينا ؟ قال :
« تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها ، ولا يزيغ عليها بعدي إلا
هالك ، من يعيش منكم فسيروا اختلافا كثيرا ، فما يكمن بما عرفتم
من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي » الحديث (١) .

(١) الحديث اوردته النووي في الأربعين وقال ابو داود والترمذي =

وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمت حتى أتى ببيان
جميع ما يحتاج اليه في أمر الدين والدنيا^(١) وهذا لا يخالف عليه
من أهل السنة

فاذا كان كذلك فالمبتدع انما محمول قوله بلسان حاله أو
مقاله : ان الشريعة لم تتم ، وانه بقي منها أشياء يجب أو يستحب
استدراكها ، لانه لو كان معتقداً لكمالها وتمامها من كل وجه
لم يبدع ولا استدرك عليها . وقائل هذا ضال عن الصراط
المستقيم .

قال ابن الماجشون سمعت مالكا يقول : من ابتدع في
الاسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمداً صلى الله عليه وسلم

= وقال حسن صحيح . وهذا لفظه « وعظنا رسول الله (ص) موعظة وجأت
منها القلوب وذرفت منها العيون فثابنا بارسول الله كأنها موعظة مودع
فأوصنا . فقال « اوصيكم بنفوس الله والسمع والطاعة وان تأمر عليكم
عبد ، وانه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة
الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، عضوا عليها بالنواجذ . وإياكم
ومحدثات الأمور ، فان كل بدعة ضلالة »

(١) جاء بأمور الدين مفصلةً وهدى الى أمور الدنيا بالاجمال والقواعد
الكلية كمشروعية الشورى وطاعة أولي الأمر فيما يستنبطون من الاحكام
باجتهادهم ، وقواعد اليسر ورفع الحرج والضرورات وغير ذلك مما توافق
كل زمان وكل حال .

خان الرسالة ، لان الله يقول (اليوم اكملت لكم دينكم) فما لم يكن يومئذ ديننا فلا يكون اليوم ديننا .

(والثالث) ان المبتدع معاند للشرع ومشاق له ، لان الشارع قد عين لمطالب العبد طرقاً خاصة على وجوه خاصة ، وقصر الخلق عليها بالامر والنهي والوعد والوعيد ، وأخبر أن الخير فيها ، وأن الشر في تعديها - الى غير ذلك ، لان الله يعلم ونحن لانعلم ، وانه انما أرسل الرسول صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين . فالمبتدع راداً لهذا كله ، فانه يزعم أن ثم طرقاً آخر ، ليس ما حصره الشارع بمحصور ، ولا ما عينه بمتعين ، كان الشارع يعلم ، ونحن أيضاً نعلم . بل ربما يفهم من استدراكه الطرق على الشارع انه علم ما لم يعلمه الشارع .

وهذا ان كان مقصودا للمبتدع فهو كفر بالشريعة والشارع ، وان كان غير مقصود فهو ضلال مبين .

والى هذا المعنى أشار عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه اذ كتب له عدي بن أرطاة يستشيريه في بعض القدرية فكتب اليه :

« أما بعد فاني أوصيك بتقوى الله والاقتصاد في أمره ، واتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وترك ما أحدث المحدثون .

فما قد جرت سنته ، وكُفُّوا مؤنته ، فطليك بلزوم السنة ، فان
السنة انما سنّها من قد عرف ما في خلافتها من الخطأ والزلل والحق
والتعمق ، فارض لنفسك بما رضي به القوم لأنفسهم ، فانهم على
علم وقفوا ، ويصر نأفذ قد كفوا ، وهم كانوا على كشف الامور
أقوى ، وبفضل كانوا فيه أخرى ، فلئن قلتم أمر حدث بعدم ، ما
أحدثه بعدم الا من اتبع غير سننهم ، ورغب بنفسه عنهم ، انهم
لهم السابقون ، فقد تكلموا منه بما يكتفي ، ووصفوا منه ما يشفي ،
فما دونهم مقصر ، وما فوقهم محسر ، لقد قصر عنهم آخرون
فقلوا ^(١) ، وانهم بين ذلك لملى هدى مستقيم .

ثم ختم الكتاب بحكم مسئلته .

فقوله « فان السنة انما سنّها من قد عرف ما في خلافتها »

فهو مقصود الاستشهاد

(١) هذه العبارة محرفة ومصحفة قطعاً . وقد راجعت الاصل الذي
تقلت عنه النسخة التي نطبع عنها فرايت ان كلمة « قلوا » فقلوا - بالعين
بدل التام . وانما يستقيم المعنى بوصف قوم قصروا عنهم بترك بعض ما
كانوا عليه في عهد النبي (ص) ووصف آخرين تجاوزوهم وغلوا
في الدين بما زادوا فيه من البدع ، فبقوا هم الامة الوسط على هدى
مستقيم بين الفريقين المتقصرين والغالين :

(م ٧ - الاعتصام ج ١)

(والرابع) ان المبتدع قد نزل نفسه منزلة المضاهي للشارع لان الشارع وضع الشرائع وألزم الخلق الجري على سننها، وصار هو المنفرد بذلك، لانه حكم بين الخلق فيما كانوا فيه يختلفون. والا فلو كان التشريع من مدركات الخلق لم تنزل الشرائع، ولم يبق الخلاف بين الناس، ولا احتيج الى بعث الرسل عليهم السلام هذا الذي ابتدع في دين الله قد صير نفسه نظيراً ومضاهياً^(١) حيث شرع مع الشارع، وفتح للاختلاف باباً، ورد قصد الشارع في الانفراد بالتشريع وكفى بذلك.

(والخامس) انه اتباع للهوى لان العقل اذا لم يكن متبعاً للشرع لم يبق له الا الهوى والشهوى، وأنت تعلم ما في اتباع الهوى وانه ضلال مبين. ألا ترى قول الله تعالى (ياد اودا إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله، إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب)

فخصر الحكم في أمرين لا ثالث لهما عنده، وهو الحق والهوى، وعزل العقل مجرداً اذا لا يمكن في المادة الا ذلك. وقال (ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه) فجعل الأمر محصوراً

(١) لعله قد سقط من هنا كلمة «الشارع» او «الله»

بين أمرين اتباع الذكر واتباع الهوى ، وقال (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ
اتَّبَعَ هَوَاهُ بغير هدى من الله ؟)
وهي مثل ما قبلها . وتأملوا هذه الآية فأنها صريحة في ان
من لم يتبع هدى الله في هوى نفسه فلا أحد أضل منه .
وهذا شأن المبتدع فانه اتبع هواه بغير هدى من الله . وهدى
الله هو القرآن .

وما يبيته الشريعة ويبيته الآية ان اتباع الهدى على ضريين:
أحدهما ان يكون تابعاً للأمر والنهي فليس بمذموم ولا صاحبه
بضال . كيف وقد قدم الهدى فاستنار به في طريق هواه ، وهو
شأن المؤمن التقي .

والآخر ان يكون هواه هو المقدم بالقصد الاول ، كان
الأمر والنهي تابعين بالنسبة اليه أو غير تابعين وهو المذموم .
والمبتدع قدم هوى نفسه على هدى الله فكان أضل الناس
وهو يظن انه على هدى

وقد انجز هنا معنى يتأكد التنبيه عليه ، وهو أن الآية
المذكورة عينت الاتباع في الاحكام الشرعية طريقين ،
أحدهما الشريعة ، ولا مريه في انها علم وحق وهدى ،
والآخر الهوى ، وهو المذموم ، لانه لم يذكر في القرآن الا في

مساق الذم ، ولم يجعل ثمّ طريقاً ثالثاً . ومن تتبع الآيات ألقى ذلك كذلك .

ثم العلم الذي أحيل عليه والحق الذي حمد انما هو القرآن وما نزل من عند الله ، كقوله تعالى (قل آلا ذكرين حرّم أم الاثنيين أمّا اشتملت عليه أرحامُ الاثنيين ؟ نبشوني بعلم ان كنتم صادقين) وقال بعد ذلك (أم كنتم شهداء إذ وصاكم الله بهذا ؟ فمن أظلم ممن اقترى على الله كذباً ليضل الناس بغير علم ؟) وقال (قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم وحرّموا ما رزقهم الله اقتراء على الله ، قد ضلوا وما كانوا مهتدين) وهذا كله لا يتابع أهوائهم في التشريع بغير هدى من الله ، وقال (ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ، ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب) وهو اتباع الهوى في التشريع اذ حقيقته اقتراء على الله . وقال (أفرايت من اتخذ الهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلمه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله ؟) أي لا يهديه دون الله شيء . وذلك بالشرع لا بغيره وهو الهدى

واذا ثبت هذا وان الامر دائر بين الشرع والهوى ، ترزلت قاعدة حكم العقل المجرد ، فكأنه ليس للعقل في هذا الميدان مجال

الآ من تحت نظر الهوى ، فهو اذاً اتباع الهوى بعينه في تشريع الأحكام .

ودع النظر العقلي في المعقولات المحضة فلا كلام فيه هنا ، وان أهله " قد زلوا أيضاً بالابتداع فانما زلوا من حيث ورود الخطاب ومن حيث التشريع ، ولذلك عذر الجميع قبل ارسال الرسل ، أعني في خطئهم في التشريعات والعقليات ، حتى جاءت الرسل فلم يبق لاحد حجة يستقيم اليها (رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) والله الحجة البالغة . . .
فهذه قاعدة ينبغي ان تكون من بال الناظر في هذا المقام ، وان كانت اصولية فهذه نكتتها مستنبطة من كتاب الله . انتهى

فصل

وأما النقل فن وجوه :

(أحدها) ما جاء في القرآن الكريم مما يدل على ذم من ابتدع في دين الله في الجملة .

(١) لعل الاصل : « وان كان أهله » لانه قال بعد « فانما زلوا » فظاهر قرن انما بالفاء انها جواب شرط نص الآية « قل لله الحجة البالغة » فان لم يكن في النسخ خطأ فقد أورد المعنى ولم يقصد النص

فمن ذلك قول الله تعالى (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات . فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله .) فهذه الآية من اعظم الشواهد . وقد جاء في الحديث تفسيرها ، فصح من حديث عائشة رضي الله عنها انها قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قوله (فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) قال « فاذا رأيتم فاعرفيهم »

وصح عنها انها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه الآية (هو الذي أنزل عليك الكتاب) — الى آخر الآية — فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فاولئك الذين سعى الله فاحذروهم » وهذا التفسير مبهم ، ولكنه جاء في رواية عن عائشة ايضا قالت : تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات) الآية — قال « فاذا رأيتم الذين يجادلون فيه فهم الذين عنى الله فاحذروهم » وهذا أبين لأنه جمل علامة الزيغ الجدل في القرآن . وهذا الجدل مقيد باتباع المتشابه ،

فاذا الذم انما لحق من جادل فيه بترك المحكم — وهو أم الكتاب ومعلمه — والتمسك بمنشأه . ولكنه بعد مفتر الى تفسير أظهر . بجاء عن ابي غالب واسمه حرور قال : كنت بالشام فبعث المهلب سبعين رأساً من الخوارج فنصبوا على درج دمشق ، فكنيت على ظهر بيت لي فرأوا أمانة فنزلت فاتبعت ، فلما وقف عليهم دمت عيناه وقال : « سبحان الله ! ما يصنع السلطان بيني آدم ! — قالها ثلاثاً — كلاب جهنم كلاب جهنم شر قتلى تحت ظل السماء — ثلاث مرات — خير قتلى من قتلوه ، طوبى لمن قتلهم او قتلوه . » ثم التفت الي فقال « يا ابا غالب إنك بأرض هم بها كثير فاعاذك الله منهم » قلت رأيتك بكيت حين رأيتهم قال « بكيت رحمة حين رأيتهم كانوا من اهل الاسلام ، » هل تقرأ سورة آل عمران ؟ قلت : نعم ، فقرأ (هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب — حتى بلغ — وما يعلم تأويله الا الله) وان هؤلاء كان في قلوبهم زيغ بهم ثم قرأ (ولا تكونوا كالذين تقرأوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات — الى قوله — فقي رحمة الله هم فيها خالدون) قلت : هم هؤلاء يا ابا امامة ؟ قال : نعم . قلت من قبلك تقول او شي سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال « انى إذا لجريء ، بل سمعته من رسول الله صلى

الله عليه وسلم ، لا مرة ولا مرتين - حتى عد سبعا - ثم قال :
 « ان بني اسرائيل تفرقوا على احدى وسبعين فرقة وان هذه
 الامة تريد عليها فرقة كلها في النار الا السواد الاعظم » قالت :
 يا ابا امامة الاترى ما فعلوا ؟ قال (عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم -)
 الآية خرجه اسماعيل القاضي وغيره .

وفي رواية قال : قال « الاترى ما فيه السواد الاعظم »
 وذلك في اول خلافة عبد الملك والقتل يومئذ ظاهر . قال (عليهم
 ما حملوا وعليكم ما حملتم) وخرجه الترمذي مختصرا وقال فيه :
 حديث حسن ، وخرجه الطحاوي ايضا باختلاف في بعض
 الألفاظ وفيه قبيل له : يا ابا امامة تقول لهم هذا القول ثم تبكي ! -
 يعني قوله : شر قتلى - الى آخره - قال « رحمة لهم انهم كانوا من
 اهل الاسلام فخرجوا منه » ثم تلا (هو الذي انزل عليك الكتاب)
 حتى ختمها . ثم قال « هم هؤلاء » ثم تلا هذه الآية (يوم
 تبيض وجوه وتسود وجوه) حتى ختمها . ثم قال « هم هؤلاء »
 وذكر الآجري عن طاوس قال ذكر لابن عباس الخوارج
 وما يصيبهم عند قراءة القرآن ، فقال يؤمنون بمعكمه ، ويضلون
 عند متشابهه وقرأ (وما يعلم تأويله الا الله . والراسخون في
 العلم يقولون آمنا به)

فقد ظهر بهذا التفسير أنهم أهل البدع، لأن إماماً لم يرض الله عنه جعل الخوارج داخلين في عموم الآية، وإنما تنزل عليهم. وهم من أهل البدع عند العلماء، إما على أنهم خرجوا يبدعهم عن أهل الإسلام، وإما على أنهم من أهل الإسلام لم يخرجوا عنهم، على اختلاف العلماء فيهم.

وجعل هذه الطائفة ممن في قلوبهم زيغ فزيغ بهم. وهذا الوصف موجود في أهل البدع كلهم، مع أن لفظ الآية عام فيهم وفي غيرهم ممن كان على صفاتهم.

ألا ترى أن صدر هذه السورة إنما نزل في نصارى نجران ومناظرتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم في اعتقادهم في عيسى عليه السلام، حيث تأولوا عليه أنه الإله أو أنه ابن الله أو أنه ثالث ثلاثة، بأوجه متشابهة، وتركوا ما هو الواضح في عبوديته حسبما نقله أهل السير. ثم تأوله العلماء من السلف الصالح على قضايا دخل أصحابها تحت حكم اللفظ كالخوارج فهي ظاهرة في العموم.

ثم تلا أبو أمامة الآية الأخرى، وهي قوله سبحانه (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات - إلى

قوله - ففي رحمة الله هم فيها خالدون) وفسرها بمعنى ما قسر به الآية الأخرى ، فهي الوعيد والتهديد لمن تلك صفته ، ونهي المؤمنين ان يكونوا مثلهم .

ونقل عبيد عن حميد بن مهران قال : سألت الحسن كيف يصنع أهل هذه الأهواء الخبيثة بهذه الآية في آل عمران (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات) قال: نبذوها ورب الكعبة وراء ظهورهم .

وعن ابي أمامة أيضا قال : هم الحرورية
وقال ابن وهب سمعت مالكا يقول : ما آية في كتاب الله اشد على اهل الاختلاف من أهل الأهواء من هذه الآية (يوم تبيض وجوه - الى قوله - بما كنتم تكفرون) قال مالك : فأني كلام أئین من هذا ؟ فرأيتہ يتأولها لأهل الأهواء . ورواه ابن القاسم وزاد : قال لي مالك انما هذه الآية لأهل القبلة . وما ذكره مالك في الآية قد نقل عن غير واحد كالذي تقدم للحسن وعن قتادة في قوله (كالذين تفرقوا واختلفوا) يعني اهل اهل البدع .

وعن ابن عباس في قوله (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه) قال : تبيض وجوه اهل السنة ، وتسود وجوه اهل البدعة .

ومن الآيات قوله تعالى : 'وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا
فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ، ذَلِكُمْ وَصَاكُم
بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) فالصراط المستقيم هو سبيل الله الذي دما إليه
وهو السنة . والسبل هي سبل أهل الاختلاف الخائدين عن
الصراط المستقيم وهم أهل البدع . وإيس المراد سبيل المعاصي ،
لأن المعاصي من حيث هي معاصٍ لم يضعها أحد طريقاً تُسلك دائماً
على مضاهاة التشريع . وإنما هذا الوصف خاص بالبدع المحدثات .
وبدل على هذا ما روى اسماعيل عن سليمان بن حرب ،
قال حدثنا حماد بن زيد عن عاصم بن بهالة ^(١) عن أبي وائل عن
عبد الله قال : خط لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً خطاً
طويلاً - وخط لنا سليمان خطاً طويلاً - وخط عن يمينه وعن
يساره ، فقال « هذا سبيل الله » ثم خط لنا خطوطاً عن يمينه ويساره
وقال « هذه سبل وعلى كل سبيل منها شيطان يدعو إليه » ثم تلا
هذه الآية (وإن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل
- يعني الخطوط - فتفرق بكم عن سبيله)

(١) الصواب . « بهالة » فهو ابن أبي النجود أحد أئمة القراء توفي
سنة ١٢٨ وكان ثقة في الحديث إلا أنه ليس من الحفاظ وأخرج له
الشيخان مقروناً بغيره

قال بكر بن العلاء: احببه اراد شيطاناً من الانس وهي البدع والله اعلم . والحديث مخرج من طرق ^(١)

وعن عمر بن سلمة الهمداني قال: كنا جلوساً في حلقة ابن مسعود في المسجد وهو بطحاء قبل ان يحصب . فقال له عبيد الله بن عمر بن الخطاب وكان آتى غازياً: ما الصراط المستقيم يا ابا عبد الرحمن؟ قال: هو ورب الكعبة الذي ثبت عليه ابوك حتى دخل الجنة . ثم حلف على ذلك ثلاث ايمان ولاءاً، ثم خط في البطحاء خطاً بيده وخط بمجنبيه خطوطاً وقال: ترككم نبيكم صلى الله عليه وسلم على طرفه وطرفه الآخر في الجنة، فمن ثبت عليه دخل الجنة، ومن أخذ في هذه الخطوط هلك .

وفي رواية: يا ابا عبد الرحمن ما الصراط المستقيم؟ قال: تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ادناه وطرفه في الجنة،

(١) أخرجه احمد وعبد بن حميد والبخاري والنسائي وابن المنذر وابن أبي حاتم وابو الشيخ والحاكم وصححه وابن مردويه، كلهم عن عبد الله ابن مسعود قال: خط رسول الله (ص) خطاً بيده ثم قال « هذا سبيل الله مستقيماً » ثم خط خطوطاً عن يمين ذلك الخط وعن شماله ثم قال « وهذه السبل ليس منها سبيل الا عليه شيطان يدعو اليه » ثم قرأ هذه الآية (وان هذا صراطي مستقيماً) الخ

وعن يمينه جواد^(١) وعليها رجال يدعون من مر بهم : هلم لك ، هلم لك . فن اخذ منهم في تلك الطرق انتهت به الى النار ، ومن استقام الى الطريق الأعظم انتهى به الى الجنة . ثم تلا ابن مسعود (وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه) الآية كلها . وعن مجاهد في قوله (ولا تتبعوا السبل) قال : البدع والشبهات . وعن عبد الرحمن بن مهدي : قد سئل مالك بن انس عن السنة قال : هي ما لا اسم له غير السنة ، وتلا (وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله)

قال بكر بن العلاء : يريد ان شاء الله حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم خط له خطا ، وذكر الحديث . فهذا التفسير يدل على شمول الآية لجميع طرق البدع لا تختص ببدعة دون اخرى .

ومن الآيات قول الله تعالى (وعلى الله قصد السبيل ومنها جائر ولو شاء الله لهداكم اجمعين) فالسبيل القصد هو طريق الحق ، وما سواه جائر عن الحق ، أي عادل عنه . وهي طرق البدع والضلالات ، اعادنا الله من سلوكها بفضلها . وكفى بالجائر

(١) الجواد جمع جادة بتشديد الدال وهي وسط الطريق ومعظمه . وكتب في النسخة التي طبعتها عنها « جداد » بدلين بناء على كتابتها كذلك في هامش الاصل فظن الناسخ انه تصحيح وهو غلط ظاهر

ان يحذر منه . فالمساق يدل على التحذير والنهي .

وذكر ابن وضاح قال: سئل عاصم بن بهدلة وقيل له : يا ابا بكر هل رأيت قول الله تعالى (وعلى الله قصد السبيل ومنها جائر ولو شاء الله لهداكم اجمعين) ؟ قال : حدثنا ابو وائل عن عبد الله ابن مسعود قال : خط عبد الله بن عبد الله ^(١) خطا مستقيما وخط خطوطا عن يمينه وخطوطا عن شماله ، فقال : خط رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا ، فقال للخط المستقيم « هذا سبيل الله » وللخطوط التي عن يمينه وشماله « هذه سبل متفرقة على كل سبيل منها شيطان يدعو اليه » والسبيل مشتركة قال الله تعالى (وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه) الى آخرها .

وعن التستري : « قصد السبيل » طريق السنة ، « ومنها جائر » يعني الى النار ، وذلك الملل والبدع .

وعن مجاهد « قصد السبيل » اي المقتصد منها بين الغلو والتقصير ، وذلك يقيد ان الجائر هو الغالي او المقصر ، وكلاهما من اوصاف البدع .

وعن علي رضي الله عنه انه كان يقرأها « فنكم ^(٢) » جائر .

(١) لعل قوله « ان عبد الله » من زيادة السخ سبو بها القلم

(٢) كتب في هامش الاصل : لعله « ومنكم »

قالوا يعني هذه الامة. فكان هذه الآية مع الآية قبلها يتواردان على معنى واحد.

ومنها قوله تعالى (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاَ لست منهم في شيء ، إنما امرهم الى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون)
هذه الآية قد جاء تفسيرها في الحديث من طريق عائشة رضي الله عنها ، قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا عائشة (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا) من هم » ؟ قلت : الله ورسوله اعلم . قال « هم اصحاب الاهواء واصحاب البدع واصحاب الضلالة من هذه الامة ، يا عائشة ان لكل ذنب توبة ما خلا اصحاب الاهواء والبدع ليس لهم توبة ، وانا بريء منهم وهم مني برآء »
قال ابن عطية : هذه الآية تم اهل الاهواء والبدع والشذوذ في الفروع وغير ذلك من اهل التعمق في الجدال والخوض في الكلام . هذه كلها عرضة للزلل ومظنة لسوء المعتقد . ويريد والله اعلم باهل التعمق في الفروع ما ذكره ابو عمر بن عبد البر في فصل ذم الرأي من كتاب العلم له وسيأتي ذكره بحول الله وحكي ابن بطال في شرح البخاري عن ابي حنيفة انه قال :
لقيت عطاء بن ابي رباح بمكة فسألته عن شيء فقال : من اين انت ؟ قلت : من اهل الكوفة . قال : انت من اهل القرية الذين

فرقوا دينهم وكانوا شيعة ؟ قلت نعم . قال : من اي الاصناف
انت ؟ قلت : ممن لا يسب السلف ، ويؤمن بالقدر ولا يكفر
احدا بذنب . فقال عطاء : عرفت فالزم .

وعن الحسن قال خرج علينا عثمان بن عفان رضي الله عنه
يوما يخطينا ، فقطعوا عليه كلامه ، فتراموا بالبطحاء ، حتى جعلت
ما ابصر اديم السماء . قال وسمعنا صوتا من بعض حُجْر أزواج
النبي صلى الله عليه وسلم قويل : هذا صوت أم المؤمنين . قال
فسمعتها وهي تقول : ألا إن نبيكم قد برى ممن فرق دينه
واحترب . وتلت (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست
منهم في شيء)

قال القاضي اسماعيل : أحسبه يعني بقوله « أم المؤمنين »
أم سلمة . وإن ذلك قد ذكر في بعض الحديث . وقد كانت
حائشة في ذلك الوقت حاجة . .

وعن أبي هريرة أنها نزلت في هذه الأمة . وعن أبي
امامة هم الخوارج .

قال القاضي : ظاهر القرآن يدل على أن كل من ابتدع في
الدين بدعة من الخوارج وغيرهم فهو داخل هذه الآية ، لانهم
إذا ابتدعوا تجادلوا وتخاصموا وتفرقوا وكانوا شيعة .

ومنها قوله (ولا تكونوا مِنَ المشركين • مِنَ الذين قَرَّعُوا دينهم وكانوا شِيعاً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ قَرِحُونَ) .
 قرئ « فارقوا دينهم » وفسر عن ابي هريرة انهم الخوارج .
 ورواه ابو امامة مرفوعاً .

وقيل : هم اصحاب الاهواء والبدع . قالوا روتها عائشة رضي الله عنها مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم . وذلك لأن هذا شأن من ابتدع حسماً قاله اسماعيل القاضي وكما تقدم في الآي الأخر

ومنها قوله تعالى (قل هو القادرُ على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم أو من تحت أرضِكم أو يلبسكم شِيعاً وَيُذِيقَ بَعْضُكُم بَأْسَ بَعْضٍ)

فمن ابن عباس ان لبسكم شيعاً هو الأهواء المختلفة ، ويكون على هذا قوله « ويذيق بعضكم بأس بعض » تكفير البعض للبعض حتى يتقاتلوا ، كما جرى للخوارج حين خرجوا على أهل السنة والجماعة . وقيل معنى « او يلبسكم شيعاً » ما فيه البأس من الاختلاف وقال مجاهد وابو العالية : إن الآية لأمة محمد صلى الله عليه وسلم . قال ابو العالية : هن أربع ، ظهر ثنتان بعد وفاة النبي صلى

الله عليه وسلم بخمس وعشرين سنة ، فألبسوا شيما وأذيق بعضهم بأس بعض ، وبقيت اثنتان ، فهما ولا بد واقتتان : الخسف من تحت أرجلكم والمسوخ من فوقكم . وهذا كله صريح في ان اختلاف الاهواء مكروه غير محبوب ، ومذموم غير محمود .

وفما نقل عن مجاهد في قول الله (ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم) قال في المختلفين : انهم اهل الباطل .

(الا من رحم ربك) فان اهل الحق ليس فيهم اختلاف

وروي عن مطرف بن الشخير انه قال : لو كانت الاهواء واحداً لقال القائل : اهل الحق فيه . فلما تشعبت وتفرقت عرف كل ذي عقل ان الحق لا يتفرق .

وعن عكرمة (ولا يزالون مختلفين) يعني في الاهواء (الا من رحم ربك) هم اهل السنة .

ونقل ابو بكر ثابت الخطيب عن منصور بن عبد الله بن الرحمن^(١) قال : كنت جالسا عند الحسن ورجل خلفي قاعد فجعل يأمرني أن أسأله عن قول الله (ولا يزالون مختلفين الا من رحم

(١) لهله منصور بن عبد الرحمن الغداني الاسل النضري ، ولهله قال اولاً : ابن عبد الله . ثم أضرب عنه اضراب الغلط لأن بعض علماء عصره قال انه ابن عبد الله . ومنصور هذا وتقه الجمهور وروى عنه مسلم ولكن قال ابو حاتم : ليس بالقوي .

ربك) قال نعم « لا يزالون مختلفين » على أديان شتى « الا من رحم ربك » فن رحم غير مختلف .

وروى ابن وهب عن عمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس أن أهل الرحمة لا يختلفون .

ولهذه الآية بسط يأتني بعد أن شاء الله

وفي البخاري عن عمر بن مصعب قال : سألت أبي عن قوله تعالى (هل نبشكم بالأخسرين أعمالا) هم الحرورية ؟ قال : لا ! هم اليهود والنصارى ، أما اليهود فكذبوا محمدًا صلى الله عليه وسلم ، وأما النصارى فكذبوا بالجنة وقالوا : لا طعام فيها ولا شراب . والحرورية « الذين يقضون عهد الله من بعد ميثاقه » وكان شعبة يسميهم الفاسقين

وفي تفسير سعيد بن منصور عن مصعب بن سعد قال قلت لأبي « الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا » هم الحرورية ؟ قال : لا ! أولئك أصحاب الصوامع . ولكن الحرورية الذين قال الله ^(١) (فلما زاعقوا أزاعق الله قلوبهم)

وخرج عبد بن حميد في تهسيره هذا المعنى بلفظ آخر عن

(١) أي هم الذين قال الله فيهم

مصعب بن سعد فأتى على هذه الآية (قل هل ننبئكم بالآخسين أعمالا — الى قوله — يحسنون صنعا) قالت : أهم الحرورية ؟ قال : لا ! هم اليهود والنصارى ، أما اليهود فكفروا بمحمد صلى الله عليه وسلم ، وأما النصارى فكفروا بالجنة وقالوا : ليس فيها طعام ولا شراب ، ولكن الحرورية (الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الارض) فالأول لانهم خرجوا عن طريق الحق بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لانهم تأولوا التأويلات الفاسدة . وكذا فعل المبتدعة وهو بابهم الذي دخلوا فيه . والثاني لانهم تصرفوا في أحكام القرآن والسنة هذا التصرف

فأهل حروراء وغيرهم قطعوا قوله تعالى (إِنْ الْحَكَمِ إِلَّا لِلَّهِ) عن قوله (يحكم به ذوا عدل منكم) وغيرها وكذا فعل سائر المبتدعة حسبا يأتيك بحول الله .

ومنه روى عمرو بن مهاجر قال : بلغ عمر بن عبد العزيز رحمه الله ان غيلان القدري يقول في القدر ، فبعث اليه فحجه أياما ، ثم أدخله عليه فقال : يا غيلان ! ما هذا الذي بلغني عنك ؟ قال عمرو ابن مهاجر فأشرت اليه ألا يقول شيئا . قال فقال : نعم يا أمير المؤمنين ان الله عز وجل يقول (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ

من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً • إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْقَةٍ
أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَعِلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا • إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا
وَأِمَّا كَفُورًا) قال عمر : اقرأ إلى آخر السورة (وما تشاؤون
إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا • يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ
فِي رَحْمَتِهِ ، وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) ثم قال : ما تقول يا غيلان ؟
قال أقول : قد كنتُ أعمى فبصرتني ، وأصمٌ فأسمعتني ، وضالًا
فهديتني . فقال عمر : اللهم ان كان عبدك غيلان ضادقًا وإلا
فأصلبه : قال فأمسك عن الكلام في القدر ، فولاه عمر بن
عبد العزيز دار الضرب بدمشق : فلما مات عمر بن عبد العزيز
وأفضت الخلافة إلى هشام تكلم في القدر ، فبعث إليه هشام
فقطعه يده ، فمر به رجل والذباب على يده ، فقال : يا غيلان هذا
قضاء وقدر . قال : كذبت امر الله ما هذا قضاء ولا قدر .
فبعث إليه هشام فصلبه .

والثالث لان الحروية جرّ دوا السيوف على عباد الله وهو
غاية الفساد في الأرض ، وذلك كثير من أهل البدع شائع ،
وسائرهم يفسدون بوجوه من إيقاع العداوة والبغضاء بين
أهل الاسلام .

وهذه الاوصاف الثلاثة تقتضيها الفرقة التي نبه عليها

الكتاب والسنة كقوله تعالى (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا) وقوله (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً) وأشياء ذلك وفي الحديث ان الامة تفرق على بضع وسبعين فرقة . وهذا التفسير في الرواية الاولى لمصعب بن سعد أيضاً فقد وافق أباه على المعنى المذكور .

ثم فسر سعد بن أبي وقاص في رواية سعيد بن منصور: ان ذلك بسبب الزينغ الحاصل فيهم . وذلك قوله (فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم) وهو راجع الى آية آل عمران في قوله (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه) الآية . فانه أدخل رضي الله عنه الحرورية في الآيتين بالمعنى ، وهو الزينغ في إحداهما ، والأوصاف المذكورة في الأخرى ، لانها فيهم موجودة . فآية الرعد تشمل بانفظها لان اللفظ فيها يقتضي العموم لغة ، وان حملناها على الكفار خصوصاً فهي تعطي أيضاً فيهم حكماً من جهة ترتيب الجزاء على الأوصاف المذكورة حسبما هو مبين في الأصول . وكذلك آية الصف لأنها خاصة بقوم موسى عليه السلام . ومن هنا كان شعبة يسميهم الفاسقين - أعني الحرورية - لأن معنى الآية واقع عليهم . وقد جاء فيها (والله لا يهدي القوم الفاسقين) والزينغ أيضاً كان موجوداً فيهم ، فدخلوا في معنى

قوله (فلما زاعروا أزاع الله قلوبهم) ومن هنا يفهم أنها لا تختص من أهل البدعة بالحرورية ، بل تم كل من اتصف بتلك الاوصاف التي أصلها الزيف ، وهو الميل عن الحق اتباعاً للهوى . وإنما فسرناها سعد رضي الله عنه بالحرورية لانه انما سئل عنهم على الخصوص والله أعلم ، لانهم من أول من ابتدع في دين الله ، فلا يقتضي ذلك تخصيصاً .

وأما المستول عنها أولاً وهي آية الكهف فان سعداً نفي أن تشمل الحرورية .

وقد جاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه فسر الأخسرين أعمالاً بالحرورية أيضاً . فروى عبد بن حميد عن أبي الطفيل قال : قام ابن الكواء الى علي فقال : يا أمير المؤمنين ! من الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا ؟ قال « منهم أهل حروراء » وهو أيضاً منقول في تفسير سفيان الثوري . وفي جامع ابن وهب أنه سأله عن الآية فقال له : ارق اليّ أخبرك . وكان على المنبر - فرقي اليه درجتين ، فتناوله بمصا كانت في يده فجعل يضربه بها ، ثم قال له علي : أنت وأصحابك . وخرج عبد أيضاً عن محمد بن جبير بن مطعم ، قال أخبرني رجل من بني أؤد أن عليا خطب الناس بالعراق وهو

يسمع ، فصاح به ابن الكواء من أقصى المسجد فقال : يا أمير المؤمنين ! من « الاخسرين أعمالا » ؟ قال أنت . فقتل ابن الكواء يوم الخوارج . ونقل أهل التفسير أن ابن الكواء سأله فقال : أنتم أهل حروراء ، وأهل الرياء ، والذين يحبطون الصنعة بالمنة . فالرواية الاولى تدل على ان أهل حروراء بعض من شملته الآية .

ولما قال سبحانه في وصفهم (الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا) فوصفهم بالضلال مع ظن الاهتداء ، دل على انهم المبتدعون في أعمالهم عموما ، كانوا من أهل الكتاب أولا ، من حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم « كل بدعة ضلالة » وسيأتي شرح ذلك بعون الله . فقد يجتمع التفسيران في الآية تفسير سعد بأنهم اليهود والنصارى ، وتفسير عليّ بأنهم أهل البدعة . لانهم قد اتفقوا على الابتداع ، ولذلك فسر كفر النصارى بأنهم تأولوا في الجنة غير ما هي عليه وهو التأويل بالرأي . فاجتمعت الآيات الثلاث على ذم البدعة ، وأشعر كلام سعد بن أبي وقاص بأن كل آية اقتضت وصفا من أوصاف المبتدعة فهم مقصودون بما فيها من الذم والخسزي وسوء الجزاء ، اما بعموم اللفظ واما بمعنى الوصف .

وروى ابن وهب أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بكتاب في كتف فقال « كفى بقوم حقاً — أو قال ضلالاً — أن يرغبوا عما جاءهم به نبيهم إلى غير نبيهم أو كتاب إلى غير كتابهم فنزلت (أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم) الآية .

وخرجه عبد بن حميد عن الحسن قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من رغب عن سنتي فليس مني » ثم تلا هذه الآية (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) إلى آخر الآية .

وخرج هو وغيره عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه في قول الله (عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ) قال : ما قدّمت من عمل خير أو شر ، وما أخّرت من سنة يعمل بها من بعده . وهذا التفسير قد يحتاج إلى تفسير ، فروي عن عبد الله قال : ما قدّمت من خير وما أخّرت من سنة صالحة يعمل بها من بعدها ، فإن له مثل أجر من عمل بها لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، وما أخّرت من سنة سيئة كان عليه مثل وزر من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً . خروجه ابن المبارك وغيره . وجاء عن سفيان بن عيينة وأبي قلابة وغيرهما أنهم قالوا :

كل صاحب بدعة أو فرية ذليل . واستدلوا بقول الله تعالى
(إن الذين اتخذوا العجل سينالهم غضبٌ من ربهم وذلةٌ في
الحياة الدنيا وكذلك نجزي المفترين)

وخرج ابن وهب عن مجاهد في قول الله (إِنَّا نَحْنُ
بِحَيِّ الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ) يقول : ما قدموا من
خير ، وآثارهم التي أورثوا الناس بعدم من الضلالة .

وخرج أيضاً عن ابن عون عن محمد بن سيرين أنه قال :
إني أرى أسرع الناس ردة أصحاب الأهواء . قال ابن عون :
وكان ابن سيرين يرى أن هذه الآية في أصحاب الأهواء (وإذا
رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في
حديث غيره) الآية

وذكر الآجري عن أبي الجوزاء أنه ذكر أصحاب
الأهواء فقال : والذي نفس أبي الجوزاء بيده لأن تمتلي داري
قردة وخنازير أحب إلي من أن يجاورني رجل منهم ، ولقد
دخلوا في هذه الآية (ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم
وتؤمنون بالكتاب كله - إلى قوله - إن الله عليم بذات الصدور)
والآيات المصروفة والمشيئة إلى ذمهم والنهي عن ملابسة

أحوالهم كثيرة ، فلنقتصر على ما ذكرنا فيه ان شاء الله الموعظة
لمن اعطى ، والشفاء لما في الصدور

فصل

الوجه الثاني من النقل ما جاء في الاحاديث المنقولة عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي كثيرة تكاد تقوت الحصر ،
إلا أنا نذكر منها ما ييسر مما يدل على الباقي وتحرى في ذلك
بحول الله ما هو أقرب الى الصحة .

فن ذلك ما في الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أحدث في أمرنا ما ليس
منه فهو رد » وفي رواية لمسلم « من عمل عملا ليس عليه أمرنا
فهو رد » وهذا الحديث عدّه العلماء ثلث الاسلام ، لانه جمع
وجوه المخالفة لأمره عليه السلام . وبستوي في ذلك ما كان
بدعة أو معصية .

وخرج مسلم عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يقول في خطبته « أما بعد فان خير الحديث كتاب
الله ، وخير الهدي هدي محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل
بدعة ضلالة »

وفي رواية قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخاطب الناس يحمدهم الله ويثني عليه بما هو أهل له ثم يقول « من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل الله فلا هادي له ، وخير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ، وشر الأمور محدثاتها . وكل محدثة بدعة »

وفي رواية للنسائي « وكل محدثة بدعة وكل بدعة في النار » وذكر أن عمر رضي الله عنه كان يخاطب بهذه الخطبة . وعن ابن مسعود موقوفاً ومرفوعاً أنه كان يقول : إنما هما اثنان - الكلام ، والهدي - فأحسن الكلام كلام الله ، وأحسن الهدي هدي محمد ، ألا وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن شر الأمور محدثاتها ، أن كل محدثة بدعة . وفي لفظ « غير أنكم ستحدثون ويحدث لكم ، فكل محدثة ضلالة وكل ضلالة في النار » وكان ابن مسعود يخاطب بهذا كل خميس .

وفي رواية أخرى عنه : إنما هما اثنان - الهدي والكلام - فأفضل الكلام - أو أصدق الكلام - كلام الله ، وأحسن الهدي هدي الله بل محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، ألا يتناولن عليكم الأمر فتفسد قلوبكم ، ولا يلهينكم الأمل ، فإن كل ما هو آت قريب ، ألا إن بعيد ما ليس آتياً .

وفي رواية أخرى عنه : أحسن الحديث كتاب الله وأحسن الهدى هدى محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، و (إن ما توعدون لآت وما أتم بمعجزين)

وروى ابن ماجه مرفوعاً عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إياكم ومحدثات الأمور فإن شر الأمور محدثاتها ، وإن كل محدثة بدعة وإن كل بدعة ضلالة » والمشهور أنه موقوف على ابن مسعود .

وفي الصحيح ^(١) من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من دعا الى الهدى كان له من الأجر مثل أجور من يتبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً . ومن دعا الى ضلالة كان عليه من الأثم مثل آثم من يتبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً »

(١) الحديث في الصحيح كما قاله والمراد صحيح مسلم ولكنه يلفظ « من دعا الى هدى كان له من الأجر مثل أجور من يتبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً » الخ الحديث فإنا هنا غطلف للفظ مسلم في تعريف « الهدى » وهو في الحديث نكرة (هدى) وجعل « تبعه » مضارعاً في الموضعين وهو فيهما فعل ماض . والحديث رواه أصحاب السنن الأربعة أيضاً وغيرهم ، فإذا لم يكن ذلك من تحريف النسخ فاعله رواية أخرى علق بذهن المصنف .

وفي الصحيح ^(١) أيضا عنه عليه السلام انه قال « من سن سنة خير فاتبع عليها فله أجره ومثل أجور من اتبعه غير منقوص من أجورهم شيئا ^(٢) » ، ومن سن سنة شر فاتبع عليها كان عليه وزره ومثل أوزار من اتبعه غير منقوص من أوزارهم شيئا » خرج به الترمذي .

وروى الترمذي أيضا وصححه وأبو داود وغيرهما عن العرياض بن سارية قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب . فقال قائل : يا رسول الله ! كأن هذا موعظة

(١) هذا الحديث رواه مسلم في كتاب الزكاة وكتاب العلم من صحيحه ، عن جرير بن عبد الله ولفظه في كتاب العلم « من سن في الاسلام سنة حسنة فعمل بها بعده كتب له مثل أجر من عمل بها ولا ينقص من أجورهم شيء » ، ومن سن في الاسلام سنة سيئة فعمل بها بعده كتب له مثل وزر من عمل بها ولا ينقص من أوزارهم شيء » ولفظه في كتاب الزكاة « من سن في الاسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير ان ينقص من أجورهم شيء » . ومن سن في الاسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من غير ان ينقص من أوزارهم شيء » فلا ندري ماهي حكمة عدول المصنف عن لفظ الصحيح .

(٢) الظاهر أن تكون العبارة « غير منقوص من أجورهم شيء » برمع « شيء » . ونقص ورد لازما ومتعديا . يقال : نقص الشيء ، ونقصته من حقه شيئا » وذلك ظاهر في لفظي مسلم .

مودع فماذا تمهد اليها؟ فقال « أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة
لولاية الامر وان كان عبدا حبشيا ، فان من يعش منكم بعدي
فسيرى اختلافا كثيرا ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
المهدين ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات
الامور فان كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » وروي على
وجوه من طرق ^(١)

(١) في سياق الحديث موضعان مما محل النظر أحدهما قوله « لولاية
الامر » ليس هذا اللفظ من الحديث . وهو قد كتب على هامش الاصل
الذي قلت عنه النسخة التي تطبع عنها وكتب تحته « صح » وهذه
الهوامش قد تكون للنسخة التي تطبع عنها ، قال الخطابي : يريد طاعة من ولاة الامام
عليكم وإن كان عبدا حبشيا ، ولم يرد بذلك ان يكون الامام عبدا حبشيا ،
وقد ثبت عنه (ص) انه قال « الأئمة من قريش » وقد يضرب المثل
في الشيء بما لا يكاد يصح في الوجود كقوله (ص) « من بنى لله مسجدا
ولو مثل مفحص قطاة بنى الله له بيتا في الجنة » وقدر مفحص القطاة
لا يكون مسجدا لنخص آدمي ، ونظائر هذا في الكلام كثيرة اه
والثاني قوله « فان من يعش » والرواية « فانه من يعش » فن
شرطية قطعا

فاذا صحح هذا كان لفظ المصنف موافقا لرواية ابي داود . والنسخة
المشهورة من سنن ابي داود : فقال قائل يارسول الله كأن هذه موعظة
مودع . ووجد في نسخة أخرى كأن هذا
وأورد الحديث في المصابيح والمشكاة . وفيه « قال رجل » بدل
فقال قائل . وقال في عزوه : « رواه احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه
الا انهما لم يذكر الصلاة »

وفي الصحيح عن حذيفة أنه قال : يا رسول الله ! هل بعد هذا الخير شر ؟ قال « نعم قوم يستنون بغير سنتي ، ويهتدون بغير هديي » قال فقلت : هل بعد ذلك الشر من شر ؟ قال « نعم دواة على نار جهنم من أجابهم قذفوه فيها » قلت : يا رسول الله صفهم لنا . قال « نعم هم من جلدتنا ، ويتكلمون بألسنتنا » قلت : فما تأمرني ان أدركت ذلك ؟ قال « تلزم جماعة المسلمين وامامهم » قلت : فان لم يكن امام ولا جماعة ؟ قال « فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك » وخرجه البخاري على نحو ذلك ^(١)

وفي حديث الصحيفة « المدينة حرم ما بين عبرا إلى ثور » من أحدث فيها حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا » وهذا الحديث في سياق العموم فيشمل كل حدث أحدث فيها مما ينافي الشرع . والبدع من أقبح الحديث . وقد استدل به مالك في مسألة تأتي في موضعها بحول الله . وهو وإن كان مختصا بالمدينة فغيرها أيضا يدخل في المعنى .

(١) الحديث في الصحيحين وحذف المصنف أوله
(٢) عبر وور اسمان لحبلين ، وقد قالوا في وصف الثاني انه وراء أحد إلى الشمال واه مدور يضرب إلى الحجرة .

وفي الموطأ من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى المقبرة فقال : « السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإننا ان شاء الله بكم لاحقون » الحديث . الى أن قال فيه « فَلْيَذْذَنْ رجال عن حوضي كما يُذاد البعير الضال ، أناديهم : أَلَا هَلُمُّ ، أَلَا هَلُمُّ ، أَلَا هَلُمُّ ! فيقال : انهم قد بدلوا بكم . فأقول : فسحقاً ! فسحقاً ! فسحقاً ! » حمله جماعة من العلماء على أنهم أهل البدع ، وحمله آخرون على المرتدين عن الاسلام . والذي يدل على الاول ما أخرجه خيشة بن سليمان عن يزيد الرقاشي قال : سألت أنس ابن مالك فقلت : ان هاهنا قوما يشهدون علينا بالكفر والشرك ، ويكذبون بالحوض والشفاعة ، فهل سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئاً ؟ قال : نعم ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « بين العبد والكفر - أو الشرك - ترك الصلاة ، فاذا تركها فقد أشرك . وحوضي كما بين أيلة الى مكة أباريقه كنجوم السماء - أو قال : كعدد نجوم السماء - له ميزابان من الجنة ، كلما نضب أمداه ، من شرب منه شربة لم يظأ بعدها أبداً ، وسيردّه أقوام ذابله شفاههم فلا يطمعون منه قطرة واحدة . من كذب به اليوم لم يُصب منه

الشراب يومئذ « فهذا الحديث يدل على أنهم من أهل القبلة .
فنسبتهم أهل الاسلام الى الكفر من أوصاف الخوارج ،
والتكذيب بالحوض من أوصاف أهل الاعتزال وغيرهم ، مع
ما في حديث الموطأ من قول النبي صلى الله عليه وسلم « ألا هلم ،
لانه عرفهم بالفرقة والتحجيل الذي جعله من خصائص أمته ،
والا فلو لم يكونوا من الامة لم يعرفهم بالعلامة المذكورة .

وصح من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال : قام فينا رسول
الله صلى الله عليه وسلم بالموعظة فقال « انكم محشورون الى الله
حفاة عراة غرلا (كما بدأنا أول خلق نعيده وعدا علينا إنا كنا
فاعلين) — قال — أول من يكسى يوم القيامة ابراهيم ، وانه
يستدعى برجال من أمي فيؤخذ بهم ذات الشمال ، فأقول كما قال
العبد الصالح (وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ، فلما توفيتني
كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد * إن
تعذبهم فانهم عبادك ، وان تغفر لهم فانك أنت العزيز الحكيم)
فيقال : هؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم ،

ويحتمل هذا الحديث أن يراد به أهل البدع كحديث
الموطأ ويحتمل أن يراد به من ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم
وفي الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال « تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة ،
والنصارى مثل ذلك ، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة »
حسن صحيح .

وفي الحديث روايات أخر سيأتي ذكرها والكلام عليها
ان شاء الله . ولكن الفرق فيها عند أكثر العلماء فرق أهل
البدع . وفي الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال « ان الله لا يقبض
العلم انزاعاً ينزعه من الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ،
حتى اذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير
علم فضلوا وأضلوا ، وهو آت على وجوه كثيرة في البخاري وغيره
وفي مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال « من سره
أن يلتقى الله غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادي
بهن ، فان الله عز وجل شرع لئبيكم صلى الله عليه وسلم سنن
الهدى ، وانهن من سنن الهدى ، ولو انكم صليتم في بيوتكم كما
يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة
نبيكم صلى الله عليه وسلم لضلتم » الحديث .

فتأملوا كيف جعل ترك السنة ضلالة ! وفي رواية « لو تركتم
سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم لكفرتم » وهو أشد في التحذير .
وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اني تارك فبكم

ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور - وفي رواية فيه الهدى - من استمسك به وأخذ به كان على الهدى ، ومن أخطأه ضل - وفي رواية - من اتبعه كان على الهدى ومن تركه كان على ضلالة ،
ومما جاء في هذا الباب أيضاً ما خرج ابن وضاح ونحوه لابن وهب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « سيكون في أمي دجالون كذابون يأتونكم يبذع من الحديث لم تسمعه أنتم ولا آباؤكم ، فإياكم وإياهم لا يفتنونكم » وفي الترمذي أنه عليه السلام قال « من أحيأ سنة من سنتي قد أميتت بعدي فإن له من الاجر مثل أجر من عمل بها من غير أن ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن ابتدع بدعة ضلالة لا رضي الله ورسوله كان عليه مثل وزر من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزار الناس شيئاً » حديث حسن

ولابن وضاح وغيره من حديث عائشة رضي الله عنها « من أتى صاحب بدعة ليوقره فقد أعان على هدم الاسلام »
وعن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ان أحيت ألا توقف على الصراط طرفه عين حتى تدخل الجنة فلا تحدث في دين الله حدثاً برأيك »

وعنه عليه السلام أنه قال : « من اقتدى بي فهو مني ومن

رغب عن سنتي فليس مني »

وخرج الطحاوي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ستة
ألنهم لنهم الله وكل نبي مجاب : الزائد في دين الله ، والمكذب
بقدر الله ، والمتسلط بالجبروت يذل به من أعز الله ، ويمز به
من أذل الله ، والتارك لسنتي ، والمستحل لحرم الله ، والمستحل
من عترتي ما حرم الله »

وفي رواية أبي بكر بن ثابت الخطيب « ستة لنهم الله
ولمستم » وفيه « والراغب عن سنتي الى بدعة »

وفي الطحاوي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ان
لكل عابد شرّة ، ^(١) ولكل شرّة فترة ، فاما الى سنة وإما الى
بدعة ، فمن كانت فترته الى سنتي فقد اهتدى ، ومن كانت فترته
الى غير ذلك فقد هلك »

وفي معجم البخوي عن مجاهد قال : دخلت أنا وأبو يحيى

(١) الحديث رواه البيهقي بمثل هذا السياق عن عبد الله بن عمرو
مرفوعا ، ووضع الجلال بجانبه في الجامع الصغير علامة الصحة . وأوله
« ان لكل عمل شرّة » وفي الصفحة التالية من حديث آخر « ان لكل
عامل شرّة » الخ وما ارى لفظ عابد في حديث الطحاوي الا محرفا . وروى
الترمذي من حديث أبي هريرة الحمّتين في أوله ، وبهينه في معنى آخر
لا شاهد فيه على ما هنا

ابن جمدة على رجل من الانصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ذكروا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم مولاة لبني عبد المطلب فقالوا : انها قامت الليل وصامت النهار^(١) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لكني أنام وأصلي، وأصوم وأفطر، فمن اقتدى بي فهو مني، ومن رغب عن سنتي فليس مني، ان لكل عامل شرة ثم فترة ، فمن كانت فترته الى بدعة فقد ضل ، ومن كانت فترته الى سنة فقد اهتدى »

وعن أبي وائل عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « ان أشد الناس عذاباً يوم القيامة : رجل قتل نبيا أو قتله نبي ، وامام ضلالة ، وممثل من المسلمين »

وفي متقى حديث خيصة عن سليمان عن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « سيكون من بعدي أمراء يؤخرون الصلاة عن مواقيتها فيحدثون البدعة » قال عبد الله بن مسعود : فكيف أصنع اذا أدركتهم ، قال « تسألني يا ابن أيم عبد الله كيف تصنع ؟ : لا طاعة لمن عصى الله »

(١) وفي نسخة ذكرت في هامش الاصل : قائمة الليل وصائمة النهار. وهي الظاهر لأن التعبير بالماضي يصدق بحمرة واحدة ولا يخالفه في ذلك للسنة وإنما المخالف لها من يكون هذا دأبه وصفته لأنه غلو في الدين واضاعة للحقوق .

وفي الترمذي عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أكل طيباً وعمل في سنة وأمن الناس بوائقه دخل الجنة » فقال رجل : يا رسول الله ! ان هذا اليوم في الناس لكثير . قال « وسيكون في قرون بعدي » حديث غريب وفي كتاب المحاوي عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كيف بكم وبزمان - أوقال : يوشك أن يأتي زمان - يربل الناس فيه غربلة ، وتبقى خثالة من الناس قد مرجت ^(١) عهودهم وأماناتهم ، اختلفوا فصارت هكذا - وشبك بين أصابعه - قالوا : وكيف بنا يا رسول الله ؟ قال : « تأخذون بما تعرفون ، وتذرون ما تنكرون ، وتقبلون على أمر خاصتكم ، وتذرون أمر عامتكم »

وخرج ابن وهب مرسلان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إياكم والشعاب ؟ » قالوا وما الشعاب يا رسول الله ؟ قال « الأهواء »

وخرج أيضاً « ان الله ليدخل العبد الجنة بالسنة يتمسك بها » وفي كتاب السنة للأجري من طريق الوليد بن مسلم عن

(١) مرجت بالراء وفي أصل نسختنا بالزاي وهو تصحيف . قال ابن الأثير في النهاية : مرجت عهودهم اختلفت . أي اضطربت وفسدت

معاذ بن جبل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا حدث في أمي البدع ، وشتم أصحابي ، فليظهر العالم علمه ، فن لم يفعل فليلعن الله والملائكة والناس أجمعين »

قال عبد الله بن الحسن فقلت للوليد بن مسلم : ما اظهر العلم ؟ قال : اظهر السنة . والاحاديث كثيرة

وليعلم الموفق ان بعض ما ذكر من الاحاديث يقصر عن رتبة الصحيح وانما أتى بها عملاً بما أصله المحدثون في أحاديث الترغيب والترهيب ، اذ قد ثبت ذم البدع وأهلها بالدليل القاطع القرآني والدليل السني الصحيح ، فازيد من غيره فلا حرج في الاتيان به ان شاء الله .

فصل

الوجه الثالث من النقل ما جاء عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم في ذم البدع وأهلها وهو كثير فما جاء عن الصحابة ما صرح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه خطب الناس فقال : أيها الناس ! قد سئلت لكم السنن ، وفرضت لكم الفرائض ، وتركتم على الواضحة ، الا أن تضلوا بالناس يميناً وشمالاً . وصفق باحدى يديه على الاخرى . ثم قال :

يَاكُمْ أَنْ تَهْلِكُوا عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ - أَنْ يَقُولَ قَاتِلْ : لَا نَجِدُ حَدِيثًا فِي كِتَابِ اللَّهِ . فَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَمْنَا - إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ .

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ حَزِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ اسْتَقِيمُوا فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بُعِيدًا ، وَأَنْ «^(١) أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا لَقَدْ ضَلَّامْتُمْ ضَلَالًا بُعِيدًا

وَرَوَى عَنْهُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ فَيَقِفُ عَلَى الْخَلْقِ فَيَقُولُ : يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ اسْلُكُوا الطَّرِيقَ فَلْتَنْ سَلَكْتُمُوهَا لَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بُعِيدًا ، وَلْتَنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا لَقَدْ ضَلَّامْتُمْ ضَلَالًا بُعِيدًا . وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ . فَوَاللَّهِ لَتَنْ اسْتَقَمْتُمْ لَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بُعِيدًا - الْحَدِيثُ

وَعَنْهُ أَيْضًا : أَخُوفُ مَا أَخَافُ عَلَى النَّاسِ اثْنَانِ : أَنْ يُوْثَرُوا مَا يَرُونَ عَلَى مَا يَعْلَمُونَ ، وَأَنْ يَضْلُوا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ . قَالَ سَفِيَانُ : وَهُوَ صَاحِبُ الْبِدْعَةِ .

وَعَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ أَخَذَ حَجْرَيْنِ فَوَضَعَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِهِ : هَلْ تَرَوْنَ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجْرَيْنِ مِنَ النُّورِ ؟

(١) الظَّاهِرُ أَنَّ الْأَصْلَ « لَنْ » كَالرَّوَايَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ

قالوا : يا أبا عبد الله ما نرى بينهما من النور الا قليلا . قال : والذي نفسي بيده لتظهرن البدع حتى لا يُرى من الحق الا قدر ما بين هذين الحجرين من النور ، والله لتَنفُشُونَ البدع حتى اذا ترك منها شيء قالوا : تركت السنة .

وعنه انه قال : أول ما تفقدون من دينكم الأمانة ، وآخر ما تفقدون الصلاة . ولتفقدن عرى الاسلام عروة عروة ، وليطعن نساءكم وبن^(١) حيض ، ولتسلكن طريق من كان قبلكم حدوة القذة بالقذة ، وحدوة النعل بالنعل ، لا تخطئون طريقهم ولا تخطئ بكم ، وحتى تبقى فرقتان من فرق كثيرة تقول احداهما : ما بال الصلوات الخمس ؟ لقد ضل من كان قبلنا ، انما قال الله (اقم الصلاة طرقي النهار وزلفا من الليل) لا تصلون الا ثلاثا . وتقول الأخرى : انما المؤمنون بالله كايما الملائكة ما فيها كافر ولا منافق . حق على الله أن يحشرهما مع الدجال .

وهذا المعنى موافق لما ثبت من حديث أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا ألفين أحداكم متسكنا على أريكته يأتيه الامر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول : لا أدري »

(١) هكذا رسمت هذه الكلمة في الاصل ، ويجوز ان يكون أصلها « وهن » ويكون لفظ حيض بتشديد الياء المفتوحة وضم الحاء جمع حائض . وفي هامش الاصل « نسألكم حيض » ويظهر ان في الاثر تحريف آخر

لا أدري ، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه» (١) فإن السنة جاءت
مفسرة للكتاب ، فمن أخذ بالكتاب من غير معرفة بالسنة زل
عن الكتاب كما زل عن السنة . فذلك يقول القائل : لقد ضل
من كان قبلنا . الى آخره .

وهذه الآثار عن حذيفة من تخرج ابن وضاح .
وخرج أيضاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه قال :
اتبعوا آثارنا ولا تبتدعوا فقد كنتم .

وخرج عنه ابن وهب أيضاً انه قال : عليكم بالعلم قبل أن
يُقبض ، وقبضه بذهاب أهله . عليكم بالعلم فإن أحدكم لا يدري
متى يفتقر الى ما عنده . وستجدون أقواماً يزعمون انهم يدعون
الى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم ، فعليكم بالعلم وإياكم
والتبدع والتقطع والتعمق ، وعليكم بالعتيق .

وعنه أيضاً : ليس عام الا والذي بعده شر منه . لا أقول :
عام أمطر من عام ، ولا عام أخصب من عام ، ولا أمير خير من
أمير . ولكن ذهاب علمائكم وخياركم . ثم يحدث قوم يقيسون
الأمر بآرائهم فيهدم الاسلام ويثلم .

(١) هذا آخر الحديث ، وفي الاصل « لآلهين » وهو غلط كما
تراه في السنن . رواه احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي في
دلائل النبوة

وقال أيضاً : كيف أتم إذا ألبستم فتنه يهرم فيها الكبير ، وينشأ فيها الصغير ، تجري على الناس محدثونها ستة إذا غيرت قيل : هذا منكر .

وقال أيضاً : أيها الناس ! لا تبتدعوا ولا تنطخوا ولا تعمقوا ، وعليكم بالتيق ، خذوا ما ترفون ودعوا ما تنكرون .

وعنه أيضاً : القصد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة .

وقد روي معناه مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم « عمل

قليل في سنة ، خير من عمل كثير في بدعة »

وعنه أيضا خرجة قاسم بن أصبغ انه قال « أشد الناس

عذابا يوم القيامة امام ضال يضل الناس بغير ما أنزل الله ، ومصور ،

ورجل قتل نبيا أو قتله نبي »

وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال : لست تاركا

شيئا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل به الا عملت به ،

الا اني اخشى ان تركت شيئا من أمره ان أزيغ .

وخرج ابن المبارك عن ابن عمر قال : بلغ عمر بن الخطاب

ان يزيد بن ابي سفيان يأكل ألوان الطعام ، فقال عمر لمولى له

يقال له برفا : اذا علمت انه قد حضر عشاؤه فأعلمني فلما حضر

عشاؤه أعلمه ، فأماه عمر فسلم عليه فاسأذن فأذن له فدخل ،

فقرب عشاؤه فجاء بثريد لحم فأكل عمر معه منها ، ثم قرب شواء فبسط يزيد يده ، وكف عمر يده ثم قال : والله يا يزيد بن أبي سفيان ، أأطعم بعد اطعام ؟ والذي نفس عمر بيده لئن خانتم عن سنتهم ليخالفن بكم عن طريقهم .

وعن ابن عمر : صلاة السفر ركعتان من خالف السنة كفر .
وخرج الآجري عن السائب بن يزيد قال : أتني عمر بن الخطاب فقالوا : يا أمير المؤمنين إنا لقينا رجلا يسأل عن تأويل القرآن . فقال : اللهم أمكني منه . قال فبينما عمر ذات يوم يغدي الناس اذ جاءه عليه ثياب وعمامة فتغدى حتى اذا فرغ قال : يا أمير المؤمنين ! (والذاريات ذروا فالهائمات وقرا) فقال عمر : أنت هو ؟ فقام اليه محسرا عن ذراعيه فلم يزل يجلده حتى سقطت عمامته . فقال : والذي نفسي بيده لو وجدتكم محلوها لضربت رأسك ، ألبسوه ثيابه واحملوه على قتب ثم أخرجوه حتى تقدموا به بلاده ، ثم ليتم خطيبا ثم ليقل : ان صبيعا^(١) طلب العلم فأخطأ ،

(١) لا يظهر معنى القسم ها

(٢) صبيغ بوزن عظيم بن عسل - بكسر أوله - اول اسمه صاد مهمة وآخره غين معجمة . ذكره الحافظ في رجال القسم الثالث من الاصابة وقال . « له إدراك » وبن انه كان يسأل عن متسا به القرآن واسار الى الروايات في قصته مع عمر في ذلك ، واكثرها لا يصح . ولكن لها أصلا

فلم يزل وضيعا في قومه حتى هلك ، وكان سيد قومه .
 وخرج ابن المبارك وغيره عن أبي بن كعب انه قال : عليكم
 بالسبيل والسنة ، فانه ما على الارض من عبد على السبيل والسنة
 ذكر الله ففاضت عيناه من خشية الله فيعذبه الله ابدا . وما على
 الارض من عبد على السبيل والسنة ذكر الله في نفسه فاقشعر
 جلده من خشية الله الا كان مثله كمثل شجرة قد يبس ورقها فهي
 كذلك اذا^(١) اصابته ريح شديدة فتحات عنها ورقها الا حط الله عنه
 خطاياها كما تحات عن الشجرة ورقها . فان اقتصادا في سبيل الله وسنة
 خير من اجتهاد في خلاف سبيل وسنة ، وانظروا ان يكون عملكم
 ان كان اجتهادا واقتصادا ان يكون على منهاج الانبياء وستهم .
 وخرج ابن وضاح عن ابن عباس قال : ما ياني على الناس

= صحيحا . وما ذكره المصنف هنا مروى بالمعنى وهو لا يمثل القصة حق
 التمثيل . وجمل القول فيها : انه كان أول من وقع منه الشك وتشكيك الناس
 في متشابه القرآن اجفاء تأويله ، وكان قد كثر الداخلون في الاسلام من
 الشعوب المختلفة فخشي عمر الفتنة على الجاهلين فأدبه وابعده الى البصرة ونهى
 الناس عن مجالسته ومكالمته . وروي انه بعد مدة جاء ابا موسى عامل البصرة
 فحلف له انه ما عاد يجيد في نفسه شيئا مما كان يجده فكتب الى عمر ،
 فكتب اليه : خل بينه وبين الناس . وهذه رواية ابن سيرة التي فيها انه
 سأل عمر عن الذاريات وهو ضعيف والراوي عنه اضعف منه . وروي
 الدارمي ان ابا موسى كتب الى عمر انه صلح حاله فعفا عنه .

(١) لعل الاصل « اذ »

من عام الا أحدثوا فيه بدعة واماتوا فيه سنة ، حتى تحيا البدع وتموت السنن .

وعنه انه قال : عليكم بالاستفاضة والأثر وإياكم والبدع !
 وخرج ابن وهب عنه ايضا قال : من أحدث رأيا ليس
 في كتاب الله ولم تمض به سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لم يدر ما هو عليه اذا لقي الله عز وجل .

وخرج ابو داود وغيره عن معاذ بن جبل رضي الله عنه
 انه قال يوما : إن من ورائكم فتنا يكثرفها المال ، ويفتح فيه
 القرآن ، حتى يأخذه المؤمن والمنافق ، والرجل ، والمرأة والصغير
 والكبير ، والعبد والحر . فيوشك قائل ان يقول : ما للناس لا
 يتبعوني وقد قرأت القرآن ؟ ما هم بمتبني حتى أبتدع لهم غيره .
 وإياكم وما ابتدع فان ما ابتدع ضلالة ، وأحذركم زينة الحكيم
 فان الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم ، وقد
 يقول المنافق كلمة الحق . قال الراوي قلت لمعاذ : وما يدريني
 يرحمك الله (١) ان الحكيم قد يقول كلمة الضلالة ، وان المنافق قد يقول
 كلمة الحق ؟ قال : بلى ! اجتنب من كلام الحكيم غير المشتهرات

(١) في سنن أبي داود « ما يدريني » بدون واو . وفي نسخة منها
 « رحمك الله » بلامضي

التي يقال فيها ما هذه ؟ ولَا يُنِيدُكَ ذَلِكَ عَنْهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَلَهُ أَنْ يَرِاجِعْ ،
وَتَلَقَى الْحَقَّ إِذَا سَمِعْتَهُ فَإِنَّ عَلَى الْحَقِّ نُورًا .

وفي رواية مكان المشتهرات « المشتبهات » وفسر بأنه ما
تشابه عليك من قول حتى يقال : ما أراد بهذه الكلمة ؟ ويريد - والله
أعلم - . ألم بشتمل ظاهره على مقتضى السنة حتى تنكره القلوب
ويقول الناس : ما هذه ؟ وذلك راجع إلى ما يحذر من زلة العالم
حسبما يأتي بحول الله

❦

ومما جاء عن بعد الصحابة رضي الله عنهم ما ذكر ابن
وضاح عن الحسن قال : صاحب البدعة لا يزداد اجتهادًا صيامًا
وصلاة ، إلا ازداد من الله بعدًا .

وخرج ابن وهب عن أبي إدريس الخولاني أنه قال : لأن
أرى في المسجد نارًا لا أستطيع إطفاءها ، أحب إلي من أن
أرى فيه بدعة لا أستطيع تغييرها .

وعن الفضيل بن عياض : اتبع طرق الهدى ولا يضرك
قلة السالكين ، وإياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة المالكين
وعن الحسن : لا تجالس صاحب هوى فيقذف في قلبك
ماتبعه عليه فتهلك ، أو تخالفه فيمرض قلبك .

وعنه أيضا في قول الله تعالى (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) قال : كتب الله صيام رمضان على أهل الاسلام كما كتبه على من كان قبلهم . فأما اليهود فرفضوه ، وأما النصارى فشق عليهم الصوم فزادوا فيه عشرا وأخروه الى أخف ما يكون طيهم فيه الصوم في الازمنة . فكان الحسن إذا حدث بهذا الحديث : قال عمل قليل في سنة خير من كثير في بدعة وعن أبي قلابة : لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوم فإني لا آمن ان يمسوكم في ضلالتهم ويلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون . قال ايوب : وكان والله من الفقهاء ذوي الألباب .

وعنه ايضا انه كان يقول : ان أهل الاهواء أهل ضلالة ولا ارى مصيرهم الا الى النار .

وعن الحسن : لا تجالس صاحب بدعة فانه يمرض قلبك .

وعن ايوب السخيتاني انه كان يقول : ما ازداد صاحب بدعة

اجتهادا الا ازداد من الله بعدا .

وعن أبي قلابة : ما ابتدع رجل بدعة الا استحل السيف .

وكان ايوب يسمي اصحاب البدع خوارج ويقول : ان

الخوارج اختلفوا في الاسم واجتمعوا على السيف .

وخرج ابن وهب عن سفيان قال : كان رجل فقيه يقول :
ما أحب أني هديت الناس كلهم واضللت رجلا واحدا .
وخرج عنه انه كان يقول : لا يستقيم قول الابعمل ، ولا
قول وعمل الابنية ، ولا قول ولاعمل ولانية الاموافقا للسنة
وذكر الإيجري ان ابن سيرين كان يرى اسرع الناس
ردة أهل الاهواء .

وعن ابراهيم : ولا تكلموم فاني اخاف ان ترتد قلوبكم .
وعن هشام بن حسان قال : لا يقبل الله من صاحب بدعة
صياما ولا صلاة ولا حجا ولا جهادا ولا عمرة ولا صدقة ولا عتقا
ولا صرفا ولا عدلا . - زاد ابن وهب عنه - وليأتين على الناس
زمان يشبه فيه الحق والباطل ، فاذا كان ذلك لم ينفع فيه دعاء
الا كدعاء النرق .

وعن يحيى بن أبي كثير قال : اذا لقيت صاحب بدعة في
طريق تفذ في طريق آخر .

وعن بعض السلف : من جالس صاحب بدعة فزعت منه
المصمة ووكل الى نفسه .

وعن العوام بن حوشب انه كان يقول لابنه : يا عيسى !
أصلح قلبك وأقل مالك . وكان يقول : والله لأن أرى عيسى في

مجالس أصحاب البرابط^(١) والاشربة والباطل أحب الي من
أن أراه مجالس أصحاب الخصومات

قال ابن وضاح : يعني أهل البدع .

وقال رجال لابي بكر بن عياش : يا أبا بكر ! من السني؟^(٢)

الذي اذا ذكرت الاهواء لم يفضب لشيء منها

وقال يونس بن عيسى : ان الذي نمرض^(٣) عليه السنة

الغريب ، وأغرب منه صاحبها .

وعن يحيى بن أبي عمر الشيباني قال : كان يقال يأتي الله

لصاحب بدعة بتوبة^(٤) . وما انتقل صاحب بدعة الا الى شر منها

وعن أبي العالية : تعلموا الاسلام فاذا تعلموه فلا ترغبوا

عنه ، وعليكم بالاصراط المستقيم فانه الاسلام ، ولا تحرفوا^(٥)

(١) قوله البرابط : جمع بربط بوزن جعفر أوله وثالثه باء موحدة

وهو المزهر والعود . فارسي معرب قيل معناه في الاصل صدر الاوز .

وفي الاصل الذي عندنا البرائط بنون قبل الطاء وهو تصحيف ظاهر

(٢) الظاهر أن هذا آخر السؤال وانه حذف بعده لفظ « قال »

(٣) كذا في الاصل ولعله « تعرض » بالياء (٤) كذا في الاصل . وابي

يتعدى بنفسه لا بالياء . ويقال فلان يأتي الضيم ، وابي علي كذا . « ولا

يأب كاتب ان يكتب » فاما ان تكون الباء زائدة واما ان تكون متعلقة

بكلام سقط من الناسخ (٥) الظاهر ان تحرفوا بتشديد الزاء وأصله

تتحرفوا بتائين حذف احدهما للتخفيف وهو قياس ، والتحرف الميل

الى الحرف وهو الطرف . ومنه قوله تعالى (إلا متحرفاً لقتال)

يميناً ولا شمالاً وعليكم بسنة نبيكم ، وما كان عليه أصحابه من قبل
أن يقتلوا صاحبهم ، ومن قبل أن يفعلوا الذي فعلوا . قد قرأنا
القرآن من قبل أن يقتلوا صاحبهم ومن قبل أن يفعلوا الذي
فعلوا ، وإياكم وهذه الاهواء ، التي تلقي بين الناس العداوة
والبغضاء . فحدث الحسن بذلك فقال : رحمه الله صدق ونصح .
خرجه ابن وضاح وغيره .

وكان مالك كثيرًا ما ينشد :

وخير أمور الدين ما كان سنة

وشر الأهواء المحدثات البدائم

وعن مقاتل بن حيان قال : أهل هذه الاهواء آفة أمة
محمد صلى الله عليه وسلم ، انهم يذكرون النبي صلى الله عليه وسلم
وأهل بيته فيتصيدون بهذا الذكر الحسن الجمال من الناس
فيقتفون بهم في المهالك ، فما أشبههم بمن يسقى الصبر باسم العسل ،
ومن يسقى السم القاتل باسم الترياق ، فأبصرهم فانك ان لاتكن
أصبحت في بحر الماء ، فقد أصبحت في بحر الاهواء ، الذي هو أعمق
غورا وأشد اضطرابا ، وأكثر صواعق وأبعد مذهبا من البحر
وما فيه ، فقلك مطيتك التي تقطع بها سفر الضلال اتباع السنة .
وعن ابن المبارك قال : اعلم أي أخي ! ان الموت كرامة

لكل مسلم لقي الله على السنة ، فانا لله وانا اليه راجعون ، فالى الله نشكو وحشتنا ، وذهاب الاخوان ، وقلة الاعوان ، وظهور البدع . والى الله نشكو عظيم ما حل بهذه الامة من ذهاب العلماء وأهل السنة ، وظهور البدع .

وكان ابراهيم التيمي يقول : اللهم اعصمني بدينك وبسنة نبيك من الاختلاف في الحق ، ومن اتباع الهوى ، ومن سبل الضلالة ، ومن شبهات الامور ، ومن الزيف والخصومات .

وعن عمر بن عبد العزيز رحمه الله كان يكتب في كتبه :
إني أحذركم ما مالت اليه الاهواء والزيف البعيدة

ولما بايعه الناس صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال :
أيها الناس ! انه ليس بعد نبيكم نبي ، ولا بعد كتابكم كتاب ، ولا بعد سنتكم سنة ، ولا بعد أمتكم أمة ، ألا وان الحلال ما أحل الله في كتابه على لسان نبيه حلال الى يوم القيامة ، ألا وان الحرام ما حرم الله في كتابه على لسان نبيه حرام الى يوم القيامة .
ألا واني لست بمبتدع ولكني متبع ، ألا واني لست بقاض^(١)

(١) المراد بالقاضي صاحب الحق بالقضاء الذي هو وضع الاحكام الشرعية لا الحكم بها ، فهو لا يريد أنه لا يحكم بين الناس وإنما ينفذ ما يحكم به غيره كما يفهم الناس الآن من القضاء والتنفيذ . وإنما يريد أنه ليس هو =

ولكني منفذ ، ألا واني لست بخازن ولكني أضع حيث امرت .
ألا واني لست بغيركم ولكني أثقلكم حملا . ألا ولا طاعة لمخلوق
في معصية الخالق . ثم تزل .

وفيه قال عروة بن أذينة عن أذينة يرثيه بها :

وأحييت في الاسلام علما وسنة

ولم تبدع حكما من الحكم أضجما^(١)

قبي كل يوم كنت تهدم بدعة

وتبني لنا من سنة ما تهدما

ومن كلامه الذي عني به وبمحفظه العلماء وكان يُعجب مالكا
جدا ، وهو أن قال : سنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة
الأمر من بعده سننا الاخذ بها تصديق لكتاب الله ، واستكمال
لطاعة الله ، وقوة على دين الله ، ليس لاحد تغييرها ولا تبديلها
ولا النظر في شيء خالفها . من عمل بها مهتد ، ومن انتصر بها

= النارع ولكنه منفذ الشرع بالحكم به . فهذا من التفصيل لقوله انه
متبع غير مبتدع . وقد اشدع غيره من الملوك الظالمين وشرعوا للناس من
الاحكام ما لم يادن به الله

(١) كذا في الاصل وهو غلط ظاهر ولعل أصله « أضجما » أي
اسود حالك السواد لان هذا أقرب الكلم في الصورة من « أضجما »
وموافق في المعنى لوصفهم البدعة بالسوداء ، والسنة بالبيضاء والفراء

منصور ، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين ، وولاه الله ما
ولى ، وأصله جهنم وساءت مصيرا .

وبحق^(١) ما كان يعجبهم فانه كلام مختصر جمع أصولاً حسنة
من السنة: منها ما نحن فيه لان قوله: ليس لاحد تغييرها ولا تبديلها
ولا النظر في شيء خالفها . قطع لمادة الابتداء جملة . وقوله :
من عمل بها مهتد — الى آخر الكلام ، مدح لمتبع السنة وخم
لمن خالفها بالدليل الدال على ذلك ، وهو قول الله سبحانه (ومن
يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل
المؤمنين نولّه ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً) ومنها ما
سنه ولّاه الأمر من بعد النبي صلى الله عليه وسلم فهو سنة لا بدعة
فيه ألبته ، وان لم يعلم في كتاب الله ولا سنة نبيه صلى الله عليه
وسلم نص عليه على الخصوص . فقد جاء ما يدل عليه في الجملة ، وذلك
نص حديث العرابض بن سارية رضي الله عنه حيث قال فيه :
« فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، تمسكوا بها وعضوا
عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الامور » فقرن عليه السلام

(١) وفي نسخة أخرى « ولحق » كتب ذلك في هامش الاصل
ومعنى الاولى ان إعجابهم به كان بحق ، ومعنى الثانية ان هذا الذي
أعجبهم هو عين الحق

— كما ترى — سنة الخلفاء الراشدين بسنته ، وإن من اتباع سنته
اتباع سنتهم ، وإن المحدثات خلاف ذلك ليست منها في شيء .
لأنهم رضي الله عنهم فيما سنوه . إما متبعون لسنة نبيهم عليه السلام
نفسها ، وإما متبعون لما فهموا من سنته صلى الله عليه وسلم في
الجملة والتفصيل على وجه يحتج على غيرهم مثله ، لازائد على ذلك ،
وسياأتي بيانه بحول الله

على أن أبا عبد الله الحاكم نقل عن يحيى بن آدم في قول
السلف الصالح: « سنة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما » أن المعنى فيه
أن يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم مات وهو على تلك السنة ،
وأنه لا يحتاج مع قول النبي صلى الله عليه وسلم إلى قول أحد^(١)
وما قاله صحيح في نفسه ، فهو مما يحتمله حديث العرياض رضي
الله عنه ، فلا زائد إذاً على ما ثبت في السنة النبوية . إلا أنه قد
يخاف أن تكون منسوخة بسنة أخرى ، فافتقر العلماء إلى النظر
في عمل الخلفاء بعده ، ليعلموا أن ذلك هو الذي مات عليه النبي
صلى الله عليه وسلم من غير أن يكون له ناسخ ، لأنهم كانوا

(١) كتب في هامش الاصل بأزاء قوله هنا « وأنه لا يحتاج » عبارة
يظهر أنها نسخة أخرى وهي « وأنه ما يحتاج معها إلى قول أحد
وما قاله » الخ أي صحيح في نفسه

يأخذون بالاحداث فلاحداث من امره . وعلى هذا المعنى بنى مالك بن أنس في احتجاجه بالعمل ، ورجوعه اليه عند تعارض السنن . ومن الاصول المضمنة في أثر عمر بن عبد العزيز ان سنة ولاية الأمر وعملهم تفسير لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، لقوله : « الاخذ بها تصديق لكتاب الله ، واستكمال لطاعة الله ، وقوة على دين الله » . وهو أصل مقرر في غير هذا الموضع ^(١) فقد جمع كلام عمر بن عبد العزيز رحمه الله أصولاً حسنة وفوائد مهمة .

ومما يعزى لابي الياس الالباني : ثلاث لو كتبت في ظفر لوسمين ، وفيهن خير الدنيا والآخرة : اتبع لا تبتدع ، انضع لا ترتفع ، من ورع لا يتسع . والآثار هنا كثيرة .

(١) هذا الأصل وما تفرع عنه هو انجال الاوسع للخلاف . ومن هذا الخلاف دهينا بالتفرق والابتداع ، ولو عبر المصنف بأولي الامر ، بدل ولاية الامر ، لكان أولى ، موافقة لتعبير القرآن في قوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم) وأصح تفسير لأولي الامر ما اعتمده الرازي والنيسابوري من انهم اهل الحل والعقد ، واجتهادهم قاصر على الاقضية التي يحتاج الناس اليها في معاملتهم بحسب ما يستحدثون من أمور دنياهم ، وأما العقائد والعبادات وما في معناها فقد اتهم الله وأكملها لانها لا تختلف باختلاف الزمان والمكان ، فليس لأولي الامر ولا لغيرهم فيها رأي ولا اجتهاد في النقص منها ولا الزيادة فيها ، وانما الواجب محض الاتباع

فصل

(الوجه الرابع) من النقل ما جاء في ذم البدع وأهلها عن الصوفية المشهورين عند الناس . وإنما خصصنا هذا الموضع بالذكر وإن كان فيما تقدم من النقل كفاية ، لأن كثيراً من الجاهل يمتقدون فيهم أنهم متساهلون في الاتباع ، وإن اختراع العبادات والتزام ما لم يأت في الشرع التزامه مما يقولون به ويعملون عليه ، وحاشاهم من ذلك أن يمتقدوه أو يقولوا به . فأول شيء بنوا عليه طريقتهم اتباع السنة واجتباب ما خالفها . حتى زعم مذكرهم ، وحافظ مأخذهم ، وعمود نحلتهم ، (أبو القاسم القشيري) أنهم إنما اختصوا باسم التصوف اتِّراداً به عن أهل البدع ، فذكر أن المسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتسم أفاضلهم في عصرهم باسم علم سوى الصفة إذ لا فضيلة فوقها ، ثم سمي من يليهم التابعين ، ورأوا هذا الاسم أشرف الأسماء ، ثم قيل لمن بعدهم أتباع التابعين . ثم اختلف الناس وتباينت المراتب ، فقليل لخوارج الناس ممن له شدة عناية في الدين^(١) الزهاد والعباد . قال : ثم ظهرت البدع وادّعى كل فريق أن فيهم زهاداً

(١) الأصل من الدين

وعبادًا ، فاقرد خواصّ أهل السنة المراعون أنفسهم مع الله الحافظون قلوبهم عن الغفلة باسم التصوف . هذا معنى كلامه ، فقد عد هذا اللقب مخصوصاً باتباع السنة وبإيئة البدعة . وفي ذلك ما يدل على خلاف ما يعتقده الجهال ومن لا عبرة به من المدعين للعلم .

وفي غرضي ان فسح الله في المدة وأعاني بفضله ويسر لي الاسباب أن أخلص في طريقة القوم أنموذجاً يستدل به على صحتها وجربانها على الطريقة المثلى ، وانه انما داخلتها المفساد وتطرقت اليها البدع من جهة قوم تأخرت أزمانهم عن عهد ذلك السلف الصالح ، وادّعوا الدخول فيها من غير سلوك شرعي ولا فهم لمقاصد أهلها ، وتقوّلوا عليهم ما لم يقولوا به ، حتى صارت في هذا الزمان الاخير كأنها شريعة أخرى غير ما أتى بها محمد صلى الله عليه وسلم . وأعظم ذلك انهم يتساهلون في اتباع السنة ، ويرون اختراع العبادات طريقاً للتعبّد صحيحاً . وطريقة القوم بريئة من هذا الخباط بحمد الله .

فقد قال الفضيل بن عياض : من جلس مع صاحب بدعة لم يعط الحكمة .

وقيل لابراهيم بن أدهم : ان الله يقول في كتابه (ادعوني

أستجب لكم) ونحن ندعوه منذ دهر فلا يستجيب لنا ! فقال ماتت قلوبكم في عشرة أشياء : أولها عرفتم الله فلم تؤدوا حقه . والثاني قرأتم كتاب الله ولم تعملوا به . والثالث ادعيتم حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتركتم سنته . والرابع ادعيتم عداوة الشيطان وواقتموه . والخامس قلتم نحب الجنة وما تعملون لها . الى آخر الحكاية .

وقال ذو النون المصري : من علامة الحب لله متابعة حبيب الله صلى الله عليه وسلم في أخلاقه وأفعاله وأمره وسنته وقال : انما دخل الفساد على الخلق من ستة أشياء : الاول ضعف النية بمعمل الآخرة . والثاني صارت أبدانهم مهيشة لشهواتهم . والثالث غلبهم طول الامل مع قصر الأجل . والرابع آثروا رضاء المخلوقين على رضاء الله . والخامس اتبعوا أهواءهم ونبذوا سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم . والسادس جعلوا زلات السلف حجة لأنفسهم ودفنوا أكثر مناقبهم .

وقال لرجل أوصاد : ليكن آثر الاشياء عندك وأحبها اليك احكام ما افترض الله عليك ، واتقاء ما نهاك عنه ، فان ما تعبدك الله به خير لك مما تختاره لنفسك . من أعمال البر التي لم تجب عليك ، وأنت ترى انها أبلغ لك فيما تريد ، كالذي يؤدب

نفسه بالفقر والتغل وما أشبه ذلك ، وإنما للعبد أن يراعي أبداً ماوجب عليه من فرض يحكمه على تمام حدوده ، وينظر الى ما نهى عنه فيتقيه على احكام ما ينبغي ، فان الذي قطع العباد عن ربهم ، وقطعهم عن أن يذوقوا حلاوة الايمان وأن يبلغوا حقائق الصدق ، وحجب قلوبهم عن النظر الى الآخرة ، تهاونهم باحكام ما فرض عليهم في قلوبهم وأسماعهم وأبصارهم وألسنتهم وأيديهم وأرجلهم وبطونهم وفروجهم . ولو وقفوا على هذه الاشياء وأحكموها لأدخل عليهم البر إدخالاً تعجز أبدانهم وقلوبهم عن حمل ما رزقهم الله من حسن معونته ، وفوائد كرامته ، ولكن أكثر القراء والنسك حرقوا محقرات الذنوب ، وتهاونوا بالقليل مما هم فيه من العيوب ، فخرموا ثواب لذة الصادقين في العاجل . وقال بشر الحافي : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لي « يا بشر ! تدري لم رفعك الله بين أقرانك ؟ » قلت : لا يا رسول الله ، قال « لا تباعك سنتي ، وحرمتك للصالحين ، ونصيحتك لأخوانك ، ومحبتك لأصحابي وأهل بيتي ، هو الذي بلغك منازل الابرار » .

وقال يحيى بن معاذ الرازي : اختلاف الناس كلهم يرجع الى ثلاثة أصول ، فكل واحد منها ضد ، فمن سقط عنه وقع في ضده .

التوحيد وضده الشرك ، والسنة وضدها البدعة ، والطاعة
وضدها المعصية .

وقال أبو بكر الدقاق ^(١) وكان من أقران الجنيـد : كنت
ماراً في تيه بني اسرائيل فخطر بآلي أن علم الحقيقة مبين لعلم
الشريعة، فتهف بي هاتف: كل حقيقة لا تبهما الشريعة فهي كفر
وقال أبو علي الحسن بن علي الجوزجاني : من علامات
السعادة على العبد يسير الطاعة عليه ، وموافقة السنة في أفعاله ،
وصحبته لأهل الصلاح ، وحسن أخلاقه مع الإخوان ، وبذل
مروفه للخلق ، واهتمامه للمسلمين ، ومراعاته لأوقاته . وسئل
كيف الطريق إلى الله ؟ فقال الطرق إلى الله كثيرة ، وأوضح
الطرق وأبعدها عن الشبه اتباع السنة قولاً وفعلًا وعزماً وعقداً
ونية ، لأن الله يقول (وإن تطيعوه تهتدوا) قليل له : كيف
الطريق إلى السنة ؟ فقال مجانية البدع ، واتباع ما أجمع عليه
الصدر الأول من علماء الاسلام ، والتباعد عن مجالس الكلام
وأهله ، ولزوم طريقة الاقتداء . وبذلك أمر النبي صلى الله عليه
وسلم بقوله تعالى (ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة ابراهيم)
وقال أبو بكر الترمذي : لم يجد أحد تمام المهمة بأوصافها الا

(١) في الاصل الزقاق بالزاي وهو من غلط الساخ حتماً

أهل المحبة ، وانما أخذوا ذلك باتباع^(١) السنة ومجانبة البدعة ،
فان محمدا صلى الله عليه وسلم كان أعلى الخلق كلهم همة
وأقربهم ذلنى

وقال أبو الحسن الوراق^(٢) لا يصل العبد الى الله الا بالله
وبموافقة حبيبه صلى الله عليه وسلم في شرائئه . ومن جعل
الطريق الى الوصول في غير الاقتداء يفضل من حيث انه
مهتد^(٣) وقال : الصديق استقامة الطريق في الدين واتباع السنة في
الشرع . وقال : علامة محبة الله متابعة حبيبه صلى الله عليه وسلم
ومثله عن ابراهيم القمار قال : علامة محبة الله إثارة طاعته
ومتابعة نبيه .

وقال ابو محمد بن عبد الوهاب الثقفي : لا يقبل الله من
الاعمال الا ما كان صوابا ، ومن صوابها الا ما كان خالصا ،
ومن خالصها الا ما وافق السنة .

وابراهيم بن شيخان العرمسنى صاحب ابا عبد الله المغربي^(٤)
وابراهيم الخواص ، وكان شديدا على اهل البدع متمسكا

(١) في الاصل (من اتباع) وعلى هامشه (اتباع) (٢) كتب في
هامش الاصل (الدراني) على انها نسخة ثانية (٣) في الاصل مهتدي
(٤) كتب في هامش الاصل بزاء هذه اللفظة (المقرئ)

بالكتاب والسنة ، لازما لطريق المشايخ والأئمة ، حتى قال فيه
عبد الله بن منازل : ابراهيم بن شيدان حجة الله على الفقراء
واهل الآداب والمعاملات

وقال ابو بكر بن سمدان وهو من اصحاب الجنيد
وغیره : الاعتصام بالله هو الامتناع من الغفلة والمعاصي
والبدع والضلالات .

وقال ابو عمر الزجاجي وهو من اصحاب الجنيد والثوري
وغیرهما : كان الناس في الجاهلية يتبعون ما تستحسنه عقولهم
وطبائعهم ، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فردهم الى الشريعة
والاتباع ، فلعقل الصحيح الذي يستحسن ما يستحسنه الشرع ،
ويستقبح ما يستقبحه .

وقيل لاسماعيل بن محمد السلمي جد ابي عبد الرحمن السلمي
- ولقي الجنيد وغيره - : ما الذي لا بد للعبد منه ؟ فقال ملازمة
المبودية على السنة ، ودوام المراقبة .

وقال ابو عثمان المغربي التونسي : هي الوقوف مع الحدود
لا يقصر فيها ولا يتعداها . قال الله تعالى (ومن يتعد حدود الله
فقد ظلم نفسه) .

وقال أبو يزيد البسطامي : عملت في المجاهدة ثلاثين سنة فما

وجدت شيئاً اشد من العلم ومتابعته ، ولولا اختلاف العلماء
لشقيت . واختلاف العلماء رحمة الا في تجريد التوحيد ، ومتابعة
العلم هي متابعة السنة لا غيرها .

وروي عنه انه قال : قم بنا ننظر الى هذا الرجل الذي قد
شهر نفسه بالولاية - وكان رجلاً مقصوداً مشهوراً بالزهد -
قال الراوي : فمضينا ، فلما خرج من بيته ودخل المسجد رمى
ببصافة تجاه القبلة ، فانصرف أبو يزيد ولم يسلم عليه ، وقال : هذا
غير مأمون على أدب من آداب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فكيف يكون مأموناً على ما يدعيه ؟

وهذا أصل أصله أبو يزيد رحمه الله للقوم : وهو ان
الولاية لا تحصل لتارك السنة وان كان ذلك جهلاً منه ، فما ظنك
به اذا كان عاملاً بالبدعة كفاحاً ؟

وقال : هممت أن أسأل الله أن يكفيني مؤنة الأكل ومؤنة
النساء ، ثم قلت : كيف يجوز أن أسأل الله هذا ؟ ولم يسأله رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلم أسأله ؟ . ثم ان الله سبحانه كفاني مؤنة
النساء حتى لا أبالي استقبلتي امرأة أم حائط .

وقال : لو نظرتم الى رجل أعطي من الكرامات حتى

يرتقي في الهواء فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف تجمدونه عند الأمر والنهي ، وحفظ الحدود وآداب الشريعة .

وقال سهل التستري : كل فعل يفعله العبد بغير اقتداء طاعة كان أو معصية فهو عيش النفس - يعني باتباع الهوى - وكل فعل يفعله العبد بالاقتداء فهو عتاب على النفس - يعني لانه لا هوى له فيه - واتباع الهوى هو المذموم ، ومقصود القوم تركه ألبتة . وقال : أصولنا سبعة أشياء : التمسك بكتاب الله ، والاقتداء بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأكل الحلال ، وكف الاذى ، واجتناب الآثام ، والتوبة ، واداء الحقوق . وقال : قد أيس الخلق من هذه الخصال الثلاث : ملازمة التوبة ، ومتابعة السنة ، وترك أذى الخلق . وسئل عن الفتوة فقال : اتباع السنة . وقال أبو سليمان الداراني : ربما تقع في قلبي النكته من نكته القوم أيا ما فلا أقبل منه الا بشاهدين عدلين - الكتاب والسنة وقال أحمد بن أبي الحواري : من عمل عملا بلا اتباع سنة فباطل عمله .

أبو حفص الحداد : من لم يزن أفعاله وأحواله في كل وقت بالكتاب والسنة ولم يهتم خواطره فلا تعمده في ديوان الرجال . وسئل عن البدعة فقال : التعدي في الاحكام ، والتهاون في

السنن ، واتباع الآراء والاهواء ، وترك الاتباع والاقتداء .

قال : وما ظهرت حالة عالية الا من ملازمة أمر صحيح

وسئل حمدون القصار : متى يجوز للرجل أن يتكلم على الناس ؟ فقال : اذا تعين عليه أداء فرض من فرائض الله في علمه ، أو خاف هلاك انسان في بدعة يرجو أن ينجيه الله منها .

وقال : من نظر في سير الساف عرف تقصيره ، وتخلفه عن درجات الرجال .

وهذه والله أعلم اشارة الى المثابرة على الاقتداء بهم فانهم أهل السنة .

وقال أبو القاسم الجنيد لرجل ذكر المعرفة وقال : أهل المعرفة بالله يصلون الى ترك الحركات من باب البر والتقرب الى الله . فقال الجنيد : ان هذا قول قوم تكلموا باسقاط الاعمال عن الله تعالى ^(١) واليه يرجعون فيها . قال ولو بقيت الف عام ، لم أنقص من أعمال البر ذرة ، الا أن يحال بي دونها .

وقال : الطرق كلها مسدودة على الخلق الا على من اقتنى أثر الرسول صلى الله عليه وسلم

وقال : مذهبنا هذا مقيد بالكتاب والسنة .

(١) قوله عن الله تعالى متعلق بقوله « تكلموا » أي زاعمين انهم تكلموا بالهام منه

وقال: من لم يحفظ القرآن ويكتب الحديث لا يقتدى به في هذا الأمر، لأن علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة. وقال: هذا مشيد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقال أبو عثمان الجبري: الصحبة مع الله تعالى بحسن الأدب ودوام الهية والمراقبة، والصحبة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع سنته، ولزوم ظاهر العلم، والصحبة مع أولياء الله بالاحترام والخدمة. إلى آخر ما قال.

ولما تنير عليه الحال مزق ابنه أبو بكر قميصاً على نفسه، فقتع أبو عثمان عينيه وقال: خلاف السنة يابني في الظاهر، علامة رياء في الباطن.

وقال: من أمر السنة على نفسه قولاً وفعلًا نطق بالحكمة، ومن أمر الهوى على نفسه قولاً وفعلًا نطق بالبدعة، قال الله تعالى (وان تطيعوه تهتدوا)

وقال أبو الحسين النووي: من رأيت يدي مع الله حالة تخرجه عن حد العلم الشرعي فلا تقرب منه

وقال محمد بن الفضل البلخي: ذهاب الاسلام من أربعة: لا يعلمون بما يملكون، ويعملون بما لا يعلمون، ولا يتعلمون ما لا يعلمون، ويعتدون الناس من التعلم.

هذا ما قال ، وهو وصف صوفيتنا اليوم عياذا بالله .
وقال : أعرفهم بالله أشد من مجاهدة في أوامره ، وأتبعهم
لسنة نبيه .

وقال شاه الكرمانى : من غض بصره عن المحارم ،
وأمسك نفسه عن الشبهات ، وعمر باطنه بدوام المراقبة ، وظاهره
باتباع السنة ، وعود نفسه أكل الحلال ، لم تخط له فراصة .
وقال أبو سعيد الخراز : كل باطن يخالفه ظاهر فهو باطل ،
وقال أبو العباس بن عطاء وهو من اقران الجنيد : من
ألزم نفسه آداب الله نور الله قلبه بنور المعرفة ، ولا مقام أشرف
من مقام متابعة الحبيب صلى الله عليه وسلم في أوامره وأفعاله
وأخلاقه .

وقال أيضا : أعظم الغفلة غفلة المبد عن ربه عز وجل ،
وغفلته عن أوامره ، وغفلته عن آداب معاملته .

وقال ابراهيم الخواص : ليس العلم بكثرة الرواية ، وإنما العالم
من اتبع العلم واستعمله واقتدى بالسنن وإن كان قليل العلم
وسئل عن العافية فقال : العافية أربعة أشياء : دين بلا بدعة
وعمل بلا آفة ، وقلب بلا شغل ، ونفس بلا شهوة .
وقال : الصبر - الثبات على احكام الكتاب والسنة .

وقال بنان الجمال - وسئل عن أصل أحوال الصوفية فقال:-
الثقة بالمضمون ، والقيام بالأوامر ، ومراعاة السر ، والتخلي
من الكونين .

وقال أبو حمزة البغدادي : من علم طريق الحق سهل عليه
سلوكه ، ولا دليل على الطريق الى الله الا متابعة سنة الرسول
صلى الله عليه وسلم في أحواله وأفعاله وأقواله
وقال أبو اسحاق الرقاشي : علامة محبة الله إثبات طاعته
ومتابعة نبيه اه ودليله قوله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله
فاتبعوني يحبك الله) الآية

وقال ممشاد الدينوري : آداب المريد في التزام حرمان
المشايع ، وحرمة الاخوان ، والخروج عن الاسباب ، وحفظ
آداب الشرع على نفسه .

وسئل أبو علي الروزباري عن يسمع الملاهي ويقول : هي
لي حلال ، لاني قد وصلت الى درجة لا يؤثر في اختلاف
الاحوال . فقال : نعم قد وصل ولكن الى سقر

وقال أبو محمد عبد الله بن منازل : لم يضع أحد فريضة من
الفرائض الا ابتلاه الله بتضييع السنن ، ولم يتل بتضييع السنن
أحد الا يوشك أن يتلى بالبدع .

وقال أبو يعقوب التهرجوري: أفضل الأحوال ما قارن العلم
وقال أبو عمرو بن نجيّد: كل حال لا يكون عن نتيجة علم
فإن ضرره على صاحبه أكثر من نفعه .

وقال بندار بن الحسين: حجة أهل البدع تورث الإعراض
عن الحق .

وقال أبو بكر الطمستاني: الطريق واضح ، والكتاب
والسنة قائم بين أظهرنا ، وفضل الصحابة معلوم لسبقهم إلى الهجرة
ولصحبته ، فمن صعب منا الكتاب والسنة ، وتغرب عن نفسه
والخلق ، وهاجر بقلبه إلى الله ، فهو الصادق المصيب .

وقال أبو القاسم النضراباذي: أصل التصوف ملازمة
الكتاب والسنة ، وترك البدع والاهواء ، وتعميم حرمان
المشايع ، ورؤية أعداء الخلق ، والمداومة على الاوراد ، وترك
ارتكاب الرخص والتأويلات .

وكلامهم في هذا الباب يطول وقد نقلنا عن جملة ممن اشتهر
منهم ينيف على الاربعين شيخاً ، جميعهم يشير أو يصرح بأن
بأن الابتداع ضلال ، والسلوك عليه تيه ، واستماله رمي في عمية ،
وانه مناف لطلب النجاة ، وصاحبه غير محفوظ ، وموكل إلى
نفسه ، ومطروود عن نيل الحكمة . وان الصوفية الذين نسبت

اليهم الطريقة مجمعون على تعظيم الشريعة ، مقيمون على متابعة السنة ، غير غلخين بشيء من آدابها ، أبعد الناس عن البدع وأهلها . ولذلك لا نجد منهم من ينسب الى فرقة من الفرق الضالة ، ولا من يميل الى خلاف السنة . وأكثر من ذكر منهم علماء وفقهاء وعِدَّتُون ، وممن يؤخذ عنه الدين أصولا وفروعا . ومن لم يكن كذلك فلا بد له من أن يكون فقيها في دينه بمقدار كفايته . وهم كانوا أهل الحقائق والمواجد والاذواق والاحوال والاسرار التوحيدية . فهم الحجة لنا على كل من ينتسب الى طريقهم ولا يجري على منهاجهم ، بل يأتي ببدع محدثات ، وأهواء متبعات ، وينسبها اليهم ، تأويلاً عليهم ، من قول محتمل ، أو فعل من قضايا الاحوال ، أو استمساكا بمصلحة شهد الشرع بإلغائها ، أو ما أشبه ذلك . فكثيراً ما ترى المتأخرين ممن يتشبه بهم ، يرتكب من الاعمال ما أجمع الناس على فسادِه شرعاً ، ويحتج بحكايات هي قضايا أحوال ، ان صحت لم يكن فيها حجة ، لوجوه عدة ، ويترك من كلامهم وأحوالهم ما هو واضح في الحق الصريح ، والاتباع الصحيح ، شأن من اتبع من الأدلة الشرعية ما تشابه منها . ولما كان أهل التصوف في طريقهم بالنسبة الى اجماعهم على أمر كسائر أهل العلوم في علومهم ، أتيت من كلامهم بما يقوم منه

دليل على مدعي^(١) السنة وذم البدعة في طريقتهم ، حتى يكون دليلا لنا من جهتهم ، على أهل البدع عموما ، وعلى المدعين في طريقتهم خصوصا ، وبالله التوفيق .

فصل

(الوجه الخامس) من النقل ما جاء منه في ذم الرأي المذموم ، وهو المبني على غير أس^٢ ، والمستند الى غير اصل من كتاب ولا سنة ، لكنه وجه تشريعي فصار نوعا من الابتداع ، بل هو الجنس فيها ، فان جميع البدع انما هي رأي على غير أصل ، ولذلك وصف بوصف الضلال . ففي الصحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ان الله لا ينتزع العلم من الناس بعد اذ اعطاهموه انزاعا ، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بطمهم ، فيبقى ناس جهال يُسْتَفْتُونَ فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون^(٢) »

(١) كتب في الاصل « مدع » بدون ياء وازاء كلمة « مرعي » على أنها نسخة أخرى
(٢) في الاوراق التي تطبع عنها « فيظلمون ويظلمون » وهو =

فاذا كان كذلك فذم الرأي عائد على البدع بالنم لا محالة .
 وخرج ابن المبارك وغيره عن عوف بن مالك الاشجعي
 قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تفترق أمتي على بضع
 وسبعين فرقة ، أعظمها فتنة قوم يقيسون الدين برأيهم يجرمون
 به ما احل الله ، ويحلون به ما حرم الله »

= غلط قطعاً لم يرد في شيء من روايات الحديث . ورجعنا الى الاصل
 الذي نسخت عنه فاذا هي « فيظلون ويظلون » بغير ميم وسببه ان بعض
 المغاربة والمراقين والتجدين كثيرا ما يبدلون الضاد ظاء والظاء ضادا
 لقرب مخرجهما في نطقهم ، وهو النطق الصحيح . وهذه الرواية للحديث
 هي رواية البخاري . وفي الصحيحين من حديث عروة بن الزبير قال :
 قالت عائشة : يا ابن أخي ! بلغني ان عبد الله بن عمرو مازل بنا الى الحج
 فالفه فأسأله فانه قد حمل عن النبي (ص) علما كثيرا . قال فلقيته فأسأله عن
 أشياء يذكرها عن النبي (ص) فكان فيما ذكر ان النبي (ص) قال
 « ان الله لا ينزع العلم من الناس انزاعا ولكن يقبض العلماء فيرفع العلم
 معهم ، ويبقى في الناس رؤس جهال يشتونهم بغير علم فيضلون ويضلون »
 قال عروة فلما حدثت عائشة بذلك اعظمت ذلك وأنكرته . قالت : احدثك
 انه سمع رسول الله (ص) يقول هذا ؟ قال عروة نعم . حتى اذا كان عام
 قابل قالت لي : ان ابن عمرو قد قدم فالفه ثم فاتحه حتى تسأله عن
 الحديث الذي ذكره لك في العلم . قال فلقيته فأسأله فذكره لي نحو ما
 حدثني به في المرة الاولى . قال عروة : فلما أخبرتها بذلك قالت : ما احسبه
 الا قد صدق . أراه لم يزد فيه شيئا ولم ينقص . وقال البخاري . وقد روى
 الرواية الاولى - فقالت عائشة : والله لقد حفظ عبد الله .

قال ابن عبد البر: هذا هو القياس على غير اصل ، والكلام في الدين بالتخصيص والظن ، ألا ترى الى قوله في الحديث : يحلون الحرام ويحرمون الحلال ؟ ومعلوم أن الحلال ما في كتاب الله وسنة رسوله تحليله ، والحرام ما كان ^(١) في كتاب الله وسنة رسوله تحريمه . فمن جهل ذلك وقال فيما سئل عنه بغير علم ، وقاس برأيه ما خرج منه عن السنة ، فهذا الذي قاس برأيه فضل وأصل ، ومن رد الفروع في علمه الى أصولها فلم يقل برأيه .

وخرج ابن المبارك حديثاً : ان من اشراط الساعة ثلاثاً واحداهن أن يلمس العلم عند الاصاغر . قيل لابن المبارك : من الأصاغر ؟ قال : الذين يقولون برأيهم . فاما صغير يروي عن كبير فليس بصغير .

وخرج ابن وهب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال : أصبح أهل الرأي أعداء السنن ، أعيتهم الاحاديث أن يموها وتفلت منهم ^(٢) . قال سحنون : يعني البدع .

(١) لفظ كان زائد لم يذكر في كتاب العلم لابن عبد البر ولا رأيناه في الكتب التي قلت عنها هذه العبارة كاعلام الموقعين
(٢) هذه الرواية ناقصة وتتمها « أن يرووها فاشتقوا الرأي » كذا في كتاب العلم ، وفي أعلام الموقعين « فاستبقوها بالرأي » ولا يظن ان الحذف من الاصل لانه لا يبقى لقول ابن سحنون بعدها معنى ، فانه فسر الرأي =

وفي رواية : إياكم وأصحاب الرأي فانهم أعداء السنن ،
أعيتهم الاحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا .

وفي رواية لابن وهب : أن أصحاب الرأي أعداء السنة ،
أعيتهم أن يحفظوها ، وتفلت منهم أن يموها ، واستحيوا حين
يسئلوا أن يقولوا : لا نعلم ، فعارضوا السنن برأيهم فأياكم وإياهم
قال أبو بكر بن أبي داود : أهل الرأي هم أهل البدع .

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : من أحدث رأيا ليس
في كتاب الله ، ولم تمض به سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
لم يدر ما هو عليه إذا لقي الله عز وجل

وعن ابن مسعود رضي الله عنه : قراؤكم يذهبون ويتخذ
الناس رؤساء جهالا يقيسون الامور برأيهم .

وخرج ابن وهب وغيره عن عمر بن الخطاب أنه قال :
السنة ماسنه الله ورسوله ، لاتجملوا حظ الرأي سنة للأمة .

وخرج أيضا عن هشام بن عروة عن أبيه قال : لم يزل أمر
بني اسرائيل مستقيما حتى أدرك فيهم المولدون أبناء سبأيا الامم ،

= بالبدع . فاذا لم يذكر الرأي لاجبي لقوله « يعني البدع » مرجع الا السن
وهو محال . ولهذا الاثر عن عمر وآثار أخرى بمصاه عدة روايات . قال
ابن القيم (في ١ - لام الموقن) وأساس هذه الآثار عن عمر في مادة الصحة

فأخذوا فيهم بالرأي فأضلوا بني اسرائيل .
وعن الشعبي : انما هلكتم حين تركتم الآثار وأخذتم بالمقاييس
وعن الحسن : انما هلك من كان قبلكم حين شعبت بهم
السبل ، وحادوا عن الطريق ، فتركوا الآثار ، وقالوا في الدين
برأيهم ، فضلوا واضلوا .

وعن دراج بن السهم بن أسح فـل : يأتي على الناس زمان
يسمن الرجل راحته حتى تمقد شحماً ، ثم يسير عليها في الامصار
حتى تمود نقضاً ، يلتبس من يفتيه بسنة قد عمل بها ، فلا يجد
الا من يفتيه بالظن .

وقد اختلف العلماء في الرأي المقصود بهذه الاخبار
والآثار . فقد قالت طائفة : المراد به رأي أهل البدع ، المخالفين
للسنن ، لكن في الاعتقاد كذهب جهم وسائر مذاهب أهل
الكلام ، لانهم استعملوا آراءهم في رد الاحاديث انثابتة عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، بل وفي رد ظواهر القرآن لغير سبب
يوجب الرد ، ويقتضي التأويل . كما قالوا بفي الرؤية نفيًا للظاهر
بالمحتملات ، ونفي عذاب القبر ، ونفي الميزان والصراط .
وكذلك ردوا أحاديث الشفاعة والحوض - الى أشياء يطول
ذكرها - وهي مذكورة في كتب الكلام .

وقالت طائفة : انما الرأي المذموم الميب الرأي المبتدع ، وما كان مثله من ضروب البدع ، فان حقائق جميع البدع رجوع الى الرأي ، وخروج عن الشرع . وهذا هو القول الأظهر . اذ الأدلة المتقدمة لا تقتضي بالقصد الأول من البدع نوعاً دون نوع ، بل ظاهرها تقتضي العموم في كل بدعة حدثت أو تحدث الى يوم القيامة ، كانت من الاصول أو الفروع ، كما قاله القاضي اسماعيل في قوله تعالى (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا ست منهم في شيء) بعد ما حكى انها نزلت في الخوارج . وكان القائل بالتخصيص — والله أعلم — لم يقل به بالقصد الاول ، بل أتى بمثال مما تتضمنه الآية ، كالمثال المذكور فانه موافق لما قال مشتهراً ^(١) في ذلك الزمان ، فهو أولى ما يمثل به ، ويبقى ما عداه مسكوتاً عن ذكره عند القائل به ، ولو سئل عن العموم لقال به . وهكذا كل ما تقدم من الاقوال الخاصة ببعض أهل البدع انما تحصل على التفسير بحسب الحاجة . ألا ترى ان الآية الاولى من سورة آل عمران إنما نزلت في قصة نصارى نجران ؟ ثم نزلت على الخوارج حسبما تقدم . — الى غير ذلك مما يذكر في التفسير — إنما يحمله لونه على

(١) لعل الاصل « لما كان مشتهراً »

ما يشمله الموضوع بحسب الحاجة الحاضرة ، لا بحسب ما يقتضيه اللفظ لغة . وهكذا ينبغي أن تُفهم أقوال المفسرين المتقدمين ، وهو الاولى لمناصبهم في العلم ، ومراتبهم في فهم الكتاب والسنة . ولهذا المعنى تقرير في غير هذا الموضوع .

وقالت طائفة وم فيما زعم ابن عبد البر جمهور أهل العلم : الرأي المذكور في هذه الآثار هو القول في احكام شرائع الدين بالاستحسان والظنون ، والاشتغال بحفظ المضلات والاغلوطات ، وردّ القروع والنوازل بعضها الى بعض قياسا ، دون ردها الى أصولها والنظر في عللها واعتبارها ، فاستعمل فيها الرأي قبل ان تنزل ، وفرعت قبل ان تقع ، وثُمَّ كُلم فيها قبل ان تكون ، بالرأي المضارع للظن ، قالوا - لأن في الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل السنن والبحث على جهلها ، وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليه منها ، ومن كتاب الله تعالى ومعانيه . واحتجوا على ذلك بأشياء منها ان عمر رضي الله عنه لعن من سأل عما لم يكن ، وما جاء من النهي عن الاغلوطات وهي صعب المسائل ، وعن كثرة السؤال ، وانه كره المسائل وعابها ، وان كثيرا من السلف لم يكن يجب الا عما نزل من النوازل دون ما لم ينزل .

وهذا القول غير مخالف لما قبله، لأن من قال به قد منع من الرأي وإن كان غير مذموم، لأن الاكثار منه ذريعة الى الرأي المذموم، وهو ترك النظر في السنن اقتصارا على الرأي. وإذا كان كذلك اجتمع مع ما قبله، فإن من عادة الشرع انه اذا نهى عن شيء وشدد فيه منع ما حواليه، وما دار به وترع حول حماه. ألا ترى الى قوله عليه السلام « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهة » ؟ وكذلك جاء في الشرع اصل سد الذرائع، وهو منع الجائز لانه يجر الى غير الجائز. وبحسب عظم المفسدة في الممنوع يكون انساع المنع في الذريعة وشدته

وما تقدم من الادلة يبين لك عظم المفسدة في الابتداء فالحوم حول حماه يتسع جدا، ولذلك تنصل العلماء من القول بالقياس وإن كان جاريا على الطريقة، فامتنع جماعة من الفتيا به، قبل نزول المسئلة، وحكوا في ذلك حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « لانهجلوا بالبلىة قبل نزولها، فانكم ان تفعلوا تشتت بكم الطرق ها هنا وها هنا » وصح نهيه عليه السلام عن كثرة السؤال. وقال « ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، وعفا

عن أشياء رحمة لكم لا عن نسيان فلا تبحثوا عنها،^(١) وأحال بها جماعة على الامراء فلم يكونوا يفتنون حتى يكون الامير هو الذي يتولى ذلك ، ويسمونها : صوافي الامراء .

وكان جماعة يفتنون على الخروج عن الصلوة ، وانه رأي وليس بعلم ، كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه اذ سئل في الكلاله : أقول فيها برأيي ، فان كان صوابا فن الله ، وان كان خطأ فني ومن الشيطان ، ثم أجاب .

وجاء رجل الى سعيد بن المسيب فسأله عن شيء فأمله عليه ، ثم سأله عن رأيه فأجابه ، فكتب الرجل ، فقال رجل من حلقاء^(٢) سعيد : أكتب يا أبا محمد رأيك ؟ فقال سعيد للرجل « ناولنيها » فناولوه الصحيفة فخرقها .

وسئل القاسم بن محمد عن شيء فأجاب ، فلما ولي الرجل دعاه فقال له : لا تنقل ان القاسم زعم ان هذا هو الحق ، ولكن ان اضطررت اليه عملت به .

(١) نقله النووي في الاربعين عن الدارقطني بلفظ « ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وحرم أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء رحمة لكم من غير نسيان فلا تسألوا عنها »
(٢) لعله جلساء

وقال مالك بن أنس : قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تم هذا الامر واستكمل ، فانما ينبغي أن تتبع آثار رسول الله صلى الله عليه ولا تتبع الرأي ، فانه متى أتبع الرأي جاء رجل آخر أقوى في الرأي منك فاتبعته ، فأنت كلما جاء رجل غلبك اتبعته ، أرى هذا لا يتم .

ثم ثبت انه كان يقول برأيه ، ولكن كثيرا ما كان يقول بعد ان يجتهد رأيه في النازلة : (إن نظنُّ الا ظنا وما نحن بمستيقنين) ولاجل الخوف على من كان يتعمق فيه لم يزل يذمه ويذم من تعمق فيه . فقد كان ينحي ^(١) على أهل العراق لكثرة تصرفهم به في الاحكام ، فحكي عنه في ذلك أشياء من أخفها قوله : الاستحسان تسعة أعشار العلم ^(٢) ، ولا يكاد المفرق في القياس إلا يفارق السنة .

والآثار المتقدمة ليست عند مالك مخصوصة بالرأي في

(١) يقال : أنحى على فلان باللائمة أو بالوائم . وأصله أنحى عليه بالسيف أو السوط ، اذا أهوى به يريد ضربه به . عدي بالى لانه ضرب من الايقاع كصب عليه السوط . وفي نسخة على هامش الاصل « يأنحى » من لحاه لحيها اذا لامه وكذا سبه ، وورد لحاه بلحوه . ولكنه متعد بنفسه لا بحرف « على » فان صححت الرواية خرجت على التضمين (٢) هذا مدح للاستحسان فهو خلاف ما يقتضيه السياق ، فلعل في الكلام تحريفا

الاعتقاد . فهذه كلها تشديدات في الرأي وان كان جاريا على
الاصول ، حدرا من الوقوع في الرأي غير الجاري على أصل .
ولابن عبد البر هنا كلام كثير كرهننا الاتيان به ^(١)
والحاصل من جميع ما تقدم أن الرأي المذموم ما بني على
الجهل واتباع الهوى من غير أن يرجع اليه ، وما كان منه ذريعة
اليه وان كان في أصله محمودا ، وذلك راجع الى أصل شرعي .
فالاول داخل تحت حد البدعة وتنزل عليه أدلة الذم : والثاني
خارج عنه ولا يكون بدعة أبدا .

فصل

(الوجه السادس) يذكر فيه بعض ما في البدع من
الاصناف المحذورة ، والمعاني المذمومة ، وأنواع الشؤم ، وهو
كالشرح لما تقدم أولا ، وفيه زيادة بسط وبيان زائد على ما تقدم
في أثناء الأدلة ، فلتكلم على ما يسع ذكره بحسب الوقت والحال .
فاعلموا أن البدعة لا يقبل معها عبادة من صلاة ولا صيام
ولا صدقة ولا غيرها من القربات . ونجاس صاحبها ينزع منه
العصمة ويوكل الى نفسه ، والمناهي اليه وموقره معين على هدم
^(١) لعله يريد بهذا ذكر الخاء أهل الحديث على أبي حنيفة رحمه
الله تعالى .

الاسلام ، فما انظن بصاحبها وهو ملعون على لسان الشريعة ،
 ويزداد من الله بعبادته بعدا ؟ وهي مظنة إلقاء العداوة والبغضاء ،
 وماتمة من الشفاعة الحميدة ورافعة للسنن التي تقابلها ، وعلى
 مبتدعها أثم من عمل بها ، وليس له من توبة ، وتلقى عليه الذلة
 والغضب من الله ، ويبعد عن حوض رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ، ويخاف عليه أن يكون معدودا في الكفار الخارجين عن
 الملة ، وسوء الخاتمة عند الخروج من الدنيا ، ويسود وجهه في
 الآخرة ، ويعذب بنار جهنم ، وقد تبرأ منه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ، وتبرأ منه المسلمون ، ويخاف عليه الفتنة في الدنيا وزيادة
 الى عذاب الآخرة .

فأما ان البدعة لا يقبل معها عمل ، فقد روي عن الاوزاعي
 أنه قال : كان بعض أهل العلم يقول : لا يقبل الله من ذي بدعة
 صلاة ولا صياما ولا صدقة ولا جهادا ولا حجا ولا عمرة ولا
 صرفا ولا عدلا .

وفيا كتب به أسد بن موسى : وإياك أن يكون لك من
 البدع أخ او جليس او صاحب ، فانه جاء الأثر « من جالس
 صاحب بدعة نزعته منه العصمة و وكل الى نفسه ، ومن مشى
 الى صاحب بدعة مشى الى هدم الاسلام » وجاء : ما من إله

يُبعد من دون الله أبغض إلى الله من صاحب هوى . ووقعت
اللغة من رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل البدع ، وإن
الله لا يقبل منهم صرفا ولا عدلا ، ولا فريضة ولا تطوعا ، وكلما
ازدادوا اجتهادا - صوما وصلاة - ازدادوا من الله بعدا . فرفض
مجالستهم وأذلهم وأبعدهم ، كما أبعدهم وأذلهم رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأئمة الهدى بعده .

وكان أيوب السخيتاني يقول : ما ازداد صاحب بدعة
اجتهادا إلا ازداد من الله بعدا .

وقال هشام بن حسان : لا يقبل الله من صاحب بدعة
صلاة ولا صياما ولا زكاة ولا حجا ولا جهادا ولا عمرة ولا
صدقة ولا عتقا ولا صرفا ولا عدلا .

وخرج ابن وهب عن عبد الله بن عمر قال : من كان يزعم
أن مع الله قاضيا أو رازقا أو يملك لنفسه ضرا أو تقيا أو موتا
أو حياة أو نشورا ، لقي الله فأدحض حجته ، وأخرس لسانه ،
وجعل صلاته وصيامه هباءا منثورا ، وقطع به الأسباب ،
وكبه في النار على وجهه .

وهذه الأحاديث وما كان نحوها مما ذكرناه أو لم نذكره
تضمن عمدة صحتها كلها . فإن المعنى المقرر فيها له في الشريعة

أصل صحيح لا مطمئن فيه . اما أولا فانه قد جاء في بعضها ما يقتضي عدم القبول وهو في الصحيح كبدعة القدرية حيث قال فيها عبد الله بن عمر : اذا لقيت أولئك فاخبرهم اني بريء منهم ، وانهم براء مني ، فوالذي يحلف به عبد الله بن عمر لو كان لاحد من مثل أحد ذهباً فأتقته ما تقبله الله منه حتى يؤمن بالقدر ، ثم استشهد بحديث جبريل المذكور في صحيح مسلم .

ومثله حديث الخوارج وقوله فيه : يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية . بعد قوله - تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم واعمالكم مع اعمالهم . الحديث .
.. واذا ثبت في بعضهم هذا لاجل بدعة فكل مبتدع يخاف عليه مثل من ذكر .

واما ثانياً فان كون المبتدع لا يقبل منه عمل ، إما ان يراد أنه لا يقبل له باطلاق على أي وجه وقع من وفاق سنة أو خلافاً وإما ان يريد ^(١) أنه لا يقبل منه ما ابتدع فيه خاصة دون ما لم يبتدع فيه .

فاما الاول فيمكن على احد أوجه ثلاثة :

(الاول) ان يكون على ظاهره من ان كل مبتدع أي

^(١) كذا في أصل نسختنا ولعل الاصل الصحيح « راد » كقوله

بدعة كانت، فأعماله لا تقبل معها - داختها تلك البدعة أم لا . ويشير اليه حديث ابن عمر المذكور آتفا : ويدل عليه حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه خطب الناس وعليه سيف فيه صحيفة معلقة ، فقال : والله ما عندنا كتاب نقرؤه الا كتاب الله وما في هذه الصحيفة ، فشرها فاذا فيها - أسنان الابل ، واذا فيها : المدينة حرم من غير الى كذا^(١) ، من أحدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا . وذلك على رأي من فسر الصرف والعدل بالقرينة والنافلة . وهذا شديد جدا على أهل الاحداث في الدين .

(الثاني) أن تكون بدعته أصلا يتفرع عليه سائر الاعمال ، كما اذا ذهب الى انكار العمل بخبر الواحد باطلاق ، فان عامة التكليف مني عليه ، لان الامر انما يرد على المكلف من كتاب الله أو من سنة رسوله . وما تفرع منها راجع اليها . فان كان واردا من السنة فمعظم نقل السنة بالآحاد ، بل قد أعوز أن يوجد حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متواتر^(٢) .

(١) تقدم الحديث بلفظ (ما بين غير الى نور) راجع (صفحة ٨٠)
(٢) السنن العملية المتفق عليها أكثرها متواتر ، واما الاحاديث القولية فقد ذكروا بضعة أحايث منها قالوا انها متواترة . ويرى بعض الحفاظ كثيرا من الاحاديث الصحيحة المتفق عليها المروية من عدة طرق عن عدة من الصحابة متواترة

وان كان وارداً من الكتاب فأما تبينه السنة . فكل ما لم يسين في القرآن فلا بد لمطرح نقل الأحاد أن يستعمل فيه رأيه وهو الابتداع بعينه ، فيكون فرع ينبي على ذلك بدعة لاسنة لا يقبل منه شيء ، كما في الصحيح من قوله عليه السلام « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » وكما اذا كانت البدعة التي ينبي عليها كل عمل ، فان الاعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى .

ومن أمثلة ذلك قول من يقول: ان الاعمال انما تلزم من لم يبلغ درجة الاولياء المكشفين بحقائق التوحيد ، فأما من رفع له الحجاب وكوشف بحقيقة ما هنالك فقد ارتفع التكليف عنه ، بناء منهم على أصل هو كفر صريح لا يليق في هذا الموضع ذكره وأمثلة ما ذهب اليه بعض المارقين من انكار العمل بالاخبار النبوية جاءت تواتراً أو آحاداً وانه انما يرجع الى كتاب الله . وفي الترمذي عن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « لا ألين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه أمرى مما ^(١) أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه » حديث حسن .

وفي رواية « ألا ! هل صي رجل يلبنه غني الحديث وهو

(١) هكذا الرواية وفي نسختنا هنا (فبا) مكان مما

متكى^١ على أريكته فيقول: يبتنا ويبتكم كتاب الله (قال) فما وجدنا فيه حلالا حللناه وما وجدنا فيه حراما حرمناه ، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله « حديث حسن

وانما جاء هذا الحديث على الذم وأبات أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في التحليل والتحريم ككتاب الله ، فمن ترك ذلك فقد بنى أعماله على رأيه لا على كتاب^(١) ولا على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن الامثلة ما اذا كانت البدعة تخرج صاحبها عن الاسلام باثاق أو باختلاف ، إذ للعلماء في تكفير أهل البدع قولان . وفي الظواهر ما يدل على ذلك كقوله عليه السلام في بعض روايات حديث الخوارج حين ذكر السهم بصيغة الخوارج من الرمية بين القرث والدم^(٢) . ومن الآيات قوله سبحانه (يوم تبيض وجوه

(١) الظاهر أن الأصل « كتاب الله » (٢) هذا نص عبارة الأصل والظاهر أنها محرفة . والمعنى الذي يشير إليه هو أحد الاحاديث الواردة في صفة الخوارج وأهم يعرفون من الدين كما يترق السهم من الرمية (أي ما يرمى به من الصيد) فلا يعلق به شيء من قرناتها ولا من دمها من هذه الروايات حديث ابن عمر في مسند الإمام أحمد ، قال (ص) في الرجل الذي قال له: اعدل : «دعوه فإنه سيكون له سبعة يتعمقون في الدين حتى يخرجون منه كما يخرج السهم من الرمية ، ينظر في النصل فلا يوجد شيء م في التمدح فلا يوجد شيء . سبق القرث والدم «

وتسود وجوه) الآية ، ونحو ذلك من الظواهر المتقدمة .
 (الوجه الثالث) ان صاحب البدعة في بعض الامور
 التعبدية أو غيرها قد يجره اعتقاد بدعته الخاصة الى التأويل الذي
 يُصير اعتقاده في الشريعة ضعيفاً وذلك يطل عليه جميع عمله .
 بيان ذلك أمثلة : منها أن يترك العقل مع الشرع في التشريع
 وانما يأتي الشرع كاشفاً لما اقتضاه العقل ، فيألت شرعي هل حكم
 هؤلاء في التعبد لله شرعه أم عقولهم ؟ بل صار الشرع في محلهم
 كالتابع المعين لاحكام متبعا ، وهذا هو التشريع الذي لم يبق
 للشرع معه اصاله ، فكل ما عمل هذا العامل مبني على ما اقتضاه
 عقله ، وان شرك الشرع فعلى حكم الشركة لا على أفراد الشرع ،
 فلا يصح بناء على الدليل الدال على ابطال التحسين والتفبيح
 المقلين ، اذ هو عند علماء الكلام من مشهور البدع ، وكل
 بدعة ضلالة .

ومنها ان المستحسن نابيع يزمه عادة أن يكون الشرع
 عنده لم يكمل بعد فلا يكون لقوله تعالى (اليوم اكملت لكم
 دينكم) معنى يعتبر به عندهم ، ومحسن الظن منهم بتأويلها حتى يخرجها
 عن ظاهرها . وذلك ان هؤلاء الفرق اني تبدع العبادات
 أكثرها ممن يكثر الزهد والانقطاع والافتراء عن الخلق ، والى

الاعتداء بهم يجري اغمار العوام ، والذي يلزم الجماعة وان كان
أنتهى خلق الله لا يمدونه إلا من العامة . وأما الخاصة فهم أهل
تلك الزيادات . ولذلك تجد كثيراً من المعتزين بهم ، والمائلين الى
جهنم ، يزدرون بنيرهم ممن لم ينتحل مثل ما اتحلوا ، ويمدونهم
من المحجوبين عن أنوارهم . فكل من يستقد هذا المعنى يضعف في
يده قانون الشرع الذي ضبطه السلف الصالح ، وبين حدوده
الفقهاء الراسخون في العلم ، اذ ليس هو عنده في طريق السلوك
بمنهض حتى يدخل مداخل خاصتهم ، وعند ذلك لا يبقى لعمل
في أيديهم روح الاعتماد الحقيقي وهو باب عدم القبول في تلك
الاعمال وان كانت بحسب ظاهر الامر مشروعة ، لان الاعتقاد
فيها أفسدها عليهم ، فحقيق ان لا يقبل ممن هذا شأنه صرف
ولا عدل ، والعياذ بالله !

(وأما الثاني) وهو أن يراد بعدم القبول لأعمالهم ما
ابتدعوا فيه خاصة فيظهر أيضاً . وعليه يدل الحديث المتقدم « كل
عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » والجميع من قوله « كل بدعة ضلالة »
أي ان صاحبها ليس على الصراط المستقيم ، وهو معنى عدم
القبول ، وفاق قول الله (ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله)
وصاحب البدعة لا يقتصر في الغالب على الصلاة دون الصيام ،

ولا على الصيام دون الزكاة ، ولا على الزكاة دون الحج ، ولا على الحج دون الجهاد ، الى غير ذلك من الاعمال . لان الباعث له على ذلك حاضر معه في الجميع وهو الهوى والجهل بشريعة الله كما سيأتي ان شاء الله .

وفي المبسوطة عن يحيى بن يحيى أنه ذكر الاعراف وأهله فتوجع واسترجع ثم قال : قوم أرادوا وجهاً من الخير فلم يصيبوه فقليل له : يا أبا محمد ! أفيرجى لهم مع ذلك لسميهم ثواب ؟ فقال : ليس في خلاف السنة رجاء ثواب .

واما أن صاحب البدعة تنزع منه العصمة ويوكل الى نفسه فقد تقدم نقله ، ومعناه ظاهر جداً فان الله تعالى بعث الينا محمداً صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين حسبما أخبر في كتابه ، وقد كنا قبل طلوع ذلك النور الاعظم لانتدي سبيلاً ، ولا نعرف من مصالحنا الدنيوية الا قليلاً ، على غير كمال . ولا من مصالحنا الاخرية قليلاً ولا كثيراً . بل كان كل أحد يركب هواه وان كان فيه ما فيه ، ويطرح هوى غيره فلا يلتفت اليه ، فلا يزال الاختلاف بينهم والنفس دفيهم يخاص ويم ، حتى بعث الله نبيه صلى الله عليه وسلم نزلوا الرب والاتباس ، وارتقاع الخلاف الواقع بين الناس ، كما قال الله تعالى (كان الناس أمة واحدة

فبعث الله النبيين الى قوله فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه (وقوله) وما كان الناس الا امة واحدة فاختلقوا (ولم يكن حاكما بينهم فيما اختلفوا فيه الا وقد جاءهم بما ينتظم به شملهم ، وتجتمع به كرامتهم وذلك راجع الى الجملة التي من أجلها اختلفوا ، وهو ما يعود عليهم بالصلاح في العاجل والآجل ، وبدرأ عنهم الفساد على الاطلاق ، فانحفظت الاديان والدماء ، والعقل والانساب والاموال ، من طرق يعرف مأخذها العلماء ، وذلك القرآن المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وعملاً وافراراً ، ولم يُرَدّوا الى تدبير أنفسهم للعلم بأنهم لا يستطيعون ذلك ، ولا يستقلون بدرك مصالحهم ولا تدبير أنفسهم ، فاذا ترك المبتدع هذه الهيئات العظيمة ، والمطايا الجزيلة ، واخذ في استصلاح نفسه او ذنباء بنفسه بما لم يجعل الشرع عليه دليلاً ، فكيف له بالعصمة وانخول تحت هذه الرحمة ؟ وقد حل يده من حل العصمة الى تدبير نفسه ، فهو حقيق بالبعد عن الرحمة . قال الله تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) بعد قوله (اتقوا الله حق تقاته) فأشعر ان الاعتصام بحبل الله هو تقوى الله حقاً ، وان ما سوى ذلك تفرقة ، لقوله (ولا تفرقوا) والتفرقة من احسن اوصاف المبتدعة ، لانه خرج عن

حكم الله وبأين جماعة اهل الاسلام .

روي عبد الله بن حميد عن عبد الله ان حبل الله الجماعة .
وعن قتادة: حبل الله المتين هذا القرآن وسننه . وعهده الى
عباده الذي أمر أن يعتصم بما فيه من الخير، والثقة ان يتمسكوا به
ويتعصموا بحبله ، الى آخر ما قال . ومن ذلك قوله تعالى
(واعتصموا به هو مولاكم) .

واما ان الماشي اليه والموقر له معين على هدم الاسلام فقد
تقدم من نقله . وروي أيضا مرفوعا « من أتى صاحب بدعة
ليوقره فقد أعان على هدم الاسلام » .

وعن هشام بن عروة قل : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم « من وقر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الاسلام »
ويجاء بها في المعنى ما صرح من قوله عليه السلام « من
أحدث حدثا أو آوى محدثا فليعه لعنة الله والملائكة والناس
أجمعين » الحديث .

فان الايواء بجامع التوقير . ووجه ذلك ظاهر لأن المشي
اليه والتوقير له تمظيم له لاجل بدعته ، وقد علمنا ان الشرع
يأمر بزجره وإهانته وإذلاله بما هو أشد من هذا ، كالضرب
والقتل . فصار توقيره صدى دا عن العمل بشرع الاسلام ، واقبالا

على ما يضاذه وينافيه . والاسلام لا ينهدم الا بترك العمل به والعمل بما ينافيه .

وأيضاً فان توقير صاحب البدعة مظنة لمفسدين تعودان بالاسلام على الهدم : احدهما التفات الجاهل والعامه الى ذلك التوقير ، فيعتقدون في المبتدع انه أفضل الناس ، وان ما هو عليه خير مما عليه غيره ، فيؤدي ذلك الى اتباعه على بدعته دون اتباع أهل السنة على سنتهم . والثانية أنه اذا وُتر من اجل بدعته صار ذلك كالحادي المحرض له على انشاء الابتداع في كل شيء . وعلى كل حال فتحيا البدع وتموت السنن وهو هدم الاسلام بعينه وعلى ذلك دل حديث معاذ « فيوشك قائل ان يقول :

ما لهم لا يتبعوني وقد قرأت القرآن ؟ ما هم بمتبعي حتى ابتدع لهم غيره ، واياكم وما ابتدع فان ما ابتدع ضلالة » فهو يقتضي ان السنن تموت اذا احييت البدع ، واذا ماتت انهدم الاسلام . وعلى ذلك دل النقل عن السلف زيادة الى صحة الاعتبار ، لأن الباطل اذا عمل به لزم ترك العمل بالحق كما في العكس ، لان المحل الواحد لا يشغل الا باحد الضدين .

وأيضاً فمن السنة الثابتة ترك البدع ، فمن عمل ببدعة واحدة فقد ترك تلك السنة .

فما جاء من ذلك ما تقدم ذكره عن حذيفة رضي الله عنه
انه أخذ حجرين فوضع أحدهما على الآخر ثم قال لاصحابه :
هل ترون ما بين هذين الحجرين من النور ؟ قالوا : يا أبا عبد
الله ! ما نرى بينهما الا قليلا . قال : والذي نفسي بيده لتظهرن
البدع حتى لا يرى من الحق الا قدر ما بين هذين الحجرين
من النور ، والله لتفشون البدع حتى اذا ترك منها شيء قالوا :
تركت السنة . وله أثر آخر قد تقدم .

وعن أبي ادريس الخولاني انه كان يقول : ما أحدثت أمة
في دينها بدعة الا رفع الله بها عنهم سنته .

وعن حسان بن عطية قال : ما أحدث قوم بدعة في دينهم
الا نزع الله من سنتهم مئلتها ، ثم لم يعدها اليهم الى يوم القيامة .
وعن بعض السلف يرفعه « لا يحدث رجل في الاسلام
بدعة الا ترك من السنة ما هو خير منها » .

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : ما يأتي على الناس من عام
الا أحدثوا فيه بدعة ولم توافق سنة . حتى تجيا البدع وتموت السنن
واما از صاحب . . . سن الشريعة فأتوله عليه
السلام . من أحدث حينا رآوى غيره عليه سنة الله والملائكة
والناس أجمعين .

وعدّ من الاحداث الاستثنائين بسنة سوء لم تكن .
وهذه اللعنة قد اشترك فيها صاحب البصّة مع من كفر
بعد إيمانه ، وقد شهد أن بعثة النبي صلى الله عليه وسلم حق
لا شك فيها ، وجاءه الهدى من الله والبيان الشافي ، وذلك قول
الله تعالى (كيف يهدي الله قوماً كفروا بعد إيمانهم وشهدوا
أن الرسول حقٌّ - الى قوله - أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله
والملائكة والناس أجمعين) الى آخرها . واشترك أيضاً مع من
كتم ما أنزل الله وبينه في كتابه . وذلك قوله تعالى (ان الذين
يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في
الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) الى آخرها

فناملوا المعنى الذي اشترك المبتدع فيه مع هاتين الفرقتين ،
وذلك مضادة الشارع فيما شرع ، لأن الله تعالى أنزل الكتاب
وشرع الشرائع ، وبين الطريق للسالكين على غاية ما يمكن من
البيان ، فضاهاها الكافر بأن جحدتها جحداً ، وضادها كاتمها بنفس
الكتمان ، لان الشارع بيّن ويظهر ، وهذا يكتم ويخفي . وضادها
المبتدع بأن وضع الوسيلة لتترك ما بيّن وإخفاء ما أظهر ، لان
من شأنه أن يدخل الإشكال في الواضحات ، من أجل اتباع

المتشابهات، لأن الواضحات، تهدم له ما بنى عليه في المتشابهات،
فهو آخذ في إدخال الاشكال على الواضح، حتى يرتكب
ما جاءت اللعنة في الابتداء به من الله والملائكة والناس أجمعين
قال أبو مصعب صاحب مالك : قدم علينا ابن مهدي
— يعني المدينة — فصلى ووضع رداءه بين يدي الصف فلما سلم
الامام رمقه الناس بأبصارهم ورمقوا مالكا، وكان قد صلى خلف
الامام، فلما سلم قال : من هاهنا من الحرس ؟ فجاءه نفسان
فقال : خذا صاحب هذا الثوب فاحبساه . فحبس، فقيل له : انه
ابن مهدي فوجه اليه، وقال له : أما خفت الله وأحقته ان
وضعت ثوبك بين يديك في الصف وشغلت المصلين بالنظر اليه،
وأحدثت في مسجدنا شيئا ما كنا نعرفه، وقد قال النبي صلى الله
عليه وسلم « من أحدث في مسجدنا حدثا فعليه لعنة الله والملائكة
والناس أجمعين » فبكى ابن مهدي وآلى على نفسه ألا يفعل ذلك
أبدًا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولا في غيره . وهذا غاية
في التوقي والتحفظ في ترك إحداث ما لم يكن خوفا من تلك
اللعنة، فما ظنك بما سوى وضع الثوب ؟

وتقدم حديث الطحاوي « ستة ألغهم، ألغهم الله » فذكر
فيهم التارك لسته عليه السلام أخذاً بالبدعة .

*

وأما انه يزاد ^(١) من الله بعداً . فلما روي عن الحسن انه قال : صاحب البدعة ما يزاد من الله اجتهاداً صيماً وصلاة الا ازداد من الله بعداً .

وعن أبوب السخيتاني قال : ما ازداد صاحب بدعة اجتهاداً الا ازداد من الله بعداً .

ويصحح هذا النقل ما أشار اليه الحديث الصحيح في قوله عليه السلام في الخوارج « يخرج من ضئضئ هذا قوم يحرقون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم - الى أن قال - يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية » فين أولاً اجتهادهم ثم ين آخرًا بعدم من الله تعالى .

وهو بين أيضاً من جهة انه لا يقبل منه صرف ولا عدل كما تقدم . فكل عمل يعمل على البدعة فكما لو لم يعمل . ويزيد على تارك العمل بالعناد الذي تضمنه ابتداعه ، والتسادم الداخل على الناس به في أصل الشريعة ، وفي فروع الاعمال والاعتقادات وهو يظن مع ذلك ان بدعته تقربه من الله وتوصله الى الجنة .

(١) لعل الاصل « يزاد » لأنه الموافق لما قبله وما بعده في السياق نفسه

وقد ثبت بالنقل الصحيح الصريح بأنه لا يقرب الى الله
الا العمل بما شرع ، وعلى الوجه الذي شرع - وهو تاركه ، وان
البدع تحبط الاعمال - وهو ينتطها .

*

وأما ان البدع مظنة إلقاء العداوة والبغضاء بين أهل
الاسلام . فلأنها تقتضي التفرق شيعاً . وقد أشار الى ذلك
القرآن الكريم حسبا تقدم في قوله تعالى (ولا تكونوا كالذين
تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات) وقوله (ولا تبموا
السبل فتفرق بكم عن سيده) وقوله (ولا تكونوا من
المشركين . من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ^(١) كل حزب بما
لديهم فرحون) وقوله (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست
منهم في شيء) وما أشبه ذلك من الآيات في هذا المعنى
وقد بين عليه السلام ان فساد ذات البين هي الحالقة وانها

(١) سقط من نسختنا هنا جملة هذه الآية واول قبلها فامتزجت
الآية الاولى بالثانية . وكثيرا ما يمحض السامع في مثل هذا اعني اذا تكرر
اللفظ كقوله هنا (وكانوا شيعا) يحذفون ما بين المكرر . ولو كان هذا الخطأ
في غير القرآن لأبقينا الاصل على حائه واكتفينا بالتنبيه وان كان الخطأ
قصفا في رأينا . ولكن ابقاء تحريف القرآن في الاصل غير جائز . ويحتمل
أن تكون الآية الاولى غير تامة في الاصل لان الشاهد يحصل بدون
تمامها ولكنه لا يكون .

تمحق الدين . وجميع هذه الشواهد تدل على وقوع الافتراق
والعداوة عند وقوع الابتداع .

وأول شاهد عليه في الواقع قصة الخوارج اذ عادوا أهل
الاسلام حتى صاروا يقتلونهم ويدعون الكفار كما أخبر عنه ^(١)
الصحيح . ثم يليهم كل من كان له صولة منهم بقرب ^(٢) الملوك
فانهم تناولوا أهل السنة بكل نكال وعذاب وقتل أيضاً حسبما
بينه أهل الاخبار .

ثم يليهم كل من ابتدع بدعة فان من شأنهم أن يبطوا
الناس عن اتباع اشريفة ويذمونهم ويزعمون انهم الارجاس ^(٣)
الانجاس المكبون على الدنيا ، ويضعون عليهم شواهد الآيات
في ذم الدنيا وذم المكين عليها . كما يروى عن عمرو بن عبيد أنه
قل : لو شهد عدي علي وعثمان وطاعة ولزير علي شرائى فعل
ما أجزت شهادتهم

وعن معاذ بن معاذ قل قلت لعمرو بن عبيد : كيف حدث

(١) لعله سقط من هنا لفظه الحديث « (٢) في الاصل (وذكرن) هكذا . أي
فوقها رقم ٢ وبازائها في الهامش (٢ بقرب) فجعلها ناسخاً وأورثنا تصحيحاً
ولكنه كتبها (و بقرب) . سها . والمعنى عليه تيسر سها . واذا جمع بين
الكلمتين فمفيل (وقرن بنرب المولود) يصح أيضاً (٣) لمها الارجاس لأنه
انقباس والموافق للرواية الآتية عن عمرو بن عبيد في معناها المصنف

الحسن عن عثمان أنه ورث امرأة عبد الرحمن بعد انقضاء عتتها ؟
فقال : ان فعل عثمان لم يكن سنة .

وقيل له : كيف حدث الحسن عن سمرة في السكتين ؟
فقال : ما تصنع بسمرة ! قبح الله سمرة ! بل قبح الله عمرو بن عبيد .
وسئل يوماً عن شيء فأجاب فيه . قال الراوي : قلت ليس هكذا
يقول أصحابنا . قال : ومن أصحابك لا أبالك ؟ قلت : أيوب
ويونس وابن عوف والثيري . قال : أولئك أنجاس أرجاس ،
أموات غير أحياء .

فهكذا أهل الضلال يسبون السلف الصالح لعل بضاعتهم
تنفق (ويأبى الله إلا أن يتم نوره) .

وأصل هذا الفساد من قبل الخوارج فهم أول من لعن
السلف الصالح وتكفير^(١) الصحابة رضي الله عن الصحابة .
ومثل هذا كله يورث العداوة والبغضاء .

وأيضاً فمن فرقة "نجاة" وهم أهل السنة مأمورون بـعداوة
أهل البدع والتشريع بهم واستكيل بمن انحاش الى جهتهم بالقتل

(١) لعله (وكفر) بصيغة الماضي مندداً لأنه عطف على (لعن) الماضي ،
الا ان يكون في الكلام حذف كأن يكون أصله : فهم أول من قتل
عنه لعن السلف الخ أو أول من تجرأ على لعن السلف . أو ما شبه هذا

فما دونه ، وقد حذر العلماء من مصاحبتهم ومجالستهم حسبما تقدم .
وذلك مظنة إلقاء العداوة والبغضاء . لكن الدرك فيها على من
تسبب في الخروج عن الجماعة بما أحدثه من اتباع غير سبيل
المؤمنين لاعلى التعادي مطلقاً . كيف ونحن مأمورون بمعاداتهم
وهم مأمورون بموالائنا والرجوع الى الجماعة ؟



وأما انها مانعة من شفاعة محمد صلى الله عليه وسلم . فلما
روي انه عليه السلام قال « حلت شفاعتي لأمتي إلا صاحب
بدعة » ويشير الى صحة المعنى فيه ما في الصحيح قال « أول من
يكسى يوم القيامة ابراهيم ، وانه سيؤتى رجال من أمتي فيؤخذ
بهم ذات الشمال — الى قوله — فيقال لم يزالوا مرتدين على
أعقابهم » الحديث وقد تقدم . ففيه انه لم يذكر لهم شفاعة النبي
صلى الله عليه وسلم ، وانما قال « فأقول لهم سحقا كما قال العبد
الصالح » ويظهر من أول الحديث أن ذلك الارتداد لم يكن
ارتدادا كفر لقوله « وانه سيؤتى رجال من أمتي » ولو كانوا
مرتدين عن الاسلام لما نسبوا الى أمته . ولانه عليه السلام أتى
بالآية وفيها (وان تفقر لهم فانك أنت العزيز الحكيم) ولو علم
النبي صلى الله عليه وسلم أنهم خارجون عن الاسلام جملة لما

ذكرها ، لأن من مات على الكفر لا يغفران له البتة ، وإنما يرجى
 الغفران لمن لم يخرج عمله عن الاسلام ^(١) لقول الله تعالى (ان
 الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء)
 ومثل هذا الحديث حديث الموطأ لقوله فيه « فأقول
 مسحقا فصحقا » ^(٢)

وأما انها رافعة للسنن التي تقابلها . فقد تقدم الاستشهاد عليه
 في أن الموقر لصاحبها معين على هدم الاسلام .



وأما ان عي مبتدعها إنهم من عمل بها الى يوم القيامة . فلقوله
 تعالى (ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين
 يضلونهم بغير علم) ولما في الصحيح من قوله عليه السلام « من
 سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها » الحديث

(١) فيه إن هذه الآية لا تدل على رجاء المغفرة لهم كما قاله المحققون
 في تفسيرها . ووجهه ختمها بقوله (دلت أنتم انهم من الحكيم) فذكر
 صفتي «عرة والحكمة» دون صفتي المغفرة والرحمة . ولودلت على رجاء
 المغفرة لم دلت على رجاء المغفرة من اخذ المسيح وامه إلهين من دون الله
 لأنها نزلت حكاية عما يقوله المسيح عليه السلام في شأنهم ، عندما يسأله
 الله تعالى عن شركهم (٢) وفي نسخة كتبت على هامش الاصل « فصحقا »
 مرة واحدة

والى ذلك أشار الحديث الآخر « ما من نفس تقتل ظلماً الا كان على ابن آدم الاول كفل منها لانه أول من سنّ القتل » وهذا التعليل يشعر بمقتضى الحديث قبله اذ علل تعليل الإثم على ابن آدم لكونه أول من سنّ القتل . فدل على ان من سن ما لا يرضاه الله ورسوله فهو مثله اذ لم يتعلق الإثم بمن سن القتل لكونه قسلاً دون غيره ، بل لكونه سن سنة سوء وجعلها طريقاً مسلوكة .

ومثل هذا ما جاء في معناه مما تقدم أو يأتي كقوله « ومن ابتدع بدعة ضلالة لا ترضي الله ورسوله كان عليه مثل آثام من عمل بها لا ينقص ذلك من اوزار الناس شيئاً » وغير ذلك من الاحاديث فليتنق الله امرؤ ربه ولينظر قبل الاحداث في أي مزلة يضع قدمه في مصون امره . يثق^(١) بعقله في التشريع ويتهم ربه فيما شرع ، ولا يدري المسكين ما الذي يوضع له في ميزان سيئاته مما ليس في حسابه ، ولا شعر أنه من عمله . فاما من بدعة يتدعها احد فيعمل بها من بعده ، الا كتب عليه إثم ذلك العامل ، زيادة

(١) وفي نسخة كتبت على هامش الاصل ما نصه « قبل الاحداث منزلة ليضع قدمه في مصون امره » والظاهر أن كلامنا من العبارتين محرف من النسخ

الى اثم ابتداعه اولاً ثم عمله ثانياً .

واذا ثبت ان كل بدعة بتدع فلا تزداد على طول الزمان الا مضياً - حسبما تقدم - واشتهارا وانتشارا ، فلي وزان ذلك يكون اثم المبتدع لها : كما ان من سن سنة حسنة كان له اجرها واجر من عمل بها الى يوم القيامة - وايضا فاذا كانت كل بدعة يلزمها إماتة سنة تقابلها ، كان على المبتدع اثم ذلك أيضا ، فهو اثم زائد على اثم الابتداع . وذلك الاثم يتضاعف تضاعف اثم البدعة بالعمل بها ، لانها كلما تجددت في قول أو عمل تجددت اماتة السنة كذلك .

• واعتبروا ذلك ببدعة الخوارج فان النبي صلى الله عليه وسلم عرفنا بانهم « يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية » - الحديث الى آخره . فقيه يبان انهم لم يبق لهم من الدين الا ما اذا نظر فيه الناظر شك فيه وتماهى : هل هو موجود فيهم ام لا ؟ وانما سببه الابتداع في دين الله ، وهو الذي دل عليه قوله « يقتلون اهل الاسلام ويدعون اهل الاوثان » وقوله « يقرؤن القرآن لا يتجاوزوا تراقيم » فهذه بدع ثلاث ، اعادة بالله من ذلك بفضل .

•

واما ان صاحبها ليس له من توبة فلما جاء من قوله عليه السلام « ان الله حبر التوبة على كل صاحب بدعة »

وعن يحيى بن أبي عمرو والشيخاني قال : كان يقال يأبى الله لصاحب بدعة بتوبة ، وما انتقل صاحب بدعة الا الى أشر منها .
ونحوه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : ما كان رجل على رأي من البدعة تركه الا الى ما هو شر منه .
خرج هذه الآثار ابن وضاح .

وخرج ابن وهب عن عمر بن عبد العزيز انه كان يقول :
اثنان لانما بينهما : صاحب طمع وصاحب هوى ، فانهما لا يزعان .
وعن ابن شاذب قال : سمعت عبد الله بن القاسم وهو يقول : ما كان عبد على هوى تركه الا الى ما هو شر منه . قال -
فذكرت ذلك لبعض أصحابنا فقال : تصديقه في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم « يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية
نم لا يرجعون اليه حتى يرجع السهم على فوقه » ،

وعن أيوب قال : كان رجل يرى رأيا فرجع عنه فأتيت
محمدا فرحا بذلك اخبره ، فقلت : أشعرت ان فلانا ترك رأيه
الذي كان يرى ؟ فقال : انظروا الى مَ يتحول ؟ ان آخر الحديث
أشد عليهم من الاول ، أوله « يمرقون من الدين » وآخره « نم
لا يودون » وهو حديث أبي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال « سيكون من أمتي قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز حلقهم » ،

يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه،
ثم شر الخلق والخلقة،

فهذه شهادة الحديث الصحيح لمضى هذه الآثار. وحاصلها
انه لا توبة لصاحب البدعة عن بدعته فان خرج عنها فانما يخرج الى
ما هو شر منها كما في حديث أيوب، او يكون ممن يظهر الخروج
عنها وهو مصر عليها بعد، كقصة غيلان مع عمر بن عبد العزيز.
ويدل على ذلك ايضا حديث الفرق اذ قال فيه « وانه سيخرج
في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب
بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل الا دخله، وهذا النفي
يقتضي العموم باطلاق، ولكنه قد يحمل على العموم العادي،
اذ لا يبعد ان يتوب عما رأى ويرجع الى الحق، كما نقل عن
عبد الله بن الحسن العنبري، وما نقلوه في مناظرة ابن عباس
الحروية الخارجين على علي رضي الله عنه، وفي مناظرة عمر بن
عبد العزيز لبعضهم. ولكن الغالب في الواقع الاصرار.

ومن هنالك قلنا: يبعد أن يتوب بعضهم، لان الحديث يقتضي
العموم بظاهره، وسيأتي بيان ذلك بإسقاط من هذا ان شاء الله
وسبب بعبده عن التوبة^(١) ان الدخول تحت تكاليف

(١) في صلب الاصل هنا (وسبب بعد السماع) وفوق العبارة حرف م
وهي لا معنى لها. وازاتها في الهامش (وسبب بعبده عن التوبة) وهو قها =

الشريعة صعب على النفس ، لأنه أمر مخالف للهوى ، وصاذ عن سبيل الشهوات ، فيثقل عليها جداً لان الحق ثقيل ، والنفس انما تنشط بما يوافق هواها لا بما يخالفه ، وكل بدعة فلهوى فيها مدخل ، لانها راجعة الى نظر مخترعها لا الى نظر الشارع ، فعلى حكم التبع لا بحكم الاصل مع ضمنية أخرى ، وهي ان المبتدع لا بد له من تعلق شبهة دليل ينسبها الى الشارع ، ويدعي ان ما ذكره هو مقصود الشارع ، فصار هواه مقصودا بدليل شرعي في زعمه ، فكيف يمكنه الخروج عن ذلك وداعي الهوى مستمسك بحسن ما يتمسك به ؟ وهو الدليل الشرعي في الجملة .

ومن الدليل على ذلك ما روي عن الازاعي قال : بلغني ان من ابتدع بدعة ضلالة ^(١) الشيطان والعبادة أو التقي عليه الخشوع والبكاء كي يصطاد به . وقال بعض الصحابة : اشد الناس عبادة مفتون . واحتج بقوله عليه السلام « يحقر احدكم صلاته في صلاته وصيامه في صيامه » الى آخر الحديث .

ويحقق ما قاله الواقع كما نقل في الاخبار عن الخوارج وغيرهم .

= حرم وهذا هو الصحيح ، وهو مكتوب بخط ناسخ الاصل للتصحیح . ولكن الذي كتب الاوراق التي طبعت عنها جمع بين العبارتين فخذنا الاولى (١) كذا في الاصل ولعله « آلفه الشيطان العبادة » الخ

فالمبتدع يزيد في الاجتهاد لينال في الدنيا التعظيم والمال
والجاه وغير ذلك من اصناف الشهوات ، بل التعظيم على شهوات
الدنيا ، الا ترى الى انقطاع الرهبان في الصوامع والديارات ،
عن جميع اللذوذات ، ومقاساتهم في اصناف العبادات ، والكف
عن الشهوات ؟ وهم مع ذلك خالدون في جهنم . قال الله (وجوه
يومئذ خاشعة حامله ناصبة تصلى نارا حامية) وقال (هل تنبئكم
بالاخرين اعمالا ؟ الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون
انهم يحسنون صنعا) وما ذاك الا الخفة يجدونها في ذلك الالتزام ،
ونشاط يداخلهم يستسهلون به الصعب بسبب ما داخل النفس
من الهوى ، فاذا بدا للمبتدع ما هو عليه رآه محبوا عنده
لاستعباده للشهوات وعمله من جلتها ، ورآه موافقا للدليل عنده ،
فما الذي يصدده عن الاستمسك به ، والازدياد منه ؟ وهو يرى
ان اعماله افضل من اعمال غيره ، واعتقاداته اوفق وأعلى ؟ أفيقد
البرهان مطلبا ؟ (كذلك يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء)

•

واما ان المبتدع ينقى عليه الذل في الدنيا والغضب من الله
تعالى . فقلوه تعالى (ان الذين اتخذوا العجل سينالهم غضب من
رهم وذلة في الحياة الدنيا . كذلك نمزى المقترن) حسبما جاء

في تفسير الآية عن بعض السلف وقد تقدم . ووجه ظاهر لان المتخذين للعجل انما ضلوا به حتى عبدوه ، لما سمعوا من خواره ، ولما لقي اليهم السامريّ فيه ، فكان في حقهم شبهة خرجوا بها عن الحق الذي كان في أيديهم . قال الله تعالى (وكذلك نجزي المنقرين) فهو عموم فيهم وفيمن اشبههم ، من حيث كانت البدع كلها افتراء على الله حسبما اخبر في كتابه في قوله (قد خسر الذين قتلوا اولادهم سفها بغير علم وحرموا ما رزقهم الله افتراء على الله) الآية .

فاذا كل من ابتدع في دين الله فهو ذليل حقير بسبب بدعته وان ظهر لبادي الرأي في عزه وجبريته ، فهم في انفسهم اذلاء ، وايضا فان الذلة الحاضرة بين ايدينا موجودة في غالب الاحوال . ألا ترى احوال المبتدعة في زمان التابعين وفيما بعد ذلك ؟ حتى تلبسوا بالسلطين ولاذوا باهل الدنيا ، ومن لم يقدر على ذلك استخفى ببدعته وهرب بهاعن مخالطة الجمهور ، وعمل باعمالها على التقية وقد اخبر الله ان هؤلاء الذين اتخذوا العجل ان ^(١) سينالهم ما وعدهم فأنجز الله وعده - فقال (وضربت عليهم الذلة والمسكنة وبأوا بغضب من الله) وصدق ذلك الواقع باليهود حيثما حلوا

(١) الظاهر أن (أن) زائدة هنا من الناسخ

في أي مكان وزمان كانوا^(١) لا يزالون أذلاء مقهورين (ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون) ومن جملة الاعتداء اتخاذهم العجل ، هذا بالنسبة الى الذلة . واما الغضب فمضمون بصادق الاخبار ، فيخاف ان يكون المبتدع داخلا في حكم الغضب والله الوافي بفضله .

*

واما البعد عن حوض رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلحديث الموطأ « فليذاذن رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضال » الحديث : وفي البخاري عن اساءة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « انا على حوضي انتظر من يريد علي ، فيؤخذ بناس من دوني فأقول : أمي ! فيقال : انك لا تدري ، مشوا القهقري » وفي حديث عبد الله « أنا فرطكم على الحوض ، يرفعن الي رجال

(١) قد يقال : ان اليهود في هذا الرمان أعزاء في بعض الامكنة كبلاد فرنسا ومصر مثلا . ودفع هذا الابراد ظاهر على قول من فسر الذلة والمسكنة بفقد الملك ، فان الملك والاستقلال في السلطة والحكم هو العز الحقيقي . وأما من يحملها على اضلايق فلا مندوحة له عن التأويل ، وقد يقال : ان تعليل ذلك بالمعصيان والاعتداء يدل على انتفاء المعلول بانتفاء علته وهي الجمع بين عصيان الله والاعتداء على الحقوق ، فادا انتهى الامر ان أحدهما زالت الذلة . وقد اعتمدنا في هذا الجواب تفسير الامام الرازي للاعتداء بانه الظلم وما يتعدى ضرره . واقتصر غيره على تفسيره بمجاوزة حدود الله مطلقا وعليه المصنف .

منكم حتى اذا تأهبت لا تناولهم اختلجوا دوني، فاقول أي رب!
اصحابي، يقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك،

والاظهر انهم من الداخلين في غمار هذه الامة لأجل ما
دل على ذلك فيهم وهو الفرة والتحجيل، لان ذلك لا يكون
لاهل الكفر المحض، كان كفرهم أصلاً أو ارتداداً. وقوله
« قد بدلوا بعدك » ولو كان الكفر لقال: قد كفروا بعدك.
وأقرب ما يحمل عليه تبديل السنة، وهو واقع على أهل البدع.
ومن قال: انه النفاق. فذلك غير خارج عن مقصودنا، لان أهل
النفاق انما أخذوا الشريعة تقية لا تعبدًا فوضعوها غير مواضعها
وهو عين الابتداع.

ويجري هذا المجرى كل من اتخذ السنة والعمل بها حيلة
وذريعة الى نيل حطام الدنيا لاعلى التعبد بها لله تعالى، لانه تبديل
لها واخراج لها عن وضعها الشرعي.

•

وأما الخوف عليه من أن يكون كافرًا. فلأن العلماء من
السلف الاول وغيرهم اختلفوا في تكفير كثير من فرقهم مثل
الخوارج والقدريّة وغيرهم، ودل على ذلك ظاهر قوله تعالى

(ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء)
 وقوله (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه) الآية . وقد حكم
 العلماء بكفر جملة منهم كالباطنية وسوام ، لان منهيهم راجع الى
 مذهب الحلوية القائلين بما يشبه قول النصارى في اللاهوت
 والناسوت ، والعلماء اذا اختلفوا في أمر : هل هو كفر أم لا ؟
 فكل عاقل يربأ بنفسه أن ينسب الى خطه خف كهذه بحيث
 يقال له : ان العلماء اختلفوا : هل أنت كافر أم ضال غير كافر ؟ أو
 يقال : ان جماعة من أهل العلم قالوا بكفرك وأنت حلال الدم .



وأما انه يخاف على صاحبها سوء الخاتمة والعياذ بالله . فلان
 صاحبها مرتكب اثما ، وعاص لله تعالى حتما ، ولا نقول الآن :
 هو عاص بالكبائر أو بالصغائر ، بل نقول : هو مصرّ على ما نهى
 الله عنه . والاصرار يعظم الصغيرة ان كانت صغيرة حتى تصير
 كبيرة وان كانت كبيرة فأعظم . ومن مات مصرا على المعصية
 فيخاف عليه ، وربما اذا كشف الغطاء وعان علامات الآخرة
 استفزه الشيطان وغلبه على قلبه ، حتى يموت على التغير والتبديل ،
 وخصوصا حين كان مطيعا له فيما تقدم من زمانه ، مع حب
 الدنيا المستولي عليه .

قال عبد الحق الاشبيلي : ان سوء الخاتمة لا يكون لمن استقام ظاهره وصلح باطنه ، ماسمع بهذا قط ولا علم به والحمد لله ، وانما يكون لمن كان له فساد في العقل ، أو اصرار على الكبر ، وإقدام على العظام ، أو لمن كان مستقيماً ثم تغيرت حاله وخرج عن سنته ، وأخذ في طريق غير طريقه ، فيكون عمله ذلك سبباً لسوء خاتمته وسوء عاقبته ، والعياذ بالله . قال الله تعالى (ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)

وقد سمعت بقصة بلعام بن باعوراء حيث آتاه الله آياته فانسلخ منها فاتبعه الشيطان - الى آخر الآيات .

فهذا ظاهر اذا اغتر بالبدعة من حيث هي معصية . فان نظرنا الى كونها بدعة فذلك أعظم ، لان المبتدع مع كونه مصرّاً على ما نهي عنه يزيد على المصر بأنه معارض للشريعة بعقله ، غير مسلم لها في تحصيل أمره ، معتقداً في المعصية انها طاعة ، حيث حسن ما قبحه الشارع ، وفي الطاعة انها لا تكون طاعة الا بضمية نظره ، فهو قد قبح ما حسنه الشارع . ومن كان هكذا فحقيق بالقرب من سوء الخاتمة الا ما شاء الله . وقد قال تعالى في جملة من ذم (أفأمنوا مكر الله ؟ فلا يأمن مكر الله الا القوم الخاسرون) والمكر جاب السوء من حيث لا يفطن له ، وسوء

الخالعة من مكر الله ، اذ يأتى الانسان من حيث لا يشعر به . اللهم
انا نسألك العفو والمافية .



وأما اسوداد وجهه في الآخرة فقد تقدم في ذلك معنى
قوله (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه) وفيها أيضاً الوعيد
بالمذاب لقوله (فذوقوا المذاب بما كنتم تكفرون) وقوله قبل
ذلك (وأولئك لهم عذاب عظيم)

حكى عياض عن مالك من رواية ابن نافع عنه قال : لو أن
العبد ارتكب الكبائر كلها دون الاشرار بالله شيطاناً نجماً من
هذه الاهواء لرجوت أن يكون في أعلى جنات الفردوس ، لأن
كل كبيرة بين العبد وربّه هو منها على رجاء ، وكل هوّى ليس
هو منه على رجاء انما يهوى بصاحبه في نار جهنم .



وأما البراءة منه ففى قوله (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا
شيعاً لست منهم في شيء) وفي الحديث : « أنا بريء منهم وهم
برآء مني »

وقال ابن عمر رضي الله عنه في أهل القدر : اذا لقيت
أولئك فأخبرهم أنني بريء منهم وانهم برآء مني

وجاء عن الحسن : لا تجالس صاحب بدعة فانه يُعرض قلبك
وعن سفيان الثوري : من جالس صاحب بدعة لم يسلم من
احدى ثلاث : إما أن يكون فتنة لغيره ، وإما أن يقع بقلبه شيء
يزلّ به فيدخله النار ، وإما أن يقول : والله لأبالي ما تكلموا به ،
واني واثق بنفسى . فمن يأمن بغير الله طرفه عين على دينه سلبه إياه .
وعن يحيى بن أبي كثير قال : اذا لقيت صاحب بدعة في
طريق نخذ في طريق آخر .

وعن أبي قلابة قال : لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم
فاني لا آمن أن يغمروكم في ضلالتهم ويلبسوا عليكم ما
كنتم تعرفون .

وعن إبراهيم قال : لا تجالسوا أصحاب الأهواء ولا تكلموهم
فاذا أخاف أن ترتد قلوبكم .

والآثار في ذلك كثيرة . ويمضدها ما روى عنه عليه السلام
أنه قال « المرء على دين خليله ، فلينظر أحدكم من يخال » . ووجه
ذلك ظاهر منه عليه في كلام أبي قلابة ، إذ قد يكون المرء على
يقين من أمر من أمور السنة ، فيلقي له صاحب الهوى فيه هوى
مما يحتمله اللفظ لا أصل له ، أو يزيد له فيه قيداً من رأيه ، فيقبله
قلبه ، فاذا رجع الى ما كان يعرفه وجده مظلماً . فإما أن يشعر به

فيرده بالعلم ، أو لا يقدر على رده . وإما أن لا يشعر به فيمضي مع
من هلك . . .

قال ابن وهب : وسمعت مالكا اذا جاءه بمض أهل
الاهواء يقول : أما أنا فعلى بينة من ربي ، وأما أنت فشاك ،
فاذهب الى شاك مثلك بخاصه ، ثم قرأ (قل هذه سبيلي أدعو
الى الله على بصيرة) الآية

فهذا شأن من تقدم من عدم تمكين زائع القلب أن يسمع كلامه
ومثل رده بالعلم جوابه لمن سأله في قوله (على العرش
استوى) كيف استوى ؟ فقال له : الاستواء معلوم ، والكيف
مجهول ، والسؤال بدعة . وأراك صاحب بدعة . ثم أمر باخراج
السائل .

ومثل ما لا يقدر على رده ما حكى الباجي قال : قال مالك .
كان يقال : لا تمكن زائع القلب من أذنك ، فانك لا تدري
ما يطلقك من ذلك .

ولقد سمع رجل من الانصار من أهل المدينة شيئا من
بعض أهل القدر ، فطلق قلبه ، فكان يأتي اخوانه الذين
يستصحبهم ، فاذا نهوه قال : فكيف بما طلق قلبي ؟ لو علمت أن
الله يرضى أن أتى نفسي من فوق هذه المنارة فطعت .

ثم حكى أيضاً عن مالك أنه قال : لا تجالس القسري ولا تكلمه إلا أن تجلس إليه ، فتغلظ عليه ، لقوله تعالى (لا تعبدوا ما لا يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادّون من حادّ الله ورسوله) فلا توادّوهم .

وأما أنه يخشى عليه الفتنة . فلما حكى عياض عن سفيان بن عيينة أنه قال : سألت مالكا عن أحرم من المدينة وراء الميقات فقال : هذا مخالف لله ورسوله ، أخشى عليه الفتنة في الدنيا ، والعذاب الأليم في الآخرة ، أما سمعت قوله تعالى ؟ (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يَهْلَ من المواقيت .

وحكى ابن العربي عن الزبير بن بكار قال : سمعت مالكا ابن أنس — وأما رجل فقال يا أبا عبد الله من أين أحرم ؟ — قال : من ذي الحليفة من حيث أحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : اني أريد أن أحرم من المسجد ، فقال : لا تفعل . قال : فاني أريد أن أحرم من المسجد من عند القبر . قال : لا تفعل فاني أخشى عليك الفتنة . فقال وأي فتنة في هذه ؟ إنما هي أميال أزيدها . قال : وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة

قصرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ اني سمعت الله يقول
(فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم
عذاب اليم)

وهذه الفتنة التي ذكرها مالك رحمه الله تفسير الآية هي
شأن أهل البدع وقاعدتهم التي يؤسسون عليها بنيانهم ، فأنهم
برون أن ما ذكره الله في كتابه وما سنه نبيه صلى الله عليه وسلم
دون ما احدثوا اليه بقولهم .

وفي مثل ذلك قال ابن مسعود رضي الله عنه فيما روى عنه
ابن وضاح : لقد هُذِّمَ لما لم يهتد له نبيكم ، وانكم لتمشكون
بذنب ضلالة — اذ مر بقوم ^(١) كان رجل يجمعهم يقول : رحم
الله من قال كذا وكذا مرة « سبحان الله » فيقول القوم .
ويقول رحم الله من قال كذا وكذا مرة « الحمد لله » فيقول القوم

(١) قوله « اذ مر » متعلق بقوله : قال ابن مسعود . والمعنى ان
ابن مسعود مر برجل يلقي الناس التسييح والتحميد بالكيفية التي ذكرها
فقد ذلك بدعة لان النبي (ص) ما كان يلقي أصحابه الذكر بهذه الكيفية ،
ذلك بان الصحابة والتابعين لهم كانوا لا يتجاوزون في الدين حد الاتباع
ولو الى مستحسن في الرأي ، وبعدون من زاد في العبادة على ما ورد
ولو في الصورة والكيف مبتدعا مفضلا نفسه على السارع ، واضعا نفسه
موضع من اهتدى الى ما لم يهتد اليه الرسول (ص) في بيان كتاب
الله وتبليغ دين الله.

ثم ان ما استدل به مالك من الآيات الكريمة نزلت في شأن المنافقين حين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفر الخندق ، وهم الذين كانوا يتسللون لوأذا .

وقد تقدم أن النفاق من أصله بدعة ، لانه وضع في الشريعة على غير ما وضعها الله تعالى ، ولذلك لما أخبر تعالى عن المنافقين قال (أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى) فمن حيث كانت عامة في المخالفين عن أمره يدخلون أيضاً من باب أخرى .

فهذه جملة يستدل بها على ما بقي ، اذ ما تقدم من الآيات والاحاديث فيها مما يتعلق بهذا المعنى كثير ، وبسط معانيها طويل ، فلنقتصر على ما ذكرنا وبالله التوفيق .

فصل

وبقي مما هو محتاج الى ذكره في هذا الموضع شرح معنى عام يتعلق بما تقدم . وهو أن البدع ضلالة ، وان المبتدع ضال ومضلة ، والضلالة مذكورة في كثير من النفل المذكور ، ويشير اليها في الآيات الاختلاف والفرق شيعاً وهرق الطرق ، بخلاف سائر المعاصي ، فانها لم توصف في الغالب بوصف الضلالة الا أن

تكون بدعة أو شبه البدعة. وكذلك الخطأ الواقع في المشروعات
 - وهو المعنوي عنه - لا يسمى ضلالاً ، ولا يطلق على المخطئ اسم
 ضال ، كما لا يطلق على المتعمد لسائر المعاصي . وإنما ذلك - والله
 أعلم - لحكمة قصد التنبيه عليها ، وذلك أن الضلال والضلالة ضد
 الهدى والهدى ، والعرب تطلق الهدى حقيقة في الظاهر
 المحسوس ، فتقول : هديته الطريق وهديته إلى الطريق . ومنه :
 نقل إلى طريق الخير والشر ، قال تعالى (أنا هديناه السبيل *
 وهديناه التجرين * اهدنا الصراط المستقيم) والصراط والطريق
 والسبيل بمعنى واحد ، فهو حقيقة في الطريق المحسوس ، ومجاز
 في الطريق المعنوي ، وضده الضلال ، وهو الخروج عن الطريق
 ومنه البعير الضال ، والشاة الضالة . ورجل ضل عن الطريق
 إذا خرج عنه ، لأنه التبس عليه الأمر ولم يكن له هاد يهديه ،
 وهو الدليل .

فصاحب البدعة لما غلب عليه الهوى مع الجهل بطريق
 السنة توهم أن ما ظهر له بعقله هو الطريق القويم دون غيره ،
 فضى عليه فحاد بسببه عن الطريق المستقيم ، فهو ضال من حيث
 ظن أنه راكب للجادة ، كالمار بالليل على الجادة وليس له
 دليل يهديه ، يوشك أن يضل عنها فيقع في متابعة ، وإن كان

بزعمه يتحرى قصدها . فالمبتدع من هذه الامة انما ضل في أدلتها .
حيث أخذها مأخذ الهوى والشهوة ، لا مأخذ الانقياد تحت
أحكام الله . وهذا هو الفرق بين المبتدع وغيره ، لان المبتدع جعل
الهوى أول مطالبه ، وأخذ الأدلة بالتبع ، ومن شأن الأدلة انها
جارية على كلام العرب ، ومن شأن كلامها الاحتراز فيه بالظواهر ،
فكما تجب فيه نصا لا يحتمل ^(١) حسبا قرره من تقدم في غير هذا
العلم ، وكل ظاهر يمكن فيه ان يصرف عن مقتضاه في الظاهر
المقصود ، ويتأول على غير ما قصد فيه . فاذا انضم الى ذلك الجمل
باصول الشريعة وعدم الاضطلاع بمقاصدها ، كان الامر اشد
وأقرب الى التحريف ، والخروج عن مقاصد الشرع ، فكان
المدرك أعرق في الخروج عن السنة ، وأمكن في ضلال البدعة ،
فاذا غلب الهوى أمكن انقياد الفاظ الأدلة الى ما أراد منها .

والدليل على ذلك انك لا تجد متدعاً ممن يناسب الى المسئلة
الا وهو يستشهد على بدعته بدليل شرعي فينزله على ما وافق
عقله وشهوته ، وهو أمر ثابت في الحكمة الازلية التي لا مرد
لها . قال تعالى (يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا) وقال

(١) يظهر ان في اسكلام هذا وتحريفا . ويوسك ان يكون الاصل
هكذا : فكما تجد فيه نصا لا يحتمل التأويل نجد فيه الظاهر الذي
يحتمله احتمالاً مرحوحاً الخ .

(كذلك يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء) لكن انما ينساق لهم من الادلة المتشابهة منها لا الواضح ، والقليل منها كالكثير ، وهو أدل الدليل على اتباع الهوى ، فان المعظم والجمهور من الادلة اذا دل على أمر بظاهره فهو الحق ، فان جاء على ما ظاهره الخلاف فهو النادر والقليل ، فكان من حق الظاهر رد القليل الى الكثير ، والمتشابهة الى الواضح ، غير أن الهوى زاعج بمن أراد الله زينه فهو في تيه ، من حيث يظن انه على الطريق ، بخلاف غير المبتدع فانه انما جعل الهداية الى الحق أول مطالبه ، وأخر هواه — ان كان — فجعله بالتبع ، فوجد جمهور الادلة ومعظم الكتاب واضحاً في الطلب الذي بحث عنه ، فوجد الجادة ، وما شذله عن ذلك فاما أن يرده اليه ، واما أن يكله الى عالمه ولا يتكلف البحث عن تأويله .

وفصل القضية بينهما قوله تعالى (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه — الى قوله — والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا) فلا يصح أن يسمى من هذه حاله مبتدعاً ولا ضالاً ، وان حصل في الخلاف أو خفي عليه .

أما انه غير مبتدع فلانه اتبع الادلة ملقياً اليها حكمة الاقياد ، باسقاط يد الافتقار ، مؤخرًا هواه ، ومقدماً لامر الله

وأما كونه غير ضال فلا أنه على الجادة سلك ، واليهالجا ،
فان خرج عنها يوماً فأخطأ فلا خرج عليه ، بل يكون مأجوراً
حسبما بينه الحديث الصحيح « اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر
وان أصاب فله أجران » وان خرج متعمداً فليس على أن يجبل
خروجه طريقاً مسلوكة له أو لغيره ، وشرعاً يدان به .

على انه اذا وقع الذنب موقع الاقتداء قد يسمى استثنائاً
فيعامل معاملة من سنّه كما جاء في الحديث « من سن سنة سيئة
كان عليه وزرها ووزر من عمل بها » الحديث ، وقوله عليه السلام
« ما من نفس قتل ظلماً الا كان على ابن آدم الاول كفل منها
لانه أول من سن القتل » فسمى القتل سنة بالنسبة الى من عمل
به عملاً يقتدى به فيه ، لكنه لا يسمى بدعة لانه لم يوضع على أن
يكون تشريعاً ، ولا يسمى ضلالاً لانه ليس في طريق المشروع
أو في مضاهاته له .

وهذا تقرير واضح يشهد له الواقع في تسمية البدع ضلالات ،
ويشهد له أيضاً أحوال من تقدم قبل الاسلام ، وفي زمان
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان الله تعالى قال (واذا قيل لهم :
اتقوا مما رزقكم الله ، قال الذين كفروا للذين آمنوا : أنظم من
لو يشاء الله أطعمه) فان الكفار لما أمروا بالاتفاق شحوا على

أموالهم وأرادوا أن يحملوا لذلك الشيخ مخرجاً فقالوا : أنطم من
لو يشاء الله أطعمه ؟ ومعلوم ان الله لو شاء لم يحوج أحداً الى
أحد ، لكنه ابتلى عباده لينظر كيف يعملون ، قصص هوام على
هذا الاصل العظيم ، واتبعوا ما تشابه من الكتاب بالنسبة اليه ،
فلذلك قيل لهم : (ان أتم الا في ضلال مبين)

وقال تعالى (ألم تر الى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل
اليك وما أنزل من قبلك ، يريدون أن يتحاكوا الى الطاغوت)
فكان هؤلاء قد أقروا بالتحكيم ، غير أنهم أرادوا أن يكون
التحكيم على وفق أغراضهم زيفاً عن الحق ، وظناً منهم أن الجميع حكم ،
وان ما يحكم به كعب بن الاشرف ^(١) أو غيره مثل ما يحكم به النبي
صلى الله عليه وسلم ، وجعلوا أن حكم النبي صلى الله عليه وسلم هو
حكم الله الذي لا يرد ، وان حكم غيره معه مردود ان لم يكن جارياً
على حكم الله ، فلذلك قال تعالى (ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً
بعيداً) لان ظاهر الآية يدل على انها نزلت فيمن دخل في
الاسلام لقوله (ألم تر الى الذين يزعمون) كذا الى آخره . وجماعة

٢

(١) نص نسختنا « وان ما يحكم به كعب بن الاشرف » وعلى
هامشها نازاء كلمة كعب « ٢ أحد » فقد ناسخ الاوراق هذا تصحيحاً
لكلمة كعب . والصواب ما اعتمدناه لان الوارد في التفسير المأثور ان
المراد بالطاغوت هنا كعب بن الاشرف زعيم اليهود .

من المفسرين قالوا انما نزلت في رجل من المناهقين، أو في رجل من الانصار .

وقال سبحانه (ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام) فهم أشرعوا شرعة ، وابتدعوا في ملة ابراهيم عليه السلام هذه البدعة ، توها ان ذلك يقربهم من الله كما يقرب من الله ما جاء به ابراهيم عليه السلام من الحق ، فزلوا واقتروا على الله الكذب ، اذ زعموا أن هذا من ذلك ، وتاهوا في المشروع ، فلذلك قال الله تعالى على أثر الآية (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم) وقال سبحانه (قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفهاً بغير علم وحرّموا ما رزقهم الله افتراء على الله) فهذه فذاكمة لجملة بعد تفصيل تقدم ، وهو قوله تعالى (وجعلوا لله مما ذرأ من الحرت والانعام نصيباً) الآية . فهذا تشريع كالذكور قبل هذا . ثم قال (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ليزدوهم وليلبسوا عليهم دينهم) الآية . وهو تشريع أيضاً بالرأي مثل الاول ، ثم قال : (وقالوا : هذه أنعام وحرث حجر لا يطعمها الا من نشاء بزعمتهم) الى آخرها . فحاصل الامر انهم قتلوا أولادهم بغير علم ، وحرّموا ما أعطاهم الله من الرزق بالرأي على جهة التشريع .

فلذلك قال تعالى : (قد ضلوا وما كانوا مهتدين) ثم قال تعالى بعد
تعزيزهم على هذه المحرمات التي حرموها وهي ما في قوله : (قل
الذكرين حرم أم الالئين أما اشتملت عليه أرحام الالئين ؟
فن أظلم ممن اقترى على الله كذبا ليضل الناس بغير علم ؟ ان الله
لا يهدي القوم الظالمين) وقوله « لا يهدي » يعني أنه يضلّه .

والآيات التي قرر فيها حال المشركين في اشراكهم أتى فيها
بذكر الضلال لان حقيقته انه خروج عن الصراط المستقيم ،
لانهم وضوا آلهتهم لتقربهم الى الله زلفى في زعمهم ، فقالوا
(ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله زلفى) فوضعهم موضع من
من يتوسل به حتى عبدوهم من دون الله ، اذ كان أول وضعها
فيما ذكر العلماء صوراً لقوم يودونهم ويتبركون بهم ، ثم عادت
فأخذتها العرب من غيرها على ذلك القصد وهو الضلال المبين
. وقال تعالى (لقد كفر الذين قالوا : ان الله ثالث ثلاثة .

وما من إله الا إله واحد) فزعموا في الإله الحق ما زعموا
من الباطل ، بناءً على دليل عندهم متشابه في نفس الامر حسبما
ذكره أهل السير ، فاثاها بالشبهة عن الحق ، لتركم الواضحات ،
وميلهم الى التشابهات ، كما أخبر الله تعالى في آية آل عمران ،
فلذلك قال تعالى (قل : يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير

الحق ، ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً
 وضلوا عن سواء السبيل) وهم النصارى ، ضلوا في عيسى عليه
 السلام . ومن ثم قال تعالى بعد ذكر شواهد العبودية في عيسى :
 (ذلك عيسى بن مريم قول الحق الذي فيه يمترون) وبعد ذكر
 دلائل التوحيد وتقديس الواحد تبارك وتعالى عن اتخاذ الولد
 وذكر اختلافهم في مقالاتهم الشنيعة قال (لكن الظالمون اليوم
 في ضلال مبين)

وذكر الله المنافقين وانهم يخادعون الله والذين آمنوا ،
 وذلك ليكونهم يدخلون معهم في أحوال التكاليف على كسل
 وتقية ان ذلك يخلصهم . أو أنه يفتني عنهم شيئاً ، وهم في الحقيقة
 إنما يخادعون أنفسهم ، وهذا هو الضلال بعينه ، لأنه اذا كان
 يفعل شيئاً يظن انه له فاذا هو عليه ، فليس على هدى من عمله .
 ولا هو سالك على سبيله . فلذلك قال (ان المنافقين يخادعون الله
 وهو خادعهم — الى قوله — ومن يضل الله فلن تجد له سبيلاً)
 وقال تعالى حكاية عن الرجل الذي جاء من أقصى المدينة
 يسعى (أأتخذ من دونه آلهة إن يردن الرحمن بضرًا لا تُفني
 عني شفاعتهم شيئاً ولا يُنقذون ؟) معناه كيف أعبد من دون الله
 (م ٢٣ — الاعتصام — ج ١)

مالا يعني شيئا ، وأترك أفراد الرب الذي يده الضر والنفع ؟
 هذا خروج عن طريق الى غير طريق (إني إذ لقي ضلال مين)
 والامثلة في تقرر هذا الاصل كثيرة ، جميعها يشهد بان
 الضلال في غالب الامر إنما يستعمل في موضع يزل صاحبه لشبهة
 تعرض له ، أو تقليد من عرضت له الشبهة ، فيتخذ ذلك الزلل شرعا
 ودينا يدين به ، مع وجود واضحة الطريق الحق وعرض الصواب .
 ولما لم يكن الكفر في الواقع مقتصرا على هذا الطريق
 بل ثم طريق آخر وهو الكفر بعد العرفان عنادا أو ظلما ، ذكر
 الله تعالى الصنفين في السورة الجامعة وهي أم القرآن فقال
 (اهدنا الصراط المستقيم • صراط الذين أنعمت عليهم) فهذه
 هي الحجة العظمى التي دما الانبياء عليهم السلام اليها . ثم قال
 (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فالمغضوب عليهم هم اليهود
 لأنهم كفروا بعد معرفتهم نبوة محمد صلى الله عليه وسلم . ألا
 ترى الى قول الله فيهم (الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما
 يعرفون أبناءهم) يعني اليهود . والضالون هم النصارى لانهم ضلوا
 في الحجة في عيسى عليه السلام . وعلى هذا التفسير أكثر المفسرين
 وهو مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم^(١) .

(١) ان ماروي في تفسير المغضوب عليهم باليهود ، والضالين بالنصارى
 جاء على سبيل المثل . وتعليل المصنف الاول يصدق فيمن نزل فيهم =

ويلحق بهم في الضلال المشركون الذين أشركوا مع الله
إلهاً غيره ، لانه قد جاء في أثناء القرآن ما يدل على ذلك ، ولان
لفظ القرآن في قوله (ولا الضالين) يعبرهم وغيرهم ، فكل من
ضل عن سواء السبيل داخل فيه .

ولا يعد ان يقال : ان « الضالين » يدخل فيه كل من ضل
عن الصراط المستقيم كان من هذه الامة أولا ، اذ قد تقدم في
الآيات المذكورة قبل هذا مثله . فقوله تعالى (ولا تتبعوا السبل
فتفرق بكم عن سبيله) عام في كل ضال كان ضلاله كضلال الشرك
أو النفاق ، أو كضلال الفرق المعدودة في الملة الاسلامية ، وهو
أبلغ وأعلى في قصد حصر أهل الضلال ، وهو اللائق بكلية فاتحة
الكتاب والسبع المثاني والقرآن العظيم ، الذي أوتيته محمد صلى
الله عليه وسلم .

وقد خرجنا عن المقصود بمض خروج ولكنه عاضد لما
نحن فيه وبالله التوفيق .

= قوله تعالى (يعرفونه كما يعرفون أبناءهم) كحبار اليهود في بلاد العرب
في زمن البعثة . واما غيرهم من اليهود فتنهم من يعرف ومنهم من لا يعرف
كسائر الناس . وكل من يعرف الحق ويحججه يكون من المنضوب عليهم ،
ولهذا البخالين عام أيضا كما بينه المصنف

الباب الثالث

في ان ذم البدع والمحدثات عامٌ لا يخص محدثة دون غيرها . ويدخل تحت هذه الترجمة جملة من شبه المبتدعة التي احتجوا بها . فاعلموا رحمكم الله ان ما تقدم من الادلة حجة في عموم الذم من أوجه :

(احدها) انها جاءت مطلقة عامة على كثرتها لم يقع فيها استثناء البتة ، ولم يأت فيها مما ^(١) يقتضي ان منها ما هو هدى ، ولا جاء فيها : كل بدعة ضلالة الا كذا وكذا . ولا شيء من هذه المعاني . فلو كان هنالك محدثة يقتضي النظر الشرعي فيها الاستحسان أو أنها لاحقة بالمشروعات ، لذكر ذلك في آية أو حديث ، لكنه لا يوجد . فدل على ان تلك الادلة باسرها على حقيقة ظاهرها من الكلية التي لا يتخلف عن مقتضاها فرد من الافراد .

(والثاني) انه قد ثبت في الاصول العلمية ان كل قاعدة كلية أو دليل شرعي كلي اذا تكررت في مواضع كثيرة واتي بها شواهد على معان أصولية أو فروعية ، ولم يقتصر بها تقييد

(١) لعلها « ما »

ولا تخصيص ، مع تكررها ، واعادة تهررها ، فذلك دليل على بقائها على مقتضى لفظها من العموم . كقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى *)^(١) وان ليس للانسان الا ما سعى وما أشبه ذلك . وبسط الاستدلال على ذلك هناك ، فما نحن بصدده من هذا القليل ، اذ جاء في الاحاديث المتعددة والمتكررة في أوقات شتى وبحسب الاحوال المختلفة : أن كل بدعة ضلالة ، وان كل محدثة بدعة . وما كان نحو ذلك من العبارات الدالة على ان البدع مذمومة . ولم يأت في آية ولا حديث تقييد ولا تخصيص ولا ما يفهم منه خلاف ظاهر الكلية فيها . فدل ذلك دلالة واضحة على انها على عمومها واطلاقها .

(والثالث) اجماع السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن يليهم على ذمها كذلك ، وتقييدها والمروء عنها ، وعن أسم بشيء منها ، ولم يقع منهم في ذلك توقف ولا مشنوية . فهو بحسب الاستقراء - اجماع ثابت ، فدل على ان كل بدعة ليست بحق بل هي من الباطل .

(١) هذه جملة وردت في عدة آيات من سورة الانعام والاسراء والملائكة والزمر . وهي أيضا آية من سورة النجم لفظها (ألا تزر وازرة وزر أخرى) ايها قوله تعالى (وان ليس للانسان الا ما سعى) عطف فيه « أن ليس » على « ألا » واصليا « أن لا » ، ولعل المصنف نرى آية النجم مع ذكرها بعدها وأتى بما في معناها ليتعاقب أوها بما قبله .

(والرابع) ان متعلّ البدعة يقتضي ذلك بنفسه ، لانه من باب مضادة الشارع واطراح الشرع ، وكل ما كان بهذه المثابة فحال ان ينقسم الى حسن وقبيح ، وان يكون منه ما يمدح ومنه ما يذم ، اذ لا يصح في معقول ولا منقول استحسان مشاقّة الشارع . وقد تقدم بسط هذا في أول الباب الثاني . وأيضا فلو فرض انه جاء في النقل استحسان بعض البدع أو استثناء بعضها عن الذم لم يتصور ، لان البدعة طريقة تضاهي المشروعة من غير أن تكون كذلك . وكون الشارع يستحسنها دليل على مشروعيتها ، اذ لو قال الشارع « المحدثه الفلانية حسنة » لصارت مشروعة ، كما أشاروا اليه في الاستحسان حسبما يأتي ان شاء الله .

ولما ثبت ذمها ثبت ذم صاحبها لانها ليست بمذمومة من حيث تصورهما فقط ، بل من حيث اتصف بها المتصف ، فهو اذا المذموم على الحقيقة ، والذم خاصة التأنيب . فالمتبدع مذموم آثم ، وذلك على الاطلاق والعموم . ويدل على ذلك أربعة أوجه (احدها) ان الادلة المذكورة ان جاءت فيهم نصا فظاهر ، كقوله تعالى (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاَ لست منهم في شيء) وقوله (ولا تكونوا كالذين تهرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات) الى آخر الآية . وقوله عليه السلام

« فليذاذن رجال عن حوضي » الحديث — الى سائر ما نص فيه عليهم . وان كانت نصا في البدعة فراجعة المعنى الى المبتدع من غير اشكال . واذا رجع الجميع الى ذمهم ، رجع الجميع الى تأييدهم .

(والثاني) ان الشرع قد دل على ان الهوى هو المتبع الاول في البدع ، وهو المقصود السابق في حقهم ، ودليل الشرع كالتبع في حقهم . ولذلك نجدهم يتأولون كل دليل خالف هواهم ، ويتبعون كل شبهة وافقت أغراضهم . ألا ترى الى قوله (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) فأثبت لهم الزيغ أولا ، وهو الميل عن الصواب ، ثم اتباع المتشابه وهو خلاف المحكم الواضح المعنى ، الذي هو أم الكتاب ومعظمه . ومتشابهه على هذا قليل ، فتركوا اتباع المعظم الى اتباع الاقل المتشابه الذي لا يعطي مفهوما واضحا ، ابتغاء تأويله ، وطلبوا لمعناه الذي لا يعلمه الا الله ، أو يعلمه الله والراسخون في العلم ، وليس الا برده الى المحكم ، ولم يفعل المبتدعة ذلك . فانظروا كيف اتبعوا أهواءهم أولا في مطالبة الشرع ، بشهادة الله .

وقال الله تعالى « ان الذين فرقوا دينهم ، الآية » فنسب

اليهم التفريق ، ولو كان التفريق من مقتضى الدليل لم ينسبه اليهم
ولا أتى به في معرض الذم وليس ذلك الا بانباع الهوى

وقال تعالى (ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) فجعل
طريق الحق واضحا مستقيما ونهى عن البُنيات . والواضح من
الطرق والبُنيات ، كل ذلك معلوم بالموائد الجارية ، فاذا وقع التشبيه
بها بطريق الحق مع البُنيات في الشرع فواضح أيضا ، فن ترك
الواضح واتبع غيره فهو متبع لهواه لا للشرع .

وقال تعالى (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد
ما جاءهم البينات) فهذا دليل على مجيء البيان الشافي . وأن
التفرق انما حصل من جهة المتفرقين لا من جهة الدليل ، فهو
اذا من تلقاء انفسهم ، وهو اتباع الهوى بعينه . والادلة على
هذا كثيرة تشير أو تصرح بان كل مبتدع انما يتبع هواه ، واذا
اتبع هواه كان مذموما وآثما . والادلة عليه أيضا كثيرة ، كقوله
(ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله) وقوله (ولا
تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ، ان الذين يضلون عن سبيل
الله لهم عذاب شديد) وقوله (ولا تطع من أغفلنا قلبه عن
ذكرنا واتبع هواه) وما أشبه ذلك . فاذا كل مبتدع مذموم آثم
(والثالث) ان عامة المبتدعة قائلة بالتصين والتقيح ، فهو

عمدتهم الاولى وقاعدتهم التي ينون عليها الشرع ، فهو المقدم في
نحلهم بحيث لا يتهمون العقل ، وقد يتهمون الادلة اذ لم تواضعهم
في الظاهر ، حتى يردوا كثيرا من الادلة الشرعية .

وقد علمت أيها الناظر انه ليس كل ما يقضي به العقل
يكون حقا ، ولذلك تراهم يرتضون اليوم مذهباً ويرجمون عنه
غداً ، ثم يصيرون بعد غد الى رأي ثالث . ولو كان كل ما يقضي
به حقا لكنى في معاش الخلق ومعادهم ، ولم يكن لبعض الرسل
طبيهم السلام فائدة ، ولكان على هذا الاصل تعد ^(١) الرسالة
عبثاً لا معنى له ، وهو كله باطل ، فما أدنى اليه مثله .

فأنت ترى انهم قدموا أهواءهم على الشرع ، ولذلك سموا
في بعض الاحاديث وفي اشارة القرآن أهل الاهواء ، وذلك
لغلبة الهوى على عقولهم ، واشتغاره فيهم ، لان التسمية بالمشتق
انما يطلق اطلاق اللقب اذا غلب ما اشتقت منه على المسمى بها .
فاذا تأثيم من هذه صفته ظاهر ، لان مرجعه الى اتباع الرأي ،
وهو اتباع الهوى المذكور آنفاً .

(١) وفي نسخة « بعده » موضع « تعد » ذكرت في هامش نسختنا

فاعتمدناها لظهور معناها وخفاء معنى « بعده » وبعده

(والرابع) ان كل راسخ لا يتبدع أبدا. وانما يقع الابتداع ممن لم يتمكن من العلم الذي ابتدع فيه، حسبما دل عليه الحديث ويأتي تقريره بحول الله. فانما يؤتى الناس من قبل جهالهم الذين يُحسبون انهم علماء، واذا كان كذلك فاجتهاد من اجتهد منهى عنه اذ لم يستكمل شروط الاجتهاد، فهو على أصل العمومية. ولما كان العامي حراما عليه النظر في الأدلة والاستنباط، كان المخضرم الذي بقي عليه كثير من الجهالات مثله في تحريم الاستنباط^(١) والنظر الممول به. فاذا أقدم على محرم عليه كان آثما باطلاق. وبهذه الاوجه الاخيرة ظهر وجه تأنيبه، وتبين الفرق بينه وبين المجتهد المخطئ في اجتهاده. وسيأتي له تقرير أبسط من هذا ان شاء الله.

وحاصل ما ذكر هنا ان كل مبتدع آثم ولو فرض عاملا بالبدعة المكروهة. ان ثبت فيها كراهة التنزيه، لانه اما مستنبط لها فاستنباطه على الترتيب المذكور غير جائز، واما نائب عن صاحبها مناضل عنه فيها بما قدر عليه، وذلك يجري مجرى المستنبط الاول لها، فهو آثم على كل تقدير.

لكن يبقى هنا نظر في المبتدع وصاحب الهوى بحيث

(١) اي تحريمه عليه. ويوشك ان يكون لفظ «عليه» سقط من الناسخ

يُنْزَل دليـل الشرع على مدلول اللفظ في العرف الذي وقع
التخاطب به ، اذ قد يقع اللفظ أو التساهل فيسنى من ليس
بمبتدع مبتدعاً ، وبالعكس ان تصور ، فلا بد من فضل اعتناء
بهذا المطلب حتى يتضح بحول الله وبالله التوفيق . ولنفرده في
فصل فنقول :

فصل

لا يخلو المنسوب الى البدعة أن يكون مجتهداً فيها أو مقلداً .
والمقلد إما مقلد مع الاقرار بالدليل الذي زعمه المجتهد دليلاً ولاخذ
فيه بالنظر ، وإما مقلد له فيه من غير نظر كالعامي الصرف . فهذه
ثلاثة أقسام .

فالقسم الاول على ضربين : أحدهما أن يصح كونه مجتهداً ،
فلا ابتداع منه لا يقع الاظنة وبالعرض لا بالذات ، وإنما تسمى
غلطاً أو زلة لان صاحبها لم يقصد اتباع التشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء
تأويل الكتاب ، أي لم يتبع هواه ولا جعله عمدة . والدليل عليه
انه اذا ظهر له الحق أذعن له وأقر به .

ومثاله ما يذكر عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود
أنه كان يقول بالإرجاء ثم رجع عنه ، وقال : وأول ما أفارق غير
شاك أفارق ما يقول المرجئون .

وذكر مسلم عن يزيد بن صهيب الفقير قال : كنت قد
 شفتني رأيي من رأي الخوارج ، فخرجنا في عصابة ذوي عدد
 نريد أن نمج ثم نخرج على الناس (قال) فررنا على المدينة ،
 فاذا جابر بن عبد الله يحدث القوم جالس ^(١) الى سارية عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال واذا هو قد ذكر الجهنميين
 (قال) قلت له يا صاحب رسول الله ما هذا الذي تحدثون ؟ -
 والله يقول (انك من تدخل النار فقد أخزيته - و - كلما
 أرادوا أن يخرجوا منها أعيودا فيها) فما هذا الذي تقولون ؟
 « قال » فقال : أفتقرأ القرآن ؟ قلت نعم . قال : فهل سمعت
 بمقام محمد صلى الله عليه وسلم ؟ - يعني الذي بعثه الله فيه - قلت
 نعم . قال : فانه مقام محمد صلى الله عليه وسلم الحمود الذي يخرج
 الله به من يخرج من النار . « قال » ثم نمت وضع الصراط ومر
 الناس عليه ، « قال » وأخاف ألا أكون أحفظ ذلك « قال »
 غير أنه قد زعم أن قوما يخرجون من النار بعد أن يكونوا فيها .
 « قال » يعني فيخرجون كأنهم عيدان السماسم . فيدخلون نهرا
 من أنهار الجنة فيقتسلون فيه فيخرجون كأنهم القراطيس .
 فرجعنا وقتلنا : ويحك أترون الشيخ يكذب على رسول الله صلى

(١) كذا ولعل الاصل جالسا - أو - وهو جالس

الله عليه وسلم ؟ فرجعتا فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد .
 أو كما قال . ويزيد الفقير من ثقات أهل الحديث ، وثقه ابن معين
 وأبو زرعة . وقال أبو حاتم : صدوق . وخرج عنه البخاري .
 وعيد الله بن الحسن العنبري كان من ثقة أهل الحديث
 ومن كبار العلماء العارفين بالسنة ، إلا أن الناس رموه بالبدعة
 بسبب قول حكى عنه من أنه كان يقول بأن كل مجتهد من أهل
 الأديان مصيب . حتى كفره القاضي أبو بكر وغيره . وحكى
 القتيبي عنه : كان يقول : إن القرآن يدل على الاختلاف ، فالقول
 بالقدر صحيح وله أصل في الكتاب ، والقول بالاجبار صحيح وله
 أصل في الكتاب ، ومن قال بهذا فهو مصيب لأن الآية
 الواحدة ربما دلت على وجهين مختلفين .

وسئل يوما عن أهل القدر وأهل الاجبار ، قال : كل مصيب
 هؤلاء قوم عظموا الله ، وهؤلاء قوم زهوا الله . قال : وكذلك
 القول في الاسماء ، فكل من سمى الزاني مؤمنا فقد أصاب ، ومن
 سمى كافرا فقد أصاب ، ومن قال هو فاسق وليس بمؤمن ولا
 كافر فقد أصاب ، ومن قال هو كافر وليس بمشرك فقد أصاب ،
 لأن القرآن يدل على كل هذه المعاني . قال : وكذلك السنن المختلفة
 كالقول بالقرعة وخلافه ، والقول بالسعاية وخلافه ، وقتل المؤمن

بالكافر ، ولا يقتل مؤمن بكافر ، وبأي ذلك أخذ الفقيه فهو مصيب . قال : ولو قال قائل : ان القاتل في النار . كان مصيباً ، ولو قال : في الجنة . كان مصيباً ، ولو وقف وأرجأ أمره كان مصيباً . اذا كان انما يريد بقوله ان الله تمبده بذلك وليس عليه علم الغيب . قال ابن أبي خيثمة أخبرني سليمان بن أبي شيخ قال : كان عبيد الله بن الحسن بن الحسين ابن أبي الحريقي العنبري البصري اتهم بأمر عظيم ، روى عنه كلام ردي .

قال بعض المتأخرين : هذا الذي ذكره ابن أبي شيخ عنه قد روي انه رجع عنه لما تبين له الصواب . وقال إذا أرجع وأنا من الاصابغ ، ولأن أكون ذنباً في الحق ، أحب الي من أن أكون رأساً في الباطل اهـ

فان ثبت عنه ما قيل فيه فهو على جهة الزلة من العالم ، وقد رجع عنها رجوع الافاضل الى الحق ، لانه بحسب ظاهر حاله فيما نقل عنه انما اتبع ظواهر الادلة الشرعية فيما ذهب اليه ، ولم يتبع عقله ، ولا صادم الشيع بنظره ، فهو أقرب من مخالفة الهوى . ومن ذلك الطريق - والله أعلم - وفق الى الرجوع الى الحق . وكذلك يزيد الفقير فيما ذكر عنه ، لا كما عارض الخوارج عبد الله بن عباس رضي الله عنه اذ ملأهم بالحجة ، فقال بعضهم :

لأنخاصموه فإنه من قال الله فيه «بل هم قوم خصمون» فرجخوا المتشابه على المحكم، وناصبوا بالخلاف السواد الاعظم .

وأما ان لم يصح بمسبار العلم انه من المجتهدين فهو الحري باستنباط ماخالف الشرع كما تقدم ، اذ قد اجتمع له مع الجمل بقواعد الشرع ، الهوى الباعث عليه في الاصل ، وهو التبعية ، اذ قد تحصل له مرتبة الامامة والاعتداء ، والنفس^(١) فيها من اللذة ما لا مزيد عليه . ولذلك يصير خروج حب الرئاسة من القلب اذا اتفرد ، حتى قال الصوفية: حب الرئاسة آخر ما يخرج من قلوب الصديقين . فكيف اذا انضاف اليه الهوى من أصل^(٢) وانضاف الى هذين الامرين دليل في ظنه شرعي على صحة مذهب اليه ، فيمكن^(٣) الهوى من قلبه تمكناً لا يمكن في العادة الاتسكك عنه ، وجرى منه مجرى الكلب من صاحبه ، كما جاء في حديث الفرق . فهذا النوع ظاهر انه آثم في ابتداعه إثم من سن سنة سيئة .

ومن أمثله ان الامامية من الشيعة تنهب الى وضع خليفة دون النبي صلى الله عليه وسلم ، وتزعم أنه مثل النبي في العصمة ، بناء على أصل لهم متوهم ، فوضموه على ان الشريعة أبداً مفتقرة

(١) لعله وللنفس (٢) لعله الاصل (٣) لعله فتمكن

الى شرح وبيان لجميع المكلفين ، اما بالمشافهة أو بالنقل من شافه المعصوم^(١) . وانما وضعوا ذلك بحسب ما ظهر لهم بادي الرأي من غير دليل عقلي ولا نقلي ، بل بشبهة زعموا انها عقلية ، وشبه من النقل باطله ، إما في أصلها ، وإما في تحقيق مناطها . وتحقيق ما يدعون وما يرد عليهم به مذكور في كتب الأئمة . وهو يرجع في الحقيقة إلى دعاوى واذا^(٢) طولبوا بالدليل عليها سقط في أيديهم ، اذ لا برهان لهم من جهة من الجهات .

وأقوى شبههم مسألة اختلاف الأمة ، وانه لا بد من واحد يرتفع به الخلاف ، لان الله يقول (ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك) ولا يكون كذلك الا اذا أعطي العصمة كما أعطاها النبي صلى الله عليه وسلم ، لانه وارث ، والا فكل حق أو مبطل يدعي انه المرحوم ، وانه الذي وصل الى الحق دون من سواه . فان طولبوا بالدليل على العصمة لم يأتوا بشيء غير ان

(١) كذا والمعنى اما بالمشافهة من المعصوم واما بالنقل ممن أو عن شافه المعصوم ، ولكن الذي ينقل عن ينقل عن المعصوم مشافهة مثله ، مهما تعدد لا تعتبر فيه الا الثقة بفهمه وقوله ، لان من شافه كمن شافه من شافه ، كل منهم غير معصوم فيكتفى منه بالعدالة في الرواية . فلا حاجة اذاً الى غير الرسول من المعصومين وهو قد بين الشريعة أحسن تبين .

(٢) لعله إذا بدون واو

لم مذهباً يحتفونه ولا يظهرونه إلا لخواصهم ، لأنه كفر محض
ودعوى بنير برهان^(١)

(١) يريد المصنف بالامامية هنا القائلين بأنه لا بد من وجود امام
معصوم في كل زمان . وهؤلاء الامامية الذين يظهرون للناس انهم مسلمون
من شيعة آل البيت عليهم السلام هم الباطنية الذين كانوا — وما زالوا —
يسرون الكفر ويخادعون المسلمين باظهار الاسلام ليجذبوهم الى تعاليمهم
الباطنة . وقد انقسموا الى فرق تعرف كل فرقة باسمها ويطلق على الجميع
اسم الباطنية . ثم غلب لفظ الامامية على الشيعة الاثني عشرية وهم
يقولون بعصمة الاثمة الاثني عشر فقط لا بوراة العصمة دائماً . وليس
لهؤلاء تعاليم سرية هي كفر عرض كالباطنية . بل هم يصرحون بمذهبهم
قولا وكتابة ويدعون اليه ويناضلون عنه .

بعد كتابة ما تقدم قرأت ما نقله المصنف عن العواصم فاذا هو
ينقل عن القاضي ابن العربي كلاماً يعطفان فيه الباطنية على الامامية
والامامية على الباطنية ، وأظاهر انه عطف تفسيراً ويعنيان بالامامية فيه
ما يسم الباطنية وغيرهم . وفيهم من قصة القاضي أبي بكر ان من كانوا يسمون
الامامية كانوا متعاونين مع من يسمون الاسماعيلية من الباطنية أو يجمعهم
بهم الباطنية . ودليله كلامه مع أبي الفتح في مذهب التعلم ، وقوله له : فمن
بعده الى الآن ؟ أي من الاثمة . وأيضاً لم ير اسم الباطنية مرادفاً
للالسماعيلية فقال رئيس الباطنية المسمين بالاسماعيلية (راجع ص ١٩٦)
ولا ينافي هذا قول أبي الفتح بالامام المنتظر ، فقد كانوا يظهرون التشيع
ويسرون الكفر . وهكذا كان الامر مختلطاً عدة قرون . فكان يقال : شيعة
ظاهرة وباطنية ، وامامية ظاهرية وباطنية . ثم امتازت الفرق . فالشيعة
الامامية متفقون الآن مع أهل السنة على تكفير الباطنية كلهم ، وعلى انه
لا يوجد بين الناس امام معصوم يجب اتباعه . وإنما يختلقون في المهدي
المنتظر ، فالامامية يقولون : انه الثاني عشر من أئمة آل البيت اخفى
وسبظهر . وجهور أهل السنة يقولون : ان المهدي مصلح آخر من أهل
البيت يوجد في الزمن الذي يخرج فيه وهو محفوظ لا معصوم

قال ابن العربي في كتاب المواسم : خرجت من بلادي
على الفطرة ، فلم ألق في طريقي الا مهتديا ، حتى بلغت هذه
الطائفة - يعني الامامية والباطنية من فرق الشيعة - فهي أول
بدعة لقيت ، ولو جئاني بدعة مشبهة كالقول بالخلق ^(١) أو نفي
الصفات أو الإرجاء لم آمن الشيطان . فلما رأيت حماقتهم أقمت
على حذر ، وترددت فيها على أقوام أهل عقائد سليمة ، ولبثت
بينهم ثمانية أشهر . ثم خرجت الى الشام فوردت بيت المقدس
فألقيت فيها ثمانين وعشرين حلقة ومدرستين - مدرسة الشافعية
بباب الاسباط وأخرى للحنفية - . وكان فيها ^(٢) من رموس
العلماء ورموس المبتدعة ومن أخبار اليهود والنصارى كثير .
فوعيت العلم وناظرت كل طائفة بحضرة شيخنا أبي بكر الفهري
وغيره من أهل السنة .

ثم نزلت الى الساحل لأغراض وكان مملوءا من هذه النحل
الباطنية والامامية ، فظفت في مدن الساحل لتلك الاغراض
نحوًا من خمسة أشهر ، ونزلت بمكًا ، وكان رأس الامامية بها
حينئذ أبو الفتح العمكي ، وبها من أهل السنة شيخ يقال له الفقيه

(١) هذا نص نختنا ولعل فيها قصا وتحريفا (٢) أي مدينة
بيت المقدس

الديبقي ، فاجتمعت بأبي الفتح في مجلسه وأنا ابن العشرين . فلما
 رأني صغير السن كثير العلم متدرباً ولع بي ، وفيهم لعمر الله -
 وإن كانوا على باطل - انطباع وانصاف وافرار بالفضل إذا ظهر ،
 فكان لا يفارقني ، ويساومني الجدال ولا يفارني ، فتكلمت على
 مذهب الامامية والقول بالتعميم^(١) من المعصوم بما يطول ذكره .
 ومن جملة ذلك أنهم يقولون : إن الله في عباده أسراراً
 وأحكاماً والعقل لا يستقل بدركها ، فلا يعرف ذلك إلا من
 قبل امام معصوم . فقلت لهم : أمات الامام المبلغ عن الله
 لأول ما أمره بالتبليغ أم هو مغلد ؟ فقال لي « مات » وليس
 هذا بمذهبه ولكنه تسترمني . فقلت : هل خفيه أحد ؟
 فقال : خلقه وصيه علي . قلت : فهل قضى بالحق وأتممه ؟ قال :
 لم يتمكن لطلبه المعاد . قلت : فهل أنعمه حين قدر ؟ قال : منعه
 التقية ولم تفارقه الى الموت ، إلا أنها كانت تموى تارة وتضعف
 أخرى ، فلم يمكن إلا المداواة ثلاثاً يفتح عليه أبواب الاختلال .
 قلت : وهذه المداواة حق أم لا ؟ فقال : باطل أباحته الضرورة .
 قلت : فأين العصمة ؟ قال : إنما انفي^(٢) العصمة مع القدرة . قلت :

(١) لعل الاصل « بالتعالم » ل هو لصواب لأن مذهب الباطنية
 يسمى مذهب العلم (٢) أهلها يسمى

فن بعده الى الآن وجدوا القدرة أم لا؟ قال « لا » قلت: فالدين همل ، والحق مجهول تخمل؟ قال: سيظهر. قلت: بمن؟ قال بالامام المنتظر. قلت: لعله الدجال. فما بقي احد الا ضحك ، وقطعنا الكلام على فرض مني لاني خفت ان أُلجمه فينتقم مني في بلاده. ثم قلت: ومن اعجب ما في هذا الكلام ان الامام اذا أوصى الى من لا قدرة له فقد ضيع فلا عصمة له. واعجب منه ان الباري تعالى - على مذهبه - اذا علم أنه لا علم الا بعلم وأرسله عاجزا مضطرباً لا يمكنه أن يقول ما علم، فكأنه ما علمه وما بعثه. وهذا عجز منه وجور ، لاسيما على مذهبهم.

فأروا من الكلام ما لم يمكنهم أن يقوموا معه بقائمة، وشاع الحديث. فرأى رئيس الباطنية المسمين بالاسماعيلية أن يجتمع معي. فجاءني أبو الفتح الى مجلس الفقيه الديلمي وقال: ان رئيس الاسماعيلية رغب في الكلام معك. فقلت: أنا مشغول. فقال: هنا موضع مرتب قد جاء اليه ، وهو محرس الطبرانيين ، مسجد في قصر على البحر. وتحامل عليّ ، فقامت ما بين حشمة وحسبة ، ودخلت قصر المحرس ، وطلعنا اليه فوجدتهم قد اجتمعوا في زاوية المحرس الشرقية ، فرأيت النكر في وجوههم ، فسلمت ثم قصدت جهة الحراب فركعت عنده ركعتين لا عمل لي فيهما

الا تدبير القول معهم ، والخلاص منهم . فلمعري ^(١) الذي قضى عليّ بالاقبال الى أن أحدثكم ، ان كنت ^(٢) رجوت الخروج عن ذلك المجلس أبداً . ولقد كنت أنظر في البحر يضرب في حجارة سود محدّدة تحت طاقات المحرس ، فأقول : هذا قبري الذي يدفنونني فيه ، وأنشد في سري :

ألا ! هل الى الدنيا معاد ؟ وهل لنا

سوى البحر قبر ؟ أو سوى الماء أكفان ؟

وهي كانت الشدة الرابعة من شدائد عمري التي أتقذني الله منها . فلما سلمت استقبلتهم وسألتهم عن أحوالهم عادة ، وقد اجتمعت الي قسي ، وقلت : أشرف ميتة في أشرف موطن أناضل فيه عن الدين . فقال لي أبو الفتح - وأشار الى فتى حسن الوجه - : هذا سيد الطائفة ومقدمها . فدعوت له فسكت ، فبدرني وقال : قد بلغتني مجالسك وأنهي اليّ كلامك ، وأنت تقول : قال الله وفعل . فأني شيء هو الله الذي تدعو اليه ؟ أخبرني واخرج عن هذه المخزقة التي جازت لك على هذه الطائفة الضعيفة . وقد اختطفني أصحابه قبل الجواب ، فعمدت بتوفيق الله الى كنياتي واستخرجت منها سهماً أصاب حبة قلبه

(١) لعل الاصل « فلمعري الذي قضى » الخ والياء من زيادة الناسخ
(٢) أي ما كنت

فقط للدين والقيم .

وشرح ذلك : ان الامام أبا بكر أحمد بن ابراهيم الاسماعيلى الحافظ الجرجاني قال « كنت أبغض الناس فيمن يقرأ علم الكلام ، ودخلت يوماً الى الري ، ودخلت جامعها أول دخولي واستقبلت سارية أركع عندها ، واذ بجوارى رجلان يتذاكران علم الكلام ، فتطيرت بهما ، وقلت : أول ما دخلت هذا البلد سمعت فيه ما أكره ، وجعلت أخفف الصلاة حتى أبعد عنهما ، فلاقني من قولهما : ان هؤلاء الباطنية أسخف خلق الله عقولا ، وينبني للتحريز ألا يتكاف لهم دليلا ، وليكن ^(١) يطالبهم « بلم » فلا قبل ^(٢) لهم بها . وسلمت مسرعا »

وشاء الله بعد ذلك ان كشف رجل من الاسماعيلية القناع في الإلحاد ، وجعل بكاتب وشمكير الأمير يدعو اليه . ويقول له : إني لا أقبل دين محمد الا بالمعجزة ، فان أظهرتموها رجعا اليكم ، وانجرت الحل الى ان اختاروا منهم رجلا له دهاء وهمة ^(٣) فورد على وشمكير رسولا ، فقال له : انك أمير ، ومن شأن الامراء والمماليك ان تخصص عن العوام ولا تقلد أحدا في

(١) لعلها ولكن (٢) هذا لفظ أبي بكر الاسماعيلى . ثم ان ابن العربى يذكر مقدمة مناظرته لاحد الاسماعيلية بكلام من عنده ، ثم ينقل عنه تمصيل تلك المناظرة (٣) المنة بالضم اتوة

حقيده ، وإنما حقهم ان يفصحوا عن البراهين . فقال وشمكير :
أختار رجلا من أهل مملكتي ، ولا أئذب للمناظرة بنفسي ،
فيناظرك بين يدي . فقال له الملحد : اختر أبا بكر الاسماعيلي .
لعلمه بأنه ليس من أهل علم التوحيد ، وإنما كان اماما في الحديث .
ولكن كان وشمكير - امامية فيه - يتقدأه أعلم أهل الارض
بانواع العلوم . فقال وشمكير : ذلك مرادي ، فانه رجل جيد .
فأرسل الى أبي بكر الاسماعيلي بمرجان ليرحل اليه الى غزنة .
فلم يبق من العلماء احد الا يتس من الدين ، وقال : سببت
الاسماعيلي الكافر مذهب الاسماعيلي الحافظ مذهباً . ولم يمكنهم
ان يقولوا للملك : انه لا علم عنده بذلك لثلاثتهم . فلجأوا الى
الله في نصر دينه .

قال الاسماعيلي الحافظ : فلما جاءني البريد ، وأخذت في
المسير وتدانت لي الدار ، قلت : إنا لله . وكيف أناظر فيما
لا أدري ؟ هل أتبرأ عند الملك وأرشده الى من يحسن الجدل ،
ويلهم بحجج الله على دينه ، وندمت على ما سلف من عمري ولم
انظر في شيء من علم الكلام . ثم أذكرني الله ما كنت سمعته
من الرجلين بجامع الري فقوبت نفسي ، وعولت على ان اجعل
ذلك عمدي ، وبلغت البلد فلتقاني الملك ثم جميع الخلق . وحضر

الاسماعيلي المذهب مع الاسماعيلي النسب. وقال الملك للباطني : اذكر قولك يسمعه الامام . فلما أخذ في ذكره واستوفاه . قال له الحافظ : لِمَ ؟ فلما سمعها الملحد قال : هذا امام قد عرف مقالتي . قهقمت . قال الاسماعيلي : فخرجت من ذلك الوقت ، وأمرت بقراءة علم الكلام ، وعلمت انه عمدة من عمد الاسلام .

قال ابن العربي : وأنا حين انتهى بي الامر الى ذلك المقام قلت : ان كان في الاجل نفس فهذا شبيه يوم الاسماعيلي . فوجهت الى أبي الفتح الامام ^(١) وقلت له : لقد كنت في لاشيء ، ولو خرجت من عكا قبل ان أجتمع بهذا العالم ما رحلت الا عرباً عن نادرة الايام ، نظر ^(٢) الى حذقه بالكلام ومعرفته حيث قال لي : أي شيء هو الله ؟ ولا يسأل بمثل هذا الامثلة . ولكن بقيت هاهنا نكتة ، لا بد من أن نأخذها اليوم عنه ، وتكون ضيافتنا عنده . لِمَ قلت : « أي شيء هو الله » فاقصرت من حروف الاستفهام على « أي » وتركت الهزمة وهل وكيف وأني وكم وما ، هي أيضاً من تواني حروف الاستفهام وعدلت عن

(١) لعله « الكلام » بل لاشك عندي في ذلك (٢) كذا في الاصل والظاهر لها « انظر » ويحتمل ان تكون « نظرا »

اللام من حروفه^(١) وهذا سؤال ثان عن حكمة ثانية ، وهو أن لأي معنيين في الاستفهام ، فأَي المعنيين قصدت بها ؟ ولم سألت بحرف محتمل ولم تسأل بحرف مصرح بمعنى واحد ؟ هل وقع ذلك بغير علم ولا قصد حكمة ؟ أم بقصد حكمة ، فينبأ لنا .

فما هو الا أن افتتحت هذا الكلام وانبسطت فيه وهو يتغير حتى اصفر آخرًا من الوجل ، كما اسود أولاً من المقد . ورجع أحد أصحابه الذي كان عن يمينه الى آخر كان بجانبه ، وقال له : ما هذا الصبي الا بجر زاهر من العلم ، ما رأينا مثله قط . وم مارأوا واحداً به رمق الا أهلكوه ، لان الدولة لهم . ولولا مكاننا من رفعة دولة ملك الشام ووالي عكا كان يحطينا^(٢) ما تخلصت منهم في المادة أبداً .

وحين سمعت تلك الكلمة من إعطائي قلت : هذا مجلس عظيم ، وكلام طويل ، يفتقر الى تفصيل ، ولكن نتواعد الى

(١) العبارة من قوله : « هي ايضا » الى هنا غير ظاهرة (٢) عبارة الاصل « كان يحطينا » وكتب فوق كلمة يحطينا « صح » ورقم ٢ وبزائها في الهامش « أويحينا » ولكن بغير خط النسخ كما يظهر ، والصواب ان الكلمة يحطينا بالطاء المعجمة وقد عهدنا النسخ يكتب الظاء ضادا وبيننا سبب ذلك في هامش سابق . ومعنى أحظاه يحظيه : جعله ذا حظوة

يوم آخر . وثقت وخرجت . فقاموا كلهم معي وقالوا : لا بد أن تبقى قليلاً . فقلت : لا . وأسرعت حافياً ، وخرجت على الباب أعدو حتى أشرفت على قارعة الطريق ، وبقيت هناك مبشراً نفسي بالحياة ، حتى خرجوا بعدي وأخرجوا لي (لا يكي) ولبستها ومشيت معهم متضحكا . ووعدوني بمجلس آخر فلم أوف لهم ، وخفت وفاتي في وفاتي .

قال ابن العربي : وقد كان قال لي أصحابنا النصرية بالمسجد الأقصى : ان شيخنا أبا الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي اجتمع برئيس من الشيعة الامامية ، فشكا اليه فساد الخلق ، وان هذا الامر لا يصلح الا بخروج الامام المنتظر . فقال نصر : هل لخروجه ميقات أم لا ؟ قال الشيعي : نعم . قال له أبو الفتح : ومعلوم هو أو مجهول ؟ قال : معلوم . قال نصر : ومتى يكون ؟ قال : اذا فسد الخلق . قال أبو الفتح : فهل نجسونه عن الخلق وقد فسد جميعهم الا أتم ؟ فلو فسدتهم لخرج ، فأسرعوا به وأطلقوه من سجنه وعجلوا بالرجوع الى مذهبنا . فبهت . وأظنه سمعها عن شيخه أبي الفتح سليمان بن أيوب الرازي الزاهد .

انتهى ما حكاه ابن العربي وغيره . وفيه غنية لمن عرج عن نعرف أصولهم . وفي أثناء الكتاب منه أمثلة كثيرة .



(القسم الثاني) يتنوع أيضاً، وهو الذي لم يستنبط بنفسه
وانما اتبع غيره من المستنبطين ، لكن بحيث أقر بالشبهة
واستصوبها ، وقام بالدعوة بها مقام متبوعه ، لا نقداحها في قلبه ،
فهو مثل الاول ، وان لم يصر الى تلك الحال ، ولكنه تمكن
حب المذهب من قلبه حتى عادى عليه ووالى .

وصاحب هذا القسم لا يخلو من استدلال ولو على أهم ما
يكون ، فقد يلحق بمن نظر في الشبهة واركان عاميا ، لانه عرض
للاستدلال ، وهو عالم انه لا يعرف النظر ولا ما ينظر فيه . ومع
ذلك فلا يبلغ من استدلال ^(١) بالدليل الجملي مبلغ من استدلال
على التفصيل ، وفرق بينهما في التمثيل : -

ان الاول اخذ شبهات . بتدعة فوقف وراءها ، حتى اذا
طوبل فيها بالجريان على مقتضى العلم تبسدا وانقطع ، أو خرج
الى مالا يعقل . وأما الثاني فحسن الظن بصاحب البدعة فتبعه ،
ولم يكن له دليل على التفصيل يتماق به ، الا تحسين الظن بالمبتدع
خاصة . وهذا القسم في العوام كثير .

(١) كذا - ولعل الاصل « استدلال » كما يدل عليه معابله وهو
« من استدلال على التفصيل »

فقال الاول حال حمدان^(١) بن قرمط المنسوب اليه القرامطة،
اذ كان أحد دعاة الباطنية فاستجاب له جماعة نسبوا اليه ، وكان
رجلا من أهل الكوفة مائلا الى الزهد ، فصادفه أحد دعاة
الباطنية وهو متوجه الى قريته وبين يديه بقر يسوقه ، فقال له
حمدان — وهو لا يعرفه ولا يعرف حاله — : أراك سافرت عن
موضع بعيد فأين مقصدك ؟ فذكر موضعاً هو قرية حمدان .
فقال له حمدان : اركب بكرة من هذا البقر لتستريح به عن
تعب المشي . فلما راه مائلا الى الديانة أتاه من ذلك الباب ،
وقال : اني لم أومن بل أومر بذلك . فقال له : وكأنك لاتعمل
الا بأمر ، فقال : نعم . فقال حمدان : وبأمر من تعمل ؟ قال :
بأمر مالكي ومالكك ومن له الدنيا والآخرة . قال : ذلك هو
رب العالمين . قال : صدقت ، ولكن الله يهب ملكه من يشاء .
قال : وما غرضك في البقرة التي أنت متوجه اليها ؟ قال : أمرت
أن أدعو أهلها من الجمل الى العلم ، ومن الضلال الى الهدى ،
ومن الشقاوة الى السعادة ، وأن أستنقذهم من ورطات النذل
والفقر ، وأملكم بما^(٢) يستغنون به عن الكد والتعب . فقال له
حمدان : أقمذني أنت ذلك الله ، وأفض علي من العلم ما تحبيني به ،
(١) في الاصل أحمد وهو عاقل من الساخ حتما كما يعلم مما فاني (٢) اعلمه . ما

فما أشد احتياجي لمثل ما ذكرت ! فقال له : وما أمرت أن
أخرج السر المكنون الى كل (١) أحد الا بعد الثقة به والمهادية ،
فقال : فما عهدك فاذكره فاني ملتزم له ؟ فقال : ان نجعل لي
وللامام عهد الله على نفسك وميثاقك ألا تخرج سر الامام
الذي ألقيه اليك ولا تقشي سري أيضاً . فالتزم همدان عهده .
ثم اندفع الداعي في تعليمه فنون جوله ، حتى استدرجه واستغواه ،
واستجاب له في جميع ما ادعاه . ثم انتدب للدعوة ، وصار أصلاً
من أصول هذه البدعة ، فسمي أتباعه القرامطة .

ومثال الثاني ما حكاه الله في قوله تعالى (واذا قيل لهم :
تعالوا الى ما أنزل الله والى الرسول . قالوا : حسبنا ما وجدنا عليه
آباءنا) الآية . وقوله تعالى (قل : هل يسمعونكم اذ تدعون ،
أو ينعمونكم أو يضرون ؟ قالوا : بل وجدنا آباءنا كذلك يفعلون)
وحكى المسعودي انه كان في أعلى صعيد مصر رجل من
القبط ممن يظهر دين النصرانية وكان يشار اليه بالعلم والقهم ، فبلغ
خبره أحمد بن طولون ، فاستحضره وسأله عن أشياء كثيرة ،
من جللتها انه أمر في بعض الايام وقد أحضر مجلسه بعض أهل
النظر ليسأله عن الدليل على صحة دين النصرانية ، فسأله عن

(١) لا يظهر لكلمة « كل » هنا فائدة فلعلها زائدة

ذلك . فقال : دليلي على صحتها وجودي اياها متناقضة متنافية ، تدفعها العقول ، وتنفرد منها النفوس ، لتباينها وتضادها ، لا نظر يقويها ، ولا جدل يصححها ، ولا برهان يعضدها من العقل والحس عند أهل التأمل فيها ، والتحصن عنها . ورأيت مع ذلك أمما كثيرة وملوكا عظيمة ذوي معرفة ، وحسن سياسة ، وعقول راجحة ، قد انقادوا اليها ، وتدينوا بها ، مع ما ذكرت من تناقضها في العقل . فعلمت انهم لم يقبلوها ولا تدينوا بها الا بدلائل شاهدوها ، وآيات ومعجزات عرفوها ، أوجب ^(١) انقيادهم اليها ، والتدين بها .

فقال له السائل : وما التضاد الذي فيها ؟ فقال : وهل يدرك ذلك أو تعلم غايته ؟ : منها قولهم بأن الثلاثة واحد وان الواحد ثلاثة . ووصفهم للاقانيم والجوهر وهو الثلاثي ^(٢) . وهل الاقانيم في أنفسها قادرة عالمة أم لا ، وفي اتحاد ربهم القديم بالانسان المحدث ، وما جرى في ولادته وصلبه وقاتله . وهل في التشنيع اكبر وأخش من إله صلب ولصق في وجهه ؟ ووضع على رأسه اكليل الشوك ، وضرب رأسه بالقضيب ؟ وسمرت قدماه ،

(١) لعلها : أوجبت (٢) تطلق النصارى كلمة التالوب على الاقانيم الثلاثة التي هي الآب والابن والروح القدس .

ونخز^(١) بالاسنة والخشب جنباه ؟ وطلب الماء فسقي الخلل ؟ من بطيخ الحنظل ؟ . - فأمسكوا عن مناظرته ، لما قد أعطاهم من تناقض مذهبه وفساده . اهـ

والشاهد من الحكاية الاعتماد على الشيوخ والآباء من غير برهان ولا دليل .



(القسم الثالث) يتنوع أيضاً ، وهو الذي قلده غيره على البراءة الاصلية ، فلا يخلو أن يكون ثم من هو أولى بالتقليد منه ، بناء على التسامع الجاري بين الخلق بالنسبة الى الجهم النفير اليه^(٢) في امور دينهم من عالم وغيره ، وتعظيمهم له بخلاف النفير او لا يكون ثم من هو أولى منه ، لكنه ليس في اقبال الخلق عليه وتعظيمهم له ما يبلغ تلك الرتبة . فان كان هناك متصبون بفرعهم هذا المقلد وقلده غيرهم فهو آثم ، إذ لم يرجع الى من امر بالرجوع اليه ، بل تركه ورضي لنفسه باخسر الصفتين ، فهو غير ممدور ، إذ قلده في دينه من ليس بما عرف بالدين في حكم الظاهر ، فعمل

(١) رسمت هذه الكلمة في أصل نسختنا هكذا (نحو) فتعين ان تكون نحر أو نحس ، فان معنى الكلمتين يؤدي ما روي عندهم في القصة (٢) انظر اين متعلق « اليه » ؛ لعله الرجوع أو كلمة مشتقة من مادة الرجوع كما يفهم من مقابله الآتي - والمعنى لا يخلو ان يكون هناك من هو أولى بان يقلده ممن يرجع اليه الجهم النفير في امور دينهم أولاً .

بالبدعة وهو يظن انه على الصراط المستقيم .

وهذا حال من بعث فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهم تركوا دينهم الحق ورجعوا الى باطل آبائهم ، ولم ينظروا نظر المستبصر ، حتى لم يفرقوا بين الطريقين ، وغطى الهوى على عقولهم دون ان يبصروا الطريق . فكذلك اهل هذا النوع . وقل ما نجد من هذه صفته الا وهو يوالي فيما ارتكب ويمادي بمجرد التقليد .

خرج البغوي عن ابي الطويل الكنانى أن رجلاً ولد له غلام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فدعا له بالبركة واخذ بجمهته فنبت شعرة بجمهته كأنها سلفة فرس . قال فشب الغلام ، فلما كان زمن الخوارج اجابهم فسقطت الشعرة عن جمهته ، فاخذوه ابوه فقيده وجبسه مخافة ان يلحق بهم احد . قال - فدخلنا عليه فوعظناه وقتلنا له : ألم تر بركة النبي صلى الله عليه وسلم وقعت ؟ قال - فلم نزل به حتى رجع عن رأيهم . قال فرد الله عز وجل الشعرة في جمهته اذ تاب . وان لم يكن هناك مستصبون الى هذا المقلد الخامل بين الناس ، مع انه قد نصب نفسه منصب المستحقين ، ففي تأنيبه نظر . ويحتمل ان يقال فيه : انه آثم .

ونظيره مسألة اهل الفترات العاملين تبعاً لآبائهم ، واستنامة

لما عليه اهل عصرهم ، من عبادة غير الله وما اشبه ذلك . لأن العلماء يقولون في حكمهم : إنهم على قسمين - قسم غابت عليه الشريعة ولم يدر ما يتقرب به الى الله تعالى ، فوقف عن العمل بكل ما يتوهمه العقل انه يقرب الى الله ، ورأى ما اهل عصره عاملون به مما ليس لهم فيه مستند الا استحسانهم ، فلم يستغزه ذلك على الوقوف عنه . وهؤلاء هم الداخلون حقيقة تحت عموم الآية الكريمة (وما كنا معذيين حتى نبث رسولا)

وقسم لا بس ما عليه اهل عصره من عبادة غير الله ، والتحريم والتحليل بالرأى ، ووافقهم في اعتقاد ما اعتقدوه من الباطل . فهؤلاء نص العلماء على انهم غير معذورين ، مشاركون لاهل عصرهم في المؤاخذه ، لانهم وافقهم في العمل والمواالة والمعاداة على تلك الشريعة ، فصار^(١) من اهلها . فكذلك ما نحن في الكلام عليه اذ لا فرق بينهما .

ومن العلماء من يطلق العبارة ويقول : كيفما كان لا يعذب احد الا بعد الرسل وعدم القبول منهم . وهذا ان ثبت قولاً هكذا ، فنظيره في مسئلتنا ان يأتي عالم اعلم من ذلك المنتصب يبين

(١) لعله « فصاروا »

السنن البدعة، فازواجه هذا المقلد في احكام دينه ولم يقتصر على الاول فقد اخذ بالاحتياط الذي هو شأن العقلاء ورجاء السلامة. وان اقتصر على الاول ظهر عناده، لانه مع هذا القرض لم يرض بهذا الطارىء، واذا لم يرضه كان ذلك لهوى داخله، وتمصب جرى في قلبه مجرى الكلب في صاحبه. وهو اذا بلغ هذا المبلغ لم يبعد ان ينتصر لمنهه صاحب، ويستدل عليه باقصى ما يقدر عليه في عموميته. وحكمه قد تقدم في القسم قبله فانت ترى صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم حين بعث الى اصحاب اهواء وبدع، وقد استندوا الى آباءهم وعظماهم فيها، وردوا ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، وغطى على قلوبهم زين الهوى حتى التبست عليهم المعجزات بغيرها - كيف صارت شريعته صلى الله عليه وسلم حجة عليهم على الاطلاق والعموم، وصار الميث منهم مسوقاً الى النار على العموم، من غير تفرقة بين المعاند صراحاً وغيره. وما ذاك الا لقيام الحجة عليهم، بمجرد بعثته وارساله لهم، ميّناً للحق الذي خالفوه. فستلنا شديدة بذلك، فن اخذ بالحزم فقد استبرأ لدينه، ومن تابع الهوى خيف عليه الهلاك وحسبنا الله.

فصل

ولنزد هذا الموضوع شيئاً من البيان فإنه أكيد، لانه تحقيق مناط الكتاب وما احتوى عليه من المسائل . فنقول وبالله التوفيق :-

ان لفظ «اهل الاهواء» وعبارة «اهل البدع» انما تطلق حقيقة على الذين ابتدعوها، وقدموا فيها شريعة الهوى بالاستنباط والنصر لها، والاستدلال على صحتها في زعمهم، حتى عدّ خلافهم خلافاً، وشبههم منظوراً فيها، ومحتاجاً الى ردها والجواب عنها . كما نقول في ألقاب الفرق من المعتزلة والقدرية والمرجئة والخوارج والباطنية ومن اشبههم — بأنها ألقاب لمن قام بتلك النحل ما بين مستنبط لها وناصر لها، وذاب عنها . كلفظ «اهل السنة» انما يطلق على ناصرها، وعلى من استنبط على وفقها، والحاقلين لثمارها . ويرشح ذلك ان قول الله تعالى (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً) يشعر باطلاق اللفظ على من جعل ذلك الفعل الذي هو التفريق ^(١)، وليس الا المخترع أو من قام مقامه . وكذلك قوله تعالى (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا) وقوله (فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه) فان اتباع التشابه مختص

(١) انظر أن المفعول البيان محل

بمن انتصب منصب المجتهد لا بغير^(١)

وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « حتى اذا لم يبق عالم
اتخذ الناس رؤساء جهالا فاستلوا فافتوا بغير علم » لانهم قاموا^(٢)
انفسهم مقام المستنبط للاحكام الشرعية المقتدى به فيها . بخلاف
العوام ، فانهم متبعون لما تقرر عند علمائهم لانه فرضهم ، فليسوا
بمتبعين للمتشابه حقيقة ، ولا هم متبعون للهوى . وانما يتبعون
ما يقال لهم كثائا ما كان . فلا يطلق على العوام لفظ « أهل
الاهواء » حتى يخوضوا بانظارهم فيها ويحسنوا بنظرهم ويقبحوا .
وعند ذلك يتعين للفظ أهل الاهواء وأهل البدع مدلول واحد ،
وهو أن^(٣) من انتصب للابتداع وترجيحه على غيره . واما
أهل الغفلة عن ذلك والسالكون سبل رؤسائهم بمجرد التقليد
من غير نظر فلا^(٤)

حقيقة المسئلة انها تحتوي على قسمين : مبتدع ومقتد به .

(١) لعل الاصل « لا غير » أو « لا بغيره » (٢) لعلها : أقاموا
(٣) لعل الاصل « وهواء » أي مدلول ما ذكر ، « أو ااهم » . والا
فاين خبر أن (٤) على هذا لا يكون العوام المتبعون لمذاهب الابتداع تقايذا
لأبائهم أو سيوخيهم من أهل الاهواء ولا من أهل البدع ، فيكون المدلول
الذي حرره حاصا أفراد معدودين في كل زمن . وهو كما ترى . وما أصار
المصنف اليه الا قوله بعذر المقلدين في تقليدهم ، ولكنه سيضيق هذا
العذر فيما يأتي إذ يعد اختبار المذهب وترجيح رعماء البدعة ودعاتها على
أهل الحق حراما

فالمقتدى به كأنه لم يدخل في العبارة بمجرد الاقتداء لانه في حكم المتبع ، والمبتدع هو المخترع ، أو المستدل على صحة ذلك الاختراع ، وسواء علينا أكان ذلك الاستدلال من قبيل الخاص بالنظر في العلم ، أو كان من قبيل الاستدلال العامي ، فإن الله سبحانه ذم أقواما قالوا (إنا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آئارهم مهتدون) فكأنهم استندوا الى دليل جلي ، وهو الآباء اذا كانوا عندهم من أهل العقل ، وقد كانوا على هذا الدين ، وليس الا لأنه صواب ، فتحن عليه ، لانه لو كان خطأ لما ذهبوا اليه . وهو نظير من يستدل على صحة البدعة بعمل الشيوخ ومن يشار اليه بالصلاح ، ولا ينظر الى كونه من أهل الاجتهاد في الشريعة أو من أهل التقليد ، ولا كونه يعمل بعلم أو بجمل . ولكن مثل هذا يعد استدلالا في الجملة من حيث جعل عمدة في اتباع الهوى وإطراح ما سواه . فمن أخذه فهو اخذ بالبدعة بدليل مثله ، ودخل في مسمى أهل الابتداع ، اذ كان من حق من كان هذا سبيله ان ينظر في الحق ان جاءه ، ويبحث ويتأني ويسأل حتى يتبين له في تبعه ، أو الباطل فيجتنبه . ولذلك قال تعالى رداً على المحتجين بما تقدم (قل أو لو جئكم بأهدى مما

وجدتم عليه آباءكم؟) وفي الآية الأخرى (واذا قيل لهم: اتبعوا ما أنزل الله - قالوا: بل نقتع ما ألفينا عليه آباءنا) فقال تعالى (أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون؟) وفي الآية الأخرى (أو لو كان الشيطان يدعوهم إلى عذاب السعير) وأمثال ذلك كثير. وعلامة من هذا شأنه أن يرد خلاف مذهبه بما عليه من شبهة دليل تفصيلي أو إجمالي، ويتمصب لما هو عليه غير ملتفت إلى غيره، وهو عين اتباع الهوى. فهو المذموم حقا. وعليه يحصل الاتم، فإن من كان مسترشداً مال إلى الحق حيث وجده ولم يردده، وهو المعتاد في طالب الحق. ولذلك بادر المحقون إلى اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تبين لهم الحق.

فإن لم يجد سوى ما تقدم له من البدعة، ولم يدخل مع المتعاصيين لسكرته عمل بها، فإن قلنا «إن أهل الفترة معذبون على الإطلاق إذا اتبعوا من اخترع منهم» فالتبعون للمبتدع إذا لم يجدوا محققاً مؤخذون أيضاً. وإن قلنا «لا يعذبون حتى يُبَيَّن لهم الرسول وإن عملوا بالكفر» فهو لاء لا يؤخذون ما لم يكن فيهم محق، فإذا ذلك يؤخذون من حيث أنهم معه بين^(١) أحد أمرين: إما أن يتبعوه على طريق الحق فيتركوا

(١) عبارة نسخة^١ من حيث أنهم معذبون: تصحيح أسخ الصنف =

ماهم عليه . واما ألا يتبعوه فلا بد من عناد ما وتمصب فيدخلون
اذ ذاك تحت عبارة (أهل الاهواء) فيأثمون .

وكل من اتبع يان سيمان في بدعته التي استمرت (١) عند
العلماء . مقلدا فيها على حكم الرضاء بها ورد ما سواها ، فهو في
الائتم مع من أتبع (٢) فقد زعم ان معبوده في صورة انسان وانه
يهلك كله الا وجهه (٣) ثم زعم ان روح الآله حل في علي . ثم في
فلان ثم في يان نفسه .

= التي تطبع عنها كلمة معذنين فجعلها «معذبون» فالتفت الى اعراب الكلمة
دون المعنى . وبعد التأمل ظهر لنا ان «معذبين» محرفة عن «معهين»
وهذا قطعي وانما جعلناه في الصلب لان المعنى لا يصح الا به بحال .
ونبينا عليه لاجل الامانة

(١) لعل الاصل « اشترت » (٢) مبني للمجهول والا كان
« ابدع » لان الكلام فيمن ابع المبتدع وقلده فكان معه (٣) لابد ان
يكون الاصل « الا وجهه » لانه مأخوذ من قوله تعالى (كل شيء هالك
الا وجهه) وذلك ان هذا المبتدع جمع اسماء الصفات الالهية التي هي اسماء
لاعضاء الانسان كالوجه والاعين واليدين وجعلها دليلا على بدعته .
وتلك الاسماء وردت في مقامات مختلفة وانواع من السياق يفهمها العربي
في كل منها فهما يتفق مع التنزيه ، فاذا جمعت كلها مرتبة على النحو
الذي تذكر فيه اعضاء الانسان ، مسرودة في سياق وصف الخالق دون
تلك السياقات والمقامات ، فانها توهم من التشبيه والتجسيم ما لا يقول به
السلف ولا الخلف ، ولذلك صرح بعض المحققين بانه لا يجوز جمع آيات
الصفات على هذا النحو كما صرح به الغزالي في كتاب إلجام العوام عن
علم الكلام

وكذلك من اتبع المغيرة بن سعد العجلي الذي ادعى النبوة مدة وزعم انه يحيا الموتى بالاسم الاعظم ، وان لمعبوده اعضاء على حروف الهجاء . على كيفية يشمئز منها قلب المؤمن . الى الحوادث اخر . وكذلك من اتبع المهدي المغربي المنسوب اليه كثير من بدع المغرب ، فهو في الانتم والتسمية مع من اتبع اذا انتصب ناصراً لها ومحتجاً عليها . وقانا الله شر التعصب على غير بصيرة . من الحق بفضلہ ورحمته .

فصل

اذا ثبت ان المبتدع آثم فبئس الاتم الواقع عليه على رتبة واحدة ، بل هو على مراتب مختلفة ، من جهة كون صاحبها مستتراً بها او معلناً ، ومن جهة كون البدعة حقيقية ^(١) او اضافية ، ومن جهة كونها يئنة او مشككة ، ومن جهة كونها كفراً او غير كفر ، ومن جهة الاصرار عليها او عدمه . الى غير ذلك من الوجوه التي يقطع معها بالتفاوت في عظم الالم وعدمه ، او يغلب على الظن .

وهذا المعنى وان لم يخف على العالم بالاصول فلا يترك التنبيه على وجه التفاوت ^(٢) بقول جملي فهو الارلى في هذا المقام .

(١) لعلها حقيقية (٢) اي فيه ولعله سقط من هذا الموضع

فاما الاختلاف من جهة كون صاحبها مدعيًا للاجتهد او مقلدًا فظاهر ، لأن الزينغ في قلب الناظر في التشابهات ابتغاء تأويلها ، أمكن منه في قلب المقلد وان ادعى النظر ايضاً ، لان المقلد الناظر لا بد من استناده الى مقلده في بعض الاصول التي يبنى عليها . او المقلد قد انفرد بها دونه ، فهو آخذ بحظٍّ ما لم يأخذ فيه الآخر ، الا ان يكون هذا المقلد ناظرًا لنفسه ، فينثذ لا يدعي رتبة التقليد فصار في درجة الاول ، وزاد عليه الاول بانه اول من سن تلك السنة السيئة ، فيكون عليه وزرها ووزر من عمل بها . وهذا الثاني من ^(١) عمل بها فيكون على الاول من ائمه ما عينه الحديث الصحيح ، فوزره اعظم على كل تقدير ، والثاني دونه لأنه ان نظر وعاد الحق واحتج لرأيه ، فليس له الا ادلة جملة لا تفصيلية . والفرق بينهما ظاهر ، فان الادلة التفصيلية ابلغ في الاحتجاج على عين المسئلة من الادلة الجملة ، فتكون المبالغة في الوزر بمقدار المبالغة في الاستدلال ^(٢)

(١) لعله « ممن » بل هو الظاهر (٢) وجد في هامش الاصل بازاء هذا الموضع محط ناسخه ووقعط بالحبر الاحمر ما نصه : واما الاشد لأن لهم صاحب البدعة لبس هو من حينة مجرد قيام الدليل بنفسه فقط . بل من حيث نتيجته واتخاذ الناس به ، فيكون التفصيلي اسد من الاجمالي في سوال البدعة وانتارها ، فانه حينئذ أعظم والله اعلم اه الهامش ولم = (م ٢٨ - الاعتصام - ج ١)

واما الاختلاف من جهة وقوعها في الضروريات او غيرها
فالإشارة اليه ستأتي عند التكلم على احكام البدع.

•

واما الاختلاف من جهة الاسرار والاعلان ، فظاهر ان
المسر بها ضرره مقصور عليه لا يعمده الى غيره ، فلي أي صورة
فرضت البدعة من كونها كبيرة او صغيرة او مكروهة هي باقية
على اصل حكمها . فاذا اعلن بها - وان لم يدع اليها - فاعلانه بها
فريضة الى الاقتداء به .

وسياأتي - بحول الله - ان التريمة قد تجري مجرى المنذر
اليه او تقارقه ، فانظم " الى وزر العمل بها وزر نصبها لمن يقتدي
به فيها ، والوزر في ذلك اعظم بلا اشكال .

ومثاله ما حكى الطرطوشي في اصل القيام ليلة النصف من
شعبان عن ابي محمد المقدسي . قال : لم يكن عندنا بيت المقدس

= يظهر لنا وجه صحيح لبدته بقول كاتبه « واما الاشد لان » لا من جهة
المعنى ولا من جهة اللفظ . اما اللفظ فظاهر ، واما المعنى فلاته استدراك
أوزيادة يان لكون الوزر في الادلة التفصيلية على البدعة أعظم ، فكان
ينبغي أن يقول « بل أشد لان اثم صاحب البدعة » الخ

(١) لعل الصواب « انضم » وقد سبق له جعل الضاد ظاء غير مرة
وصححته في الاصل لانه قطعي لا يصح الكلام بدون تصحيحه . واما
« فانظم » فلها معنى صحيح ولكنه اسلوب شعري لا علمي

صلاة الرغائب هذه التي تصلى في رجب وشعبان . واول ما
 احدثت عندنا في سنة ثمان واربعين واربعائة : قدم علينا رجل في
 بيت المقدس يعرف بابن ابي الحمراء ، وكان حسن التلاوة ، فقام
 فصلى في المسجد الأقصى ليلة النصف من شعبان فاحرم خلقه
 رجل ، ثم انضاف اليها ثالث ورابع ، فاختبها الا وهو في
 جماعة كبيرة . ثم جاء في العام القابل فصلى معه خلق كثير ،
 وشاعت في المسجد وانتشرت الصلاة في المسجد الأقصى
 وبيوت الناس ومنازلهم ، ثم استمرت كأنها سنة الى يومنا هذا .
 فقلت له : فرأيتك تصليها في جماعة . قل : نعم ! وأستغفر الله منها .



وأما الاختلاف من جهة الدعوة اليها وعدمها فظاهر أيضاً ،
 لأن غير الداعي وان كان عرضة بالاعتداء فقد لا يقتدى به ،
 ويختلف الناس في توفر دواعيهم على الاعتداء به . اذ قد يكون
 خامل الذكر ، وقد يكون مشتهراً ولا يقتدى به ، لشهرة من هو
 أعظم عند الناس منزلة منه .

وأما الداعي اذا دعا اليها فظنة الاعتداء أقوى وأظهر ،
 ولا سيما المبتدع اللسان القصيح الآخذ بمجامع القلوب ، اذا أخذ
 في الترغيب والترهيب ، وأدلى بشبهته التي تداخل القلوب

بزخرفها ، كما كان معبد الجنى يدعو الناس الى ما هو عليه من القول بالقدر ، ويلوي بلسانه نسبته الى الحسن البصري .

فروي عن سفيان بن عيينة أن عمرو بن عبيد سئل عن مسألة فأجاب فيها وقال « هو من رأي الحسن » فقال له رجل : إنهم يروون عن الحسن خلاف هذا . فقال : إنما قلت لك « هذا من رأيي »^(١) الحسن ، يريد نفسه .

وقال محمد بن عبد الله الانصاري : كان عمرو بن عبيد اذا سئل عن شيء قال « هذا من قول الحسن » فيوم انه الحسن ابن أبي الحسن وإنما هو قوله .

■

وأما الاختلاف من جهة كونه خارجا على أهل السنة أو غير خارج . فلأن غير الخارج لم يزد على الدعوة مفسدة أخرى يترتب عليها إثم ، والخارج زاد الخروج على الأئمة^(٢) - وهو

(١) « رأيي » هنا يائين الثانية ياء المتكلم . وهذا هو معنى لِيّ اللسان بالكلام ، لا أجل التدليس والايهام ، ولكن الناسخ كتبها ياء واحدة كالتي قبلها لانه لم يفهم ولم يعرف الرواية ، ولا أجل هذا لم يكن يقول : هذا رأي الحسن وهذا قول الحسن . اذ لا يحتمل هذا الا معنى واحدا . فاذا قال من رأيي الحسن ومن قولي الحسن ، تحذف ياء المتكلم لالتقاء الساكنين فيكون المسموع : هذا من رأي الحسن ، وهذا من قول الحسن . فيقع الايهام المراد (٢) أي الامراء الخالين

موجب للقتل - والسعي في الارض بالفساد ، وإثارة الفتن ،
والحروب - الى حصول العداوة والبغضاء بين أولئك الفرق ،
فله من الأثم العظيم أوفر حظ .

ومثاله قصة الخوارج الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم « يقتلون أهل الاسلام ، ويدعون أهل الاوثان ،
يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية » وأخبارهم شهيرة .
وقد لا يخرجون هذا الخروج بل يقتصرون على الدعوة
لكن على وجه أدعى الى الاجابة ، لان فيه نوعاً من الاكراه
والإخافة ، فلا هو مجرد دعوة ، ولا هو شق العصا من كل
وجه . وذلك أن يستعين على دعوة بأولي الامر من الولاة
والسلاطين ، فإن الاقتداء هنا أقوى بسبب خوف الولاة في
الإيقاع بالآي^(١) سجناً أضررباً أو قتلاً ، كما اتفق لبشر^(٢) الرئسي
في زمن المأمون ، ولأحمد بن أبي دؤاد^(٣) في خلافة الواثق ،
وكما اتفق لعلماء المالكية بالاندلس اذ صارت ولايتها للمهديين ،
فزقوا كتب المالكية وسموها كتب الرأي ، ونكلوا بجملة من
الفضلاء بسبب أخذهم في الشريعة بمذهب مالك . وكانوا هم

(١) أي الذي يأبى قبول الدعوة (٢) كتب في الاصل داود . وهو
خطاً من الناسخ قطعاً

مرتكبين للظاهرة المحضة ، التي هي عند العلماء بدعة ظهرت
بعد المائتين من الهجرة . وبآلتهم وافقوا مذهب داود وأصحابه !
لكنهم تعدوا ذلك الى أن قالوا برأيهم ، ووضعوا للناس مذاهب
لا عهد لهم بها في الشريعة ، وحملوم عليها طوعاً أو كرهاً ، حتى
عم داؤها في الناس ، ونبتت زماناً طويلاً ، ثم ذهب منها جملة
وبقيت أخرى الى اليوم . ولعل الزمان يتسع الى ذكر جملة منها
في أثناء الكتاب بحول الله .

فهذا الوجه الوزر فيه أعظم من مجرد الدعوة^(١) من وجهين :
الاول الاخافة والاكرام بالاسلام والقتل ، والآخر كثرة
الداخلين في الدعوة . لان الاعذار والانذار الاخروي قد لا
يقوم له كثير من النفوس ، بخلاف الدنيوي . ولاجل ذلك
شرعت الحدود والزواج في الشرع ، و« ان الله ليزع بالسلطان ،
مالا يزعه بالقرآن » فالبتدع اذا لم ينتصر باجابة دعوته بمجرد
الاعذار والانذار الذي يعظ^(٢) به ، حاول الانتهاض بأولي
الامر ، ليكون ذلك أخرى بالاجابة .

(١) في الاصل « الدعوى » والصواب « الدعوة » فان الكلام فيها
كما علم مما قبله ومن نص قوله في الوجه الثاني من الوجهين الآتين في
هذا السياق (٢) في الاصل « يعض » وقد سق للناسخ حمل الظاء
ضاداً وعكسه ، وبتنا سببه .



وأما الاختلاف من جهة كون البدعة حقيقة أو اضافية .
فان الحقيقة أعظم وزراً ، لانها التي باشرها المنهي بغير واسطة ،
ولانها مخالفة محضة وخروج عن السنة ظاهر ، كالقول بالقدر ،
والتحسين والتقييس ، والقول بانكار خبر الواحد ، وانكار
الاجماع ، وإنكار تحريم الحر ، والقول بالامام المعصوم ، وما
أشبه ذلك .

فاذا فرضت إضافية: فمضى الإضافية انها مشروعة من وجه ،
ورأي مجرد من وجه ، اذ يدخلها من جهة المخترع رأي في بعض
أحوالها فلم تناف الأدلة من كل وجه . هذا - وان كانت تجري
مجرى الحقيقة ، ولكن الفرق بينهما ظاهر كما سيأتي ان شاء الله .
وبحسب ذلك الاختلاف يختلف الوزر . ومثاله جعل
المصاحف في المساجد للقراءة آخر صلاة الصبح بدعة .

قال مالك : أول من جعل مصحفاً الحجاج بن يوسف .
يريد أنه ^(١) أول من رتب القراءة في المصحف إثر صلاة الصبح
في المسجد . قال ابن رشد : مثل ما يصنع عندنا الى اليوم .

فهذه محدثة - أعني وضعه في المسجد - لان القراءة ^(٢) في

(١) في الاصل « ان » وهو خطأ ظاهر (٢) يوشك ان يكون الاصل
« القرآن » والمراد قراءته ، لانه لم يؤث الخبر ، وليس ذلك من اسلوبه

المسجد مشروع في الجملة معمول به ، الا أن تخصيص المسجد بالقراءة على ذلك الوجه المحدث ^(١)

ومثله وضع المصاحف في زماننا للقراءة يوم الجمعة وتجييسها على ذلك القصد .

*

وأما الاختلاف من جهة كونها ظاهرة المأخذ أو مشكلة . فلان الظاهر عند الاقدام عليها محض مخالفة ، فان كانت مشكلة فليست بمحض مخالفة ، لا مكان أن لا تكون بدعة ، والاقدام على المحتمل ، أخفض رتبة من الاقدام على الظاهر ، ولذلك عد العلماء ترك المتشابه من قبيل المندوب اليه في الجملة . ونبه الحديث على أن ترك المتشابه لثلاث ^(٢) يقع في الحرام ، فهو حتى له ، وان راع المتشابه راع في الحرام ، وليس ^(٣) ترك الحرام

-
- (١) لعل الاصل « هو المحدث » فهو خير « ان تخصيص المسجد »
 (٢) متعلق « لثلاث » هو خير أن . والمراد بالمتشابه ما فيه شبهة الحرام وليس حراماً بئنا . والحديث الذي يشير اليه ويستنبط منه هو قوله (ص) « الحلال بين والحرام بين وبينهما متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس . فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام » كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، ألا وان لكل ملك حمى . ألا وان حمى الله محارمه » - الحديث . رواه الشيخان
 (٣) كذا في الاصل وفي هامشه جعل « واقع » محل « راع » في الموضعين على انها نسخة ثانية . ولعل أصل العبارة : « وان الواقع في المتشابه واقع في الحرام » . فهذا هو الموافق للفظ الحديث ومعناه

في الجملة من قبيل المندوب بل من قبيل الواجب ، فكذلك حكم القمل المشتبه في البدعة ، فالتفاوت بينهما يبين .

وان قلنا : ان ترك التشابه من باب المندوب ، وان موافقته من باب المكروه . فالاختلاف أيضاً واقع من هذه الجهة ، فان الاتم في الحرمة هو الظاهر . وأما المكروهة فلا إثم فيها في الجملة ، ما لم يقترن بها ما يوجبها ، كالإصرار عليها ، اذ الإصرار على الصغيرة يصيرها كبيرة ، فكذلك الإصرار على المكروه فقد يصيره صغيرة . ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة في مطلق التأثيم ، وان حصل الفرق من جهة أخرى ، بخلاف المكروه مع الصغيرة . والشأن في البدع — وان كانت مكروهة — في الدوام عليها ^(١) واظهارها من المقتدى بهم في مجامع الناس وفي المساجد . قلما تقدم بل تقع منهم على أصلها من الكراهية الا ويقترن بها ما يدخلها في مطلق التأثيم من اصرار وتعليم ^(٢) أو اشاعة أو تعصب لها أو ما أشبه ذلك . فلا يكاد يوجد في البدع — بحسب الوقوع — مكروه لا زائد فيه على الكراهية . والله أعلم .

(١) قوله « في الدوام عليها » خير قوله « والشأن » وما بينهما جملة معترضة (٢) لعله اصله « او تعليم » كلاحقه



وأما الاختلاف بحسب الاصرار عليها أو عدمه فلان الذنب قد يكون صغيراً فيعظم بالاصرار عليه ، كذلك البدعة تكون صغيرة فتعظم بالاصرار عليها . فاذا كانت فلة فهي أهون منها اذا داوم عليها . ويلحق بهذا المعنى اذا تهاون بها المتسدد وسهل أمرها نظير الذنب اذا تهاون به ، فالتهاون أعظم وزراً من غيره .



وأما الاختلاف من جهة كونها كفرًا وعدمه فظاهر أيضاً ، لان ما هو كفر جزاؤه التخليد في العذاب - عاقبنا الله - وليس كذلك ما لم يبلغ حكم سائر الكبائر مع الكفر في المعاصي . فلا بدعة أعظم وزراً من بدعة تخرج عن الاسلام ، كما انه لا ذنب أعظم من ذنب يخرج عن الاسلام . فبدعة الباطنية والزنادقة ، ليست كبدعة المعتزلة والمرجئة وأشباههم ، ووجوه التفاوت كثيرة ، ولظهورها عند العلماء لم ينسب الكلام عليها والله المستعان بفضله .

فصل

ويتعلق بهذا الفصل أمر آخر وهو الحكم في القيام على أهل البدع من الخاصة أو العامة . وهذا باب كبير في الفقه تعلق بهم من جهة جنائتهم على الدين ، وفسادهم في الارض ، وخروجهم عن جادة الاسلام ، الى بنيات الطريق التي نبه عليها قول الله تعالى (وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) وهو فصل من تمام الكلام على التائيم . لكنه مفترق الى النظر في شعب كثيرة ، منها ما تكلم عليه العلماء ، ومنها ما لم يتكلموا عليه ، لان ذلك حدث بعد موت المجتهدين ، وأهل الحماية للدين . فهو باب يكثر التفريع فيه بحيث يستدعي تأليفاً مستقلاً ، فرأينا ان بسط ذلك يطول ، مع ان العناء فيه قليل الجدوى في هذه الازمنة المتأخرة ، لتكاسل الخاصة ، عن النظر فيما يصلح العامة ، وغلبة الجهل على العامة ، حتى انهم لا يفرقون بين السنة والبدعة .

بل قد انقلب الحال الى ان عادت السنة بدعة ، فقاموا في غير موضع القيام ، واستقاموا الى غير مستقام ، فمّ الداء ، وعدم الاطباء ، حسبما جاءت به الاخبار . فرأينا أن لا نقرّد هذا

المعنى يباب يخصه ، وأن لا ينسبط القول فيه ، وإن تقتصر من ذلك على لمحة تكون خاتمة لهذا الباب ، في الإشارة الى أنواع الأحكام التي يقام عليهم بها في الجملة لا في التفصيل ، وبالله التوفيق .
فنقول : ان القيام عليهم بالتثريب أو التثكيل أو الطرد أو الإبعاد أو الإنكار - هو بحسب حال البدعة في قسمها من كونها عظيمة المفسدة في الدين أم لا ، وكون صاحبها مشتهراً بها أو لا ، وداعياً إليها أو لا ، ومستظهِراً بالأُتباع وخارجاً عن الناس أو لا ، وكونه طاملاً بها على جهة الجهل أو لا .

وكل من هذه الأقسام له حكم اجتهادي يخصه ، اذ لم يأت في الشرع في البدعة حد لا يزداد عليه ولا ينقص منه ، كما جاء في كثير من المعاصي ، كالسرقة والحراقة والقتل والقذف والجراح والحجر وغير ذلك . لا جرم ان المجتهدين من الامة نظروا فيها بحسب النوازل ، وحكموا باجتهاد الرأي ، تقريباً على ما تقدم لهم في بعضها من النص ، كما جاء في الخوارج من الاثر يقتلهم ، وما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صبيغ العراقي .

. نخرج من مجموع ما تكلم فيه العلماء أنواع (احدها) الارشاد والتعليم واقامة الحجبة كمسئلة ابن عباس رضي الله عنه حين ذهب الى الخوارج فكامهم حتى رجع منهم القان او ثلاثة آلاف .

(والثاني) المهجران وترك الكلام والسلام، حسبما تقدم عن جملة من السلف في هجرانهم لمن تلبس ببدعة، وما جاء عن عمر رضي الله عنه من قصة صبيغ العراقي .

(والثالث) كما غرّب عمر صبيغاً: ويجري مجراه السجن وهو

(الرابع) كما سجنوا الحلاج قبل قتله سنين عديدة .

(والخامس) ذكرهم بما هم عليه، وإشاعة بدعتهم كي يُحذروا، وثلاثاً يُقتر بكلامهم، كما جاء عن كثير من السلف في ذلك .

(والسادس) القتال اذا ناصبوا المسلمين وخرجوا عليهم كما

قاتل علي رضي الله عنه الخوارج، وغيره من خلفاء السنة .

(والسابع) القتل ان لم يرجعوا مع الاستتابة . وهو قد

اظهر بدعته^(١) واما من اسرها وكانت كفراً او ما يرجع اليه فالقتل بالاستتابة وهو (الثامن) لانه من باب النفاق كالزنادقة .

(والتاسع) تكفير من دل الدليل على كفره، كما اذا كانت

البدعة صريحة في الكفر كالأباحية، والقائلين بالحلول كالباطنية، او كانت المسئلة في باب التكفير بالمآل، فذهب المجتهد الى التكفير

كأبن الطيب في تكفيره جملة من الفرق . وينبغي على ذلك -

(١) هذا نص نسختنا ويوشك ان يكون قد سقط هنا شيء من الناسخ وربما كان الاصل هكذا « وهو لمن - اوفيمن - قد اظهر بدعته - او - وهو خاص بمن اظهر بدعته »

(الوجه العاشر) وذلك انه لا يرثهم ورثتهم من المسلمين ولا يرثون احداً منهم ، ولا ينسلون اذا ماتوا ، ولا يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين ، ما لم يكن المستر ، فان المستر يحكم له بحكم الظاهر ، وورثته اعرف بالنسبة الى الميراث .

(والحادي عشر) الامر بأز لا يتأخروا . وهو من ناحية

الهجران وعدم المواصلة

(والثاني عشر) تجريحهم على الجملة ، فلا تقبل شهادتهم ولا روايتهم ، ولا يكونون ولاية ولا قضاة ، ولا ينصبون في مناصب المدالة من امامة او خطابة ، الا انه قد ثبت عن جملة من السلف رواية جماعة منهم ^(١) واختفوا في الصلاة خلفهم من باب الادب ليرجعوا عما هم عليه .

(والثالث عشر) ترك عيادة مرضاهم ، وهو من باب

الزجر والمقوبة .

(والرابع عشر) ترك شهود جنازتهم كذلك .

(والخامس عشر) الضرب ، كما ضرب عمر رضي الله عنه

صبيناً . وروي عن مالك رضي الله عنه في القاتل بالخلق : انه

(١) المعنى قول رواه جماعة منهم او الرواية عن جماعة منهم . وهم من باب ان اتداعهم كان عن احبادهم يدرون به واهم كانوا عدولا في الرواية

يُوجع ضرباً ويسجن حتى يموت . ورأيت في بعض تواريخ بغداد
عن الشافعي أنه قال : حكم في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجرائد
ويحملوا على الابل ويطاف بهم في المشار والقبائل ويقال : هذا
جزء من ترك الكتاب والسنة ، وأخذ في الكلام . يعني اهل البدع

فصل

فان قيل : كيف هذا وقد ثبت في الشريعة ما يدل على
تخصيص تلك العمومات ، وتقييد تلك المطلقات ، وفروع العلماء
منها كثيراً من المسائل وأصلوا منها أصولاً يحتذى حذوها ، على
وفق ما ثبت نقله ، اذ الظواهر مخرج على مقتضى ظهورها
بالاجتهاد ، وبالحري أن كان ما يستنبط بالاجتهاد مقيساً على
عمل التخصيص . فلذلك قسم الناس ابداع ولم يقولوا بذهابها على
الاطلاق .

وحاصل ما ذكرنا من ذلك يرجع الى اوجه (احدها)
ما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم « من سن سنة حسنة
كان له اجرها واجر من عمل بها لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ،
ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها لا ينقص
ذلك من اوزارهم شيئاً » .

وخرج الترمذي وصححه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من دل على خير فله اجر فاعله » .

وخرج ايضاً عن جرير بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من سن سنة خير فاتبع عليها فله اجره ومثل أجور من اتبعه غير منقوص من أجورهم شيئاً ، ومن سن سنة شراً فاتبع عليها كان عليه وزرها ومثل اوزار من اتبعه غير منقوص من اوزارهم شيئاً ، حسن صحيح .

فهذه الاحاديث صريحة في ان من سن سنة خير فذلك خير ، ودل على انه فيمن ابتدع « من سن » فنسب الاستئان الى المكلف دون الشارع . ولو كان المراد « من عمل سنة ثابتة في الشرع » لما قال « من سن » ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « ما من نفس تقتل ظلماً الا كان على ابن آدم كفل من دمها لانه اول من سن القتل » فسن جاهنا على حقيقة^(١) لانه اختراع لم يكن قبل معمولاً به في الارض بعد وجود آدم عليه السلام . فكذلك قوله « من سن سنة حسنة » أي من اخترعها من نفسه ، لكن بشرط ان تكون حسنة فله من الاجر ما ذكر ، فليس المراد : من عمل سنة ثابتة .

(١) لعله حقيقة

وأما العبارة عن هذا المعنى ان يقال : من عمل بسنتي او سنة من سنتي ، وما اشبه ذلك . كما خرج الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال بن الحارث « اعلم » قال : أعلم يا رسول الله (٢) . قال « اعلم يا بلال » قال : أعلم يا رسول الله . قال « انه من احيا سنة من سنتي قد أميتت بعدي فان له من الاجر مثل من عمل بها من غير ان ينقص ذلك من أجورم شيئاً ، ومن ابتدع بدعة ضلالة لا ترضي الله ورسوله كان عليه مثل إثم من عمل بها لا ينقص ذلك من آثام الناس شيئاً » حديث حسن .

وعن انس رضي الله عنه قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا بني ان قدرت ان تصبح وتمسي ليس في قلبك غش لاحد فافعل ، — ثم قال لي — يا بني وذلك من سنتي ، ومن احب سنتي فقد احبني ، ومن احبني كان معي في الجنة » حديث حسن . فقوله « من احيا سنة من سنتي قد أميتت بعدي » واضح في العمل بما ثبت انه سنة . وكذلك قوله « من احيا سنتي فقد احبني » ظاهر في السنن الثابتة ، بخلاف قوله : من سن كذا ، فانه ظاهر في الاختراع اولاً من غير ان يكون ثابتاً في السنة .

وأما قوله لبلال بن الحارث « ومن ابتدع بدعة ضلالة »

فظاهر ان البدعة لا تذم باطلاق بل بشرط ان تكون ضلالة ، وان تكون لا يرضاها الله ورسوله . فافتضى هذا كله ان البدعة اذا لم تكن كذلك لم يلحقها ذم ، ولا تبع صاحبها وزر ، فعادت الي انها سنة حسنة ، ودخلت تحت الوعد بالاجر .

(والثاني) ان السلف الصالح رضي الله عنهم — واعلام الصحابة — قد عملوا بما لم يأت به كتاب ولا سنة مما رأوه حسناً واجمعوا عليه ، ولا يجتمع امة محمد صلى الله عليه وسلم على ضلالة ، وانما يجتمعون على هذا وما هو حسن .

فقد أجمعوا على جمع القرآن وكتبه في المصاحف ، وعلى جمع الناس على المصاحف العثمانية ، واطراح ما سوى ذلك من القراءات التي كانت مستعملة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولم يكن في ذلك نص ولا حظر^(١) ثم اقنئ الناس اكرم في ذلك الرأي الحسن ، فجمعوا العلم ودونوه وكتبوه . ومن سبأهم في ذلك مالك بن انس رضي الله عنه ، وقد كان من اشد اتباعاً وابعدم من الابتداع .

هذا وان كان قد نقل عنهم كراهية كتب العلم من الحديث

(١) في الاصل « ولا حضر » فصحتها اعتماداً على جمل النسخ الظاهراً ضاداً وليستقيم المعنى

وغيره ، فانما هو محمول إما على الخوف من الاتكال على الكتب
استغناء به عن الحفظ والتحصيل ، وإما على ما كان رأياً دون ما
كان نقلاً من كتاب اوسنة .

ثم اتفق الناس بعد ذلك على تدوين الجميع لما ضعف الامر
وقلّ المجتهدون في التحصيل ، فخافوا على الدين جملة .

قال اللخمي : « لما ذكر كلام مالك وغيره في كراهية بيع
كتب العلم والاجارة على تعليمه : وخرج عليه الاجارة على كتبه ،
وحكى الخلاف وقال : لا أرى اليوم ان يختلف في ذلك انه
جائز ، لان حفظ الناس وافهامهم قد نقصت ، وقد كان كثير ممن
تقدم ليست لهم كتب .

« قال مالك : ولم يكن للقاسم ولا لسعيد كتب ، وما كنت
أقرأ على احد يكتب في هذه الألواح . واقد قلت لابن شهاب :
أكنت تكتب العلم ؟ فقال لا . فقلت : أكنت تحب القيدوا^(١) عليك
الحديث فقال : لا . فهذا كان شأن الناس فلو سار الناس سيرتهم
لضاع العلم ولم يكن بيننا^(٢) منه ولو رسمه او اسمه ، وهذا الناس
اليوم يقرءون كتبهم ، ثم هم في التقصير على ما هم عليه .

(١) كذا في الاصل ولعله : ان يقيدوا (٢) يحتمل ان يكون الاصل
« بيننا » فانه أظهر

« وايضاً فانه لا خلاف عندنا في مسائل التروع ان القول فيها بالاجتهاد والقياس واجب . واذا كان كذلك كان اهمال كتبها . وسيعما يؤدي الى التقصير في الاجتهاد وان لا يوضع مواضعه ، لان في معرفة اقوال المتقدمين والترجيح بين اقوالهم قوة وزيادة في وضع الاجتهاد مواضعه . »

انتهى ما قاله الاخي - وفيه اجازة العمل بما لم يكن عليه من تقدم لان له وجهاً صحيحاً . فكذلك نقول : كل ما كان من المحدثات له وجه صحيح فليس بمذموم ، بل هو محمود ، وصاحبه الذي سنه ممدوح . فابن خنما باطلاق او على العموم ؟

وقد قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه : تحدث للناس اقضية بقدر ما احدثوا من التجور .

فاجاز - كما ترى - احداث الاقضية واختراعها على قدر اختراع التجار للتجور ، وان لم يكن لتلك المحدثات اصل . وقتل الجماعة بالواحد وهو محكي عن عمر وعليّ وابن عباس والمنيرة بن شعبة رضي الله عنهم .

واخذ مالك واصحابه بقول الميت : دمي عند فلان . ولم يأت له في الموطأ باصل سماعي ، وانما عطل بأمر مصطلحي . وفي مذهبه من ذلك مسائل كثيرة . فان كان ذلك جائزاً مع انه

مخترع، فلم لا يجوز مثله - وقد اجتمعا في العلة - لأن الجميع مصالح
معتبرة في الجملة . وان لم يكن شيء من ذلك جائزاً، فلم اجتمعوا
على جملة و فرع غيرهم على بعضها ؟ ولا يبقى الا ان يقال : انهم
يتابعون على ما عمل هؤلاء دون غيرهم وان اجتمعا في العلة
المسوغة للقياس . وعند ذلك يصير الاقتصار تحكماً ، وهو باطل ،
فما ادى اليه مثله . ثبت ان البدع تنقسم .
فالجواب وبالله التوفيق أن نقول :

أما الوجه الاول - وهو قوله صلى الله عليه وسلم «من سن
سنة حسنة» الحديث - ليس ^(١) المراد به الاختراع البتة ، والا لزم
من ذلك التعارض بين الأدلة القطعية - ان زعم مورد السؤال ان
ما ذكره من الدليل مقطوع به . فان زعم انه مظنون فما تقدم من
الدليل على ذم البدع مقطوع به ، فيلزم التعارض بين القطعي
والظني ، والاتفاق من المحققين ، ولكن فيه ^(٢) من وجهين :
(احدهما) انه يقال : انه من قبيل المتعارضين . اذ تقدم اولاً أن أدلة
الذم تكرر عمومها في احاديث كثيرة من غير تخصيص ، واذا

(١) لعل الاصل : فابس . (٢) الظاهر ان هنا حذفاً كان في الاصل
الذي نقلت عنه نسختنا لان فاسخه وضع له رقم ٢ علامة لذلك . وربما
كان الاصل : ولكن فيه بحثاً - او نظراً - من وجهين . الخ

تعارضت أدلة العموم والتخصيص، لم يقبل بعد ذلك التخصيص .

(والثاني) على التناول لفقد التعارض، فليس المراد بالحديث

الاستئذان بمعنى الاختراع، وإنما المراد به العمل بما ثبت من السنة

النبوية، وذلك لوجهين : (أحدهما) أن السبب الذي جاء لأجله

الحديث هو الصدقة المشروعة، بدليل ما في الصحيح من حديث

جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كنا عند رسول الله صلى الله

عليه وسلم في صدر النهار فجاءه قوم خفاة عراة محتاجي الثمار ^(١) - أو

العباء - متقلدي السيوف، فامتهم مضر - بل كلهم من مضر

فتمص ^(٢) وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رآهم من القاعة،

فدخل ثم خرج قارم بلائاً فأذن وأقام، فصلى ثم خطب فقال :

(١) كان الأصل «محتاجي» بالحاء المهملة، «والمثار» بالطاء المثناة .

والصواب «محتاجي الثمار» كما هو نص الرواية في صحيح مسلم . ومعناه

أنهم جاؤا لابسى الثمار . يقال : اجتبت القميص . إذا دخلت فيها . وأصل

الجوب القطع ، ومنه حيب القميص وهو ما يقوّر منه لادخال الرأس

فيه عند لبسه . يقال : جاب القميص وجوبه واجتابه . إذا قوره فجعل له

جيباً ، واجتابه لبسه أيضاً كما تقدم . واثمار بالكسر جمع ثمر وهو السبع

المعروف ، ومنه ما ورد من النهي عن ركوب الثمار أي جلودها - وجمع نمر

أيضاً وهي بفتح فكسر كل شملة مخططة تشبه جلد النمر . قالوا : وهو المراد هنا

(٢) لفظ صحيح مسلم « فتمص » أي تعبر من الكآبة لسوء حال القوم

وقاقهم ، وهو ضد تهلل مأخوذ من قولهم : مكان امرأى يجذب لا نبات

فيه . وقص لا يظهر له هنا معنى ، فهو استئذان القرس أي رفعه يديه

ووضعهما على الأرض وعجنه الأرض بهما ، وقوره الذي يلقي به راكمه

(يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة) الآية -
والآية التي في سورة الحشر (اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لعد)
تصدق رجل من دينار، من درهم، من ثوبه، من صاع بره،
من صاع تمره، حتى قال: ولو بشق تمره، قال فجاءه رجل من
الانصار بصرة كادت كفه تعجز عنها، بل قد عجزت - قال - ثم
تابع الناس حتى رأيت كومين من طعام وثياب، حتى رأيت
وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يهلل كأنه مذهبة، فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم «من سن في الاسلام سنة حسنة فله
اجرها واجر من عمل بها بعده من غير ان ينقص من أجورهم
شيء. ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من
غير ان ينقص من اوزارهم شيء»

فتأملوا أين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سن
سنة سيئة، تجدوا ذلك فيمن عمل بمقتضى المذكور على ابلغ ما
يقدر عليه حتى بتلك الصرة. فانفتح بسببه باب الصدقة على
الوجه الابلغ، فسُرَّ بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى
قال «من سن في الاسلام سنة حسنة، الحديث. فدل على ان
السنة هاهنا مثل ما فعل ذلك الصحابي، وهو العمل بما ثبت كونه
سنة. وان الحديث مطابق لقوله في الحديث الآخر «من احيا

سنة من سنتي قد أميتت بعدي- الحديث الى قوله- ومن ابتدع
بدعة ضلالة» فجعل مقابل تلك السنة الابتداع . فظهر ان السنة
الحسنة ليست بمبتدعة . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « ومن
احيا سنتي فقد احبني » .

ووجه ذلك في الحديث الاول ظاهر لانه صلى الله عليه
وسلم لما مضى على الصدقة اولاً ثم جاء ذلك الانصاري بما جاء
به فاثال بدمه العطاء الى الكفاية ، فكأنها كانت سنة إيقافها
رضي الله تعالى عنه بطله . فليس معناه من اخترع سنة وابتدعها
ولم تكن ثابتة .

ونحو هذا الحديث في رقائق ابن المبارك مما يوضح معناه
عن حذيفة رضي الله عنه قال : قام سائل على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم فدأل ، فسكت القوم . ثم ان رجلاً اعطاه فاعطاه
القوم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من استن خيراً
فاستن به فله اجره ومثل أجور من تبعه غير متقص من
أجورهم شيئاً ، ومن استن شراً فاستن به فعليه وزره ومثل أوزار
من تبعه غير متقص من أوزارهم » فإذا قوله « من سن سنة »
معناه من عمل بسنة ، لا من اخترع سنة .

(والوجه الثاني من وجهي الجواب) ان قوله «من سن سنة حسنة ومن سن سنة سيئة» لا يمكن حمله على الاختراع من اصل، لان كونها حسنة او سيئة لا يعرف الا من جهة الشرع، لان التحسين والتقيح مختص بالشرع، لا مدخل للعقل فيه، وهو مذهب جماعة اهل السنة. وإنما يقول به المبتدعة - اعني التحسين والتقيح بالعقل - فلزم ان تكون السنة في الحديث إما حسنة في الشرع واما قبيحة بالشرع، فلا يصدق إلا على مثل الصدقة المذكورة، وما اشبهها من السنن المشروعة. وتبقى السنة السيئة منزلة على المعاصي التي ثبت بالشرع كونها معاصي، كالقتل المنبه عليه في حديث ابن آدم حيث قال عليه السلام «لانه اول من سن القتل» وعلى البدع لانه قد ثبت ذمها والنهي عنها بالشرع كما تقدم

واما قوله «من ابتدع بدعة ضلالة» فهو على ظاهره، لأن سبب الحديث لم يقيد بشيء فلا بد من حمله على ظاهر اللفظ كالمعومات المبتدأة التي لم تثبت لها اسباب. ويصح ان يحمل على نحو ذلك قوله «ومن سن سنة سيئة» أي من اخترعها. وشمل ما كان منها مخترعاً ابتداء من المعاصي كالقتل من احد

ابني آدم، وما كان مخترعاً بحكم الحال اذ كانت قبل مهلة متناسة
فأثارها عمل هذا العامل .

فقد عاد الحديث - والحمد لله - حجة على اهل البدع من جهة
لقظه ، وشرح الاحاديث الاخر له .

وانما يبقى النظر في قوله « ومن ابتدع بدعة ضلالة » وان
تقييد البدعة بالضلالة يفيد مفهوماً ، والامر فيه قريب لأن
الاضافة فيه لم تعد مفهوماً . وان قلنا بالمفهوم - على رأي طائفة
من اهل الاصول - فان الدليل دل على تعطيله في هذا الموضع
كما دل دليل تحريم الربا قليله وكثيره على تعطيل المفهوم في قول
الله تعالى (لا تأكلوا الربا اضعافاً مضاعفة) ولان الضلالة لازمة
للبدعة باطلاق بالدالة المتقدمة ، فلا مفهوم ايضاً .



والجواب عن الاشكال الثاني : ان جميع ما ذكر فيه من
قبيل المصالح المرسلة ، لا من قبيل البدعة المحدثه . والمصالح
المرسلة قد عمل بمقتضاها السلف الصالح من الصحابة ومن بعدهم .
فهي من الأصول الفقهية الثابتة عند أهل الاصول ، وان كان
فيها خلاف بينهم . ولكن لا يعد ذلك قدحا على ما نحن فيه .

اما جمع المصحف وقصر الناس عليه فهو على الحقيقة من

هذا الباب ، إذ أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف . تسهلا على العرب المختلفات اللغات ، فكانت المصلحة في ذلك ظاهرة ، الا انه عرض في اباحة ذلك بعد زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح لباب الاختلاف في القرآن ، حيث اختلفوا في القراءة حسبا يأتي بحول الله تعالى . نخاف الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم - اختلاف الامة في ينبوع الملة ، فقصروا الناس على ما ثبت منها في مصاحف عثمان رضي الله عنه ، واطرحوا ما سوى ذلك ، علما بأن ما اطرحوه ، مضمن فيما أثبتوه ، لانه من قبيل القراءات التي يؤدي بها القرآن .

ثم ضبطوا ذلك بالرواية حين فسدت الألسنة ، ودخل في الاسلام أهل العجمة ، خوفا من فتح باب آخر من الفساد ، وهو ان يدخل أهل الإلحاد في القرآن أو في القراءات ما ليس منها فيستعينوا بذلك في بث إلحادهم . ألا ترى انه لما لم يمكنهم الدخول من هذا الباب دخلوا من جهة التأويل والدعوى في معاني القرآن ؟ حسبا يأتي ذكره ان شاء الله تعالى .

فحق ما فعل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لان له أصلا يشهد له في الجملة . وهو الامر بتبليغ الشريعة ، وذلك لاختلاف فيه ، لقوله تعالى (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من

ربك) وأمثه مثله . وفي الحديث « ليلغ الشاهد منكم الغائب »
وأشباهه . والتبليغ كما لا يتقيد بكيفية معلومة لأنه من قبيل
المعقول المعنى ، فيصح بأي شيء أمكن من الحفظ والتلقين
والكتابة وغيرها ، كذلك لا يتقيد حفظه عن التحريف والزيف
بكيفية دون أخرى ، إذا لم يعد على الاصل بالإبطال كمسئلة
المصحف ، ولذلك أجمع عليه السلف الصالح .

وأما ما سوى المصحف فالأمر فيه أسهل ، فقد ثبت في
السنة كتابة العلم . ففي الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم
« اكتبوا الى شاه » وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : ليس
أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً
مني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلاّ عبد الله بن عمر ، فانه
كان يكتب وكنت لا أكتب .

وذكر أهل السير انه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم
كتاب يكتبون له الوحي وغيره ، منهم عثمان وعلي ومعاوية
والغيرة بن شعبة وإبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهم . وأيضاً
فان الكتابة من قبيل ما لا يتم الواجب إلا به اذا تعين لضعف
الحفظ ، وخوف اندراس العلم ، كما خيف درسه حينئذ . وهو
الذي نبه عليه المخفي فيما تقدم .

وانما كره المتقدمون كتب العلم لآمر آخر لا لكونه بدعة،
فكل من سعى كتب العلم بدعة فإما متجاوز وإما غير عارف
بوضع لفظ البدعة ، فلا يصح الاستدلال بهذه الاشياء على صحة
العمل بالبدع .

وان تعلق بما ورد من الخلاف في المصالح المرسلة ، وان
البناء عليها غير صحيح عند جماعة من الاصوليين - فالحجة عليهم
إجماع الصحابة على المصحف والرجوع اليه . واذا ثبت اعتبارها
في صورة ثبت اعتبارها مطلقا . ولا يبقى بين المختلفين نزاع
الا في الفروع .

وفي الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم « فليكن بسنتي وسنة
الخلفاء الراشدين المهديين ، نمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ،
وإياكم ومحدثات الامور » فأعطى الحديث - كما ترى - ان ماسنه
الخلفاء الراشدون لاحق بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .
لان ماسنوه لا يمدوا أحد أمرين : إما أن يكون مقصودا بدليل
شرعي ، فذلك سنة لا بدعة . وإما بنفي دليل - ومعاذ الله من
ذلك - ولكن هذا الحديث دليل على اثباته سنة ، اذ قد أثبتته
كذلك صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم . فدليله من الشرع
ثابت فليس يبدع . ولذلك أردف أتباعهم بالنهي عن البدع باطلاق .

ولو كان عملهم ذلك بدعة لوقع في الحديث التدافع .
وبذلك يجاب عن مسألة قتل الجماعة بالواحد لانه منقول
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهو أحد الخلفاء الراشدين ،
وتضمن الصناع وهو منقول عن الخلفاء الاربعة رضي الله عنهم .
وأما ما يروى عن عمر بن عبد العزيز فلم أره ثابتاً من
طريق صحيح . وان سلم فراجع إما لأصل المصالح المرسلة - ان
لم نقل ان أصله قصة البقرة . وان ثبت ان المصالح المرسلة
منقول بها عند السلف ، مع ان القائلين بها يذمون البدع وأهلها
ويتبرؤن منهم — دل على ان البدع مبينة لها وليست منها في
شيء . ولهذا المسألة باب تذكر فيه .

فصل

ومما يورد في هذا الموضع ان العلماء قسموا البدع بأقسام
أحكام الشريعة الخمسة ، ولم يعدوها قسماً واحداً مذموماً ،
فجعلوا منها ما هو واجب ومندوب ومباح ومكروه ومحرم .
وبسط ذلك القرافي بسطاً شافياً - وأصل ما أتى به من ذلك
شيخه عز الدين ابن عبد السلام ، وها أنا آتي به على نصه - فقال:
« اعلم أن الاصحاب - فيما رأيت - متفقون على إنكار

البدع. نص على ذلك ابن أبي زيد وغيره . والحق التفصيل وانها خمسة أقسام : قسم واجب ، وهو ما تناولته قواعد الوجوب وأدلته من الشرع ، كتدوين القرآن والشرائع اذ خيف عليها الضياع . وان التبليغ لمن بعدنا من القرون واجب اجماعاً ، واهمال ذلك حرام اجماعاً ، فثل هذا النوع لا ينبغي أن يختلف في وجوبه .

« القسم الثاني المحرم - وهو كل بدعة تناولتها قواعد التحريم وأدلته من الشريعة ، كالمكوس والمحدثات من المظالم ، والمحدثات المنافية لقواعد الشريعة ، كنقد الجاهل على العلماء ، وتولية المناصب الشرعية من لا يصلح بطريق التوريث ، وجعل المستند في ذلك كون المنصب كان لايه ، وهو في هسه ليس بأهل .

« القسم الثالث - ان من البدع ما هو مندوب اليه ، وهو ما تناولته قواعد النذب وأدلته ، كصلاة التراويح ، وإقامة صور الائمة والقضاء وولاية الامور^(١) على خلاف ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم ، بسبب ان المصالح والمقاصد الشرعية لا تحصل الا بمظلة الولاية في نفوس الناس . وكان الناس في زمن الصحابة

(١) المراد بالصور هنا هي آتهم واحوالهم في ازياتهم ومجالسهم ومطاعمهم وهي التي تسمى الآن المظاهر كما يعلم مما يأتي

رضي الله عنهم معظم تعظيمهم انما هو بالدين وسبق الهجرة .
ثم اختلف النظام وذهب ذلك القرن ، وحدث قرن آخر
لا يعظمون الا بالصور ، فتعين تفخيم الصور حتى تحصل المصالح .
وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأكل خبز الشعير
والمالح ، ويفرض لعامله نصف شاة كل يوم ، لعله بأن الحالة
التي هو عليها لو علمها غيره لهان في نفوس الناس ولم يحترموه ،
وتجاسروا عليه بالمخالفة ، فاحتاج الى أن يضع غيره في صورة
أخرى تحفظ النظام . ولذلك لما قدم الشام وجد معاوية بن أبي
سفيان قد اتخذ الحجاب ، واتخذ المراكب النفاية ، والثياب
المهائلة العلية ، وسلك ماسلك الملوك ، فسأله عن ذلك ، فقال : انا
بأرض نحن فيها محتاجون لهذا . فقال له : لا أمرك ولا أناك .
ومعناه أنت أعلم بحالك هل أنت محتاج اليه . فدل ذلك من عمر
وغيره على ان أحوال الائمة وولاية الامور تختلف باختلاف
الامصار والقرن والاحوال . فكذلك يحتاج الى تجديد
زخارف وسياسات لم تكن قديمة ، وربما وجبت في بعض
الاحوال .

« القسم الرابع — بدء مكرهه وهي ما تناولته أدلة
الكراهة من الشريعة وقواعدها . كتحصيل الايام الفاضلة

أو غيرها بنوع من العبادة . ولذلك ^(١) في الصحيح — خرجه مسلم وغيره — ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن تخصيص يوم الجمعة بصيام ، أو ليلة بقيام .

« ومن هذا الباب الزيادة في المندوبات المحدودات ، كما ورد في التسبيح عقب الفريضة ثلاثا وثلاثين ، فتفعل مائة . وورد صاع في زكاة القطر فيجمل عشرة أصواع ، بسبب ان الزيادة فيها اظهار الاستظهار على الشارع وقلة أدب معه . بل شأن المظالم اذا حدّثوا شيئا وقف عنده وعدّ الخروج عنه قلة أدب .

« والزيادة في الواجب أو عليه أشد في المنع ، لانه يؤدي الى أن يُمتد أن الواجب هو الاصل والمزيد عليه ، ولذلك نهى مالك رضي الله عنه عن إيصال ستة أيام من شوال ، ثلاثا يُمتد منها من رمضان . وخرج أبو داود في مسنده ^(٢) أن رجلا دخل الى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى القرض وقام ليصلي ركعتين ، فقال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه : اجلس

(١) اي ولذلك ورد في الصحيح . وربما سقط من الاصل لفظ « ورد » أو لفظ بمعناه ، كتبت

(٢) الظاهر انه يريد ابا داود الطيالسي لأنه صاحب المستند . ولكن عادة العلماء ذكره بنسبته فاذا أطلقوا اسم ابي داود ارادوا به صاحب السنن

حتى تفصل بين فرضك وتملك ، فهكذا هلك من قبلنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أصاب الله بك يا ابن الخطاب » - يريد عمر أن من قبلنا وصلوا النوافل بالمرائض واعتقدوا الجميع واجبا ، وذلك تغير للشرائع ، وهو حرام اجماعا .

« القسم الخامس - البدع المباحة . وهي ما تناولته أدلة الإباحة وقواعدها من الشريعة ، كاتخاذ المناخل للدقيق . قبي الآثار : أول شيء أحدثه الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخاذ المناخل . لأن تلبين العيش واصلاحه من المباحات فوسائله مباحة .

« فالبدعة اذا عرضت تعرض على قواعد الشرع وأدلتها ، فأى شيء تناولها من الأدلة والقواعد ألحقت به من إيجاب أو تحريم أو غيرهما . وإن نظر البهمن حيث الجملة بالنظر الى كونها بدعة مع قطع النظر فيما يتقاضاها كرهت ، فإن الخير كله في الاتباع ، والشر كله في الابتداء »

وذكر شيخه في قواعده في فصل البدع منها - بعد ما قسم أحكامها الى الخمسة - أن الطريق في معرفة ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة ، فإن دخلت في قواعد الإيجاب فهي واجبة الى أن قال « وللبدع الواجبة أمثلة :

(أحدهما) الاشتغال بالذي يفهم به كلام الله تعالى وكلام
رسوله صلى الله عليه وسلم . وذلك واجب لان حفظ
الشريعة واجب .

(والثاني) حفظ غريب الكتاب والسنة من اللغة .

(والثالث) تدوين أصول الفقه .

(والرابع) الكلام في الجرح والتعديل لتمييز الصحيح من

السقيم

ثم قال : وللبدع المحرمة امثلة . (منها) مذهب القدرية
ومذهب الجبرية والمرجئة والمجسمة . والرد على هؤلاء من
البدع الواجبة .

قال : وللمندوب امثلة (منها) احداث^(١) الربط والمدارس
وبناء القناطر (ومنها) كل احسان لم يمهّد في الصدر الاول (ومنها)
الكلام في دقائق التصوف والكلام في الجدل (ومنها) جمع
المحافل ، للاستدلال في المسائل ، ان قصد بذلك وجهه تعالى .

قال : وللكراهة امثلة (منها) زخرفة المساجد وتزيين
المصاحف . واما تلحين القرآن بحيث تتغير ألفاظه عن الوضع

(١) في الاصل « حد » والصواب « احداث » كما يعلم مما يأتي
(راجع صفحة ٢٦٤)

العربي فالاصح انه من البدع المحرمة .

قال : وللبدع المباحة امثلة (منها) المصافحة عقب صلاة الصبح والمصر (ومنها) التوسع في اللذيذ من المأكل والمشرب والملابس والمساكن ، ولبس الطيالة وتوسيع الاكمام . وقد اختلف في بعض ذلك ، فجعله بعض العلماء من البدع المكروهة ، وجعله آخرون من السنن المفعولة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فابعده كالاستعاذة والبسلة في الصلاة .

انتهى محمول ما قال . وهو يصرح مع ما قبله بان البدع تنقسم باقسام الشريعة ، فلا يصح ان تحمل ادلة ذم البدع على العموم بل لها مخصصات .

والجواب : ان هذا التقسيم امر مخترع لا يدل عليه دليل شرعي بل هو في نفسه متدافع ، لأن من حقيقة البدعة ان لا يدل عليها دليل شرعي لا من نصوص الشرع ولا من قواعده ، اذ لو كان هنالك ما يدل من الشرع على وجوب او ندب او إباحة لما كان تم بدعة ، ولكان العمل داخلاً في عموم الاعمال المأمور بها او المنهى فيها . فالجمع بين تلك الاشياء بدعاً (١) وبين كون الادلة تدل على وجوبها او ندبها او إباحتها جمع بين متنافيين .

(١) لعل الاصل : فالجمع بين عد تلك الاشياء بدعاً الخ

اما المكروه منها والمحرم فسلم من جهة كونها بدعاً لا من جهة أخرى، اذ لو دلّ دليل على منع امر او كراهته لم يثبت ذلك كونه بدعة، لا يمكن ان يكون معصية، كالقتل والسرقة وشرب الخمر ونحوها. فلا بدعة يتصور فيها ذلك التقسيم البتة، الا الكراهية والتحریم حسبما يذكر في بابه.

فما ذكره القرافي عن الاصحاب من الاتفاق على انكار البدع صحيح، وما قسمه فيها غير صحيح. ومن العجب حكاية الاتفاق مع المصادمة بالخلاف ومع معرفته بما يلزمه في خرق الاجماع. وكأنه انما اتبع في هذا التقسيم شيخه من غير تأمل. فان ابن عبد السلام ظاهر منه انه سعى المصالح المرسلّة بدعاً، بناء - والله اعلم - على انها لم تدخل اعيانها تحت النصوص المعينة. وان كانت تلائم قواعد الشرع. فن هنالك جعل القواعد هي الدالة على استحسانها بتسميته لها بلفظ البدع. وهو من حيث فقدان الدليل المعين على المسئلة، واستحسانها من حيث دخولها تحت القواعد. ولما بني على اعتماد تلك القواعد استوت عنده مع الاعمال الداخلة تحت النصوص المعينة. وصار من القائلين بالمصالح المرسلّة، وسماها بدعاً في اللفظ، كما سعى عمر رضي الله عنه الجمع في قيام رمضان في المسجد بدعة، كما سيأتي ان شاء الله تعالى.

أما القراني فلا عذر له في نقل تلك الاقسام على غير مراد شيخه ، ولا على مراد الناس ، لأنه خالف الكل في ذلك التقسيم فصار مخالفاً للاجماع .

ثم نقول : اما قسم الواجب فقد تقدم ما فيه آثماً فلا نعيده .
وأما قسم التحريم فليس فيه ما هو بدعة هكذا باطلاق ، بل ذلك كله مخالفة للامر المشروع ، فلا يزيد على تحريم اكل المال بالباطل الا من جهة كونه موضوعاً على وزان الاحكام الشرعية اللازمة ، كالزكوات المفروضة والنفقات المقدرة . وسيأتي بيان ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى . وقد تقدم في الباب الاول منه طرف .

فاذاً لا يصح ان يطلق القول في هذا القسم بانه بدعة دون ان يقسم الامر في ذلك .

وأما قسم المندوب فليس من البدع بحال ، ونبين ذلك بالنظر في الامثلة التي مثل لها بصلاة التراويح في رمضان جماعة في المسجد ، فقد قام بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد واجتمع الناس خلقه .

فخرج ابو داود عن ابي ذر قال : صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان . فلم يقم بنا شيئاً من الشهر حتى بقي سبع ،

فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل، فلما كانت السادسة لم يقيم بنا، فلما كانت الخامسة قام بنا حتى ذهب شطر الليل. فقلنا: يا رسول الله لو تفلتنا قيام هذه الليلة؟ - قال - فقال «ان الرجل اذا صلى مع الامام حتى ينصرف حسب له قيام ليلة» - قال - فلما كانت الرابعة لم يقيم، فلما كانت الثالثة جمع اهله ونساءه والناس فقام بنا حتى خشينا ان يفوتنا الفلاح - قال - قلت: وما الفلاح؟ قال: السجود. ثم لم يقيم بنا بقية الشر. ونحوه في الترمذي، وقال فيه: حسن صحيح.

لكنه صلى الله عليه وسلم لما خاف اقتراضه على الأمة امسك عن ذلك. ففي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد ذات ليلة فصلي بصلاته ناس، ثم صلى القابلة فكثرت الناس، ثم اجتمعوا الليلة الثالثة او الرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم. فلما اصبح قال «قد رأيت الذي صنعتم، فلم يمنعني من الخروج الا اني خشيت ان يفرض عليكم»، وذلك في رمضان. وخرجه مالك في الموطأ.

فتأملوا في هذا الحديث ما يدل على كونها سنة، فان قيامه اولاً بهم دليل على صحة القيام في المسجد جماعة في رمضان

وامتناعه بعد ذلك من الخروج خشية الاقتراض لا يدل على امتناعه مطلقاً ، لان زمانه كان زمان وحى وتشريع ، فيمكن ان يوحى اليه اذا عمل به الناس بالالزام : فلما زالت علة التشريع بموت رسول الله صلى الله عليه وسلم رجع الامر الى أصله . وقد ثبت الجواز فلا ناسخ له .

وإنما لم يقم ذلك ابو بكر رضي الله عنه لاحد امرين : إما لانه رأى ان قيام الناس آخر الليل وما هم به عليه كان افضل عنده من جمعهم على امام اول الليل . ذكره الطرطوشي . واما لضيق زمانه رضي الله عنه عن النظر في هذه الفروع ، مع شغله باهل الودة وغير ذلك مما هو اوكد من صلاة التراويح .

فلما تمهد الاسلام في زمن عمر رضي الله عنه ورأى الناس في المسجد اوزاعاً - كما جاء في الخبر - قال : لو جمعتُ الناس على قارئ واحد لكان امثل . فلما تم له ذلك نبه على ان قيامهم آخر الليل افضل . ثم اتفق السلف على صحة ذلك واقراءه . والامة لا تجتمع على ضلالة .

وقد نص الاصوليون ان الاجماع لا يكون الا عن دليل شرعي .

فان قيل : فقد سماها عمر رضي الله عنه بدعة وحسبها

بقوله : نعت البدعة هذه . واذا ثبت ^(١) بدعة مستحسنة في الشرع ثبت مطلق الاستحسان في البدع .

فالجواب : انما سماها بدعة باعتبار ظاهر الحال من حيث تركها رسول الله صلى الله عليه وسلم . واتفق ان لم تقع في زمان ابي بكر رضي الله عنه ، لانها بدعة في المعنى . فمن سماها بدعة بهذا الاعتبار فلا مشاحة في الاسامي ^(٢) . وعند ذلك فلا يجوز ان يستدل بها على جواز الابتداع بالمعنى المتكلم فيه ، لانه نوع من تحريف الكلم عن مواضعه . فقد قالت عائشة رضي الله تعالى عنها : ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لبدع العمل وهو يحب ان يعمل به خشية ان يعمل به الناس فيفرض عليهم . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال ^(٣) رحمة بالامة وقال « اني است كهياتكم ، اني ايت عند ربي يطمنني ويسقني » وواصل الناس بعده لعلمهم بوجه علة النهي حسبا يأتي ان شاء الله تعالى وذكر القرافي من جملة الامثلة اقامة صور الأئمة والقضاة

-
- (١) ثبت بقاء واحدة في سختنا وهو جائز ولعل الاصل « ثبت »
 (٢) قال بعض العلماء : البدعة اللغوية تعتر بها الاحكام الخمسة وتنقسم الى حسنة وسبئة ، وأما البدعة الشرعية فلا تكون الا سيئة
 (٣) المراد بالوصال وصل يومين فاكثر بالصيام بحيث لا يفطر الصائم في الليل

الح ما قال . وليس ذلك من قبيل البدع بسبيل . اما اولاً فان التجميل بالنسبة الى ذوي الهيئات والمناصب الرفيعة مطلوب . وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم حلة يتجمل بها للوفود . ومن العلة في ذلك ما قاله القرافي من ان ذلك اهيب وواقع في النفوس ، من تعظيم العظماء . ومثله التجميل للقاء العظماء كما جاء في حديث اشج عبد القيس . وأما ثانياً : فان سلمنا ان لا دليل عليه بخصوصه فهو من قبيل المصالح المرسلة ، وقد مر انها ثابتة في الشرع . وما قاله من ان عمر كان يأكل خبز الشعير ويفرض لعامله نصف شاة ، فليس فيه تفخيم صورة الامام ولا عدمه ، بل فرض له ما يحتاج اليه خاصة ، والا فنصف شاة لبعض العمال قد لا يكفيه لكثرة عياله وطروق ضيف وسائر ما يحتاج اليه من لباس وركوب وغيرهما ، فذلك قريب من اكل الشعير في المعنى . وايضاً فان ما رجع الى المأكل والمشروب لا يتجمل فيه بالنسبة الى الظهور للناس .

وقوله : فكذلك يحتاجون الى تجديد زخارف وسياسات لم تكن قديمة وربما وجبت في بعض الاحوال . مفتقر الى التأمل ، فقيه - على الجملة - انه مناقض لقوله في آخر الفصل « الخير كله في الاتباع ، والشر كله في الابتداع » مع ما ذكر قبله .

فهذا كلام يقتضي ان الابتداء شر كله، فلا يمكن ان يجتمع مع فرض الوجوب. وهو قد ذكر ان البدعة قد تجب، واذا وجبت لزم العمل بها، وهي لما قامت ضمن الشر كله فقد اجتمع فيها الامر بها والامر بتركها، ولا يمكن فيهما الاغفالك - وان كانا من جهتين - لان الوقوع يستلزم الاجتماع. وليس كالمصلاة في الدار المنصوبة، لان الاغفالك في الوقوع ممكن. وهاهنا: اذا وجبت فانما تجب على الخصوص، وقد فرض ان الشر فيها على على الخصوص فلزم التناقض. واما على التفصيل فان تجديد الزخارف فيه من الخطا ما لا يخفى.

واما السياسات فان كانت جارية على مقتضى الدليل الشرعي فليست ببدع، وان خرجت عن ذلك فكيف يندب اليها؟ وهي مسألة النزاع.

ودكر في قسم المكروه اشياء هي من قبيل البدع في الجملة ولا كلام فيها، او من قبيل الاحتياط على العبادات المحضة ان لا يزداد فيها ولا ينقص منها. وذلك صحيح، لان الزيادة فيها والنقصان منها بدع منكرة، خالاتها وذرائعها يُحتاط بها في جانب النهي.

ودكر في قسم المباح مسألة الماخل. ولبست في الحقيقة

من البدع بل هي من باب التثنية ، ولا يقال فيمن تتم بمباح : انه قد ابتدع . وانما يرجع ذلك - اذا اعتبر - الى جهة الاسراف في المأكول ، لان الاسراف كما يكون في جهة الكمية يكون في جهة الكيفية ، فالمناخل لا تعدو القسمين ، فان كان الاسراف من ماله ، فان كره والا اغتفر مع ان الاصل الجواز .

ومما يحكيه أهل التذكير من الآثار ان اول ما احدث الناس اربعة اشياء : المناخل ، والشبع ، وغسل اليدين بالاشنان بعد الطعام ، والاكل على الموائد . وهذا كله - ان ثبت نقلاً - ليس ببدعة ، وانما يرجع الى امر آخر . وان سلم انه بدعة فلا نسلم انها مباحة ، بل هي ضلالة ومنهي عنها ، ولكننا نقول بذلك .

فصل

واما ما قاله عز الدين . فالكلام فيه على ما تقدم . فامثلة الواجب منها من قبيل ما لا يتم الواجب الا به - كما قال - فلا يشترط ان يكون معمولاً به في السلف ، ولا ان يكون له اصل في الشريعة على الخصوص ، لانه من باب المصالح المرسلة لا البدع . أما هذا الثاني فقد تقدم ، وأما الاول فلا نه لو كان ثم من يسير الى فريضة الحج طيراناً في الهواء او مشياً على الماء لم يعد

مبتدعاً بمشيئه كذلك ، لان المقصود انما هو التوصل الى مكة
لاداء الفرض وقد حصل على الكمال ، فكذلك هذا .

على ان هذه اشياء قد ذمها بعض من تقدم من المصنفين
في طريقة التصوف وعدوها من جملة ما ابتدع الناس ، وذلك غير
صحيح ، ويكفي في رده اجماع الناس قبله على خلاف ما قال .

على انه نقل عن القاسم بن مخيمرة ^(١) انه ذكرت عنده العربية
فقال : اولها كبر ، وآخرها بني . وحكي ان بعض السلف قال :
النحو يذهب الخشوع من القلب ، ومن اراد ان يزدرى الناس
كلهم فلينظر في النحو . ونقل نحو من هذه . وهذه كلها لا دليل
فيها على الذم لانه لم يذم النحو من حيث هو بدعة بل من حيث
ما يكتسب به أمر زائد ، كما يذم سائر علماء السوء لا لاجل
علومهم بل لاجل ما يحدث بالعرض من الكبر به والمجب
وغيرها ، ولا يلزم من ذلك كون العلم بدعة ، فتسمية العلوم التي
يكتسب بها امر مذموم بدعاً إما على المجاز المحض من حيث لم
يحتج اليها اولاً ثم احتيج بعد ، او من عدم المعرفة بموضوع

(١) في نسختنا « مخيمرة » بدون ميم ولا نعرف احداً من السلف
الذين تنقل اقوالهم اسمه القاسم بن « مخيمرة » . واما القاسم بن مخيمرة فهو
من التابعين معروف في كتب رجال الحديث . ومخيمرة بضم الميم وفتح
الخاء وسكون الياء وكسر الميم الثانية .

البدعة ، اذ من العلوم الشرعية ما يداخل صاحبها الكبير والزهو
وغيرهما ، ولا يمود ذلك طليها بدم .



وبما حكى بعض هذه المتصوفة عن بعض علماء الخلف قال :
العلوم تسعة — اربعة منها سنة معروفة من الصحابة والتابعين ،
 وخمسة محدثة لم تكن نعرف فيما سلف . فلما الاربعة المعروفة :
علم الايمان ، وعلم القرآن ، وعلم الآثار ، والفتاوي . واما الخمسة
المحدثة : فالتحوي ، والعروض ، وعلم المقاييس ، والجدل في الفقه ،
وعلم المعقول بالنظر .

وهذا — ان صبح نقله — فليس اولاً كما قال . فان أهل
العربية يحكون عن ابي الاسود الدؤلي ان علي بن ابي طالب
رضي الله عنه هو الذي اشار عليه بوضع شيء في النحو حين
سمع اعرابياً قارئاً (ان الله بري من المشركين ورسوله) بالجر —
وقد روي عن ابن ابي مليكة ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
أمر ان لا يقرأ القرآن الا عالم باللغة ، وأمر ابا الاسود فوضع
النحو . والعروض من جنس النحو .

واذا كانت الاشارة من واحد من الخلفاء الراشدين صار
النحو والنظر في الكلام العربي من سعة الخلفاء الراشدين ، وان

سلم أنه ليس كذلك ، فقاعدة المصالح تم علوم العربية . أي تكون من قبيل المشروع ، فهي من جنس كتب المصحف وتدوين الشرائع . وما ذكر عن القاسم بن مخيرة قد رجع عنه .

قال احمد بن يحيى ثعلبا (١) قال كان احد الأئمة في الدين يعيب النحو ويقول : اول تعلمه شغل ، وآخره يزدرى العالم به الناس . فقرأ يوما « انما يخشى الله من عباده العلماء » برفع الله ونصب العلماء . فقيل له : ككفرت من حيث لا تعلم . تجمل الله يخشى العلماء ؟ فقال : لا طلمت (٢) عن علم بدل الى معرفة هذا ابداً .

قال عثمان بن سعيد الداني : الامام الذي ذكره احمد بن يحيى هو القاسم بن مخيرة . قال : وقد جرى لعبد الله بن ابي اسحاق مع محمد بن سيرين كلام . وكان ابن سيرين ينتقص النحويين ، فاجتمعا في جنازة فقرأ ابن سيرين « انما يخشى الله من عباده العلماء » برفع اسم الله . فقال له ابن ابي اسحاق : كفرت يا ابا بكر . تعيب على هؤلاء الذين يقيمون كتاب الله ؟ فقال ابن سيرين : ان كنت اخطأت فاستغفر الله .

*

وأما علم المقاييس فأصله في السنة ، ثم في علم السلف بالقياس ، ثم قد جاء في ذم القياس اشياء حملوها على القياس الفاسد . فذلك

من، قيل للنظر في الادلة. وقد كان السلف الصالح يجتمعون للنظر في المسائل الاجتهادية التي لا نص فيها للتعاون على استخراج الحق، فهو من قبل التعاون على البر والتقوى، ومن قبل المشاورة المأمور به، فكلاهما مأمور به.

•

واما علم المقول بالنظر. فاصل ذلك في الكتاب والسنة، لان الله تعالى احتج في القرآن على المخالفين لدينه بالادلة العقلية، كقوله (— لو كان فيهما آلهة الا الله لتسدنا — وقوله: هل من شريك لكم من يفعل من ذلكم من شيء؟ وقوله— أروني ماذا خلقوا من الارض! ام لهم شرك في السموات؟) وحكى عن ابراهيم عليه عليه السلام حاجته للكفار بقوله: (فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي) الخ: وفي الحديث حين ذكرت العدوى «فن اعدى الاول؟» الى غير ذلك من الادلة. فكيف يقال انه من البدع؟

وقول عز الدين: ان الرد على القدريه وكذا (غيرهم) من اهل البدع، من البدع الواجبة. غير جار على الطريق الواضح. ولو سلم فهو من المصالح المرسله. وأما امثلة البدع المحرمة فظاهرة.

وأما امثلة المندوبة . فذكر منها احدث الربط والمدارس .
 فان عني بالربط ما بني من الحصون والقصور قصداً للرباط فيها ،
 فلا شك ان ذلك مشروع بشرعية الرباط ولا بدعة فيه . وان عني
 بالربط ما بني لالتزام سكانها قصد الانقطاع الى العبادة - لأن
 احدث الربط التي شأنها ان تبني تديناً للمتقطعين للعبادة في زعم
 المحدثين ، ويوقف عليها اوقاف يجري منها على الملازمين لها ما يقوم
 بهم في معاشهم من طعام ولباس وغيرهما - لا يخلو ان يكون لها اصل
 في الشريعة أم لا ، فان لم يكن اصل ، دخلت في الحكم تحت
 قاعدة البدع التي هي ضلالات ، فضلاً عن ان تكون مباحة ،
 فضلاً عن ان تكون مندوبة اليها . وان كان لها اصل فليست
 ببدعة ، فادخلها تحت جنس البدع غير صحيح .

ثم ان كثيراً ممن تكلم على هذه المسئلة من المصنفين
 في التصوف تعلقوا بالصفة التي كانت في مسجد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يجتمع فيها فقراء المهاجرين ، وهم الذين نزل
 فيهم (ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون
 وجهه) الآية ، وقوله تعالى (واصبر نفسك مع الذين يدعون
 ربهم بالغداة والعشي) الآية ، فوصفهم الله بالتعب والانتقطاع

الى الله بدعائه قصدًا لله خالصًا ، فدل على أنهم انقطعوا لعبادة الله بدعائه قصدًا لله لا يشغلهم عن ذلك شاغل - فنحن انما صنعنا صفة مثلها او قاربها يجتمع فيها من اراد الانقطاع الى الله ، ويلتزم العبادة ، ويتجرد عن الدنيا والشغل بها . وذلك كان شأن الاولياء ينقطعون عن الناس ، ويشغلون باصلاح بواطنهم ، ويولون وجوههم شطر الحق ، فهم على سيرة من تقدم .

وانما يسمى ذلك بدعة باعتبار ما ، بل هي سنة ، واهلها متبعون للسنة فهي طريقة خاصة لأناس . ولذلك لما قيل لبعضهم : في كم تجب الزكاة ؟ قال : على مذهبنأ أم على مذهبكم ؟ ثم قال : اما على مذهبنا فالكل لله . وأما على مذهبكم فكذا وكذا - او كما قال - وهذا كله من الامور التي جرت عند كثير من الناس هكذا غير محقة ، ولا منزلة على الدليل الشرعي ، ولا على احوال الصحابة والتابعين .

ولا بد من بسط طرف من الكلام في هذه المسئلة - بحول الله - حتى يتبين الحق فيها لمن انصف ولم يغالط نفسه وبالله التوفيق . وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر الى المدينة كانت الهجرة واجبة على كل مؤمن بالله ممن كان بمكة او غيرها . فكان منهم من احتال على نفسه فهاجر بماله او شيء

منه ، فاستعان به لما قدم المدينة في حرفته التي كان يحترف من تجارة او غيرها ، كأبي بكر الصديق رضي الله عنه ، فانه هاجر بجميع ماله ، وكان خمسة آلاف .

(ومنها) من فر بنفسه ولم يقدر على استخلاص شيء من ماله ، فقدم المدينة صفر اليدين .

وكان الغالب على اهل المدينة العمل في حوائطهم وأموالهم بانفسهم فلم يكن لغيرهم معهم كبير فضل في العمل . وكان من المهاجرين من اشركهم الانصار في اموالهم وهم الاكثر من دليل قصة بني النضير . فان ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم بني النضير قال للانصار « إن شئتم قسمتها بين المهاجرين وتركتم نصيبكم فيها وخلقى المهاجرون بينكم وبين دوركم واموالكم فانهم عيال عليكم » فقالوا نعم . فقبل ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم . غير انه اعطى ابا دجانة وسهل بن حنيف وذكر انهم فقراء ، وقد قال المهاجرون ايضاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ما رأينا قوماً أبذل من كثير ، ولا احسن مواساة من قليل ، من قوم نزلنا بين اظهريهم . يعني الانصار . لقد كفونا المؤنة ، واشركونا في المهنة ، حتى لقد خفنا ان يذهبوا بالاجر كله . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لا ، ما دعوتكم الله لهم واثبتهم عليهم »

(ومنها) من كان يلتقط نوى التمر فيرضها ويبيعها علماً للابل ، ويتقوت من ذلك الوجه .

(ومنها) من لم يجد وجهاً يكتسب به لقوت ولا لسكنى ، فجمعهم النبي صلى الله عليه وسلم في صفة كانت في مسجده ، وهي سقفة كانت من جلته ، اليها يأوون ، وفيها يقعدون ، اذ لم يجدوا مالا ولا اهلاً . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحض الناس على إعائتهم والإحسان اليهم . وقد وصفهم ابو هريرة رضي الله تعالى عنه اذ كان من جلته ، وهو اعرف الناس بهم . قال في الصحيح : واهل الصفة اضياف الاسلام ، لا يأوون على اهل ولا مال ، ولا على احد ، اذا أتته - يعني النبي صلى الله عليه وسلم - صدقة بعث بها اليهم ، ولا يتناول منها شيئاً ، واذا أتته هدية ارسل اليهم واصاب منها ، واشركهم فيها . فوصفهم بأنهم اضياف الاسلام وحكم لهم - كما ترى - بحكم الاضياف . وانما وجبت الضيافة في الجملة لأن من نزل بالبادية لا يجد منزلاً ولا طعاماً لشراء ، اذ لم يكن لاهل الوبر اسواق ينال منها ما يحتاج اليه من طعام يشتري ، ولا خانات يؤوى اليها ، فصار البضيف مضطراً وان كان ذا مال ، فوجب على اهل الموضع ضيافته واياؤه حتى يرتحل ، فان كان لا مال له فذلك احرى . فكذلك اهل الصفة

لما لم يجدوا منزلا آوأم النبي صلى الله عليه وسلم الى المسجد حتى يجدوا ، كما انهم حين لم يجدوا ما يقوتهم ندب النبي صلى الله عليه وسلم الى اعانتهم

وفيه نزل قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا افقوا من طيبات ما كسبتم ومما اخرجنا لكم من الارض - الى قوله - للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله) الآية . فوصفهم الله تعالى باوصاف منها انهم أحصروا في سبيل الله ، أي منعوا وحبسوا حين قصدوا الجهاد مع نبيه صلى الله عليه وسلم ، كأن المدوّ احصرهم فلا يستطيعون ضرباً في الارض ، لا لانتخاذ المسكن ولا للمعاش . كأن المدوّ قد احاط بالمدينة فلا هم يقدمون على الجهاد حتى يكسبوا من غنائه ، ولا هم يتفرغون للتجارة او غيرها لخوفهم من الكفار ، ولضعفهم في اول الامر ، فلم يجدوا سبيلا للكسب اصلا . وقد قيل : ان قوله تعالى (لا يستطيعون ضربا في الارض) انهم قوم أصابتهم جراحات مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فصاروا زمنى .

وفيه أيضا نزل (للفقراء الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم) ألا ترى كيف قال « اخرجوا » ولم يقل : خرجوا ، فانه قد كان يحتمل ان يخرجوا اختيارا ، فبان انهم انما اخرجوا منها اضطرارا ،

ولو وجدوا سيلا ان لا يخرجوا لعلوا . قيه دليل على ان الخروج على المال اختيارا ليس بمقصود للشارع ، وهو الذي تدل عليه ادلة الشريعة ، فلاجل ذلك بوأم رسول الله صلى الله عليه وسلم الصفة .

فكانوا في اثناء ذلك ماين طالب للقرآن والسنة ، كابي هريرة ، فانه قصر نفسه على ذلك . الاترى الى قوله في الحديث « وكنت أؤم رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم على ملء بطني ، فأشهد اذا غابوا ، وأحفظ اذا نسوا » . وكان منهم من يتفرغ الى ذكر الله وعبادته وقراءة القرآن . فاذا غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا معه ، واذا أقام أقام معه . حتى فتح الله على رسوله وعلى المؤمنين ، فصاروا الى ما صار الناس اليه غيرهم ممن كان ذا أهل ومال وطلب للمعاش واتخاذ المسكن ، لان العذر الذي حبسهم في الصفة قد زال ، فرجعوا الى الاصل لما زال العارض . فالذي تحصل ان القعود في الصفة لم يكن مقصودا لنفسه ، ولا بناء الصفة للفقراء مقصودا بحيث يقال : ان ذلك مندوب اليه ، لمن قدر عليه . ولاهي رتبة شرعية تطلب بحيث يقال : ان ترك الاكتساب والخروج عن المال والانتطاع الى الزوايا يشبه حالة أهل الصفة ، وهي الرتبة العُليا لانها تشبه باهل صفة رسول

الله صلى الله عليه وسلم الذين وصفهم الله تعالى في القرآن بقوله (ولا تطرد الذين يدعون ربهم - وقوله - واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي) الآية . فان ذلك لم يكن على ما زعم هؤلاء ، بل كان على ما تقدم .

والدليل من العمل ان المقصود بالصفة لم يدم ، ولم يثابر أهلها ولا غيرهم على البقاء فيها ، ولا عمرت بعد النبي صلى الله عليه وسلم . ولو كان من قصد الشارع ثبوت تلك الحالة لكانوا هم أحق بفهمها أولا ، ثم باقامتها والمكث فيها عن كل شغل ، وأولى بتجديد معاهدها ، لكنهم لم يفعلوا ذلك ألبتة . فالتشبه باهل الصفة اذا في إقامة ذلك المعنى وانحاذ الروايا والربط لا يصح . فليفهم الموفق هذا الموضع ، فانه مزلة قدم لمن لم يأخذ دينه عن السلف الاقدمين ، والعلماء الراسخين .

ولا يظن العاقل ان القمود عن الكسب ولزوم الربط مباح ، أو مندوب اليه أفضل من غيره ، اذ ليس ذلك بصحيح ، ولن يأتي آخر هذه الامة باهدى ممن كان عليه أولها ، ولا كفى (?) المسكين المقتر بعمل الشيوخ المتأخرين ان صدور هذه الطائفة المتصفين بالصوفية لم يتخذوا رباطا ولا زاوية ، ولا بنوا بناء يضاھون به الصفة للاجتماع على التمسك والاقطاع عن أسباب

الدنيا ، كالفصيل بن عياض و ابراهيم بن ادم والجنيـد و ابراهيم الخواص والحارث المحاسبي والشبلي ، وغيرهم ممن سابق في هذا الميدان . واما محصول هؤلاء انهم خالفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخالفوا السلف الصالح ، وخالفوا شيوخ الطريقة التي اتسبوا اليها . ولا توفيق الا بالله .

*

وأما المدارس

فلم^(١) يتعلق بها امر تبدي يقال في مثله بدعة ، الأعلى فرض ان يكون من السنة ان لا يقرأ العلم الا بالمساجد ، وهذا لا يوجد . بل العلم كان في الزمان الاول يث بكل مكان من مسجد أو منزل ، أو سفر أو حضر ، أو غير ذلك . حتى في الاسواق . فاذا أعد أحد من الناس مدرسة يعني باعدادها الطلبة ، فلا يزيد ذلك على اعداد له منزلا من منازل ، أو حائطا من حوائطه ، أو غير ذلك . فابن مدخل البدعة هاهنا ؟

وان قيل ان البدعة في تخصيص ذلك الموضع دون غيره ، والتخصيص هاهنا ليس بتخصيص تبدي ، وانما هو تعيين بالحس كما تعين سائر الامور المحبسة ، وتخصيصها ليس ببدعة .

(١) كتب في هامش الاصل «فلا» على انها نسخة ثانية .

فكذلك ما نحن فيه . بخلاف الربط فانها خصت تشبيها بالصفة
بهما للتعبد ، فصارت تعبديّة بالقصد والعرف ، حتى ان ساكنيها
مباينون لتبريم في التحلة والمذهب والزي والاعتقاد .

••

﴿ وكذلك ما ذكر من بناء القناطر ﴾

فانه راجع الى اصلاح الطرق ، وازالة المشقة عن سالكيها ،
وله أصل في شرب الايمان وهو امامطة الاذى عن الطريق ،
فلا يصح ان يمد في البدع بحال .

*

وقوله : وكل احسان لم يمد في العصر الاول . فيه تفصيل .
فلا يخلو ^(١) الاحسان المفروض ان يفهم من الشريعة انه مقيد
بقيد تعبدي أو لا . فان كان مقيدا بالتعبد الذي لا يعقل معناه ،
فلا يصح ان يعمل به الا على ذلك الوجه . وان كان غير مقيد في
أصل التشريع بأمر تعبدي ، فلا يقال : انه غير بدعة على أي وجه
وقع ، الآ على احد ثلاثة أوجه . (احدها) أن يخرج اصلا شرعيا

(١) نص نسختنا « فلا تحيلوا » والصواب ما صححنا الكلمة به كما
يعلم من لاحق الكلام

مثل الاحسان المتبع بالمن والاذى ، والصدقة من المديان^(١) المضروب على يده ، وما اشبه ذلك . ويكون اذ ذاك معصية .
(والثاني) ان يلتزم على وجه لا يتعدى ، بحيث يفهم منه الجاهل انه لا يجوز الا على ذلك الوجه . فينثذ يكون الا لزام المشار اليه البدعة ، بل بدعة منمومة وضلالة ، وسيأتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى . فلا تكون اذا مستحبة .

(والثالث) ان يجري على رأي من يرى المعقول المعنى وغيره بدعة منمومة ، كمن كره تخيل الدقيق في الصيغة ، فلا تكون عنده البدعة مباحة ولا مستحبة .

وصلاة التراويح تقدم الكلام عليها .

••

﴿ وأما الكلام في دقائق التصوف ﴾

فليس ببدعة باطلاق . ولا هو مما صح بالدليل باطلاق ، بل الامر يتقسم .

ولفظ التصوف لا بد من شرحه أولا حتى يقع الحكم على أمر مفهوم لانه أمر مجمل عند هؤلاء المتأخرين . فنرجع الى

(١) المديان بالكسر صيغة مبالغة وهو الذي يقرض كثيرا ويستقرض كثيرا (ضد)

ما قال فيه المتقدمون .

وحاصل ما يرجع فيه لفظ التصوف عند معنيان : أحدهما التخلق بكل خلق سني، والتجرد عن كل خلق دني . والآخر أنه الفناء عن نفسه، والبقاء لربه . وهما في التحقيق الى معنى واحد، الا ان احدهما يصلح التعبير به عن البداية ، والآخر يصلح التعبير به عن النهاية . وكلاهما اتصاف ، الا ان الاول لا يلزمه الحال ، والثاني يلزمه الحال . وقديما رويهما بلفظ آخر فيكون الاول عملا تكليفياً، والثاني نتيجة . ويكون الاول اتصاف الظاهر، والثاني اتصاف الباطن ، ومجموعهما هو التصوف .

واذا ثبت هذا فالتصوف بالمعنى الاول لا بدعة في الكلام فيه ، لأنه انما يرجع الى تفقه يبني عليه العمل ، وتفصيل آفاته وعوارضه ، واوجه تلافي الفساد الواقع فيه بالاصلاح . وهو فقه صحيح . واصوله في الكتاب والسنة ظاهرة ، فلا يقال في مثله : بدعة ، الا اذا أطلق على فروع الفقه التي لم يلف مثلها في السلف الصالح انها بدعة ، كفروع ابواب السلم والاجارات والجراح ، ومسائل السهو ، والرجوع عن الشهادات ، وبيع الآجال ، وما اشبه ذلك .

وليس من شأن العلماء اطلاق لفظ البدعة على الفروع

المستنبطة التي لم تكن فيما سلف ، وان دقت مسائلها . فكذلك لا يطلق على دقائق فروع الاخلاق الظاهرة والباطنة انها بدعة ، لأن الجميع يرجع الى أصول شرعية .

• •

وأما بالمعنى الثاني فهو على ضرب : (احدها) يرجع الى العوارض الطارئة على السالكين ، اذا دخل عليهم نور التوحيد الوجداني ، فيتكلم فيها بحسب الوقت والحال ، وما يحتاج اليه في النازلة الخاصة رجوعاً الى الشيخ المربي ، وما يبين له في تحقيق مناطها بفراسته الصادقة في السالك بحسبه وبحسب العارض ، فيدأويه بما يليق به من الوظائف الشرعية والاذكار الشرعية ، او باصلاح مقصده ان عرض فيه العارض . فقلماً يطرأ العامل بل العارض الآ عند الاخلال ببعض الاصول الشرعية التي بني عليها في بدايته . فقد قالوا : انما حُرِّموا الوصول ، بتضييعهم الاصول .

فقل هذا لا بدعة فيه لرجوعه الى اصل شرعي : ففي الصحيح من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم جاءه ناس من اصحابه رضي الله عنهم فقالوا : يا رسول الله انا نجد في انفسنا الشيء يعظم ان نتكلم به - او الكلام به - مانحب ان

لنا وانا تكلمنا به ، قال « أوقد وجدتموه ؟ » قالوا - نعم . قال « ذلك صريح في الايمان ^(١) » وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان احدنا يجد في نفسه يعرض بالشيء لأن يكون حمة احب اليه من ان يتكلم به قال : « الله اكبر الله اكبر الله اكبر ، الحمد لله الذي رد كيده الى الوسوسة » ^(٢) وفي حديث آخر « من وجد من ذلك شيئاً فليقل آمنت بالله » وعن ابن عباس رضي الله عنهما في مثله : اذا وجدت شيئاً من ذلك فقل : هو الاول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم . - الى اشباه ذلك ، وهو صحيح ملبح .
(والثاني) يرجع الى النظر في الكرامات ، وخوارق العادات ، وما يتعلق بها مما هو خارق في الحقيقة او غير خارق . وما هو منها يرجع الى امر نفسي او شيطاني ، او ما اشبه ذلك من احكامها . فهذا النظر ليس ببدعة ، كما انه ليس ببدعة النظر في المعجزات

(١) الحديث في صحيح مسلم : ونصه : انا نجد في انفسنا ما يتعاطم احدنا ان يتكلم به قال « وقد وجدتموه » قالوا نعم . قال « ذلك صريح الايمان » وقولهم « ان لنا » حذف اسم « ان » لانه ذهب النفس كل مذهب في تقدير عظمتة . أي ان لنا كذا وكذا من المال والخيرات

(٢) رواه ابو داود والنسائي وكان محرقاً فصححناه كما روي .
والحمة بضم فتح الحم

وشروطها، والفرق بين النبي والمتنبي، وهو من علم الاصول
فحكمه حكمه.

*

(والضرب الثالث) ما يرجع الى النظر في مدركات النفوس
من العالم الغائب، واحكام التجريد النفسي، والعلوم المطلقة بعالم
الارواح، وذوات الملائكة والسايطان، والنفوس الانسانية
والحيوانية، وما اشبه ذلك. وهو بلا شك بدعة مذمومة ان
وقع النظر فيه والكلام عليه بقصد جعله علماً ينظر فيه، وفناً
يشتغل بتحصيله بتعلم او رياضة، فانه لم يعمد مثله في السلف
الصالح. وهو في الحقيقة نظر فلسفيّ انما يشتغل باستجلابه
والرياضة لاستفادته اهل الفلسفة الخارجون عن السنة، المدودون
في الفرق الضالة، فلا يكون الكلام فيه مباحاً فضلاً عن ان
يكون مندوباً اليه.

نعم قد يمرض للسالك فيتكلم فيه مع الربّي حتى يخرج
عن طريقه، ويعد بينه وبين فريقه، لما فيه من إمالة مقصد
السالك الى ان يمد الله على حرف، زيادة الى الخروج عن الطريق
المستقيم بتبعه والاتفات اليه، اذ الطريق مبني على الاخلاص
التام بالتوجه الصادق، وتجدد التوحيد عن الاتفات الى الاغيار.

وفتح باب الكلام في هذا الضرب مضاد لذلك كله .

•

(والضرب الرابع) يرجع الى النظر في حقيقة القناء من حيث الدخول فيه والاتصاف باوصافه ، وقطع اطماع النفس عن كل جهة توصل الى غير المطلوب ، وان دقت ، فان اهواء النفوس تدق وتسري مع السالك في المقامات ، فلا يقطعها الا من حسم مادتها وبت طلائعها . وهو باب القناء المذكور .

وهذا نوع من انواع الفقه المتعلق باهواء النفوس ، ولا يعد من البدع لدخوله تحت جنس الفقه ، لأنه وان دق راجع الى ما جل من الفقه ، ودقته وجلته اضافيان ، والحقيقة واحدة . وثم اقسام آخر جميعها اما يرجع الى فقه شرعي حسن في الشرع ، واما الى ابتداع ليس بشرعي وهو قبيح في الشرع .

•

واما الجدل وجمع المحافل للاستدلال على المسائل فقد مر الكلام فيه .

•

واما امثلة البدع المكروهة فمد منها زخرفة المساجد وتزويق المصاحف وتلحين القرآن بحيث تتغير الفاظه عن الوضع

العربي . فان اراد مجرد الفعل من غير اقتران امر آخر ، فغير مسلم ، وان اراد مع اقتران اصل التشريع ، فصحيح ما قال : ان البدعة لا تكون بدعة الا مع اقتران هذا القصد ، فان لم يقترن فهي منهي عنها غير بدع .

•

واما امثلة البدع المباحة . فعدة منها المصافحة عقب صلاة الصبح والمصر . اما انها بدع فسلم . واما انها مباحة فممنوع ، اذ لا دليل في الشرع يدل على تخصيص تلك الاوقات بها ، بل هي مكروهة اذ يخاف بدوامها إلحائها بالصلوات المذكورة ، كما خاف مالك رحمه الله وصل ستة ايام من شوال برمضان لا يمكن ان يبعدها من رمضان . وكذلك وقع .

فقد قال القرافي : قال الشيخ زكي الدين عبد العظيم المحدث : ان الذي خشي منه مالك رضي الله عنه قد وقع بالعم ، فصاروا يتركون المسحرين على عاداتهم والبولاقين ، وشعائر رمضان الى آخر الستة الايام ، فحينئذ يظهرون شعائر العيد — قال — وكذلك شاع عند عامة مصر ان الصبح ركعتان الا في يوم الجمعة فانه ثلاث ركعات ، لاجل اهم يرون الامام يواظب على قراءة سورة السجدة يوم الجمعة في صلاة الصبح ويسجد فيها ، فيعتقدون ان

تلك ركمة أخرى واجبة (قال) وسدّ هذه القرائع متعين في الدين . وكان مالك رحمه الله شديد المبالغة في سدّ الذرائع وعدّ ابن عبد السلام من البدع المبالغة التوسع في الملزومات وقد تقدم ما فيه .

والحاصل من جميع ما ذكر فيه قد وضع منه ان البدع لا تنقسم الى ذلك الانقسام ، بل هي من قبيل المنهي عنه اما كراهة واما تحريماً ، حسبما يأتي ان شاء الله تعالى .

فصل

ومما يتعلق به بعض المتكلفين ان الصوفية هم المشهورون باتباع السنة ، المقتدون بافعال السلف الصالح ، الثابرون في اقوالهم وافعالهم على الاقتداء التام والقرار عما يخالف ذلك ، ولذلك جعلوا طريقهم مبنية على اكل الحلال ، واتباع السنة ، والاخلاص . وهذا هو الحق . ولكنهم في كثير من الامور يستحسنون اشياء لم تأت في كتاب ولا سنة ، ولا عمل بامثالها السلف الصالح ، فيعملون بمقتضاها ، ويثابرون عليها ، ^(١) ويحكمونها طريقاً لهم

(١) الاصل: ويثابرون عليهم بل عليها . وهذا من الاضراب عن الغلط وقد تكرّر في هذا الكتاب . وهل هو من الناسخ حتى لا يشوه النسخة بترميم ما كتبه غلطاً ، ام كان يملئ عليه ذلك فيكتب ؟ الله اعلم

مِنَها وسنة لا تخلف ، بل ربما اوجبوها في بعض الاحوال .
فلولا ان في ذلك رخصة لم يصح لهم ما بنوا عليه .

فمن ذلك انهم يعتمدون في كثير من الاحكام على الكشف
والمعاينة ، وخرق العادة ، فيحكمون بالحل والحرمة ، ويثبتون على
ذلك الاقدام والاجام ، كما يحكى عن المحاسبي انه كان اذا
تناول طعاماً فيه شبهة ينبض له عرق في اصبعه فيمتنع منه .
وقال الشبلي : اعتقدت وقتاً ان لا آكل الا من حلال ، فكنت
ادور في البراري ، فرأيت شجرة تين فددت يدي اليها لا آكل
فنادتني الشجرة : احفظ عليك عهدك ، لا تأكل مني فاني
ليهودي . وقال ابراهيم الخواص رحمه الله : دخلت خربة في
بعض الاسفار في طريق مكة بالليل فاذا فيها سبع عظيم نخفت ،
فهتف بي هاتف : اثبت فان حولك سبعين الف ملك يحفظونك .

فشل هذه الاشياء اذا عرضت على قواعد الشريعة ظهر عدم
البناء عليها ، اذ المكاشفة ، او الهاقف المجهول ، او تحرك بعض
العروق ، لا يدل على التحليل ولا التحريم لا مكانه في نفسه ، والا
لو حضر ذلك حاكم او غيره لكان يجب عليه او يندب البحث
عنه حتى يستخرج من يد واضعه بين ايديهم الى مستحقه . ولو
هتف هاتف فان فلاناً قتل المقتول الفلاني ، او اخذ مال فلان ،

• اوزنى ، او سرق . أكان يجب عليه العمل بقوله ؟ او يكون شاهداً في بعض الاحكام ؟ بل لو تكلمت شجرة او حجر بذلك أكان يحكم الحاكم به ؟ او ينسب عليه حكم شرعى ؟ هذا مما لا يعد في الشرع مثله .

ولذلك قال العلماء : لو ان نبياً من الانبياء ادعى الرسالة ، وقال : انني اذاع هذه الشجرة فتكلمني ^(١) ثم دعاها فأتت وكلمته وقالت : انك كاذب . لكان ذلك دليلاً على صدقه لا دليلاً على كذبه ، لأنه تحدى بالمرجاء على وفق ما ادعاه وكون الكلام تصديقاً او تكذيباً امر خارج عن مقتضى الدعوى لا حكم له .

فكذلك نقول في هذه المسئلة : اذا فرضنا ان اقتباس العرق لازم لكون الطعام حراماً : لا يدل ذلك على ان الحكم بالامساك عنه اذا لم يدل عليه دليل . معتبر في الشرع معلوم . وكذلك مسئلة الخواص . فان التوقي من مظان المهلكات مشروع ، بخلافه يظهر انه خلاف المشروع ، وهو متاد في اهل هاته الطريقة .

وكذلك كلام الشجرة للشبلي من جملة الخوارق وبناء الحكم عليه غير معهود .

(١) كذا . ولعلها « تكلمني » فتكون جواب الشرط .

ومن ذلك انهم يبنون طريقهم على اجتناب الرخص جملة ،
حتى ان شيخهم الذي مهد لهم الطريقة ابا القاسم القشيري قال
في باب وصية المريدين من رسالته « ان اختلفت على المريد
فناوى الفقهاء يأخذ بالاحوط ، ويقصد ابدأ الخروج عن
الخلاف ، فان الرخص في الشريعة للمستضعفين واصحاب الحوائج
والاشغال ، وهؤلاء الطائفة - يعني الصوفية - ليس لهم شغل
سوى القيام بحقه سبحانه . ولهذا قيل اذا انحط الفقير عن درجة
الحقيقة ، الى رخصه الشريعة ، فقد فسخ عقده ، ونقض عهده
فيما بينه وبين الله »

فهذا الكلام ظاهر في انه ليس من شأنهم الترخص في
مواطن الترخص المشروع ، وهو ما كان عليه رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، والسلف الصالح من الصحابة والتابعين . فالتزام
الغرائم مع وجود مظان الرخص التي قال فيها رسول الله صلى الله
عليه وسلم « ان الله يحب ان تؤتى رخصه كما يحب ان
تؤتى عزائمه » فيه ما فيه . وظاهره انه بدعة استحسوها قما
لنفس عن الاسترسال في الميل الى الراحة ، وإثارة الى ما بينى
عليه من المجاهدة .

ومن ذلك ان القشيري جعل من جملة ما يني عليه من اراد
الدخول في طريقهم « الخروج عن المال ، فان ذلك الذي يميل اليه
به عن الحق ، ولم يوجد من يدخل في هذا الامر ومعه علاقة
من الدنيا الا جرته تلك العلاقة عن قريب الى ما منه خرج ،
الى آخر ما قال . وهو في غاية الاشكال مع ظواهر الشريعة ،
لانا نعرض ذلك على الحالة الاولى ، وهي حالة رسول الله صلى
الله عليه وسلم مع اصحابه الكرام ، اذ لم يأمر احداً بالخروج عن
ماله ، ولا امر صاحب صنعة بالخروج عن صنعته ، ولا صاحب
تجارة بترك تجارته ^(١) وهم كانوا اولياء الله حقاً ، والطالبون لسلوك
طريق الحق صدقاً ، وان سلك من بعدهم الف سنة لم يبلغ شأومهم ،
ولم يبلغ هدامهم .

ثم انه كما يكون المال شغلاً في الطريق عن بلوغ المراد ،
فكذلك يكون فراغ اليد منه جملة شغلاً عنه . وليس الماضي
اولى بالاعتبار من الآخر . فانت ترى كيف جعل هذا النوع
الذي لم يوجد في الساف عهداً - اعملاً في سلوك الطريق . وهو

(١) كانت العبارة في نسختنا : ولا صاحب تجارة عن بل بترك تجارته .
وهو من بدل القلط مع بقاته كما مر نظيره (في ص ٢٨١) اراد أولاً ان
يقول : ولا صاحب تجارة عن مجارته . فتذكر ان الصواب بترك
تجارته ، فأضرب عما بدأ به .

— كما ترى — محدث ، فما ذلك الا لأن الصوفية استحسنوه ،
لأنه بلسان جميعهم ينطق



ومن ذلك انهم يقولون: انه لا يصح للشيخ التجاوز عن زلات
المريدين ، لأن ذلك تضييع لحقوق الله تعالى . وهذا الفقير^(١)
العام يستنكر في الحكم الشرعي . الا ترى ما جاء في الحديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله « اقبلوا ذوي الهيئات
عثراتهم ، وذلك فيما لم يكن حداً من حدود الله »^(٢) فلو كان المغو غير
صحيح لكان مخالفاً لهذا الدليل ، ولما جاء من فضل المغو ، وايضاً
فان الله يحب الرفق ويرضى به ويمين عليه ما لا يمين على العنف .
ومن جملة الرفق شرعية التجاوز والاعضاء . إذ العبد لا بد له من
زلة وتقصير ، ولا معصوم الا من عصمه الله .



ومن ذلك اخذهم على المريد ان يقلل من غذائه ، لكن

(١) كذا ولعل الاصل « النفي » لا الفقير (٢) الحديث رواه احمد
والبخاري في الادب المفرد وابو داود عن عائشة باقظ « اقبلوا ذوي
الهيئات عثراتهم الا الحدود » وابن جرير والعسكري بلفظ عنها « اقبلوا
ذوي الهبة عثرانهم الا حداً من حدود الله » ولا اعرف احداً رواه باقظ
المصنف وهو ضعيف أو منكر وإن قيل انه حسن لذريه ، ويوجد من
نصوص الكتاب وصحيح الاخبار ما هو أدل منه على ما يربد المصنف

بالتدريج شيئاً بعد شيء لا مرة واحدة، وان يديم الجوع والصيام، وان يترك التزويج^(١) با دام في سلوكه . ويمد ذلك كله من مشكلات التشريع، بل هو شيء بالتبتل الذي رذّه رسول الله صلى الله عليه وسلم على بعض اصحابه حتى قال « من رغب عن سنتي فليس مني » .

واذا تؤمل ما ذكره في شأن التدريج في ترك الغذاء^(٢) وجده غير معهود في الزمان الاول ، والقرن الافضل .



ومن ذلك اشياء ألزموها المريد حالة السماع، من طرح الخرق، وان من حق المريد ان لا يرجع في شيء خرج عنه البتة، الا ان يشير عليه الشيخ بالرجوع فيه ، فيأخذه بنية العارية بقلبه ، ثم يخرج عنه بعد ذلك من غير ان يوحش قلب الشيخ . الي اشياء اخترعوها في ذلك لم يعمد مثلها في الزمان الاول . وذلك من نتائج مجالس السماع الذي اعتمدوه .

والسماع في طريقة التصوف ليس منها لا بالاصل ولا بالتبع ، ولا استعمله احد من السلف ممن يشار اليه حاذياً في

(١) لعله الزوج (٢) الاصل : ترك العقد بل الغذاء . وهو من الاضراب الذي تهدم نظيره آفا

طريق الخير ، وإنما رأيت مأخوذاً به في ذلك وفي غيره عند
الفلاسفة الآخذة للتكليف الشرعي .

ولو تتبع هذا الباب لكثرت مسأله وانتشرت ، وظاهرها
انها استحسنات اتخذت بعد ان لم تكن ، والقوم - كما ترى -
مستمسكون بالشرع ، فلولا ان مثل هذه الامور لاحق
بالمشروعات لكانوا ابعد الناس منها ، ويدل على ان من البدع
ما ليس بمذموم ، بل ان منها ما هو ممدوح ، وهو المطلوب .



والجواب أن نقول - اولاً - كل ما عمل به المتصوفة
المعتبرون في هذا الشأن لا يخلو اما ان يكون مما ثبت له اصل
في الشريعة أم لا ، فان كان له اصل فهم خلفاء به ، كما ان السلف
من الصعابة والتابعين خلفاء بذلك . وان لم يكن له اصل في
الشريعة فلا عمل عليه لأن السنة حجة على جميع الامة ، وليس
عمل احد من الامة حجة على السنة ، لأن السنة معصومة عن
الخطأ ، وصاحبها معصوم ، وسائر الامة لم تثبت لهم عصمة . إلا
مع اجماعهم خاصة ، واذا اجتمعوا تضمن اجماعهم دليلاً شرعياً كما
تقدم التنبيه عليه .

فالصوفية كثير من لم تثبت له العصمة ، فيجوز عليهم الخطأ

والنسيان والمصيبة كبرتها وصغيرتها . فاعمالهم لا تعدوا الامرين .
ولذلك قال العلماء : كل كلام مأخوذ أو متروك ، الا ما كان
من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . وقد قرر ذلك القشيري
احسن تقرير فقال : « فان قيل : فهل يكون الولي معصوماً حتى
لا يصير على الذنوب ؟ قيل : أما وجوباً كما يقال في الانبياء فلا ،
واما ان يكون محفوظاً حتى لا يصير على الذنوب . وان حصلت
منهم آفات أو زلات . فلا يتمتع ذلك في وصفهم (قال) لقد قيل
للجنيد : ايزني العارف ؟ فاطرق ملياً ، ثم رفع رأسه وقال (وكان
امر الله قدراً مقدوراً)

فهذا كلام منصف . فكما يجوز على غيرهم الماصي
فالابتداع وغيره كذلك يجوز عليهم . فالواجب علينا ان نقف
مع الاقتداء بمن يتمتع عليه الخطأ ، ونقف على الاقتداء بمن لا يتمتع
عليه الخطأ اذا ظهر في الاقتداء به إشكال ، بل نعرض ما جاء
عن الأئمة على الكتاب والسنة ، فاقبلناه قبلناه ، وما لم يقبلناه
تركناه ، ولا علينا اذا قام لنا الدليل على اتباع الشرع ولم يقم لنا
دليل على اتباع اقوال الصوفية واعمالهم الا بعد عرضها ، وبذلك
وصى شيوخهم . وان كان ما جاء به صاحب الوجد والذوق

من الاحوال والعلوم والقيوم فليعرض على الكتاب والسنة، فان قبلاه صحيح ، والا لم يصح . فكذلك ما رسموه من الاعمال واوجه المجاهدات ، وانواع الالتزامات .

*

ثم نقول - ثانياً - اذا نظرنا في رسومهم التي حدوا ، واعمالهم التي امتازوا بها عن غيرهم بحسب تحسبن الظن والتماس احسن الخارج ولم نعرف لها مخرجا ، فالواجب علينا التوقف عن الاقتداء والعمل وان كانوا من جنس من يقتدى بهم ، لا ردّا لهم واعتراضا ، بل لانا لم نهم وجه رجوعه الى القواعد الشرعية كما فهمنا غيره . الا ترى انا نتوقف عن العمل بالاحاديث النبوية التي يشكل علينا وجه الفقه فيها ؟ فان سنع بعد ذلك للعمل بها وجه جار على الادلة قبلناه ، والا فلنا مطلولين بذلك ، ولا ضرر علينا في التوقف ، لانه توقف مسترشد ، لا توقف رادّ مقترح ، فالتوقف هنا بترك العمل اولى واخرى .

*

ثم نقول - ثالثاً - ان هذه المسائل واشباهها قد صارت مع طاهر الشريعة كالمندفعة فيحمل كلام الصوفية واعمالهم مثلاً على انها مستندة الى دلائل شرعية ، الا انه عارضها في النقل ادلة اوضح

منها في افهام المتفقين ، وانظار المجتهدين ، واجرى على المهود في سائر اصناف العلماء ، وأنظر في ألقاظ الشارع مما ظنتاه مستند القوم .

واذا تعارضت الادلة ولم يظهر في بعضها نسخ فالواجب الترجيح ، وهو اجماع من الأصوليين او كالاتحاد . وفي مذهب القوم العمل بالاحتياط هو الواجب ، كما انه مذهب غيرهم . فوجب بحسب الجريان على آرائهم في السلوك ان لا يعمل بما رسموه مما فيه معارضة لادلة الشرع ، ونكون في ذلك متبعين لآثارهم ، مهندين بانوارهم ، خلافاً لمن يعرض عن الادلة ويصمم على تقليد فيما لا يصح تقليد فيه على مذهبهم . فالادلة والانظار الفقهية والرسوم الصوفية ترده ونذمه ، ونحمد من تحرى واحتاط وتوقف عند الاشتباه واستبرأ لدينه وعرضه

وبقي الكلام على اعيان ما ذكر في السؤال من اقوالهم وعوائدهم وما ينزل منها على مقتضى الادلة ، وكيف وجه تنزيلها .

لا حاجة لما اليه في هذا الموضع ، وقد بسط الكلام على جملة منها في كتاب الموافقات ، وان فسخ الله في المدة واحان بفضله بسطنا الكلام في هذا الباب في كتاب مذهب اهل التصوف ، ويان ما أدخل فيه مما ليس بطريق لهم . والله الموفق للصواب .

وقد تبين ان لا دليل في شيء مما يحكم به على بدعهم والحمد لله .

الباب الرابع

في ماخذ أهل البدع بالاستدلال

كل خارج عن السنة ممن يدعي الدخول فيها والكون من
اهلها لا بد له من تكلف الاستدلال بادلتها على خصوصيات
مسائلهم ، والا كذب اطراحها دعواهم . بل كل مبتدع من
هذه الامة اما ان يدعي هو صاحب السنة ديون من خالفه من
الفرق فلا يمكنه الرجوع الى التعلق بشبهها ، واذا رجع اليها كان
الواجب عليه ان يأخذ الاستدلال مأخذ اهل العارفين بكلام
العرب وكليات الشريعة ومقاصدها ، كما كان السلف الاول
يأخذونها ، الا ان هؤلاء - كما يتبين بعد - لم يبلغوا مبلغ الذاشرين
فيها باطلاق ، اما لعدم الرسوخ في معرفة كلام العرب والعلم
بمقاصدها . واما لعدم الرسوخ في العلم بقواعد الاصول التي من
جهتها تستنبط الاحكام الشرعية . واما لعدم الامرين جميعاً .
فبالحري ان تصير ما آخذهم للأدلة مخالفة لما أخذ من تقدمهم من
المحققين للامرین .

واذا قرر هذا فلا بد من التنبيه على تلك المآخذ لكي تحذر
وتتق فتقول :

قال الله سبحانه وتعالى (فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) وذلك ان هذه الآية
شملت قسمين هما اصل المشي على طريق الصواب او على
طريق الخطأ : احدهما الراسخون في العلم ، وهم الثابتو الاقدام
في علم الشريعة . ولما كان ذلك متمذراً الا على من حصل
الامر من المتقدمين لم يكن بد من المعرفة بهما معاً على حسب ما
تعطيه المنّة الانسانية ، واذذاك يطلق عليه (انه راسخ في العلم)
ومقتضى الآية مدحه ، فهو اذاً اصل للهداية والاستنباط .

وحين خص اهل الزيغ باتباع المتشابه دل التخصيص على
ان الراسخين لا يتبعونه ، فاذاً لا يتبعون الا المحكم وهو أم
الكتاب ومعطاه .

فكل دليل خاص او عام شهد له معظم الشريعة فهو الدليل
الصحيح ، وما سواه فاسد . اذ ليس بين الصحيح والفاقد
واسطة في الادلة يستند اليها . اذ لو كان ثم ثالث لنصت عليه
الآية .

ثم لما خص الزائغون بكونهم يتبعون المتشابه ايضا علم ان

الراسخين لا يتبعونه ، فان تأولوه فبالرد الى المحكم ، بان امكن حمله على المحكم بمقتضى القواعد ، فهذا المتشابه الاضافي لا الحقيقي . وليس في الآية نص على حكمه بالنسبة الى الراسخين ، فليرجع عندهم الى المحكم الذي هو أم الكتاب ، وان لم يتأولوه بناء على انه متشابه حقيقي ، فيقابلونه بالتسليم وقولهم (آمنا به كل من عند ربنا) وهؤلاء هم اولو الالباب .

وكذلك ذكر في اهل الزيغ انهم يتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة . فهم يطلبون به اهواءهم لحصول الفتنة ، فليس نظرهم اذا في الدليل نظر المستبصر حتى يكون هواء تحت حكمه ، بل نظر من حكم بالهوى ، ثم اتى بالدليل كالشاهد له ، ولم يذكر مثل ذلك في الراسخين . فهم اذا بضد هؤلاء حيث وقفوا في المتشابه فلم يحكموا فيه ولا عليه سوى التسليم . وهذا المعنى خاص بمن طلب الحق من الادلة ، لا يدخل فيه من طلب في الادلة ما يصحح هواء السابق .

» .

والقسم الثاني « من ليس راسخ في العلم » وهو الزائغ ، فحصل له من الآية صنفان : أحدهما بالنص وهو الزيغ لقوله تعالى (فاما الذين في قلوبهم زيغ) والزيغ هو الميل عن الصراط

المستقيم وهو ذم لهم .

والوصف الثاني بالمعنى الذي اعطاه التقسيم وهو عدم الرسوخ في العلم ، وكل منفي عنه الرسوخ فالى الجهل ما هو مائل ، ومن جهة الجهل حصل له الزيف ، لأن من نفي عنه طريق الاستنباط ، واتباع الادلة لبعض الجهالات ، لم يحل له ان يتبع الادلة المحكمة ولا المتشابهة ، ولو فرضنا انه يتبع المحكم لم يكن اتباعه مفيد الحكمة ، لا يمكن ان يتبعه على وجه واضح البطلان او متشابهه . فما ظنك به اذا اتبع المتشابه ؟

ثم اتباعه للمتشابه - ولو كان من جهة الاسترشاد به لا للفتة به - لم يحصل به مقصود على حال . فما ظنك به اذا اتبع ابتغاء الفتنة ؟ وهكذا المحكم اذا اتبعه ابتغاء الفتنة به . فكثيرا ما ترى الجهال يحتجون لانفسهم بادلة فاسدة وبادلة صحيحة اقتصارا بالنظر على دليل ما ، واطراحا للنظر في غيره من الادلة الاصولية والفروعية العاضدة لنظرة او المعارضة له .

وكثير ممن يدعي العلم يتخذ هذا الطريق مسلكا . وربما افق بمقتضاه وعمل على وقفه اذا كان له فيه غرض ، او اعرض عن غرض له عرض ني القيا ، كجواز تنفيل الجيش جميع ما غنموا على طريقة « من عز بز » لا طريقة الشرع ، بناء على نقل بعض

العلماء : أنه يجوز تنفيل السرية جميع ما غنمت ، ثم عزا ذلك — وهو مالكي المذهب — الى مالك حيث قال في كلام روي عنه : ما قل الامام فهو جائز . فاخذ هذه العبارة نصاً على جواز تنفيل الامام الجيش جميع ما غنم ، ولم يلتفت في النفل الى ان السرية هي القطعة من الجيش الداخل لبلاد العدو لتغير على العدو ثم ترجع الى الجيش ، لا ان السرية هي الجيش بعينه . ولا التفت ايضاً الى ان النفل عند مالك لا يكون الا من الخمس ، لا اختلاف عنه في ذلك اعلمه ، ولا عن احد من اصحابه ، فما قل الامام منه فهو جائز لأنه محمول على الاجتهاد .

وكذلك الامر في كل مسألة يُتبع فيها الهوى أولاً ، ثم يطلب لها المخرج من كلام العلماء ، او من ادلة الشرع وكلام العرب ابداً ، لاتساعه وتصرفه ، واحتمالاتها كثيرة . لكن يعلم الراسخون المراد منه من اوله الى آخره وخفواه ، او بساط حاله او قرائنه . فمن لا يعتبره من اوله الى آخره ويعتبر ما ابني عليه زل في فهمه . وهو شأن من يأخذ الادلة من اطراف العبارة الشرعية ولا ينظر بعضها ببعض ، فيوشك ان يزل . وليس هذا من شأن الراسخين ، وانما هو من شأن من استعجل طلباً للمخرج في دعواه .

فقد حصل من الآية المذكورة ان الزيغ لا يجري على طريق الراسخ بغير حكم الاتفاق ، وان الراسخ لا زيغ معه بالقصد البتة .

فصل

اذا ثبت هذا رجعتا منه الى معنى آخر فتقول : —

ان للراسخين طريقاً يسلكونها في اتباع الحق . وان الزائعين على طريق غير طريقهم . فاحتجنا الى بيان الطريق التي سلكها هؤلاء لتجنبها ، كما نين الطريق التي سلكها الراسخون لنسلكها ، وقد بين ذلك اهل اصول الفقه وبسطوا القول فيه ، ولم يسطوا القول في طريق الزائعين . فهل يمكن حصر ما أخذها اولاً ؟ فنظرنا في آية اخرى تتعلق بهم كما تتعلق بالراسخين وهي قوله تعالى (وان هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) فأفادت الآية ان طريق الحق واحدة ، وان للباطل طرقاً متعددة لا واحدة ، وتمدها لم يحص بعدد مخصوص . وهذا الحديث المفسر للآية وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه : خط لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطاً

قَالَ^(١) « هَذَا سَبِيلَ اللَّهِ مُسْتَقِيمًا » ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِ ذَلِكَ الْخَطِّ وَعَنْ شِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ « هَذِهِ سَبِيلٌ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا عَلَيْهِ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ » ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ .

فَقَبِي الْحَدِيثُ أَنَّهَا خُطُوطٌ مُتَعَدِّدَةٌ غَيْرُ مَحْصُورَةٍ بِعَدَدٍ ، قَلَمٌ يَكُنْ لَنَا سَبِيلٌ إِلَى حَصْرِ عَدَدِهَا مِنْ جِهَةِ النُّقْلِ ، وَلَا لَنَا أَيْضًا سَبِيلٌ إِلَى حَصْرِهَا مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ أَوْ الْاِسْتِقْرَاءِ . أَمَّا الْعَقْلُ فَانْه لَا يَقْضِي بِعَدَدٍ دُونَ آخَرَ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ رَاجِعٍ إِلَى أَمْرِ مَحْصُورٍ . الْاِتْرَى أَنْ الزَّيْعَ رَاجِعٌ إِلَى الْجَمَالَاتِ ؟ وَوَجُوهُ الْجَمَلِ لَا تَحْصُرُ ، فَصَارَ طَلَبُ حَصْرِهَا عَنَاءً مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ .

وَأَمَّا الْاِسْتِقْرَاءُ فَغَيْرُ نَافِعٍ أَيْضًا فِي هَذَا الْمَطْلَبِ . لِأَنَّا لَمَّا نَظَرْنَا فِي طَرِيقِ الْبَدْعِ مِنْ حِينَ نَبَقَتْ وَجَدْنَاهَا تَرْدَادٌ عَلَى الْاَيَّامِ ، وَلَا يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا وَغَرِيبَةٌ مِنْ غَرَائِبِ الْاِسْتِنْبَاطِ تَحْدُثُ - إِلَى زَمَانِنَا هَذَا .

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيُمْكِنُ أَنْ يَحْدُثَ بَعْدَ زَمَانِنَا اسْتِدْلالاتٌ أُخْرَى لَا عَهْدَ لَنَا بِهَا فِيمَا تَقْدُمُ . لَا سَبَابَ عِنْدَ كَثْرَةِ الْجَمَلِ ، وَقَلَّةِ الْعِلْمِ ، وَبَعْدَ النَّاظِرِينَ فِيهِ عَنْ دَرَجَةِ الْاجْتِهَادِ ، فَلَا يُمْكِنُ إِذَا حَصَرَهَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَلَا يُقَالُ : إِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى مُخَالَفَةِ طَرِيقِ

(١) كَانَ الْحَدِيثُ مَعْرُوفًا فِيهِ حَذْفٌ . وَتَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٦٠

الحق . فان اوجه المخالفة لا تنحصر ايضاً .

ثبت ان تتبع هذا الوجه عناء . لكننا نذكر من ذلك
اوجها كلية يقاس عليها ما سواها

(فنها) اعتمادهم على الاحاديث الواهية الضعيفة، والمكذوب
فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتي لا يقبلها اهل
صناعة الحديث في البناء عليها : كحديث الاكتحال يوم عاشوراء ،
واكرام الديك الابيض ، واكل الباذنجان بنية ، وان النبي صلى
الله عليه وسلم تواجد واهتز عند السماع حتى سقط الرداء عن
منكبيه ، وما اشبه ذلك . فانه امثال هذه الاحاديث - على ما هو
معلوم - لا يبنى عليها حكم ، ولا تجعل اصلاً في التشريع ابداً .
ومن جعلها كذلك فهو جاهل ومغفل في نقل العلم . فلم ينقل
الاخذ بشيء منها عن يعتد به في طريقة العلم ، ولا طريقة السلوك
وانما اخذ بعض العلماء بالحديث الحسن لا لحاقه عند
المحدثين بالصحيح ، لاز سنده ليس فيه من يمازج بجرحة متفق
عليها . وكذلك اخذ من اخذ منهم بالمرسل ليس الا من
حيث ألحق بالصحيح في ان المتروك ذكره كالمذكور والمعدل .
فاما ما دون ذلك فلا يؤخذ به بحال عند علماء الحديث .

ولو كان من شأن اهل الاسلام ادا يبين (؟) عنه الاخذ

من الاحاديث بكل ما جاء عن كل من جاء لم يكن لانتصابهم
للتعديل والتجريح معنى ، مع انهم قد اجمعوا على ذلك ، ولا كان
لطلب الاسناد معنى يتحصل . فلذلك جعلوا الاسناد من الدين
ولا يعنون « حدثني فلان عن فلان » مجردا ، بل يريدون ذلك
لما تضمنته من معرفة الرجال الذين يتحدث عنهم ، حتى لا يسند
عن مجهول ولا مجروح ولا متهم ، الا عن تحصل الثقة بروايته ، لان
روح المسئلة ان يغلب على الظن من غير ريبة ان ذلك الحديث
قد قاله النبي صلى الله عليه وسلم ، نعتمد عليه في الشريعة ، ونسند
اليه الاحكام .

والاحاديث الضعيفة الاسناد لا يغلب على الظن ان النبي
صلى الله عليه وسلم قالها ، فلا يمكن ان يسند اليها حكم . فما ظنك
بالاحاديث المعروفة بالكذب .

نعم الحامل على اعتمادها في الغالب انما هو ما تقدم من
الموى المتبع . وهذا كله على فرض ان لا يعارض الحديث اصل
من اصول الشريعة . واما اذا كان له معارض فاحرى ان لا
يؤخذ به ، هدم^(١) لاصل من اصول الشريعة . والاجماع على منعه
اذا كان صحيحاً في الظاهر . وذلك دليل على الوهم من بعض

(١) كذا—ولعل الاصل : فهو هدم ، اولانه هدم

الرواة ، او الغلط من بعض الرواة او النسبان . فما الظن به اذ لم يصح ؟ على انه قد روي عن احمد بن حنبل انه قال : الحديث الضعيف خير من القياس . وظاهره يقتضي العمل بالحديث غير الصحيح ، لانه قدمه على القياس المعمول به عند جمهور المسلمين ، بل هو اجماع السلف رضي الله عنهم . فدل على انه عنده اعلى رتبة في العمل من القياس .

• •

والجواب عن هذا : انه كلام مجتهد يحتمل اجتهاده الخطأ والصواب ، اذ ليس له على ذلك دليل يقطع العذر . وان سلم فيمكن حمله على خلاف ظاهره ، لاجتماعهم على طرح الضعيف الاسناد ، فيجب تأويله على ان يكون اراد به الحسن السند وما دار به على القول باعماله ، او اراد «خير من القياس» لو كان مأخوذاً به . فكأنه يرد القياس بذلك الكلام مباينة في معارضة من اعتمده اصلاً حتى ردّ به الاحاديث . وقد كان رحمه الله تعالى يميل الى نفي القياس ، ولذلك قال : ما زلنا نلعن اهل الرأي ويلعنونا حتى جاء الشافعي نفرج ديننا . او اراد بالقياس القياس الفاسد الذي لا اصل له من كتاب ولا سنة ولا اجماع ، ففضل عليه الحديث الضعيف وان لم يعمل به . وايضاً فاذا امكن ان يحمل كلام احمد

على ما يسوغ لم يصح الاعتماد عليه في معارضة كلام الائمة رضي الله تعالى عنهم .^(١)

(١) قال العلامة ابن القيم في اعلام الموقعين عند بيان ترجيح احمد الحديث الضعيف والمرسل على القياس بشرطه ما نصه : وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب اليه فالعمل به . بل الحديث الضعيف عنده قسم الصحيح وقسم من أقسام الحسن . ولم يكن يقسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف ، بل الى صحيح وضعيف . وللضعيف عنده مراتب اه وسبقه الى مثله شيخه ابن تيمية رحمه الله تعالى فصرح بأن أول من قسم الحديث الى ثلاثة أقسام صحيح وحسن وضعيف الترمذي ، وان الضعيف الذي يرجحه أحمد على الرأي هو الحسن عند الترمذي ومن اختار تقسيمه ، كحديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث ابراهيم الهجري . فما ضعفوه بعمه تقتضي الترك لا يأخذ به احمد ولا يرجحه على القياس ، وما ضعفوه بعمه من علل الحديث لا تقتضي الترك يأخذ به ويرجحه على القياس اذا لم يكن ثم شيء يدفعه من حديث صحيح أو قول صحيح أو إجماع . وهذا الذي يقول به أحمد كان عليه عمل جمهور الفقهاء في عصره الذي تحرر فيه قد الحديث ، أي لم يكونوا يتركون العمل بكل ما أعله المحدثون ، بل ما أعلوه بمثل عدم الثقة بأحد رواته . اما من ضعفوه بالتفرد بزيادة في حديث لم يروها من هم أوثق منه قد يعمل بحديثه لان زيادة الثقة حجة . وقد قدم أبو حنيفة حديث الفقهة في الصلاة وحديث الوضوء بنبيذ التمر وحديث أكثر الحيض على القياس . وقد ذكر الامام احمد جماعة من الضعفاء الذين يروى عنهم في المسند وذكر انه يروي عنهم للاعتبار ولتأييد بعض الروايات ببعض لا للاحتجاج . ومن ذلك قوله في ابن لهيعة : ما كان حديثه بذلك ، وما أكتب حديثه الا للاعتبار به والاستدلال . اما قد أكتب حديث الرجل كأني استدلل به مع حديث غيره يتقدمه ، لا انه حجة اذا اهرد . اه

فان قيل : هذا كله ردّ على الائمة الذين اعتمدوا على الاحاديث التي لم تبلغ درجة الصحيح ، فانهم كما نصوا على اشتراط صحة الاسناد ، كذلك نصوا ايضاً على ان احاديث الترغيب والترهيب لا يشترط في نقلها للاعتماد صحة الاسناد ، بل ان كان ذلك فيها ونعمت ، والا فلا حرج على من نقلها واستند اليها ، فقد فعله الائمة كمالك في الموطأ ، وابن المبارك في رقايقه واحمد بن حنبل في رقايقه ، وسفيان في جامع الخير ، وغيرهم .

فكل ما في هذا النوع من المنقولات راجع الى الترغيب والترهيب ، واذا جاز اعتماد مثله ، جاز فيما كان نحوه مما يرجع اليه كصلاة الرغائب ، والمعراج ، وليلة النصف من شعبان ، وليلة أول جمعة من رجب ، وصلاة الايمان والاسبوع ، وصلاة برّ الوالدين ، ويوم عاشوراء ، وصيام رجب ، والسابع والعشرين منه ، وما اشبه ذلك . فان جميعها راجع الى الترغيب في العمل الصالح . فالصلاة على الجملة ثابت اصلها ، وكذلك الصيام وقيام الليل . كل ذلك راجع الى خير ثقلت فضيلته على الخصوص .

واذا ثبت هذا فكل ما ثقلت فضيلته في الاحاديث فهو من باب الترغيب ، فلا يلزم فيه شهادة اهل الحديث بصحة الاسناد ، بخلاف الاحكام .

فإذا هذا الوجه من الاستدلال من طريق الراسخين لا من طريق الذين في قلوبهم زيغ ، حيث فرقوا بين احاديث الاحكام فاشتروا فيها الصحة ، وبين احاديث الترغيب والترهيب فلم يشترطوا فيها ذلك .

*

فالجواب : ان ما ذكره علماء الحديث من التساهل في احاديث الترغيب والترهيب لا ياتظم مع مسئلتنا المفروضة .^(١) وبيانه : ان العمل المتكلم فيه إما ان يكون منصوباً على امله جملة وتفصيلاً ، او لا يكون منصوباً عليه لا جملة ولا تفصيلاً ، او يكون منصوباً عليه جملة لا تفصيلاً .

(١) نذكر هنا ما شرطه المحدثون لجواز العمل بالضعيف في الترغيب والترهيب قال الحافظ السخاوي في القول البدیع - بعد ذکر المسألة وخلاف القاضي ابي بكر بن العربي فيها اذ جزم بعدم جواز العمل بالضعيف مطاماً - قال : وقد سمعت شيخنا (أي الحافظ ابن حجر) مراراً يقول وكتبه لي بخطه : ان شرائط العمل بالضعيف ثلاثة (الاول) متفق عليه ، ان يكون الضعف غير شديد . فيخرج من اقرء من الكذابين والتمهين بالكذب ومن فحش غاطه (الثاني) ان يكون مندرجاً تحت أصل عام ، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً (الثالث) ان لا يعتمد عند العمل به تبوته ، لئلا ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله . قال : والاخير ان عن ابن عبد السلام وعن صاحبه ابن دقيق العيد . والاول قل العلاقي الاثاق عليه

فالأول لا اشكال في صحته ، كالصلوات المفروضات
والنوافل المرتبة لاسباب وغيرها ، وكالصيام المفروض ، او
المندوب على الوجه المعروف ، اذا فعلت على الوجه الذي نص
عليه من غير زيادة ولا نقصان ، كصيام عاشوراء ، او يوم عرفة ،
والوتر بعد نوافل الليل ، وصلاة الكسوف . فالنص جاء في
هذه الاشياء صحيحاً على ما شرطوا ، فثبتت احكامها من القرض
والسنة والاستعجاب ، فاذا ورد في مثلها احاديث ترغيب فيها ،
او تحذير من ترك القرض منها ، وليست بالثقة بمبلغ الصحة ، ولا
هي ايضاً من الضعف بحيث لا يقبلها احد ، او كانت موضوعة
لا يصح الاستشهاد بها ، فلا بأس بذكرها والتحذير بها
والترغيب ، بعد ثبوت اصلها من طريق صحيح .

والثاني ظاهر انه غير صحيح ، وهو عين البدعة . لأنه لا
يرجع الاً لمجرد الرأي المبني على الهوى ، وهو ابداع البدع
واخفائها ، كالرهبانية المنفية عن الاسلام ، والخصاء لمن خشي
العت ، والتعبد بالقيام في الشمس ، او بالصمت من غير كلام
احد . فالترغيب في مثل هذا لا يصح اذ لا يوجد في الشرع ،
ولا اصل له يرغب في مثله ، او يحذر من مخالفته .

والثالث : ربما يتوهم انه كالاول من جهة انه اذا ثبت اصل عبادة في الجملة ، فيسهل في التفصيل نقله من طريق غير مشروط الصحة . فطلق التنفل بالصلاة مشروع ، فاذا جاء ترغيب في صلاة ليلة النصف من شعبان فقد عضده اصل الترغيب في صلاة النافلة . وكذلك اذا ثبت اصل صيام ، ثبت صيام السابع والعشرين من رجب ، وما اشبه ذلك . وليس كما توهموا ، لأن الاصل اذا ثبت في الجملة لا يلزم اثباته في التفصيل ، فاذا ثبت مطلق الصلاة لا يلزم منه اثبات الظهر والعصر او الوتر او غيرها حتى ينص عليها على الخصوص . وكذلك اذا ثبت مطلق الصيام لا يلزم منه اثبات صوم رمضان او عاشوراء او شعبان او غير ذلك ، حتى يثبت بالتفصيل بدليل صحيح . ثم ينظر بعد ذلك في احاديث الترغيب والترهيب بالنسبة الى ذلك العمل الخاص الثابت بالدليل الصحيح .

وليس فيما ذكر في السؤال شيء من ذلك ، اذ لا ملازمة بين ثبوت التنفل الليلي والنهاري في الجملة ، وبين قيام ليلة النصف من شعبان بكذا وكذا ركعة ، يقرأ في كل ركعة منها بسورة كذا على الخصوص كذا وكذا مرة . ومثله صيام اليوم القلاني من الشهر القلاني ، حتى تصير تلك العبادة مقصودة على الخصوص ،

ليس في شيء من ذلك ما يقتضيه مطلق شرعية التنفل بالصلاة
او الصيام .

والدليل على ذلك ان تفضيل يوم من الايام او زمان من
الازمنة بعبادة ما يتضمن حكماً شرعياً فيه على الخصوص ، كما
ثبت لعاشوراء مثلاً ، او لعرفة ، او لشعبان مزية على مطلق التنفل
بالصيام ، فانه ثبت له مزية على الصيام في مطلق الايام . فذلك
المزية اقتضت مرتبة في الاحكام اعلى من غيرها بحيث لا تفهم
من مطلق مشروعية الصلاة النافلة ، لان مطلق المشروعية يقتضي
ان الحسنه بمشرا امثالها — الى سبعمائة ضعف في الجملة . وصيام
يوم عاشوراء يقتضي انه يكفر السنة التي قبله ، فهو امر زائد على
مطلق المشروعية ، ومساقه يفيد له مزية في الرتبة ، وذلك راجع
الى الحكم .

فاذا هذا الترغيب الخاص يقتضي مرتبة في نوع من
المندوب خاصة ، فلا بد من رجوع اثبات الحكم الى الاحاديث
الصحيحة بناء على قولهم « ان الاحكام لا تثبت الا من طريق
صحيح » والبدع المستدل عليها بغير الصحيح لا بد فيها من
الزيادة على المشروعات كالتقييد بزمان او عدد او كيفية ما .
فيلزم ان تكون احكام تلك الزيادات ثابتة بغير الصحيح ، وهو

ناقض الى ما ^(١) اسسه العلماء .

ولا يقال : انهم يريدون احكام الوجوب والتحریم فقط . لانا قول : هذا تحكم من غير دليل ، بل الاحكام خمسة . فكما لا يثبت الوجوب الا بالصحيح فاذا ثبت الحكم فاستسهل ^(٢) ان يثبت في احاديث الترغيب والترهيب ، ولا عليك . فلي كل تقدير : كل ما رغب فيه ان ثبت حكمه او مرتبته في المشروطات من طريق صحيح ، فالترغيب ^(٣) بغير الصحيح مقنن . وان لم يثبت الا من حديث الترغيب ، فاشتراط الصحة ابدأ ، والا خرجت عن طريق القوم المدودين في اهل الرسوخ . فاقطع غلط في هذا المكان جماعة ممن ينسب الى الفقه ، ويخصص عن العوام بدعوى رتبة الخواص . واصل هذا الغلط عدم فهم كلام المحدثين في الموضوعين ، وبالله التوفيق .

(١) الظاهر ان يقال « لا » (٢) الاصل « فاستسهل » (٣) لعله سقط من هنا لفظ « فيه »

فصل

ومنها ضد هذا . وهو ردع للاحداث التي جرت غير موافقة لاغراضهم ومذاهبهم ، ويدعون أنها مخالفة للمقول ، وغير جارية على مقتضى الدليل ، فيجب ردها . كالنكرين لمذاب القبر ، والصراط ، والميزان ، ورؤية الله عز وجل في الآخرة . وكذلك حديث الذباب ومقله ، وان في احد جناحيه داء وفي الآخر دواء ، وانه يقدم الذي فيه الداء . وحديث الذي اخذ اخاه بطنه فامر به النبي صلى الله عليه وسلم بسقيه العسل ، وما اشبه ذلك من الاحاديث الصحيحة المنقولة نقل المدول .

وربما قدحوا في الرواة من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم — وحاشاهم — وفيمن اتفق الاثمة من المحدثين على عدائهم وامانتهم . كل ذلك يريدوا به على من خالفهم في المذهب ، وربما ردوا فناويهم وقبحوها في اسماع العامة ، لينفروا الامة ^(١) عن اتباع السنة واهلها . كما روي عن ابي بكر بن محمد أنه قال : قال عمرو ^(٢) بن عبيد لا يعنى عن الاص دون السلطان —

(١) نص النسخة « لينفروا الاثمة من الامة » (٢) نص النسخة « رسول بل عمرو » وكلاهما من الاضراب عن الغلط مع ابقائه وتقدم مثله مرارا

قال خذته بحديث صفوان بن أمية عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : « فملا قبل ان تأتيني به » ، قال : أمحلف بالله ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله ؟ قلت : أمحلف انت بالله ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقله . فحدثت به ابن عون - قال - فلما عظمت الحلقة قال : يا ابا بكر حدث .

وقد جعلوا القول بآيات الصراط والميزان والحوض قولاً بما لا يعقل . وقد سئل بعضهم : هل يكفر من قال برؤية الباري في الآخرة ؟ فقال : لا يكفر لانه قال ما لا يعقل ، ومن قال ما لا يعقل فليس بكافر .

وذهبت طائفة الى قبي أخبار الآحاد جملة ، والاقتصار على ما استحسنه عقولهم في فهم القرآن ، حتى اباحوا الخرب قوله (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا) الآية . قبي هؤلاء واما لهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لاثنين احكم متكئاً على اريكته يأتيه الامر من امري مما امرت به او نهيت عنه ، فيقول : لا ادري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه » وهذا بعيد شديد تضمنه النهي لاحق بمن ارتكب رد السنة .

ولما ردوها بتحكم العقول كان الكلام معهم راجعاً الى اصل التحسين والتقبيح ، وهو مذكور في الاصول ، وسيأتي له بيان

ان شاء الله .

وقال عمرو بن النضر : سئل عمرو بن عبيد يوما عن شيء . وانا عنده . فاجاب فيه . فقلت : له ليس هكذا يقول اصحابنا قال : ومن اصحابك لا اباك . قلت : ايوب ، ويونس ، وابن عون ، والتميمي . قال : أولئك أنجاس ارجاس اموات غير احياء .

وقال ابن طية : حدثني اليسع . قال : تكلم واصل (يعني ابن عطاء) يوما قال . فقال عمرو بن عبيد : ألا تسمعون ؟ ما كلام الحسن وابن سيرين عندما تسمعون إلا خرقة حيضة ملقاة . وكان واصل ابن عطاء اول من تكلم في الاعتزال فدخل معه في ذلك عمرو ابن عبيد فأعجب به ، فزوجه أخته . وقال لها : زوجتك برجل ما يصلح الا ان يكون خليفة . ثم تجاوزوا الحد حتى ردوا القرآن بالتلويح والتصريح لأبيهم السوء . فحكى عمرو بن علي انه سمع ممن يثق به انه قال : كنت عند عمرو بن عبيد . وهو جالس على دكان عثمان الطويل . فاتاه رجل فقال : يا أبا عثمان ! ما سمعت من الحسن يقول في قول الله عز وجل (قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل الى مضاجعهم) قال : تريد اخبرك برأي حسن . قال : لا أريد الا ما سمعت من الحسن . قال : سمعت الحسن يقول : كتب الله على قوم القتل فلا يموتون الا قتلا ، وكتب على قوم

المهدم فلا يموتون الا هدماء، وكتب على قوم الفرق فلا يموتون .
الا غرقاء، وكتب على قوم الحريق فلا يموتون الا حرقاء . فقال له
عثمان الطويل : يا أبا عثمان ! ليس هذا قولنا . قال عمرو : قد قلت
أريد أن أخبرك برأي الحسن فأنا أكذب على الحسن .

وعن الأثرم عن أحمد بن حنبل قال : حدثنا معاذ . قال : كنت
عند عمرو بن عبيد فجاءه عثمان بن فلان . فقال : يا أبا عثمان ! سمعت
— والله — بالكفر . قال : ما هو ؟ لانجل بالكفر . قال : هاشم الاوقص
زعم ان « ثبت يدا أبي لهب » وقول الله تعالى (ذرني ومن خلقت
وحيدا) لم يكن هذا في أم الكتاب ، والله تعالى يقول (حم *
والكتاب المين * انا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون * وانه في أم
الكتاب لدينا لطي حكيم *) فما الكفر الا هذا . فسكت ساعة ثم
تكلم فقال : والله لو كان الامر كما تقول ما كان على أبي لهب من
لوم ، ولا كان على الوحيد من لوم . قال عثمان — في مجلسه — : هذا
والله الدين — قال معاذ — ثم قال في آخره : فذكرته لوكيع . فقال :
يستتاب قائمها فان تاب ... والا ضربت عنقه .

ومثل هذا محكي ، لكن عن بعض المرموقين من أئمة
الحديث ، فروي عن علي بن المدائني عن المؤمل ، عن الحسن بن
وهب الجمحي ، قال : الذي كان بيني وبين فلان خاص فانطلق

بأهله الى بئر ميمون ، فارسل اليّ ان اثنتي ، فأتيته عشية فبت عنده - قال - فهو في فسطاط وانا في فسطاط آخر ، فجملت أسمع صوته الليل كله كأنه دويّ النحل - قال : فلما اصبحنا جاء بنداؤه فتسدينا - قال : وذكر ما بيني وبينه من الاخاء والحق - قال : فقال لي : أدعوك الى رأي الحسن . قال : وفتح لي شيئا من القدر - قال : فقت من عنده فما كلمته بكلمة حتى لقي الله - قال : فأنا يوم ما خارج من الطريق في الطواف وهو داخل ، وأنا داخل وهو خارج ، فأخذ يدي فقال : يا أبا عمر حتى متى ؟ حتى متى ؟ - قال : فلم اكلمه ، فقال : مالي ؟ أرايت لو أن رجلا قال « ببت يدا ابي لهب » ، ليست من القرآن . ما كنت تقول له ؟ - قال : فنزعت يدي من يده . قال : علي قال مؤمل فحدثت به سفيان ابن عيينة . فقال لي : كنت أرى بلغ^(١) هذا كله .

قال علي : وسمعت انا واحمد بن^(٢)

قال حدثت انا سفيان بن عيينة عن معلى الطحان يبعض حديثه فقال : ما أحوج صاحب هذا الرأي الى ان يقتل ؟

فانظروا الى نجاسهم على كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى

(١) كذا ولعل أصله ما كنت أرى انه بلغ الخ (٢) يياض في الاصل

الله عليه وسلم اكل ذلك ترجيح لمذاهبهم على محض الحق. واقربهم الى هية الشريعة من يتطلب بها المخرج فيتأول لها الواضحات، ويقع التشابهات، وسيأتي. والجميع داخلون تحتها

وربما احتج طائفة من نابتة المبتدعة على رد الاحاديث بانها انما تنيد الظن—وقد ذم للظن في القرآن، كقوله تعالى (ان يتبعون الا الظن وما تهوى الا نفس) وقال (ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئا) وما جاء في معناه، حتى احلوا اشياء مما حرمها الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم، وليس تحريمها في القرآن نصا. وانما قصدوا من ذلك ان يثبت لهم من انظار عقولهم ما استحسنوا

والظن المراد في الآية وفي الحديث ايضا غير ما زعموا. وقد وجدنا له محال ثلاثة. (احدها) الظن في اصول الدين، فانه لا يغني عند العلماء لاحتماله النقيض عند الظان، بخلاف الظن في القروع فانه معمول به عند اهل الشريعة للدليل الدال على اعماله. فكان الظن مذموما الا ما تعلق منه بالقروع. وهذا صحيح ذكره العلماء في الموضع^(١)

(والثاني) ان الظن هنا هو ترجيح احد النقيضين على الآخر

(١) كذا ولعل الاصل: في هذا الموضع.

من غير دليل مرجح، ولا شك انه مذموم هنا لانه من التحكم،
ولذلك أتبع في الآية بهوى النفس في قوله (ان يقيمون الا الظن
وما بهوى الأتقى) فكانهم مالوا الى امر مجرد الغرض والهوى
ولذلك أثبت ذمه، بخلاف الظن الذي اثاره دليل، فانه غير مذموم
في الجملة، لانه خارج عن اتباع الهوى. ولذلك أثبت وعمل بمقتضاه
حيث يليق العمل بمثله كالفرع .

(والثالث) ان الظن على ضربين: ظن يستند الى اصل قطعي. وهذه
هي الظنون المعمول بها في الشريعة اينما وقعت، لانها استندت الى
أصل معلوم، فهي من قبيل المعلوم جنسه . وظن لا يستند الى
قطعي، بل اما مستند الى غير شيء اصلا وهو مذموم - كما تقدم -
واما . مستند الى ظن مثله. فذلك الظن ان استند ايضا الى قطعي،
فكالأول، او الى ظني، رجحنا اليه، فلا بد أن يستند الى قطعي، وهو
محمود، أو الى غير شيء، وهو مذموم . فعلى كل تقدير: كل خبر
واحد صح سنده فلا بد من استناده الى اصل في الشريعة قطعي
فيجب قبوله، ومن هنا قبلناه مطلقا، كما ان ظنون الكفار غير
مستندة الى شيء، فلا بد من ردها وعدم اعتبارها وهذا الجواب
الاخير مستمد من اصل وقع بسطه في كتاب المواقفات
والحمد لله.

ولقد بالغ بعض الضالين في رد الاحاديث، ورد قول من اعتمد على ما فيها، حتى عدوا القول به مخالفا للعقل، والقائل به معدود في المجانين .

فحكى ابو بكر بن العربي عن بعض من لقي بالمشرق من المنكرين للرؤية. انه قيل له : هل يكفر من يقول بأبسات رؤية الباري أم لا ؟ فقال: لا ! لانه قال بما لا يعقل، ومن قال بما لا يعقل لا يكفر. قال ابن العربي : هذه منزلتنا عندهم. فليعتبر الموفق فيما يؤدي اليه اتباع الهوى . اعاذنا الله من ذلك بفضله .

وزل بعض المرموقين في زماننا في هذه المسئلة، فزعم ان خبر الواحد كله زعم، وهو ما حكي في الاثر « بش مطية الرجل زعموا » والاثر الآخر « اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث » وهذه من كلام هذا المتأخر وهلة (١) عفا الله عنه

فصل

ومنها تخرصهم على الكلام في القرآن والسنة العريين مع المروءة عن علم العربية الذي يفهم به عن الله ورسوله، فيفتاؤون على الشريعة بما فهموا، ويدينون به ويخالقون الراسخين في العلم. وانما دخلوا في ذلك من جهة تحسين الظن بانفسهم، واعتقادهم انهم من

اهل الاجتهاد والاستنباط. وليسوا كذلك. كما حكي عن بعضهم
انه سئل عن قول الله تعالى (ريح فيها صرّ) فقال: هو هذا
الصرصر. يعني صرار الليل. وعن النظام انه كان يقول: اذا آلى
المرء غير اسم الله لم يكن مؤلياً. قال - لان الابلاء مشتق من اسم
الله. وقال بعضهم في قول الله تعالى (وعصى آدم ربه فغوى)
لكثرة اكله من الشجرة - يذهبون الى قول العرب غوى
التفصيل اذا اكثر من اللبث حتى بشم. ولا يقال فيه غوي. وانما
غوى من النبي^(١). وفي قوله سبحانه (ولقد ذرأنا لجنهم) أي
ألقينا فيها. كأنه عندهم من قول العرب «ذرت الريح» وذلك لا يجوز
لان ذرأنا مبهوز وذرته غير مبهوز. وكذلك اذا كان من اذرت
الدابة عن ظهرها لعدم الهمز، ولكنه رباعي وذرأنا ثلاثي.

وحكى ابن قتيبة عن بشر المريسي انه كان يقول لجلسائه:
قضى الله لكم الحوائج على احسن الوجوه واهيئها. فسمع قاسم
التمار قوما يضحكون، فقال: هذا كما قال الشاعر:

ان سليمان والله يكلؤها ظنت بشيء ما كان يزروها
وبشر المريسي رأس في الرأي، وقاسم التمار رأس في علم الكلام.
قال ابن قتيبة: واحتجاجه ببشر اعجب من لحن بشر. واستدل

(١) يعني ان مصدر «غوى الرجل» التي ومثله الغواية وهي بالفتح
مصدر غوي (كرضى). واما مصدر غوي التفصيل فهو الغوى

بعضهم على تحليل شحم الخنزير بقول الله تعالى (ولم الخنزير)
فاقتصروا على تحريم اللحم دون غيره ، فدل على انه حلال . وربما
سلم بعض العلماء ما قالوا ، وزعم ان الشحم انما حرم بالاجماع . والامر
ايسر من ذلك ، فان اللحم يطلق على الشحم وغيره حقيقة ، حتى اذا
خص بالذكر قيل : شحم كما يقال : عرق ، وعصب ، وجلد . ولو كان
على ما قالوا لزم ان لا يكون العرق والعصب ولا الجلد ولا المغ ولا
النخاع ولا غير ذلك مما خص بالاسم محرما . وهو خروج عن
القول بتحريم الخنزير

ويمكن ان يكون من خفي هذا الباب مذهب الخوارج
في زعمهم : ان لا تحكيم . استدلالا بقوله تعالى (ان الحكم الا
لله) فانه مبني على ان اللفظ ورد بصيغة العموم ، فلا يلحقه
تخصيص ، فلذلك اعرضوا عن قول الله تعالى (فابشوا حكما من
اهله وحكما من اهلها) وقوله (يحكم به ذوا عدل منكم) والا فلو
علموا تحقيقا قاعدة العرب في ان العموم لم يرد به الخصوص (١)
لم يسرعوا الى الانكار ، ولقالوا في اتهمهم : هل هذا العام مخصوص ؟
فيتأولون . وفي الموضع وجه آخر مذكور في موضع غير هذا .
وكثيرا ما يقع الجمل بكلام العرب في مجاز لا يرضى بها عاقل ،
(١) كذا . والمعنى المراد ان من العموم ما يراد به الخصوص

اعاذنا الله من الجمل والعمل به بفضل

فمثل هذه الاستدلالات لا يعبأ بها، وتسقط مكالمة اهلها، ولا يعد خلاف امثالهم^(١) وما استدلوا عليه من الاحكام القروعية أو الاصولية فهو عين البدعة، اذ هو خروج عن طريقة كلام العرب الى اتباع الهوى. فحق ما حكى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال: انما هذا القرآن كلام فضوه مواضعه ولا تتبعوا به اهواءكم. اي فضوه على. واضع الكلام ولا تخرجوه عن ذلك، فانه خروج عن طريقه المستقيم الى اتباع الهوى.

وعنه ايضاً: انما اخاف عليكم رجلين - رجل تأول القرآن على غير تأويله، ورجل ينفس المال على اخيه. وعن الحسن رضي الله تعالى عنه انه قيل له: أرايت الرجل يتعلم العربية ليقم بها لسانه ويقيم بها منطقته؟ قال: نعم فليتعلمها، فان الرجل يقرأ بالآية فيعياء توجيهها فيهلك. وعنه ايضاً قال: اهلكتم العجمة، وتأولون القرآن على غير تأويله.

(١) أي لا يعد خلافاً فيذكر في المسائل التي يختلف فيها العلماء لتعارض الأدلة، ادلا دليلاً عليه ولا شبهة دليل، لانه مبني على الغلط والجهل بدلولات الالفاظ. قال الشاعر:

وليس كل خلاف جاء معتبراً الا خلاف له حظ من النظر

فصل

(ومنها) انحرافهم عن الاصول الواضحة الى اتباع المتشابهات التي للمقول فيها موافق ، وطلب الاخذ بها تأويلاً — كما اخبر الله تعالى في كتابه — اشارة الى النصارى في قولهم بالثالوثي — بقوله (فلما الدين في قلوبهم زنج فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ، وابتغاء تأويله) وقد علم العلماء ان كل دليل فيه اشتباه واشكال ليس بدليل في الحقيقة ، حتى يتبين معناه ويظهر المراد منه . ويشترط في ذلك ان لا يعارضه اصل قطعي . فاذا لم يظهر معناه لاجمال او اشتراك ، او غرضه قطعي كظهور تشبيه ، فليس بدليل ، لأن حقيقة الدليل ان يكون ظاهراً في نفسه ، ودالاً على غيره ، والا احتيج الى دليل . فان دل الدليل على عدم صحته فاحرى ان لا يكون دليلاً .

ولا يمكن ان تعارض الفروع الجزئية الاصول الكلية ، لان الفروع الجزئية ان لم تقتض عملاً فهي في محل التوقف ، وان اقتضت عملاً فالرجوع الى الاصول هو الصراط المستقيم . ويتناول الجزئيات حتى الى الكليات . فن عكس الامر حاول

شططاً ودخل في حكم الذم ، لان متبع الشبهات مذموم . فكيف
يمتد بالمتشابهات دليلاً ؟ او يبنى عليها حكم من الاحكام ؟ واذا لم
تكن دليلاً في نفس الامر فجعلها بدعة محدثة هو الحق .

ومثاله في ملة الاسلام مذهب الظاهرية في اثبات الجوارح
للرب - المنزه عن النقائص - من العين واليد والرجل والوجه
المحسوسات والجملة ^(١) . وغير ذلك من الثابت للمحدثات .

ومن الامثلة ايضاً ان جماعة زعموا ان القرآن مخلوق تملقاً
بالمتشابه ، والمتشابه الذي تملقوا به على وجهين : عقلي - في زعمهم -

وسمي

فالعقلي ان صفة الكلام من جملة الصفات ، وذات الله
عندهم برثة من التركيب جملة ، واثبات صفات الذات قول
بتركيب الذات ، وهو محال . لانه واحد على الاطلاق ، فلا يمكن

(١) ان كان يريد بالظاهرية المحسنة المشبهة الذين زعموا أن الله تعالى
جوارح كاعضاء البشر فهو مصيب ، وان اراد بهم أهل الأثر الذين اثبتوا
له تعالى ما اثبتة لنفسه على لسان رسوله من العلو والصفات المعبر عنها بأسماء
الجوارح مع تنزيهه عن مساواة الخلق فهو مخطئ ، لأن هؤلاء هم أهل السنة
ومن عداهم المبتدعة لمخالفتهم للسلف . ولا فرق بين أسماء الجوارح وأسماء
المعاني كالعلم والكلام ، فان علم الله ليس كعلم البشر ويده التي أثبتتها لنفسه
ليست كيد الانسان أيضاً ، وعقيدة التنزيه ، هي التي تنفي التشبيه .

(م ٤١ - الاعتصام - ج ١)

ان يكون متكلاً بكلام قائم به ، كما لا يكون قادراً بقدرة قائمة به ، او عالماً بعلم قائم به - الى سائر الصفات . وايضاً فالكلام لا يعقل الا باصوات وحروف ، وكل ذلك من صفات المحدثات ، والباري تنزه عنها . وبعد هذا الاصل يرجعون الى تأويل قوله سبحانه (وكلم الله موسى تكليماً) واشباهه .

واما السمعى فنحو قوله تعالى (الله خالق كل شيء) والقرآن اما ان يكون شيئاً ، او لاشيء ، ولا شيء عدم ، والقرآن ثابت . هذا خلف . وان كان شيئاً فقد شملته الآية فهو اذاً مخلوق . وبهذا استدلل المريسي على عبد العزيز المكي رحمه الله تعالى .

وهاتان الشبهتان اخذ في التعلق بالمتشابهات . فانهم قاسوا الباري على البرية ، ولم يقلوا ما وراء ذلك ، فتركوا معاني الخطاب ، وقاعدة المقول .

اما تركهم للقاعدة فلم ينظروا في قوله تعالى (ليس كمثل شيء) وهذه الآية عقلية عقلية ، لأن المشابه للمخلوق في وجه ما مخلوق مثله . اذا ما وجب للشيء وجب لمثله . فكما تكون الآية دليلاً على نفي الشبه تكون دليلاً لهؤلاء ، لانهم عاملوه في التنزيه معاملة المخلوق ، حيث توهموا ان اتصاف ذاته بالصفات يقتضي التركيب .

واما تركهم لمعاني الخطاب ، فان العرب لا تفهم من قوله «السميع البصير» و«السميع العليم» او «القدير» وما اشبه ذلك الا من له سمع وبصر وعلم وقدرة اتصف بها ، فلخراجها عن حقائق معانيها التي نزل القرآن بها خروج عن ام الكتاب الى اتباع ما تشابه منه من غير حاجة .

وحيث ردوا هذه الصفات الى الاحوال التي هي العالمية والقادرية ، فما ألزموه في العلم والقدرة لازم لهم في العالمية والقادرية ، لأنها اما موجودة ، فيلزم التركيب ، او معدومة ، والعدم بقي محض .

واما كون الكلام هو الاصوات والحروف . فبناء على عدم النظر في الكلام النفسي ، وهو مذكور في الاصول .
واما الشبهة السمعية فكأنها عندم بالتبع ، لان المقول عندم هي العمدة المعتمدة . ولكنهم يلزمهم بذلك الدليل مثل ما مر والله (١) لان قوله تعالى (الله خالق كل شيء) اما ان يكون على عمومته لا يتخلف عنه شيء ، او لا . فان كان على عمومته ، فتخصيصه اما بغير دليل - وهو التحكم - واما بدليل ، فأبرزوه حتى نظر فيه . ويلزم مثله في الارادة ان ردوا الكلام اليها ، وكذلك غيرها من الصفات ان اقروا بها ، او الاحوال ان

انكروها ، وهذا الكلام منهم بحسب الوقت .
والذي يليق بالمسئلة انواع أخر من الادلة التي تقتضي
كون هذا المذهب بدعة لا يلائم قواعد الشريعة .

••

ومن اغرب ما يوضع هاهنا ما حكاه المسعودي وذكره
الآجرى - في كتاب الشريعة - بإسط مما ذكره المسعودي .
واللفظ هنا للمسعودي مع اصلاح بعض الالفاظ . قال : ذكر
صالح بن علي الهاشمي قال : حضرت يوماً من الايام جلوس
المهتدي للمظالم ، فرأيت من سهولة الوصول وتقوذ الكتب عنه
الى النواحي فيما يتظلم به اليه ما استحسنته ، فاقبلت ارمقه ببصري
اذا نظر في القصص ، فاذا رفع طرفه الى اطراف ، فكأنه علم
ما في نفسي .

فقال لي : يا صالح احسب ان في نفسك شيئاً تحب ان تذكره
- قال - فقلت : نعم يا امير المؤمنين . فأمسك . فلما فرغ من جلوسه
امر ان لا ابرح ، ونهض فجلست جلوساً طويلاً ، فقلت اليه
وهو على حصر الصلاة فقال لي : يا صالح احدثني بما في نفسك ؟
ام احدثك ؟ فقلت : بل هو من امير المؤمنين احسن .

فقال : كأني بك وقد استحسنت من مجلسنا . فقلت : أي

خليفة خلفتنا ان لم يكن يقول بقول ابيه من القول بخلاف القرآن . فقال : قد كنت على ذلك برهة من الدهر ، حتى أقدم عليّ الواثق شيخاً من اهل الفقه والحديث من «اذنة» من الثغر الشامي ، مقبداً طوالاً ، حسن الشبهة ، فسلم غير هائب ، ودعا فاجز ، فرأيت الحياء منه في حماليق عيني الواثق الرحمة عليه .

فقال : يا شيخ اجب ابا عبد الله احمد بن ابي دؤاد عما يسألك عنه . فقال : يا امير المؤمنين احمد يصغر ويضعف ويقل عند المناظرة ، فرأيت الواثق وقد صار مكان الرحمة غضباً عليه . فقال : ابو عبد الله يصغر ويضعف ويقل عند مناظرتك ؟ فقال : هوّن عليك يا امير المؤمنين ، انا اذن لي في كلامه ؟ فقال له الواثق : قد أذنت لك .

فاقبل الشيخ على احمد فقال : يا احمد الى م دعوت الناس ؟ فقال احمد الى القول بمخلق القرآن ، فقال له الشيخ : مقالئك هذه التي دعوت الناس اليها من القول بمخلق القرآن أداخلة في الدين فلا يكون الدين ناماً الا بالقول بها ؟ قال : نعم . قال الشيخ : فرسول الله صلى الله عليه وسلم دعا الناس اليها ام تركهم ؟ قال : لا . قال له : يعلمها ام لم يعلمها ؟ قال : علمها . قال : فلم دعوت الى ما لم يدعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه وتركهم منه ؟

فامسك . فقال الشيخ : يا امير المؤمنين هذه واحدة .

ثم قال له : اخبرني يا احمد ، قال الله تعالى في كتابه العزيز (اليوم اكملت لكم دينكم) الآية . فقلت انت : الدين لا يكون تاما الا بمقاتلتك بخلق القرآن ، فالله تعالى عز وجل صدق في تمامه وكماله ام انت في قصصاتك ؟ فامسك . فقال الشيخ : يا امير المؤمنين ! وهذه ثانية .

ثم قال بعد ساعة : اخبرني يا احمد ، قال الله عز وجل (يا ايها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك ، وان لم تفعل فما بلغت رسالته) فقالتك هذه التي دعوت الناس اليها . فيما بلغه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الامة ام لا ؟ فامسك . فقال الشيخ : يا امير المؤمنين ! وهذه ثالثة .

ثم قال بعد ساعة : اخبرني يا احمد ! لما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاتلتك التي دعوت الناس اليها : أسمع له عن ان امسك عنهم ام لا ؟ قال احمد : بل أسمع له ذلك . فقال الشيخ : وكذلك لاني بكر ؟ وكذلك لعمر ؟ وكذلك لعثمان ؟ وكذلك لملي ؟ رحمة الله عليهم . قال : نعم . فصرف وجهه الى الواثق وقال : يا امير المؤمنين ! اذا لم يتسع لنا ما اتسع لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه فلا وسع الله علينا . فقال : الواثق نعم ! لا وسع الله

علينا اذا لم يتسع لنا ما انسع لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا صحابه فلا وسع الله علينا . ثم قال الواصل : اقطعوا قيوده . فلما فككت جاذب عليها . فقال الواصل : دعوه . ثم قال : يا شيخ لم جاذبت عليها ؟ قال لاني عقدت في نيتي ان اجاذب عليها ، فاذا اخذتها اوصيت ان تجعل بين يدي وكفني . ثم اقول : يا ربني ! سل عبدك : لم قيدني ظلماً وارتاب بي اهلي ؟ فبكي الواصل والشيخ وكل من حضر . ثم قال له : يا شيخ ! اجعلني في حل . فقال : يا امير المؤمنين ! ما خرجت من منزلي حتى جعلتك في حل اعظماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولقرابتك منه . فتهلل وجه الواصل وسر . ثم قال له : اقم عندي آنس بك . فقال له : مكاني في ذلك النفر انفع ، وانا شبع كبير ، ولي حاجة . قال : سل ما بدالك . قال : يا اذن امير المؤمنين في رجوعي الى الموضع الذي اخرجني منه هذا الظلم^(١) قال : قد اذنت لك . وامر له بجائزة فلم يقبها : فرجعت من ذلك الوقت عن تلك المقالة . واحسب ايضاً ان الواصل رجع عنها .

• •

فتأملوا هذه الحكاية قسيها عبرة لأولي الالباب . وانظروا

(١) في الاصل فوق كلمة « الظلم » هو ابن أبي دؤاد .

كيف مأخذ الخصوص في احكامهم لخصوصهم بالرد عليهم بكتاب
لله سنة نبيه صلى الله عليه وسلم .

١ - ومدار الغلط في هذا الفصل انما هو على حرف واحد ،
وهو الجهل بمقاصد الشرع ، وعدم ضم اطرافه بعضها لبعض .
فان مأخذ الادلة عند الائمة الراسخين انما هو على ان تؤخذ
الشريعة كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها
المرتبة عليها ، وعامها المرتب على خاصها ، ومطلقها المحمول على
مقيدها ، وبمجامها المفسرينها ، الى ما سوى ذلك من مناحيها .
فاذا حصل للناظر من مجملتها حكم من الاحكام فذلك الذي
نظمت به حين استنبطت .

وما مثلها الا مثل الانسان الصحيح السوي ، فكما ان
الانسان لا يكون انساناً حتى يستنطق فلا ينطق باليد وحدها
ولا بالرجل وحدها ولا بالرأس وحده ولا باللسان وحده ،
بل بمجملته التي سمى بها انساناً . كذلك الشريعة لا يطلب منها
الحكم على حقيقة الاستنباط الا بمجملتها ، لا من دلائل منها أي
دليل كان ، وان ظهر لبادي الرأي نطق ذلك الدليل . فاعما هو
توهمي لا حقيقي ، كاليد اذا استنطقت فانما تنطق توهمي لا حقيقة ،
من حيث علمت انها يد انسان لا من حيث هي انسان ، لأنه محال .

فشأن الراسخين تصور الشريعة صورة واحدة يخدم بعضها بعضها كاعضاء الانسان اذا صورت صورة ممتدة .

وشأن متبني التشابهات اخذ دليل ما اي دليل كان عفواً واخذ اوليا ، وان كان تم ما يعارضه من كلي او جزئي . فكان المصنوع الواحد لا يعطي في مفهوم احكام الشريعة حكما حقيقيا . فمتبعه متبع متشابه ، ولا يتبعه الا من في قلبه زيغ كما شهد الله به ، (ومن اصدق من الله قيلا ؟) .

فصل

وعند ذلك نقول :-

من اتباع التشابهات الاخذ بالمطلقات قبل النظر في مقيداتها ، وبالمعومات من غير تأمل حل لها مخصصات ام لا ؟ وكذلك العكس ، بان يكون النص مقيداً فيطاق ، او خاصاً فيم بالرأي من غير دليل سواء . فان هذا المسلك رمي في عمائة ، واتباع للهوى في الدليل ، وذلك ان المطلق المنصوص على تقييده مشتباه اذا لم يقيد ، فاذا قيد صار واضحاً ، كما ان اطلاق المقيد رأي في ذلك المقيد معارض للنص من غير دليل .

فمثال الاول :- ان الشريعة قد ورد طلبها على المكلفين على

الاطلاق والعموم ، ولا يرفها عذر الا العذر الرافع للخطاب
 رأسا ، وهو زوال العقل ، فلو بلغ المكلف في مراتب القضايل
 الدينية الى اي رتبة بلغ بقي التكليف عليه كذلك الى الموت ، ولا
 رتبة لأحد يبلغها في الدين كرتبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
 ثم رتبة اصحابه البررة ، ولم يسقط عنهم من التكليف مثقال ذرة ،
 الا ما كان من تكليف ما لا يطاق بالنسبة الى الآحاد ، كالزمن
 لا يطالب بالجهد ، والمقعد لا يطلب بالصلاة قائما ، والحائض لا
 تطلب بالصلاة المخاطب بها في حال حبسها ، ولا ما اشبه ذلك .
 فمن رأى ان التكليف قد يرفعه البلوغ الى مرتبة ما من
 مراتب الدين — كما يقوله اهل الاباحة — كان قوله بدعة مخرجة
 عن الدين .

ومنه دعاوي اهل البدع على الاحاديث الصحيحة منافضتها
 للقرآن ، او مناقضة بعضها بعضا ، وفساد معانيها ، او مخالفتها
 للعقول — كما حكموا بذلك في قوله صلى الله عليه وسلم
 للمتحامين اليه « والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله :
 مائة الشاة والخادم رد عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ،
 وعلى المرأة هذه الرجم ، واعدا يانس على امرأة هذا فان اعترفت
 فارجها ، فمدا عليها فاعترفت ، فارجها — قالوا : هذا مخالف

لكتاب الله . لأنه قضى بالرجم وبالتغريب ، وليس للرجم ولا للتغريب في كتاب الله ذكر ، فإن كان الحديث باطلا فهو ما اردنا ، وإن كان حقا فقد ناقض كتاب الله بزيادة الرجم والتغريب .

فهذا اتباع للمتشابه . لأن الكتاب في كلام العرب وفي الشرع يتصرف على وجوه : منها الحكم والقرض كقوله تعالى (كتاب الله عليكم) وقال تعالى (كتب عليكم الصيام) (وقالوا : ربنا لم كتب علينا القتال ؟) فكان المعنى : لأقضيبن بنكما بكتاب الله ، أي بحكم الله الذي شرع لنا . كما أن الكتاب يطلق على القرآن ، فتخصيصهم الكتاب بأحد المحامل من غير دلائل اتباع تشابه من الأدلة .

وفي الحديث « مثل أمي كطر لا يدرى أوله خير أم آخره » قالوا : فهذا يقتضي أنه لم يثبت لأول هذه الأمة فضل على الخصوص دون آخرها ولا العكس . ثم نقل « أن الإسلام بدئ غريباً وسيعود غريباً كما بدئ فطوبى للغرباء » فهذا يقتضي تفضيل الأولين والآخرين على الوسط . ثم نقل « خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » فافتضى أن الأولين أفضل على الإطلاق

قالوا : فهذا تناقض . وكذبوا ، لئس ثم تناقض ولا اختلاف

وذلك ان التعارض اذا ظهر لبادي الرأي في المنقولات الشرعية . فاما ان لا يمكن الجمع بينهما اصلاً ، واما ان يمكن . فان لم يمكن فهذا الفرض بين قطبي وظني ، او بين ظنيين ، فاما بين قطبيين فلا يقع في الشريعة ولا يمكن وقوعه ، لأن تعارض القطبيين محال . فان وقع بين قطبي وظني بطل الظني ، وان وقع بين ظنيين ضاهنا للعلماء فيه الترجيح ، والعمل بالارجح متعين ، وان امكن الجمع - فاتمق النظر على اعمال وجه الجمع ، وان كان وجه الجمع ضعيفاً - فان الجمع اولى عندم ، واعمال الادلة اولى من افعال بعضها . فهؤلاء المبتدعة لم يرفعوا بهذا الاصل رأساً ، اما جهلاً به او عناداً .



فاذا ثبت هذا فتقوله « خير القرون قرني » هو الاصل في الباب فلا يبلغ احد منا مبلغ الصحابة رضي الله تعالى عنهم . وما سواه يحتمل التأويل على حال او زمان او في بعض الوجوه . واما قوله « فطوبى للغرباء » لا نص فيه على التفضيل المشار اليه ، بل هو الدليل على جزاء حسن ، ويبقى النظر في كونه مثل جزاء الصحابة او دونه او فوقه محتمل ، فليس في الحديث عليه دليل ، فلا بد من حمله على محكم الاصل الاول ولا اشكال .

ومن ذلك قولهم بالتناقض قوله صلى الله عليه وسلم «لا تفضلوني على يونس بن متى ، ولا تحيروا بين الانبياء وبينى» وقوله «انا سيد ولد آدم ولا فخر» ووجه الجمع بينهما ظاهر .

ومنه انهم قالوا في قوله صلى الله عليه وسلم «اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا ، فان احدكم لا يدري اين باتت يده» : ان هذا الحديث يفسد آخره اوله . فان اوله صحيح لولا قوله : فان احدكم لا يدري كذا . فما منا احد الا درى اين باتت يده . واشد الامور ان يكون مس بها فرجه ، ولو أن رجلاً فعل ذلك في اليقظة لما طلب بغسل يده . فكيف يطلب بالغسل ولا يدري هل مس فرجه أم لا ؟

وهذا الاعتراض من النمط الذي قبله . اذ النائم قد يمس فرجه فيصيبه شيء من نجاسة في المحل لعدم استنجاء تقدم النوم ، أو يكون استجمر فوق موضع الاستجمار ، وهو لو كان يقظان فمس لعلم بالنجاسة اذا علقت بيده فيغسلها قبل غمسها في الاناء لئلا يفسد الماء ، واذا امكن هذا لم يتوجه الاعتراض

••

بجميع ما ذكر في هذا الفصل راجع الى اسقاط الاحاديث بالرأي المذموم الذي تهدم الاستشهاد عليه انه من البدع المحدثات .

فصل

(ومنها) تحريف الأدلة عن مواضعها . بأن يرد الدليل على مناط فيصرف عن ذلك المناط الى امر آخر موها ان المناطين واحد ، وهو من خفيات تحريف الكلم عن مواضعه والعياذ بالله . وينبغي على الظن ان من اقر بالاسلام ، ويذم تحريف الكلم عن مواضعه ، لا يلجأ اليه صراحاً الا مع اشتباه يعرض له ، أو جهل يصده عن الحق ، مع هوى يعيه عن اخذ الدليل مأخذه ، فيكون بذلك السبب مبتدعاً .

وبيان ذلك أن الدليل الشرعي اذا اقتضى امرآ في الجملة مما يتعلق بالعبادات — مثلاً — فأتى به المكاف في الجملة ايضاً ، كذكر الله والدعاء والنوافل المستحبات وما اشبهها مما تعلم من الشارع فيها التوسعة — كان الدليل عاضداً لعلمه من جهتين : من جهة معناه ، ومن جهة عمل السلف الصالح به . فان أتى المكاف في ذلك الامر بكيفية مخصوصة ، أو زمان مخصوص ، أو مكان مخصوص ، أو مقارناً لعبادة مخصوصة ، والتزم ذلك بحيث صار متخيلاً ان الكيفية ، أو الزمان ، أو المكان ، مقصود شرعاً من

غير ان يدل الدليل عليه - كان الدليل بمزول عن ذلك المعنى المستدل عليه .

فاذا ندب الشرع مثلاً الى ذكر الله فالتزم قوم الاجتماع عليه على لسان واحد ، وبصوت أو في وقت معلوم مخصوص عن سائر الاوقات - لم يكن في ندب الشرع ما يدل على هذا التخصيص الملتزم ، بل فيه ما يدل على خلافه ، لأن التزام الامور غير اللازمة شرعاً شأنها أن تهتم التشريع ، وخصوصاً مع من يقتدى به في مجامع الناس كالمساجد . فانها اذا ظهرت هذا الاظهار ، ووضعت في المساجد كسائر الشعائر التي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم في المساجد ، وما اشبهها كالاذان وصلاة العيدين والاستسقاء والكسوف - فهم منها بلا شك انها سنن اذا لم تهتم منها القرضية ، فاحرى ان لا يتناولها الدليل المستدل به ، فصارت من هذه الجهة بدعا محدثة بذلك .

وعلى ذلك ترك التزام السلف الصالح لتلك الاشياء ، أو عدم العمل بها ، وهم كانوا احق بها واهلها لو كانت مشروعة على مقتضى القواعد ، لان الذكر قد ندب اليه الشرع ندباً في مواضع كثيرة ، حتى انه لم يطلب في تكثير عبادة من العبادات ما طلب من التكثير من الذكر ، كقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اذكروا

الله ذكراً كثيراً) الآية وقوله (وابتغوا من فضل الله، واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون) بخلاف سائر العبادات .

ومثل هذا الدماء فانه ذكر الله . ومع ذلك فلم يلتزموا فيه كيفيات ، ولا قيدوه باوقات مخصوصة بحيث تشعر باختصاص التعبد بتلك الاوقات ، الا ما عينه الدليل كالغداة والعشي . ولا اظهروا منه الا ما ^(١) الشارع على اظهاره كالذكر في في العيدين وشبهه ، وما سوى ذلك فكانوا مثابرين على اخفائه وسره . ولذلك قال لم حين رفضوا اصواتهم «أرسموا على انفسكم انكم لا تدعون اصم ولا غائباً ، واشباهه ، ولم يظهروه ^(٢) في الجماعات .

فكل من خالف هذا الاصل فقد خالف اطلاق الدليل اولاً ، لانه قيد فيه بالرأي ، وخالف من كان اعرف منه بالشرعية وهم السلف الصالح رضي الله عنهم ، بل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك العمل وهو يحب ان يعمل به خوفاً أن يعمل به الناس فيفرض عليهم .

وفي فصل من الموافقات جملة من هذا ، وهو منزلة قدم .

(١) بياض في الاصل ولو وضع فيه كلمة « نص » او « حث »
 لصحح المعنى ولعله الاصل (٢) عبارة نسختنا « ولم يظهروه في » الخ

فقد يتوهم ان اطلاق اللفظ يشعر بجواز كل ما يمكن في مدلوله
وقوعا وايس خصوصا في العبادات، فانها عمولة على التعبد على
حسب ما تلقى النبي ^(١) صلى الله عليه وسلم والسلف الصالح،
كالصلوات حين وضعت بعيدة عن مدارك العقول في اركانها
وترتيبها وازمانها وكيفياتها ومقاديرها، وسائر ما كان مثلها - حسبا
يذكر في باب المصالح المرسلة من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى -
فلا يدخل العبادات الرأي والاستحسان هكذا مطلقا، لأنه
كالماني لوضعها، ولأن العقول لا تدرك معانيها على التفصيل .
وكذلك حافظ العلماء على ترك اجراء القياس فيها، كمالك
ابن انس رضي الله عنه، فانه حافظ على طرح الرأي جدًّا، ولم يعمل
فيها من انواع القياس الا قياس نفي التماثل حيث اظهر ^(٢) اليه،
وكذلك غيره من العلماء - وان تفاوتوا - فهم محافظون جليا في
العبادات على الاتباع لصورها وبقولاتها، بخلاف غيرها
فبحسبها لا مطلقا، فان الانسان قد امر بذلك في الجملة - مثلاً -
فالنحصر كالمخالف لمفهوم التوسعة، وان لم يفهم من ذلك توسعة
فلا بد من الرجوع الى اصل الوقف مع المقول، لاننا ان

(١) لعله « تلقى عن النبي الخ » (٢) كذا ولعلها « اضطر »

خرجنا عنه شككنا في كون العبادة على ذلك الوجه مشروعة على
الطريقتين المنبه عليها^(١) في كتاب المواقفات ، فيتعين الرجوع
الى المقول وقوفامه من غير زيادة ولا نقصان .

ثم اذا فهمنا التوسعة : فلا بد من اعتبار امر آخر ، وهو أن
يكون العمل بحيث لا يوم التخصيص زمانا دون غيره ، أو مكانا
دون غيره ، أو كيفية دون غيرها ، أو يوم انتقال الحكم من
الاستحباب - مثلاً - الى السنة أو الفرض . لأنه قد يكون
الدوام عليه على كيفية ما في مجامع الناس أو مساجد الجماعات أو
نحو ذلك - موهما لكونه سنة أو فرضاً ، - بل هو كذلك .

الا ترى أن كل ما اظهره رسول الله صلى الله عليه وسلم
وواظب عليه في جماعة اذا لم يكن فرضاً فهو سنة عند العلماء ،
كصلاة العيدين والاستسقاء والكسوف ونحو ذلك ؟ بخلاف
قيام الليل وسائر النوافل ، فانها مستحبات ، وندب صلى الله عليه
وسلم الى اخفائها ، وإنما يضر اذا كانت تشاع ويعلم بها .

ومن امثلة هذا الاصل التزام الدعاء بعد الصلوات بالهيئة
الاجتماعية متملاً بها في الجماعات . وسيأتي بسط ذلك في باب ان شاء
الله تعالى .

(١) لعله « عليهما » بل هو المتعين

فصل

(ومنها) بناء طائفة منهم الظواهر الشرعية على تأويلات لا تعقل - يدعون فيها انها هي المقصود والمراد، لا ما يفهم العربي - مسندة عندهم الى اصل لا يعقل . وذلك انهم - فيما ذكر العلماء - قوم ارادوا ابطال الشريعة جملة وتفصيلاً ، وإلقاء ذلك فيما بين الناس لينحل الدين في ايديهم ، فلم يمكنهم إلقاء ذلك صراحاً ، فيرد ذلك في وجوههم ، وتمتد اليهم ايدي الحكام - فصرفوا اعناقهم الى التحلل على ما قصدوا بأنواع من الحيل ، من جعلتها صرف الهم من الظواهر إحالة على أن لها بواطن هي المقصودة ، وان الظواهر غير مرادة . فقالوا : كل ما ورد في الشرع من الظواهر في التكاليف والحشر والنشر ، والامور الإلهية فهي امثلة ورموز الى بواطن .



فما زعموا في الشرعيات ان الجناية مبادرة الداعي للمستجيب بإفشاء سرّ اليه قبل أن ينال رتبة الاستحقاق . ومعنى الغسل تجديد المهد على من فعل ذلك . ومعنى مجامعة البهيمة مقابحة من من لا عهد له ولم يؤث شيئاً من صدمة النجوى - وهي مائة

وتسعة عشر درهما عندهم - قالوا : فذلك اوجب الشرع القتل على
 الفاعل والمفعول به ، والا فالهينة . متى يجب القتل عليها ؟
 والاحتلام ان يسبق لساها الى افشاء السر في غير عمله ، فعليه
 الفصل ، أي تجديد المعاهدة . والطهر هو التبري من اعتقاد كل
 مذهب سوى متابعة الامام . والتيمم الاخذ من المأذون الى أن
 يسعد بمشاهدة الداعي والامام . والصيام هو الامساك عن
 كشف السر .

ولم من هذا الافك كثير في الامور الالهية ، وامور
 التكليف ، وامور الآخرة ، وكله حوم على ابطال الشريعة جملة
 وتفصيلاً ، اذ هم ثنوية ودهرية وإباحية ، منكرون للنبوة والشرائع
 والحشر والنشر والجنة والنار والملائكة ، - بل هم منكرون
 للربوبية . وهم المسنون بالباطنية .^(١)

وربما تمسكوا بالحروف والاعداد بان الثقب في رأس الآدمي
 سبع ، والكواكب السيارة سبع ، وايام الاسبوع سبع ، فهذا يدل
 على أن دور الأئمة سبعة ، وبه تم . وان الطائفت اربع ، وفصول
(١) اقسمت الباطنية الى عدة فرق يجمعهم القول بجعل ظواهر
 النصوص غير مرادة ، والذهاب في تأويلها مناهب من التحكم لا تنفق
 مع اللغة في مجاز ولا كناية . واتقول بامام معصوم ، وقد يسموه باسم آخر ،
 ويجهلون به ذلك الى ا . واشر فرقهم الباطنية الهائبة

السنة اربع ، فدل على أن اصول الاربعة هي السابق والتالي
 الا لهما - عندهم - والنطاق والاساس - وهما الامامان - والبروج
 اثنا عشر ، يدل على أن الحجج اثنا عشر ، وهم الدعاة ، الى انواع من
 هذا القبل . وجميعها ليس فيه ما يقابل بالرد ، لأن كل طائفة
 من المبتدعة سوى هؤلاء ، ربما يتمسكون بشبهة تحتاج الى
 النظر فيها معهم . أما هؤلاء فقد خلعوا في الهذيان الربة ،
 وصاروا عرضة للتميز ، وضحكة للعالمين . واما ينسبون هذه
 الاباطيل الى الامام المعصوم الذي زعموه ، وابطال الأئمة
 معلوم في كتب المتكلمين . ولكن لا بد من نكتة مختصرة في
 الرد عليهم .

•••

فلا يخلو ان يكون ذلك عندهم ما من جهة دعوى بالضرورة
 وهو محال ، لأن الضروري هو ما يشترك فيه العقلاء علما
 وادراكا ، وهذا ليس كذلك .

واما من جهة الامام المعصوم بسماعهم منه لتلك التأويلات .
 فنقول لمن زعم ذلك : ما الذي دعاك الى تصديق محمد صلى الله
 عليه وسلم سوى المعجزة ؟ وايس لامامك معجزة ، فالقرآن
 يدل على أن المراد ظاهره ، لا ما زعمت . فان قال : ظاهر

القرآن رموز الى بواطن فهمها الامام المعصوم ولم يفهما الناس
فعلماها منه . قيل لهم : من أي جهة تعلمتموها منه ؟ أبشاهدة
قلبه بالعين ؟ أو بسماع منه ؟ ولا بد من الاستناد الى السماع
بالاذن . فيقال : فاعلم لفظه ظاهر له باطن لم تفهمه ، ولم يطلعك
عليه ، فلا يوثق بما فهمت من ظاهر لفظه . فان قال : صرح
بالمعنى . وقال : ما ذكرته ظاهر لا رمز فيه ، او والمراد ظاهره .
قيل له : وبماذا عرفت قوله انه ظاهر لا رمز فيه ، بل انه كما
قال ؟ اذ يمكن أن يكون له باطن لم تفهمه ايضا ، حتى لو حلف
بالطلاق الظاهر انه لم يقصد الا الظاهر ، لاحتمل أن يكون في
طلاقه رمز هو باطنه وليس مقتضى الظاهر . فان قال : ذلك
يؤدي الى حسم باب التفهيم . قيل له : فانتم حسمتوه بالنسبة الى
النبي صلى الله عليه وسلم ، فان القرآن دأثر على تقرير الوجدانية ،
والجنة ، والنار ، والحشر ، والنشر ، والانبياء ، والوحي ، والملائكة ،
مؤكداً ذلك كله بالتقسم . واتم نقولون : ان ظاهره غير مراد
وان تحته رمزا . فان جاز ذلك عندكم بالنسبة الى النبي صلى الله
عليه وسلم لمصلحة وسر له في الرمز ، جاز بالنسبة الى معصومكم أن
يظهر لكم خلاف ما يذكره لمصلحة وسر له فيه ، وهذا لا يحصى
لهم عنه .



قال أبو حامد الغزالي رحمه الله : ينبغي ان يعرف الانسان ان رتبة هذه الفرقة هي اخس من رتبة كل فرقة من فرق الضلال، اذ لا تجد فرقة تنقض مذهبها بنفس المذهب سوى هذه التي هي الباطنية . اذ مذهبها إبطال النظر، وتغيير الالفاظ عن موضوعها بدعوى الرمز . وكل ما يتصور ان تنطق به السننهم فاما نظر أو نقل . أما النظر فقد ابطوه . وأما النقل فقد جوزوا أن يراد باللفظ غير موضوعه . فلا يبقى لهم مقتسم . والتوفيق بيد الله .



وذكر ابن العربي في العواصم مأخذاً آخر في الرد عليهم اسهل من هذا - وقال انهم لا قبل لهم به - وهو أن يسلط عليهم في كل ما يدعونه السؤال « بكم » خاصة، فكل من وجهت عليه منهم سقط في يده . وحكى في ذلك حكاية ظريفة يحسن موقعها هاهنا . وتصور المذهب كاف في ظهور بطلانه، الا أنه مع ظهور فسادہ وبعده عن الشرع قد اعتمده طوائف وبنوا عليه بدعا فاحشة (منها) مذهب المهدي المغربي . فانه عد نفسه الامام المنتظر ، وانه معصوم حتى ان من شك في عصمته أو في أنه

المهدي المنتظر فهو كافر .

وقد زعم ذووه انه ألف في الامامة كتاباً ذكر فيه أن الله استخلف آدم ونوحا و ابراهيم وموسى وعيسى ومحمدا عليهم السلام، وان مدة الخلافة ثلاثون سنة ، وبعد ذلك فرق واهواء وشح مطاع، وهوى متبع ، واعجاب كل ذي رأي برأيه، فلم يزل الامر على ذلك، والباطل ظاهر والحق كامن ، واللم مرفوع— كما اخبر عليه الصلاة والسلام— والجلل ظاهر ، ولم يبق من الدين الا اسمه ، ولا من القرآن الا رسمه ، حتى جاء الله بالامام فاعاد الله به الدين— كما قال عليه الصلاة والسلام « بدئ الدين غريبا وسيمود غريبا كما بدئ فطوبى للغرباء» وقال : ان طائفته هم الغرباء، زعما من غير برهان زائد على الدعوى . وقال في ذلك الكتاب: جاء الله بالهدى، وطاعته صافية نقية، لم ير مثلهما قبل ولا بعد، وان به قامت السموات، والارض به تقوم، ولا ضده، ولا مثل، ولا ند. وكذب، تعالى الله عن قوله . وهذا كما نزل احاديث الترمذي وابي داود في القاطعي على نفسه وانه هو بلا شك .

واول اظهره لذلك انه قام في اصحابه خطيبا فقال : الحمد لله
الفعال لما يريد ، القاضي لما يشاء ، لا رادَ لامره ، ولا معقب

لحكمه ، وصلى الله على النبي المبشر بالمهدي ، يملأ الارض قسطا وعدلا ، كما ملئت ظلما وجورا ، يبعثه الله اذا نسخ الحق بالباطل ، وازيل العدل بالجور ، مكانه بالمغرب الاقصى ، وزمانه آخر الازمان ، واسمه اسم النبي عليه الصلاة والسلام ، ونسبه نسب النبي صلى الله عليه وسلم . وقد ظهر جور الامراء ، وامتلات الارض بالفساد ، وهذا آخر الزمان ، والاسم الاسم والنسب النسب والفعل الفعل . يشير الى ما جاء في احاديث القاطمي .

فلما فرغ باذر اليه من اصحابه عشرة . فقالوا : هذه الصفة لا وجد الا فيك ، فانت المهدي . فبايموه على ذلك . وحدث في دين الله احداثا كثيرة زيادة الى الاقرار بانه المهدي المعلوم ، والتخصيص بالمصبة . ثم وضع ذلك في الخطب ، وضرب في السكك ، بل كانت تلك الكلمة عندهم ثالثة الشهادة . فمن لم يؤمن بها أو شك فيها ، فهو كافر كسائر الكفار . وشرع القتل في مواضع لم يضعه الشرع فيها . وهي نحو من ثمانية عشر موضعا . كترك امتثال امر من يستمع امره ، وترك حضور مواعظه ثلاث مرات ، والمداينة اذا ظهرت في احد قتل ، واشياء كثيرة . وكان مذهبه البدعة الظاهرية ، ومع ذلك فابتدع اشياء ،

كوجوه من الثوب ، اذ كانوا ينادون عند الصلاة « بتا صاليت
الاسلام » و « بقيام تا صاليت » و « سوردين » و « باردي »
و « واصبح لله الحمد » وغيره . جري العمل بجميعها في زمان
الموحدين . وبقي اكثرها بعد ما اقرضت دولتهم . حتى اني ادركت
بنفسى في جامع غرناطة الاعظم الرضا عن الامام المعصوم . المهدي
المعلوم ، الى أن أزيلت وبقيت اشياء كثيرة غفل عنها أو اغفلت .
وقد كان السلطان ابو العلاء ادريس بن يعقوب بن يوسف
ابن عبد المؤمن بن علي منهم . ظهر له قبح ما هم عليه من هذه
الابتداعات . فامر — حين استقر بمرآكش — خليفته بازالة جميع
ما ابتدع من قبله ، وكتب بذلك رسالة الى الاقطار يأمر فيها بتغيير
تلك السنة ، ويوصي بتقوى الله والاستعانة به ، والتوكل عليه ،
وانه قد نبذ الباطل واظهر الحق ، وان لامهدي الا عيسى ، وان
مادعوه انه المهدي بدعة ازالها ، واسقط اسم من لا ثبت عصمته .
وذكر أن اياه المنصورهم بان يصدع بما به صدع ، وان
يرفع الحرف الذي رفع ، فلم يساعده الاجل لذلك . ثم لما مات
واستخلف ابنه ابو محمد عبد الواحد الملقب بالرشيد ، وفد اليه
جماعة من اهل ذلك المذهب المتسمين بالموحدين ، قتلوا منه
في الذروة والغارب ، وضمنوا على اتقاسم الدخول تحت طاعته ،

والوقوف على قدم الخدمة بين يديه، والمدافعة عنه بما استطاعوا،
 لكن على شرط ذكر المهدي وتخصيصه بالمصبة في الخطبة
 والمحاطبات، ونقش اسمه الخاص في السكك، وإعادة الدعاء بعد
 الصلاة، والنداء عليها «بتأصليت الاسلام» عند كمال الاذان
 و«بتقام تأصليت» وهي اقامة الصلاة، وما اشبه ذلك من
 «سودرين» و«وقادري» و«اصبح والله الحمد» وغير ذلك.

وقد كان الرشيد استمر على العمل بما رسم ابوه من ترك
 ذلك كله، فلما انتدب الموحدون الى الطاعة اشترطوا اعادته ما
 ترك، فاسمفوا فيه. فلما احتلوا منازلهم اياما ولم يعد شيء من
 تلك الموائد، ساءت ظنونهم، وتوقعوا انقطاع ما هو عمدتهم
 في دينهم، وبلغ ذلك الرشيد، فجدد تأنيسهم باعادتها.

قال المؤرخ: فيا لله! ماذا بلغ من سرورهم وما كانوا فيه
 من الارتياح لسماع تلك الامور، وانطلقت ألسنتهم بالدعاء
 لخليفتهم بالنصر والتأييد، وشملت الافراح فيهم الكبير والصغير.
 وهذا شأن صاحب البدعة، فلن يسر باعظم من انتشار بدعته
 واظهارها (ومن يرد الله فتنه فلن تملك له من الله شيئا) وهذا
 كله دائر على القول بالامامة والمصبة الذي هو رأى الشيعة.

فصل

(ومنها) رأي قوم التنالي في تعظيم شيوخم ، حتى ألحقوهم بما لا يستحقونه . فالقصد منهم يزعم انه لا ولي لله اعظم من فلان . وربما اغلقوا باب الولاية دون سائر الامة الا هذا المذكور . وهو باطل محض ، وبدعة فاحشة ، لأنه لا يمكن أن يبلغ المتأخرون ابداء مبالغ المتقدمين . فخير القرون الذين رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وآمنوا به ، ثم الذين يلونهم ، وهكذا يكون الامر ابداء الى قيام الساعة . فاقوى ما كان اهل الاسلام في دينهم واعمالهم وقيمتهم واحوالهم في اول الاسلام ، ثم لا زال ينقص شيئاً فشيئاً الى آخر الدنيا . لكن لا يذهب الحق جملة ، بل لا بد من طائفة تقوم به وتمتدده . وتعمل بمقتضاء على حسبهم في ايمانهم . لا ما كان عليه الاولون من كل وجه ، لانه لو أتق احد من المتأخرين وزن احد ذهباً ما بلغ مدّ أحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نصيفه . واذا كان ذلك في المال فكذلك في سائر شعب الايمان ، بشهادة التجربة المادية .

ولما تقدم اول الكتاب انه لا يزال الدين في نقص فهو
اصلي لا شك فيه . وهو عند اهل السنة والجماعة . فكيف
يمتد بعد ذلك في انه ولي اهل الارض ؟ وليس في الامة ولي
غيره ؟ لكن الجمل الغالب ، والغالو في التعظيم ، والتعصب
للنحل ، يؤدي الى مثله أو أعظم منه .

والتوسط يزعم انه مساو للنبي صلى الله عليه وسلم ، الا انه
لا يأتيه الوحي . بلغني هذا عن طائفة من الغالين في شيخهم ،
الحاملين لطريقتهم في زعمهم ، نظير ما ادعاه بعض تلامذة الحلاج
في شيخهم على الاقتصاد منهم فيه . والغالي ^(١) يزعم فيه أشنع من
هذا ، كما ادعى اصحاب الحلاج في الحلاج .

وقد حدثني بعض الشيوخ أهل العدالة والصدق في النقل
انه قال : اقت زمانا في بعض القرى البادية ، وفيها من هذه
الطائفة المشار اليها كثير . قال - فخرجت يوما من منزلي لبعض
شأني ، فرأيت رجلين منهم قاعدين ، فاتهمتهما يتحدثان في
بعض فروع طريقتهم ، فغربت منهما على استخفاء لا أسمع من
كلامهم . - إذ من شأنهم الاستخفاء باسرارهم . فتحدثنا في شيخهم
وعظم منزلته ، وأنه لا أحد في الدنيا مثله ، وطربا لهذه المغالبة

(١) نص النسخة التي طبع عنها « والغالي »

طربا عظيما ، ثم قال أحدهما للآخر : أتعجب الحق ؟ هو النبي ، قال :
نعم هذا هو الحق . قال المخبر : نعمت من ذلك المكان فارًّا أن
يصيبيني معهم قارعة .

وهذا نمط الشيعة الامامية . ولولا الغلو في الدين والتكالب
على نصر المذهب ، والتهالك في عجة المبتدع ، - لما وسع ذلك
عقل احد ، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لتبعن سنن
من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع » الحديث . فهؤلاء غلوا
كما غلت النصارى في عيسى عليه السلام . حيث قالوا : ان الله هو
المسيح ابن مريم . - فقال : الله تعالى (يا أهل الكتاب لا تغلوا
في دينكم . ولا تتبعوا أهواء قوم قدضلوا من قبل وأضلوا كثيرا ،
وضلوا عن سواء السبيل) وفي الحديث « لا تطروني كما أطرت
النصارى عيسى بن مريم ، ولكن قولوا عبد الله ورسوله » .

ومن تأمل هذه الاصناف وجد لها من البدع في فروع
الشريعة كثيرا ، لأن البدعة اذا دخلت في الاصل سهلت
مداخلتها الفروع .

فصل

واضف هؤلاء احتجاجا قوم استندوا في أخذ الاعمال إلى المقامات - وأقبلوا وأعرضوا بسببها ، فيقولون : رأينا فلانا الرجل الصالح ، فقال لنا : اتركوا كذا ، واعملوا كذا . ويتفق مثل هذا كثيرا للمترسين ^(١) برسم التصوف ، وربما قال بعضهم : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم ، فقال لي كذا وامرني بكذا ، فيعمل بها ويترك بها معرضا عن الحدود الموضوعة في الشريعة ، وهو خطأ ، لأن الرؤيا من غير الانبياء لا يحكم بها شرعا على حال الا ان تمرض على ما في ايدينا من الاحكام الشرعية ، فان سوغتها عمل بمقتضاها ، والا وجب تركها والاعراض عنها ، وإما فائدتها البشارة أو النذارة خاصة . وأما استفادة الاحكام فلا . كما يحكى عن الكتاني رحمه الله قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ، فقلت : ادع الله ان لا يميت قلبي . فقال : قل كل يوم اربعين مرة يا حي يا قيوم ، لا اله الا انت . فهذا كلام حسن لا اشكال

(١) تدرس بالشيء احتك به ، وتدرس بدينه تلعب به . وعيبت كما يعيبت البعير . والمراد بهم هنا المقلدون للصوفية في رسومهم الظاهرة دون اخلاقهم واعمالهم

في صحته ، وكون الذكر يحى القلب صحيح شرما . وفائدة الرؤيا
التنبيه على الخير ، وهو من ناحية البشارة . وانما يبقى الكلام في
التحديد بالاربعين ، واذا لم يوجد على اللزوم استقام .

وعن ابي يزيد البسطامي رحمه الله ، قال : رأيت ربي في
النام ، فقلت : كيف الطريق اليك ؟ فقال : اترك نفسك وتمال .
وشأن هذا الكلام من الشرع موجود ، فالعمل بمقتضاه صحيح ،
لانه كالتنبيه لموضع الدليل ، لان ترك النفس معناه ترك هواها
باطلاق ، والوقوف على قدم العبودية . والآيات تدل على هذا
المعنى ، كقوله تعالى (وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن
المهوى ، فان الجنة هي المأوى) وما أشبه ذلك . فلو رأى في النوم
قاتلا يقول : ان فلانا سرق فاقطعه ، أو عالم فأسأله ، أو اعمل بما
يقول لك ، أو فلان زنى فحده ، وما أشبه ذلك ، لم يصح له العمل
حتى يقوم له الشاهد في اليقظة ، والا كان عاملا بغير شريعة ،
اذ ليس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحى .

ولا يقال : إن الرؤيا من اجزاء النبوة ، فلا ينبغي أن تهمل .
وأيضاً إن الخبر في المنام قد يكون النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو
قد قال « من رآني في النوم فقد رآني حقا ، فان الشيطان لا يتمثل
بي » ، واذا كان ... فإخباره في النوم كإخباره في اليقظة .

لانا نقول : ان كانت الرؤيا من اجزاء النبوة فليست الينا من كمال الوحي ، بل جزء من اجزائه ، والجزء لا يقوم مقام الكل في جميع الوجوه ، بل انما يقوم مقامه في بعض الوجوه ، وقد صرفت الى جهة البشارة والندارة ، وفيها كاف ^(١)

وايضاً فان الرؤيا التي هي جزء من اجزاء النبوة من شرطها ان تكون صالحة من الرجل الصالح ، وحصول الشروط مما ينظر فيه ، فقد تتوفر ، وقد لا تتوفر .

وايضاً فهي منقسمة الى الحلم ، وهو من الشيطان ، والى حديث النفس ، وقد تكون سبب هيجان بعض اخلاط ، فتتبعين الصالحة حتى يحكم بها وتترك غير الصالحة ؟

ويلزم ايضاً على ذلك ان يكون تجديد وحي بحكم بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو منهي عنه بالاجماع .

يحكي ان شريك بن عبد الله القاضي دخل على المهدي ، فلما رآه قال : علي بالسيف والاطم . قال : ولم يا امير المؤمنين ؟ قال : رأيت في منامي كأنك تطأ بساطي وأنت مريض عني ، فقصصت رؤياي على من عברה ، فقال لي : يظهر لك طاعة ويضرر معصية .

(١) كذا ولعل في الكلام حذفاً

فقال : له شريك : والله ما رؤياك برؤيا ابراهيم الخليل عليه السلام ، ولا ابن مبرك يوسف الصديق عليه السلام ، فبالاحلام الكاذبة تضرب اعناق المؤمنين ؟ فاستحي المهدي ، وقال : اخرج عني . ثم صرفه وابعده .

وذكر الغزالي عن بعض الأئمة انه افق بوجوب قتل رجل يقول بخلق القرآن ، فروجع فيه فاستدل بان رجلاً رأى في منامه ابليس قد اجتاز باب المدينة ولم يدخلها ، فقيل : هل دخلها ؟ فقال : اغواني عن دخولها رجل يقول بخلق القرآن ، فقام ذلك الرجل فقال : لو افق ابليس بوجوب قتل في اليقظة هل تقلدونه في فتواه ؟ فقالوا : لا ، فقال : قوله في المنام لا يزيد على قوله في اليقظة .



وأما الرؤيا التي يخبر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم الرائي بالحكم . فلا بد من النظر فيها ايضاً ، لأنه اذا خبر بحكم موافق لشريعته ، فالحكم بما استقر ، وان خبر بمخالف ، فمحال ، لأنه صلى الله عليه وسلم لا ينسخ بعد موته شريعته المستقرة في حياته ، لان الدين لا يتوقف استقراره بعد موته على حصول المراتبي النومية ، لأن ذلك باطل بالاجماع . فمن رأى شيئاً من

ذلك فلا عمل عليه ، وعند ذلك نقول : ان رؤياه غير صحيحة .
اذ لو رآه حقاً لم يخبره بما يخالف الشرع .

لكن يبقى النظر في معنى قوله صلى الله عليه وسلم « من رآني في النوم فقد رآني » وفيه تأويلان : احدهما ما ذكره ابن رشد اذ سئل عن حاكم شهد عنده عدلان مشهوران بالعدالة في قضية ، فلما نام الحاكم ذكر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له : ما تحكم بهذه الشهادة ؟ فانها باطلة . فاجاب بانه لا يحمل له ان يترك العمل بتلك الشهادة ، لان ذلك إبطال لأحكام الشريعة بالرؤيا ، وذلك باطل لا يصح أن يعتقد ، اذ لا يعلم الغيب من ناحيتها الا الانبياء الذين رؤيهم وحى ، ومن سوام اما رؤيهم جزء من ستة واربعين جزءاً من النبوة .

ثم قال : وليس معنى قوله « من رآني فقد رآني حقاً » ان كل من رأى في منامه انه رآه فقد رآه حقيقة . بدليل ان الرائي قد براه مرات على صور مختلفة ، وبراء الرائي على صفة ، وغيره على صفة اخرى . ولا يجوز أن تخلف صور النبي صلى الله عليه ولا صفاته . وانما معنى الحديث « من رآني على صورتي التي خلقت عليها . فقد رآني ، اذ لا يتمثل الشيطان بي » اذ لم قل : من رأى انه رآني ، فقد رآني . وانما قال : من رآني فقد رآني .

وانى لهذا الرائي الذي رأى انه رآه على صورته انه رآه عليها؟
وان ظن انه رآه ، ما لم يعلم ان تلك الصورة صورته بعينها ، وهذا
ما لا طريق لأحد الى معرفة .

فهذا ما نقل عن ابن رشد . وحاصله يرجع الى ان المرئي
قد يكون غير النبي صلى الله عليه وسلم ، وان اعتقد الرائي انه هو



والتأويل الثاني يقوله علماء التعبير : ان الشيطان قد يأتي
النائم في صورة ما من معارف الرائي وغيرهم . فيشير له الى رجل
آخر : هذا فلان النبي ، وهذا الملك الفلاني ، أو من اشبه
هولاء ممن لا يتمثل الشيطان به . فيوقع اللبس على الرائي بذلك
وله علامة عندم . واذا كان كذلك امكن ان يكلمه المثار اليه
بالامر والنهي غير الموافقين للشرع ، فيظن الرائي انه من قبل
النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يكون كذلك ، فلا يوثق بما يقول
له أو يأمر أو ينهى .

وما اخرى " هذا الضرب أن يكون الامر أو النهي فيه
مخالفاً لكمال الاول ، حقيق بان يكون فيه موافقاً ، وعند ذلك
لا يبقى في المسئلة اشكال . نم لا يحكم بمجرد الرؤيا حتى يعرضها

(١) نص النسخة التي طبع عنها « اجري » وهو غلط .

على العلم، لا مكان اختلاط احد القسمين بالآخر. وعلى الجملة فلا يستدل بالرؤيا في الاحكام الا ضعيف المنته. نعم يأتي الميراث تأنيساً وبشارة ونذارة خاصة، بحيث لا يقطعون بمقتضاها حكماً، ولا ينتون عليها اصلاً، وهو الاعتدال في اخذها، حسبما فهم من الشرع فيها، والله اعلم.

فصل

وقد رأينا أن نختم الكلام في الباب بفصل جمع جملة من الاستدلالات المتقدمة، وغيرها في معناها، وفيه من نكت هذا الكتاب جملة اخرى، فهو مما يحتاج اليه بحسب الوقت والحال، وان كان فيه طول ولكنه يخدم ما نحن فيه ان شاء الله تعالى. وذلك انه وقع السؤال عن قوم يتسمون بالفقراء، يزعمون انهم سلكوا طريق الصوفية، فيجتمعون في بعض الليالي ويأخذون في الذكر الجموري على صوت واحد، ثم في الغناء والرقص، الى آخر الليل، ويحضر معهم بعض المتسمين بالفقهاء، يرسمون برسم الشيوخ الهداة الى سلوك ذلك الطريق: هل هذا العمل صحيح في الشرع أم لا؟

فوقع الجواب بان ذلك كله من البدع المحدثات، المخالفة

طريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وطريقة اصحابه والتابعين لهم باحسان ، فنفخ الله بذلك من شاء من خلقه .

ثم ان الجواب وصل الى بعض البلدان ، فقامت القيامة على العاملين بتلك البدع ، وخافوا اندراس طريقتهم ، وانقطاع اكلامهم بها ، فارادوا الانتصار لأنفسهم ، بعد أن راموا ذلك بالانتساب الى شيوخ الصوفية الذين ثبتت فضيلتهم ، واشتهرت في الانقطاع الى الله ، والعمل بالسنة طريقتهم ، فلم يستقر لهم الاستدلال ، لكونهم على ضد ما كان عليه القوم ، فانهم كانوا بنوا نحتهم على ثلاثة اصول : الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في الاخلاق والافعال ، واكل الحلال ، واخلاص النية في جميع الاعمال ، وهؤلاء قد خالفوا في هذه الاصول ، فلا يمكنهم الدخول تحت ترجمتهم

وكان من قدر الله ان بعض الناس سأل بعض شيوخ الوقت في مسألة تشبه هذه ، لكن حسن ظاهرها بحيث يكاد باطنها يخفى على غير المتأمل . فاجاب عنا الله عنه على مقتضى ظاهرها من غير تعرض الى ما هم عليه من البدع والضلالات ، ولما سمع بعضهم بهذا الجواب ارسل به الى بلدة اخرى ، فاقى به فرحل الى غير بلدة ، وشهر في شيعته ان بيده حجة لطريقتهم

تمهر كل حجة ، وأنه طالب للمناظرة فيها ، فدعي لذلك فلم يتم فيه ولا قدم ، غير أنه قال : ان هذه حجتي ، وأنتى بالبطاقة التي بخط الحبيب ، وكان هو ومجيبه ^(١) وأشياعه يطيطرون بها فرحاً ، فوصلت المسئلة الى غرناطة ، وطُلب من الجميع النظر فيها . فلم يسع احد له قوة على النظر فيها الا اول ^(٢) أن يظهر وجه الصواب فيها الذي يدان الله به لأنه من النصيحة التي هي الدين القويم ، والصراط المستقيم

ونص خلاصة السؤال : ما يقول الشيخ فلان في جملة من المسلمين يجتمعون في رباط على ضفة البحر في الليالي العاضلة ، يقرؤن جزءاً من القرآن ، ويستمعون من كتب الوعظ والرفائق ما امكن في الوقت ، ويذكرون الله بأنواع التهليل والتسبيح والتقديس ، ثم يقوم من بينهم قوال يذكر شيئاً في مدح النبي صلى الله عليه وسلم ، ويلقي من السماع ما توق النفس اليه وتشتاق سماعه من صفات الصالحين ، وذكر آلاء الله ونعمائه ، ويشوقهم بذكر المنازل الحجازية ، والمعاهد النبوية ، فيتواجدون اشتياقاً لذلك ، ثم يأكلون ما حضر من الطعام ، ويحمدون الله

(١) كذا ولعلها « ومجبه » أو « ومحبوه » (٢) لفظ الاول لا يظهر له معنى هنا وكذا في السطر الخامس عشر من الصفحة ٣٥٦ ، والظاهر ان المقام مقام الاستثناء وان العبارة ربما دخل فيها التحريف والسقط

تعالى ، ويرددون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويبتهلون
بالادعية الى الله في صلاح أمورهم ، ويدعون للمسلمين ولا مأمهم
ويفترقون .

فهل يجوز اجتماعهم على ما ذكر ؛ أم يمتنعون وينكر عليهم ؛
ومن دعام من المحيين الى منزله بقصد التبرك ، هل يجيبون
دعوتهم ويجتمعون على الوجه المذكور أم لا ؟

فاجاب بما محصوله : مجالس تلاوة القرآن وذكر الله هي
رياض الجنة . ثم اتى بالشواهد على طلب ذكر الله . واما
الانشادات الشعرية . فانما الشعر كلام حسنه حسن وقيعه قبيح ،
وفي القرآن في شعراء الاسلام (الا الذين آمنوا وعملوا
الصالحات وذكروا الله كثيرا) وذلك ان حسان بن ثابت ، وصيد
الله بن رواحة ، وكعبا لما سمعوا قوله تعالى (والشعراء يتبعهم
الفاوون) الآيات . بكوا عند سماعها فزل الاستثناء ، وقد أنشد
الشعريين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورقت نفسه
الكريمة وخرقت عيناه لأبيات اخت النظر لما طبع عليه من
الرأفة والرحمة .

واما التواجد عند السماع ، فهو في الاصل رقة النفس ،
واضطراب القلب فيتأثر الظاهر بتأثر الباطن . قال الله تعالى

(الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم) أي اضطربت رغبا أو رهبا. وعن اضطراب القلب يحصل اضطراب الجسم، قال الله تعالى (لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا) الآية. وقال (فروا الى الله) فانما التواجد رقة نفسية، وهزة تليية، ونهضة روحانية. وهذا هو التواجد عن وجد، ولا يسمع فيه نكير من الشرع. وذكر السلمي انه كان يستدل بهذه الآية على حركة الوجد في وقت السماع. وهي (وربطنا على قلوبهم اذ قاموا فقالوا ربنا) الآية. وكان يقول: ان القلوب مربوطة باللكوت، حركتها انوار الازكار، وما يرد عليها من فنون السماع.

— ووراء هذا تواجد لاعتن وجد، فهو مناط النعم، لخاتمة ما ظهر لما بطن. وقد ينرب^(١) فيه الامر عند القصد لاستنهاض الغرائم، واعمال الحركة في يقظة القلب النائم «يا أيها الناس ابكوا فان لم تبكوا فتابكوا»^(٢) ولكن شتان ما بينها.

— واما من دعا طائفة الى منزله فتجاب دعوته، وله في ذلك قصده ونيته. فهذا ما ظهر تقيده على مقتضى الظاهر، والله

(١) لعله «يزرب» (٢) لعله أراد حديث «أتلوا القرآن وابكوا، فان لم تبكوا فتابكوا» فاقبسه بالمعنى، وهو في سنن ابن ماجه من حديث سعد ابن ابي وقاص بسند جيد

يتولى السرائر ، وانما الاعمال بالنيات ، انتهى ما قيده .

— فكان مما ظهر لي في هذا الجواب : ان ما ذكره في مجالس الذكر صحيح اذا كان على حسب ما اجتمع عليه السلف الصالح ، فانهم كانوا يجتمعون لندرس القرآن فيما بينهم ، حتى يتعلم بعضهم من بعض ، يأخذ بعضهم من بعض ، فهو مجلس من مجالس الذكر التي جاء في مثاها من حديث ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم ، الا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة ، وحفت بهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده » وهو الذي فهمه الصحابة رضي الله تعالى عنهم من الاجتماع على تلاوة كلام الله .

وكذلك الاجتماع على الذكر فانه اجتماع على ذكر الله . ففي رواية اخرى انه قال « لا يقعد قوم يذكرون الله الا حفتهم الملائكة » الحديث المذكور . لا الاجتماع للذكر على صوت واحد ، واذا اجتمع القوم على التذكر لنعم الله ، أو التذاكر في العلم ان كانوا علماء ، أو كان فيهم عالم فجلس اليه متعلمون ، أو اجتمعوا يذكر بعضهم بعضاً بالعمل بطاعة الله والبعد عن معصيته — وما اشبه ذلك مما كان يعمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم

في اصحابه ، وعمل به الصحابة والتابعون - فهذه المجالس كلها
 مجالس ذكر وهي التي جاء فيها من الاجر ما جاء .
 كما يحكى عن ابن ابي ليلى انه سئل عن القصص . فقال :
 ادركت اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يجلسون ويحدث هذا
 بما سمع وهذا بما سمع - فاما أن يجلسوا خطيباً فلا - وكان
 كالذي نراه معمولاً به في المساجد من اجتماع الطلبة على معلم
 يقرئهم القرآن أو علماً من العلوم الشرعية . أو تجتمع اليه العامة
 فيعلمهم امر دينهم ، ويذكرهم بأسه ، ويبين لهم سنة نبيهم ليعملوا
 بها ، ويبين لهم المحدثات التي هي ضلالة ليحذروا منها ، ويتجنبوا
 مواطنها والعمل بها .

فهذه مجالس الذكر على الحقيقة وهي التي حرمها الله أهل
 البدع من هؤلاء الفقراء الذين زعموا انهم سلكوا طريق
 التصوف - وقل ما تجد منهم من يحسن قراءة الفاتحة في الصلاة
 الا على اللحن ، فضلاً عن غيرها ، ولا يعرف كيف يتعبد ، ولا
 كيف يستنجي أو يتوضأ أو يغتسل من الجنابة . وكيف يباهون
 ذلك وهم قد حرموا مجالس الذكر التي تغشاها الرحمة ، وتنزل
 فيها السكينة ، وتحف بها الملائكة ؟ فانظروا هذا النور عنهم ضلوا ،
 فاقتدوا بجهال امثالهم واخذوا يقرؤن الاحاديث النبوية والآيات

القرآنية فيزولونها على آرائهم، لا على ما قال اهل العلم فيها .
 فخرجوا عن الصراط المستقيم ، الى ان يجتمعوا ويقرأ احدهم
 شيئاً من القرآن يكون حسن الصوت طيب النغمة جيد التلحين
 تشبه قراءته الغناء المذموم، ثم يقولون تعالوا نذكر الله . فيرفعون
 اصواتهم يمشون ذلك الذكر مداولة، طائفة في جهة، وطائفة
 في جهة اخرى، على صوت واحد يشبه الغناء، ويزعمون ان
 هذا من مجالس الذكر المندوب اليها، وكذبوا . فانه لو كان حقاً
 لكان السلف الصالح اولى باذراكه وفهمه والعمل به، والا فأن
 في الكتاب أو في السنة الاجتماع للذكر على صوت واحد
 جهرآعالياً ؟ وقد قال تعالى (ادعوا ربكم تضرعاً وخفية انه لا
 يحب المعتدين) والمعتدون في التفسير هم الرافعون اصواتهم بالدعاء
 وعن ابي موسى قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في سفر فجعل الناس يمجرون بالتكبير ، فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم « اربعوا على انفسكم ، انكم لا تدعون اصم ولا
 غائباً ، انكم تدعون سميماً قريباً ، وهو معكم » وهذا الحديث
 من تمام تفسير الآية ، ولم يكونوا رضي الله عنهم يكبرون على
 صوت واحد ، ولكنه نهام عن رفع الصوت ليكونوا ممتثلين
 للآية . وقد جاء عن السلف ايضاً النهي عن الاجتماع على الذكر ،

والدعاء بالهيئة التي يجتمع عليها هؤلاء المبتدعون . وجاء عنهم النهي عن المساجد المتخذة لذلك ، وهي الربط التي يسمونها بالصفة . ذكر من ذلك ابن وهب وابن وضاح وغيرهما ما فيه كفاية لمن وفقه الله .

فالحاصل من هؤلاء أنهم حسنوا الظن بأنهم فيما هم عليه مصيبون ، واساؤا الظن بالسلف الصالح أهل العمل الراجح الصريح ، وأهل الدين الصحيح . ثم لما طالبهم لسان الحال بالحجة أخذوا كلام الحبيب وهم لا يطمون ، وقولوه ما لا يرضى به العلماء ، وقد بين ذلك في كلام آخر اذ سئل عن ذكر فقراء زماننا ، فاجاب بان مجالس الذكر المذكورة في الاحاديث أنها هي التي يتلى ^(١) فيها القرآن ، والتي يُتلم فيها العلم والدين ، والتي تعمر بالعلم والتذكير بالآخرة والجنة والنار . كمجالس سفيان الثوري والحسن ، وابن سيرين ، واضرابهم .

اما مجالس الذكر اللساني فقد صرح بها في حديث الملائكة السياحين ، لكن لم يذكر فيه جهرأ بالكلمات ، ولا رفع اصوات ، وكذلك غيره . لكن الاصل المشروع اعلان القرائض

(١) في الاصل « بنحلا » هكذا ، فصحبها ما سخ الورق الذي تطبع عنه فجعلها « بنحلى » وكلاهما غلط

واخفاء النوافل ، واتى بالآية وبقوله تعالى (اذ نادى ربه نداً خفياً) وبحديث «اربعوا على انفسكم» -قال- : وفقراء الوقت قد تمخروا بآيات ، وتميزوا باصوات ، هي الى الاعتداء ، اقرب منها الى الاقتداء ، وطريقتهم الى اتخاذها مأكلة وصناعة ، اقرب منها الى اعتدادها قرينة وطاعة .

اتهى معناه على اختصار اكثر الشواهد . وهي دلائل على ان فتواه المحتج بها ليس معناها ما رام هؤلاء المتبدعة . فانه سئل في هذه عن فقراء الوقت ، فاجاب بدمهم ، وان حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يتناول عملهم . وفي الاولى انما سئل عن قوم يجتمعون لقراءة القرآن ، أو لذكر الله . وهذا السؤال يصدق عن قوم يجتمعون مثلاً في المسجد فيذكرون الله كل واحد منهم في نفسه أو يتلو القرآن نفسه ، كما يصدق على مجالس المعلمين والمتعلمين ، وما اشبه ذلك مما تقدم التنبيه عليه فلا يسهو وغيره من العلماء الا ان يذكر محاسن ذلك والثواب عليه ، فلما سئل عن اهل البدع في الذكر والتلاوة بين ما ينبغي أن يعتمد عليه الموفق ، ولا توفق الا بالله العلي العظيم .

واما ما ذكره في الانشادات الشعرية ، فجازر للانسان أن ينشد الشعر الذي لا رفق فيه ، ولا يذكر بمعصية ، وان يسمعه من

غيره اذا انشد، على الحد الذي كان ينشد بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو عمل به الصحابة والتابعون ومن يقتدي به من العلماء، وذلك انه كان ينشد ويسمع لقوائد (منها) المناخة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعن الاسلام واهله. ولذلك كان حسان بن ثابت رضي الله عنه قد نصب له منبر في المسجد ينشد عليه اذا وفدت الوفود، حتى يقولوا: خطيبه أخطب من خطيبنا، وشاعره اشعر من شاعرنا، ويقول له صلى الله عليه وسلم « اهجم وجبريل معك » وهذا من باب الجهاد في سبيل الله، ليس للفقراء من فضله في غنائهم بالشعر قليل ولا كثير.

(ومنها) انهم كانوا يتعرضون لحاجاتهم، ويستشفعون بتقديم الابات بين يدي طلباتهم. كما فعل ابن زهير رضي الله عنه، واخت النضر بن الحارث، مثل ما يفعل الشعراء مع الكبراء. هذا لا حرج فيه ما لم يكن في الشعر ذكر مالا يجوز. ونظيره في سائر الازمنة تقديم الشعر للعلماء والملوك ومن اشبههم قطعاً من اشعارهم بين يدي حاجاتهم، كما يفعل اهل الوقت المجددون للسعاية على الناس، مع القدرة على الاكتساب. وفي الحديث « لا تصح الصدقة لني »، ولا لذي مرة سوي، فانهم ينشدون الاشعار التي فيها ذكر الله وذكر رسوله، وكثيراً ما

يكون فيها ما لا يجوز شرعاً، ويتمندلون بذكر الله ورسوله في الاسواق والمواضع القذرة، ويحملون ذلك آله لأخذ ما في ايدي الناس، لكن باصوات مطربة يخاف بسببها على النساء ومن لا عقل له من الرجال.

(ومنها) انهم ربما انشدوا الشعر في الاسفار الجهادية تنشيطاً لكلال النفوس، وتنشيطاً للرواحل أن تنهض في افعالها، وهذا حسن، لكن العرب لم يكن لها من تحسين النغمات ما يجري مجرى ما الناس عليه اليوم، بل كانوا ينشدون الشعر مطلقاً، من غير أن يتلموا هذه الترجمات التي حدثت بعدم، بل كانوا يرتقون الصوت ويمططونه على وجه يليق^(١) بأمية العرب الذين لم يعرفوا صنائع الموسيقى، فلم يكن فيه إلذاذ ولا اطراب بلهي، وإنما كان لهم شيء من النشاط، كما كان الحبشة وعبد الله بن رواحة يحدوان بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكما كان الانصار يقولون عند حفر الخندق.

نحن الذون بايموا محمداً على الجهاد ما حيننا ابداً
فيجيبهم صلى الله عليه وسلم بقوله «الاهم لا خير الا خير
الآخرة، فغفر للانصار والمهاجرة»

(١) لعله «لا يليق»

(ومنها) ان يتثل الرجل باليت أو الايات من الحكمة في نفسه ليعظ نفسه أو ينشطها أو يحركها لمقتضى معنى الشعر ، أو يذكرها ذكراً مطلقاً ، كما حكى ابو الحسن القرافي الصوفي عن الحسن ان قوماً اتوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالوا : يا امير المؤمنين ! ان لنا اماماً اذا فرغ من صلاته تنهى . فقال عمر : من هو ؟ فذكر الرجل — فقال : قوموا بنا اليه ، فاننا ان وجئنا اليه يظن اننا نجسنا عليه امره — قال — فقام عمر مع جماعة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حتى اتوا الرجل وهو في المسجد ، فلما أن نظر الى عمر قام فاستقبله فقال : يا امير المؤمنين ما حاجتك ؟ وما جاء بك ؟ ان كانت الحاجة لنا كنا احق بذلك منك أن نأتيك ، وان كانت الحاجة لك فأحق من عظمناه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال له عمر : ويحك ! بلنني عنك أمر ساءني . قال : وما هو يا امير المؤمنين ؟ قال : أستمعن في عبادتك ؟ قال : لا يا امير المؤمنين ، لكنها عظة أعظ بها نفسي . قال عمر : قلها ، فان كان كلاماً حسناً قلته معك ، وان كان قبيحاً نهيتك عنه . فقال : —

وفؤاد كلما عاتبته في مدى المجران بيني تبني

لا أراه الدهر إلا لاهياً في تماديه فقد برّح بي
يا قرين السوء ما هذا الصبا في العمر كذا في اللعب
وشباب بان عني فمضى قبل أن اقضي منه أربي
ما أرجي بعده إلا الفنا ضيق الشيب عليّ مطلي
ومح تقي لا أراها أبداً في جبل لا ولا في ادب
تس لا كنت ولا كان الهوى راقبي المولى وخافي وارهي
قال - فقال عمر رضي الله تعالى عنه :

تس لا كنت ولا كان الهوى راقبي المولى وخافي وارهي
ثم قال عمر : على هذا فليغن من غنى .

فتأملوا قوله : بلغني عنك امر ساءني . مع قوله : أتمتعن
في عبادتك . فهو من اشد ما يكون في الانكار ، حتى اعلمه انه
يردد لساها آيات حكمة فيها موعظة ، فيثبذ اقراء وسلم له .

هذا وما اشبهه كان فعل القوم ، وهم مع ذلك لم يقتصروا في
التنشيط للنفس ، ولا الوعظ على مجرد الشعر ، بل وعظوا انفسهم
بكل موعظة ، ولا كانوا يستحضرون لذكر الاشعار المغنين ، اذ لم
يكن ذلك من طلباتهم ، ولا كان عدمهم من الغناء المستعمل في ازمانا^(١)
شيء ، وانما دخل في الاسلام بعدم حين خالط العجم المسلمين .

(١) الاصل أزمانات . فهو تحريف ظاهر

وقد بين ذلك أبو الحسن القرافي فقال: أي الماضين من الصدر الاول حجة على من بعدم، ولم يكونوا يلحنون الاشعار ولا ينغمونها باحسن ما يكون من النغم، الا من وجه ارسال الشعر واتصال القوافي فان كان صوت احدهم اشجن من صاحبه كان ذلك مردوداً الى اصل الخلقة لا يتصنعون ولا يتكلمون. هذا ما قال. فلذلك نص العلماء على كراهية ذلك المحدث. وحتى سئل مالك بن انس رضي الله عنه عن الزملاء الذي يستعمله اهل المدينة. فقال: اما يفعله الفساق. ولكن المتقدمون ايضا يعدون الغناء جزءاً من اجزاء طريقة التبعذ، وطلب رقة النفوس، وخشوع القلوب، حتى يقصدوه قصداً، وبتعمدوا الليالي الفاضلة، فيجتمعون لاجل لذكر الجوري، والشطح، والرقص، والتغاشي والصباح، وضرب الاقدام على وزن ايفاع الكف أو الآلات، وموافقة النغمات.

هل في كلام النبي صلى الله عليه وسلم وعمله المقول في الصباح أو عمل السف الصالح أو احد من العلماء أثر؟ أو في كلام المجيب ما يصرح بكلام مثل هذا؟

بل سئل عن انشاد الاشعار بالصوامع كما يفعله المؤذون اليوم في الدعاء بالاسحار؟ فاجاب بان ذلك بدعة مضافة الى

بأن الدنيا بالصوامع بدعة ، وانشاد الشعر والقصائد بدعة اخرى ، اذ لم يكن ذلك في زمن السلف المقتدى بهم .

كما انه سئل عن الذكر الجهرى أمام الجنائز . فاجاب بان السنة في اتباع الجنائز الصمت والتفكر والاعتبار ، وان ذلك فعل السلف ، واتباعهم سنة ومخالفتهم بدعة . وقد قال مالك : لن يأتي آخر هذه الامة باهدى مما كان عليه اولها .

واما ما ذكره الحبيب في التواجد عند السماع من أنه اثر رقة النفس واضطراب القلب ، فإنه لم يبين ذلك الاثر ما هو ، كما انه لم يبين معنى الرقة ، ولا عرج عليها بتفسير يرشد الى فهم التواجد عند الصوفية ، وإنما في كلامه ان ثم اراً ظاهراً يظهر على جسم المتواجد وذلك الاثر يحتاج الى تفسير ، ثم التواجد يحتاج الى شرح بحسب ما يظهر من كلامه .

والذي يظهر في التواجد ما كان يبدو على جملة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو البكاء واقشعار الجلد التابع للخوف الآخذ بمجامع القلوب ، وبذلك وصف الله عباده في كلامه حيث قال (الله نزل احسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني تقشع منه جلود الذين يخشون ربهم ، ثم تلين جلودهم وقلوبهم الى ذكر الله) وقال تعالى (واذا سمعوا ما أنزل الى الرسول

ترى اعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق) وقال (انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم ، واذا ثلث عليهم آياته زادتهم ايماناً - الى قوله - اولئك هم المؤمنون حقا) .

وعن عبد الله بن الشخير رضي الله عنه قال: انتهيت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ، ولجوفه ازيز كأزيز المرجل (يعني من البكاء) والازيز صوت يشبه غليان القدر . وعن الحسن قال قرأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ان عذاب ربك لواقع ، ماله من دافع) فربى لها ربوة عيد منها عشرين يوما . وعن عبيد بن عمر ، قال صلى بنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلاة الفجر ، فافتتح سورة يوسف فقرأها حتى اذا بلغ (وايضت عيناه من الحزن فهو كظيم) بكى حتى انقطع . وفي رواية لما انتهى الى قوله (انما اشكو بثي وحزني الى الله) بكى حتى سمع نسيجه من وراء الصفوف . وعن ابي صالح قال : لما قدم اهل اليمن في زمان ابي بكر رضي الله عنه سمعوا القرآن فجعلوا يبكون ، فقال ابو بكر : هكذا كنا حتى قست قلوبنا . وعن ابن ابي ليلى انه قرأ سورة مريم حتى انتهى الى السجدة (خروا سجدا وبكيا) فسجد بها ، فلما رفع راسه قال : هذه السجدة قد سجدناها فان البكاء ؟ - الى غير ذلك من الآثار الدالة على أن اثر الموعظة الذي

يكون بغير تصنع انما هو على هذه الوجوه وما اشبهها .
ومثله ما استدل به بعض الناس من قوله تعالى (وربطنا على قلوبهم اذ قاموا فقالوا ربنا رب السموات والارض) ذكره بعض المفسرين . وذلك أنه لما ألقى الله الايمان في قلوبهم حضروا ضد ما حكمهم دقيانوس الكافر ، فتحركت فأرة أو هرة خاف لأجلها الملك ، فنظر القتيبة بعضهم الى بعض ، ولم يتالكوا الى أن قاموا مصرحين بالتوحيد ، معلنين بالدليل والبرهان ، منكرين على الملك نحلة الكفر ، باذلين أنفسهم في ذات الله . فأوعدم ثم اخلفهم ، فتواعدوا الخروج الى النار ، الى أن كان منهم ما حكى الله تعالى في كتابه . فليس في ذلك صبق ولا صياح ، ولا شطح ولا تفاش مستعمل ، ولا شيء من ذلك ، وهو شأن فقرائنا اليوم .
وخرج سعيد بن منصور في تفسيره عن عبد الله بن عروة ابن الزبير ، قال : قلت لجدي اسماء : كيف كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرؤوا القرآن ؟ قالت : كانوا كما نعتهم الله ، تدمع اعينهم وتتشمر جلودهم . قلت : ان ناساً^(١) هاهنا اذا سمعوا ذلك تأخذهم عليه غشية . فقالت : اعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

(١) في الاصل « ناس »

وخرج ابو عبيد من احاديث ابي حازم . قال : مر ابن عمر برجل من اهل المراق ساقط والناس حوله ، فقال : ما هذا ؟ فقالوا : اذا قرئ عليه القرآن ، أو سمع الله يذكر خيراً من خشية الله . قال ابن عمر : والله انا لنخشى الله ولا نسقط . وهذا انكار وقيل لعائشة رضي الله عنها : ان قوماً اذا سمعوا القرآن يُنشى عليهم . فقالت : ان القرآن اكرم من أن تنزف عنه عقول الرجال ، ولكنه - كما قال الله تعالى - (تشرع منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم الى ذكر الله) . وعن انس ابن مالك رضي الله عنه انه سئل عن القوم يقرأ عليهم القرآن فيصمقون ، فقال : ذلك فعل الخوارج .

وخرج ابن نعيم عن جابر بن عبد الله ان ابن الزبير رضي الله تعالى عنه قال : جئت ابي ، فقال : ابن كنت ؟ قلت : وجدت اقواماً يذكر الله فيرعد احدكم حتى ينشى عليه من خشية الله فقعدت معهم . فقال : لا تقعد بعدها . فرآني كأنه لم يأخذ ذلك في فقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتلو القرآن ، ورأيت ابا بكر وعمر يتلوان القرآن ، فلا يصيبهم هذا ، أقترام اخشم الله من ابي بكر وعمر ؟ فرأيت ذلك كذلك فتركهم ، وهذا بأن ذلك كله تسمل وتكلف لا يرضى به اهل الدين .

وسئل محمد بن سيرين ، عن الرجل يُقرأ عنده فيصعق
فقال : ميعاد ما يئتنا ويئنه أن يجلس على حائط ثم يُقرأ عليه
القرآن من اوله الى آخره ، فان وقع فهو كما قال .

وهذا الكلام حسن في الحق والمبطل ؛ لأنه انما كان عند
الخوارج نوعاً من القحة في النفوس المائلة عن الصواب . وقد
تغالط النفس فيه فتظنه انفعلاً صحيحاً وليس كذلك . والدليل
عليه انه لم يظهر على احد من الصحابة لا هو ولا ما يشبهه ، فان
مبناهم كان على الحق ، فلم يكونوا يستعملون في دين الله هذه
اللب القبيحة المسقطة للأدب والمروءة .

نعم قد لا ينكر اتحاق النشي ونحوه أو الموت لمن سمع
الموعظة بحق فضصف عن مصابرة الرقة الحاصلة بسببها . فجعل
ابن سيرين ذلك الضابط ميزاناً للمحق والمبطل وهو ظاهر ،
فان القحة لا تبقي مع خوف السقوط من الحائط . فقد اتفق من
ذلك بعض النوادر وظهر فيها عذر التواجد .

حكى عن ابن ابي وائل ، قال : خرجنا مع عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه ومنا الربيع بن خيثمة فررنا على حداد ،
فقام عبد الله ينظر الى حديدة في النار ، فنظر الربيع اليها قمايل
لبسقط ، ثم ان عبد الله مضى كما هو حتى أتينا على شاطئ الفرات

على أتون فلما رآه عبد الله والنار تلهب في جوفه قرأ هذه الآية (اذا رأيتم من مكان بعيد سمعوا لها نغيظاً وزفيراً - الى قوله - دعوا هنالك ثبورا) فصعق الريح ، يعني غشي عليه ، فاحتملناه فأتينا به اهله - قال - ورايته عبد الله الى الظهر فلم يبق ، فربطه الى المغرب فأفاق ، ورجع عبد الله الى اهله .

هذه حالات طرأت لواحد من افاضل التابعين بمحضر صحابي ، ولم ينكر عليه لعله ان ذلك خارج عن طاقته ، فصار بتلك الموعظة الحسنة كالمنفى عليه ، فلا خرج اذا .

وحكي أن شاباً كان يصحب الجنيد رضي الله عنه - وهو امام الصوفية اذ ذاك - فكان الشاب اذا سمع شيئاً من الذكر يزعم ، فقال له الجنيد يوماً : ان فمات ذلك مرة أخرى لم تصحبنى . فكان اذا سمع شيئاً يتغير ويضبط نفسه حتى كان يقطر العرق منه بكل شعرة من بدنه قطرة ، فيوماً من الايام صاح صيحة تلفت نفسه . فهذا الشاب قد ظهر فيه مصداق ما قاله السلف ، لأنه لو كانت صيحته الاولى غلبته لم يقدر على ضبط نفسه ، وان كان بشدة ، كما لم يقدر على ضبط نفسه الربيع بن خيثمة ، وعليه ادبه الشيخ ^(١) حين انكر عليه ووعدده بالفرقة ، اذ فهم منه أن تلك

(١) كتب في الاصل بخط دقيق فوق كلمة الشيخ « أي الجنيد »

الزعة من بقايا رعونة النفس ، فلما خرج الامر عن كسبه - بدليل موته - كانت صيحته عقوا لا حرج عليه فيها ان شاء الله .

بمخلاف هؤلاء القوم الذين لم يسموا من اوصاف الفضلاء رائحة ، فأخذوا بالتشبه بهم ، فأبرز لهم هوام التشبه بالخوارج ، وياليتهم وقفوا عند هذا الحد المذموم ، ولكن زادوا على ذلك الرقص والزمر والدوران والضرب على الصدور ، وبعضهم يضرب على رأسه . وما اشبه ذلك من العمل المضحك للحق ، لكونه من اعمال الصبيان والمجانين ، المبكي للمقلاء رحمة لهم ، اذ لم يُتَّخَذَ مثل هذا طريقا الى الله وتشبها بالصالحين .

وقد صح من حديث امرئاض بن سارية رضي الله عنه ، قال : وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة بليغة ذرفت منها العيون ، ووجلت منه القلوب ، الحديث . فقال الامام الآجري العالم السني ابو بكر رضي الله عنه : ميزوا هذا الكلام ، فانه لم يقل : صرخنا من موعظة ، ولا طرقنا على رؤوسنا ، وضربنا على صدورنا ، ولا زفنا ولا رقصنا - كما يفعل كثير من الجهال يصرخون عند المواعظ ويزعقون ، ويتناشون - قل - وهذا كله من الشيطان يلعب بهم ، وهذا كله بدعة وضلالة . ويقال لمن فعل هذا : اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اصدق الناس

موعظة ، وانصح الناس لأمته ، وارق الناس قلبا ، وخير الناس من جاء بعده - لا يشك في ذلك عاقل - ما صرخوا عند موعظته ولا زعقوا ولا رتموا ولا زفوا . ولو كان هذا صحيحا لكانوا احق الناس به أن يفعلوه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكنه بدعة وباطل ومنكر فاعلم ذلك . انتهى كلامه . وهو واضح فيما نحن فيه .



ولا بد من النظر في الامر كله الموجب للتأثر الظاهر في السلف الاولين مع هؤلاء المدعين . فوجدنا الاولين يظهر عليهم ذلك الأثر بسبب ذكر الله ، أو بسماع آية من كتاب الله ، وبسبب رؤية اعتبارية - كما في قصة الربع عد رؤيته للحداد والأتون وهو موقد النار - ولسبب قراءة في صلاة أو غيرها ، ولم نجد احدا منهم - فيما نقل العلماء - يستعملون التزمم بالأشعار لترق نفوسهم ، فتأثر ظواهرهم . طائفة الفقهاء على الضد منهم ، فانهم يستعملون القرآن والحديث والوعظ والتذكير فلا تتأثر ظواهرهم ، فاذا قام المزمع تساقوا الى حركاتهم المعروفة لهم ، فبالحري أن لا يتأثروا على تلك الوجوه المكروهة المبتدعة . لأن الحق لا ينتج الا حقا ، كما ان الباطل لا ينج الا باطلا .



وعلى هذا التقرير ينبغي النظر في حقيقة الرقة المذكورة ،
وهي الحركة لظاهر . وذلك ان الرقة ضد الغلظ ، فنقول : هذا
رقيق ليس بغليظ ، ومكان رقيق اذا كان بين التراب ، ومثله الغليظ ،
فاذا وصف بذلك فهو راجع الى لينة وتأثره ضد القسوة ، ويشمر
بذلك قوله تعالى (ثم تلين جلودهم وقلوبهم الى ذكر الله) لأن
القلب الرقيق اذا اوردت عليه الموعظة خضع لها ولان وابقاد ،
ولذلك قال تعالى (إنما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم)
فان الوجع تأثر ولين يحصل في القلب بسبب الموعظة ، فترى
الجلد من اجل ذلك يقشع ، والعين تدمع . واللين اذا حل بالقلب -
وهو باطن الانسان - حل بالجلد بشهادة الله - وهو ظاهر
الانسان - ، فقد حل الاتعمال بمجموع الانسان ، وذلك يقتضي
السكون لا الحركة ، والانزجاج والسكوت لا الصياح - وهي
حالة السلف الاولين - كما تقدم - فاذا رأيت احدا سمع موعظة
أي موعظة كانت ، فيظهر عليه من الاثر ما ظهر على السلف
الصالح - علمت انها رقة هي اول الوجد ، وانها صحيحة لا
اعتراض فيها .

واذا رأيت احدا سمع موعظة قرآنية أو سنية أو حكمية

ولم يظهر عليه من تلك الآثار شيء، حتى يسمع شعرا مرقا أو غناء مطر آفائر، فانه لا يظهر عليه في الغالب من تلك الآثار شيء، وانما يظهر عليه انزعاج بقيام، أو دوران أو شطح، أو صياح، أو ما يناسب ذلك. وسببه ان الذي حلّ يباطنه ليس بالركة المذكورة اولاً، بل هو الطرب الذي يناسب الغناء، لأن الرقة ضد القدوة، - كما تقدم - والطرب ضد الخشوع، - كما يقوله الصوفية - والطرب مناسب للحركة، لأنه ثوران الطباع، ولذلك اشترك (فيه) مع الانسان الحيوان كالابل والنحل، ومن لا عقل له من الاطفال، وغير ذلك. والخشوع ضده، لأنه راجع الى السكون، وقد فسر به لغة، كما فسر الطرب بانه خفة تصحب الانسان من حزن أو سرور. قال الشاعر:

طرب الواله أو كالمختبل^(١)، والتطرب مد الصوت وتحسينه.

وبيانه أن الشعر المفعي به قد اشتمل على امرين: احدهما ما فيه من الحكمة والموعظة، وهذا يختص بالقلوب. فقيها تعمل وبها تفعل، ومن هذه الجملة ينسب السماع الى الارواح. والثاني

(١) شطر من ابيات للناطقة الجمعدى. والشرط الاول: وأراني طرباً في إرهم والواله الثاكل (وكان في نسختنا: الوالد) المختبل بفتح الباء من اختبل عقله أي جن (وكان في نسختنا: المخليل)

ما فيه من النعمات المرتبة على النسب التلحينية ، وهو المؤثر في الطابع ، فيبيحها الى ما يناسبها ، وهي الحركات على اختلافها ، فكل تأثر في القلب من جهة السماع يحصل عنه آثار السكون والخضوع فهو رقة ، وهو التواجد الذي اشار اليه كلام الحبيب ولا شك انه محمود . وكل تأثر يحصل عنه ضد السكون ، فهو طرب لا رقة فيه ولا تواجد ، ولا هو عند شيوخ الصوفية محمود ، لكن هؤلاء القراء ليس لهم من التواجد في الغالب الا الثاني المنسوم ، فهم اذا متواجدون بالنغم واللحن ، لا يدركون من معاني الحكمة شيئاً . فقد باؤا اذا باخسر الصفتين نعوذ بالله .

وانما جاءم الغلط من جهة اختلاط المناطين عليهم ، ومن جهة انهم استدلوا بغير دليل . فقوله تعالى (اقرأوا الى الله) وقوله (لو اطلمت عليهم لوليت منهم فرااراً) لا دليل فيه على هذا المعنى . وكذلك قوله تعالى (اذ قاموا فقالوا ربنا) اين فيه انهم قاموا يرتصون ، أوزفنون ، أويديرون على اقدامهم ؟ ونحو ذلك . فهو من الاستدلال الداخل تحت هذا الجواب .

ووقع في كلام الحبيب لفظ السماع غير مفسر ، ففهم منه المحتج انه الغناء الذي تستعمله شيعته ، وهو فهم عموم الناس ، لا فهم الصوفية ، فانه عندهم يطلق على كل صوت افاد حكمة ينخض لها

القلب ، ويلين لها الجلد . وهو الذي يتواجدون عنده التواجد المحمود ، فسمع القرآن عندهم سماع ، وكذلك سماع السنة وكلام الحكماء والفضلاء ، حتى اصوات الطير وخرير الماء ، وصرير الباب . ومنه سماع المنظوم ايضاً اذا اعطى حكمة ، ولا يستمعون هذا الاخير الا في القرط ، وعلى غير استعداد ، وعلى غير وجه الالتذاذ والاطراب ، ولا هم ممن يداوم عليه أو يتخذة عادة ، لان ذلك كله قاذح في مقاصدهم التي بنوا عليها .

قال الجاني : اذا رأيت المرید يحب السماع فاعلم أن فيه بقية من البطالة . وإنما لم من سماعه اذا اتقى وجه الحكمة ان كان فيه حكمة ، فاستوى عندهم النظم والنثر ، وان اطلق احد منهم السماع ، فن حيث فهم الحكمة لا من حيث يلائم الطباع ، لأن من سمعه من حيث يستحسنه فهو متعرض للفتنة ، فيصير الى ما صار اليه السماع الملهو المطرب .

ومن الدليل على أن السماع عندهم ما تقدم ، ما ذكر عن ابي عثمان المغربي انه قال : من ادعى السماع ولم يسمع صوت الطير وصرير الباب وتصفق الرياح فهو مفتر مبدع . وقال المصري : ايش اعمل بسماع يتقطع ممن يسمع منه؟ ويذني أن يكون سماءك سماعاً متصلاً غير منقطع . وعن احمد بن سالم قال : خدمت سهل

ابن عبد الله التستري سنين، فما رأته تغير عند سماع شيء يسمعه من الذكر أو القرآن أو غيره، فلما كان في آخر عمره قرى بين يديه (فليوم لا يؤخذ، نكم فدية) تغير وارتعد وكاد يسقط، فلما رجع الى حال صحوه سأله عن ذلك فقال: يا حبيبي ضعفنا. وقال: السلمي دخلت على ابي عثمان المغربي وواحد يستقي الماء من البئر على بكرة، فقال لي: يا ابا عبد الرحمن! تدري ايش تقول هذه البكرة؟ فقت: لا. فقل: تقول الله.

فهذه الحكايات واشباهها تدل على أن السماع عندهم كما تقدم، وانهم لا يؤثرون سماع الاشارة على غيرها فنسلاً على أن يتصنعوا فيها مالاغاي المطربة. ولما طاب الزمان وبعثوا عن احوال السلف الصالح، اخذ الهوى في الفرع في السماع حتى صار يستعمل منه المصنوع على قانون الالحان، فتعشت به الطباع، وكثر العمل به ودام. وان كان قصدهم به اراحة فقط. فصار قذى في طريق سلوكهم فرجعوا به القهقري، ثم طال الامد حتى اعتقه الجهال في هذا الزمان وما قاربوه انه قربة، وجزء من اجزاء طريقة التصوف، وهو الادهي.

وقول الحبيب: واما من دعا طائفة الى منزله فتجاب دعوته وله في دعوته قصده. مطابق حسب ما ذكر اولاً، بار(ن).

۵۸
۵۷
۵۶
۵۵
۵۴
۵۳
۵۲
۵۱
۵۰

| | |
|---------|-------------|
| ۱۵ ۸ ۱۶ | واحد منبیره |
| ۲۵ الف | فن منبیره |
| ۷ ۷ | کتاب منبیره |